جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

التمويل الأصغر الإسلامي آلية لتعزيز الشمول المالي

دراسة وصفية استكشافية على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر

من إعداد الطالب: رشيد نعيمي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: **2023/03/09**

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/ قريشي محمد الجموعي	(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا
د/ بن ساسي عبد الحفيظ	(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
أ.د/ بن عمارة نوال	(أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشاً
د/ لعمودي محمد الطاهر	(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشاً
أ.د/ قويدري محمد	(أستاذ، جامعة الأغواط) مناقشاً
أ.د/ فرحي محمد	(أستاذ، جامعة الأغواط) مناقشاً

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

التمويل الأصغر الإسلامي آلية لتعزيز الشمول المالي

دراسة وصفية استكشافية على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر

من إعداد الطالب: رشيد نعيمي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: **2023/03/09**

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/ قريشي محمد الجموعي	(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا
د/ بن ساسي عبد الحفيظ	(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
أ.د/ بن عمارة نوال	(أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشاً
د/ لعمودي محمد الطاهر	(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشاً
أ.د/ قويدري محمد	(أستاذ، جامعة الأغواط) مناقشاً
أ.د/ فرحي محمد	(أستاذ، جامعة الأغواط) مناقشاً

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

إلى أصحاب الضمائر الحية ...

إلى حملة الأقلام الحرة...

إلى من حمل هموم الناس وحرص على مصالحهم...

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء، وبرحابته سماحة العارفين.

إلى الزّملاء والزّميلات في قسم العلوم الاقتصادية

أهدي هذا العمل المتواضع...

— رشيد —

الشكر وتقدير

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

[النمل: 19]

* * *

يُسعدني أن أقدم جزيل شكري وخالص تقديري وفائق احترامي إلى أصحاب الفضل في إعداد هذا العمل:

- **الأستاذ المشرف: الدكتور عبد الحفيظ بن ساسي؛**
- **أفراد عائلتي الصغيرة والكبيرة؛ عرفاناً ومحبّةً؛**
- **أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة.**

- رشيد -

ملخص

يتضمن هذا البحث دراسة وصفية استكشافية تبحث في واقع التمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي في الجزائر وتهدف تحديدا إلى تعزيز وصول فئة ذوي الدخل المحدود للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من خلال التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي، ولتحقيق هذا الهدف، تم الاطلاع على عدة دراسات سابقة مرتبطة بالموضوع والربط فيما بينها، بغرض ضبط متغيرات الدراسة التي تمثلت في التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي كمتغير مستقل وتعزيز الشمول المالي كمتغير تابع. وتمت عملية اختبار فرضيات الدراسة بإجراء دراسة تطبيقية عن طريق توزيع استبانة على (100) مشارك من ذوي الدخل المحدود باستخدام تقنية أخذ العينات غير الاحتمالية. تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي.

أظهرت النتائج أن مواقف وتوقعات أفراد العينة لها توجه ايجابي نحو تبني التمويل الأصغر الإسلامي بشرط توفر منتجات مالية تناسب احتياجاتهم الأساسية، الأمر الذي يعزز شمولهم المالي بشكل كبير. كما اقترحت الدراسة نماذج أعمال مبتكرة لمؤسسات تمويل أصغر إسلامية قابلة للتشغيل.

توصي الدراسة بضرورة قيام أصحاب المصلحة في النظام المالي الجزائري بالتوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي يدعم الموقف والتوقع.كما يجب على مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامية أن تكمل منتجاتها وخدماتها المالية بمنتجات التمويل الاجتماعي الإسلامي مثل: الصدقات والزكاة والوقف والقرض الحسن، كما هو متبع في البلدان التي يتم فيها إضفاء الطابع المؤسسي على التمويل الأصغر الإسلامي. وذلك، من أجل تحقيق أثر اجتماعي يمكنه المساعدة في الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل.

كلمات مفتاحية: تمويل أصغر، تمويل أصغر إسلامي، شمول مالي، الدخل المحدود.

Abstract

The research includes an exploratory descriptive study and which examines the reality of Islamic microfinance and financial inclusion in Algeria. Specifically, it aims to enhance the access and use of the low-income group to formal financial services through the orientation to Islamic microfinance. To achieve this goal, we have identified the variables of the study through the previous studies, and they the orientation towards Islamic microfinance as an independent variable and the promotion of financial inclusion as a dependent variable. The study's hypotheses have tested through an applied study and distributing a questionnaire to (100) participants with low incomes by using non-probability sampling technique. The collected data has analyzed using descriptive and inferential statistics methods. The results have appeared that attitudes and expectations of the sample members to have a positive orientation towards adopting Islamic microfinance as long as those financial products are available meets their basic needs which greatly enhances their financial inclusion. Accordingly, the study has suggested innovative business models operable to Islamic microfinance institutions.

The study recommends stakeholders in Algerian necessity to head the financial system towards Islamic microfinance that supports attitudes and expectations. The Islamic microfinance institution has to supplement its financial products and services with Islamic social finance products as: Sadaka, Zakat, Waqf, Qard hasan, as is the case in countries in which the institutionalization of Islamic microfinance, in order to achieve a social impact be able to help reduce poverty and income inequality.

Keywords: Microfinance, Islamic Microfinance, Financial Inclusion, Low Income.

قائمة المحتويات

الإهداء IV
الشكر V
ملخص VI
قائمة المحتويات VII
قائمة الجداول IX
قائمة الأشكال البيانية XI
قائمة الملاحق XIV
مقدمة ..... أ

الباب الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي

تمهيد 3
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي 4
المطلب الأول: مدخل إلى التمويل الأصغر 4
المطلب الثاني: مدخل إلى الأصغر الإسلامي 18
المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية 23
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي، المفهوم، الركائز الأساسية والأبعاد 36
المطلب الأول: مدخل إلى الشمول المالي 36
المطلب الثاني: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي 47
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي مقابل الاستبعاد المالي 50
المطلب الرابع: الإطار المتكامل للشمول المالي الإسلامي 57
خلاصة الفصل 61

الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي

تمهيد 62
المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة 63
المطلب الأول: دراسات التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي 63
المطلب الثاني: دراسات التمويل الاجتماعي الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي 69
المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية 75
المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة 75
المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية 77
خلاصة الفصل 79

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل الثالث: الخطوات الأولية للدراسة التطبيقية

تمهيد..... 82

المبحث الأول: منهجية الدراسة وقاعدة البيانات..... 82

المطلب الأول: إجراءات الدراسة، تصميمها ومنهجيتها 83

المطلب الثاني: قاعدة البيانات الكمية والوصفية..... 85

المطلب الثالث: العلاقة بين أسئلة الدراسة، مصادر جمع البيانات، متغيرات الدراسة والفرضيات 89

المطلب الرابع: الإحصاءات الوصفية للخصائص العامة لأفراد العينة المستهدفة..... 91

المبحث الثاني: تحليل وتقييم واقع التمويل الأصغر الإسلامي وقطاع الزكاة والأوقاف في الجزائر..... 96

المطلب الأول: التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر، نظرة عامة 96

المطلب الثاني: قطاع الزكاة في الجزائر، نظرة عانة 101

المطلب الثالث: قطاع الأوقاف في الجزائر، نظرة عانة 106

المبحث الثالث: تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الجزائر..... 110

المطلب الأول: عرض وتحليل مؤشرات تُشخص الحالة العامة للقطاع المالي في الجزائر..... 110

المطلب الثاني: عرض وتحليل تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي GF..... 127

خلاصة الفصل..... 138

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي للتمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي

تمهيد..... 140

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي والتعزيز الشمول المالي 141

المطلب الأول: التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لمتغيرات الدراسة..... 141

المطلب الثاني: تحليل الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية 158

المبحث الثاني: نماذج مقترحة لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي قابلة للتشغيل..... 163

المطلب الأول: نموذج الوقف النقدي لتمويل المشروعات متناهية الصغر في الجزائر..... 163

المطلب الثاني: نموذج لمؤسسة التمويل الأصغر الإسلامية تعتمد على الزكاة وعقد السلم الآجل... 165

المطلب الثالث: نموذج بنك الوقف الاجتماعي..... 166

خلاصة الفصل..... 169

الخاتمة..... 170

المصادر والمراجع..... 180

الملاحق..... 190

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1. 1)	التطور التاريخي لنظام التمويل الأصغر	6
الجدول رقم (1. 2)	يوضح المقارنة بين التمويل المتناهي الصغر والتمويل الأصغر	8
الجدول رقم (3.1)	نظام تصنيف المقترض المتكرر –بنك راكيات اندونيسيا–(الإقراض الفردي)	11
الجدول رقم (4.1)	معوقات حصول الفقير على الخدمات المالية	14
الجدول رقم (5.1)	يوضح ايجابيات وسلبيات التمويل الأصغر	17
الجدول رقم (6.1)	الفروق بين التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي	23
الجدول رقم (7.1)	أدوات التمويل الأصغر الإسلامي	27
الجدول رقم (8.1)	مؤشرات الشمول المالي لمجموعة العشرين (G20)	52
الجدول رقم (9.1)	أدوات الشمول المالي في إطار التمويل الأصغر الإسلامي	57
الجدول رقم (1.2)	الدراسات السابقة حول التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي	67
الجدول رقم (2.2)	الدراسات السابقة حول التمويل الاجتماعي الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي	73
الجدول رقم (1.3)	منهجية بنك الجزائر في قياس الشمول المالي	82
الجدول رقم (2.3)	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور مواقف فئات ذوي الدخل المحدود تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي والدرجة الكلية للمحور	93
الجدول رقم (3.3)	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور توقعات فئات ذوي الدخل المحدود تجاه التمويل الأصغر الإسلامي والدرجة الكلية للمحور	93
الجدول رقم (4.3)	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور تعزيز الشمول المالي والدرجة الكلية للمحور	94
الجدول رقم (5.3)	نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الاستبانة	95
الجدول رقم (6.3)	أنماط التمويل المعتمدة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	97
الجدول رقم (7.3)	إدارة المخاطر وإنجازات وتحديات مشروع التمويل الأصغر الإسلامي	101
الجدول رقم (8.3)	تقييم برنامج التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائري	102
الجدول رقم (9.3)	يوضح صرف أموال صندوق الزكاة	104
الجدول رقم (10.3)	محصلة جباية الزكاة في الجزائر خلال فترة: (2013–2016)	104
الجدول رقم (11.3)	برنامج التمويل بصيغة القرض الحسن خلال الفترة: (2011–2014)	105
الجدول رقم (12.3)	نقاط القوة والضعف في نظام الزكاة الجزائر	106

الجدول رقم (13.3)	عدد الأوقاف في الجزائر كما وردت في شهر نوفمبر 1842	108
الجدول رقم (14.3)	تقييم قطاع الأوقاف في الجزائري	109
الجدول رقم (15.3)	يوضح قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 3 جانفي سنة 2021	111
الجدول رقم (16.3)	مؤشر السيولة	113
الجدول رقم (17.3)	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة بريد الجزائر	114
الجدول رقم (18.3)	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في البنوك الجزائرية	115
الجدول رقم (19 .3)	الوصول إلى خدمات البنية التحتية للقطاع المالي في الجزائر	116
الجدول رقم (20.3)	عدد بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر ونسبة التغطية	119
الجدول رقم (21.3)	نشاط الدفع عبر الإنترنت لمختلف القطاعات	120
الجدول رقم (22.3)	تطور مجموع ودائع القطاع الخاص	122
الجدول رقم (23.3)	تطور ودائع القطاع الخاص في البنوك الإسلامية	124
الجدول رقم (24.3)	تطور إجمالي القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي القروض	125
الجدول رقم (25.3)	تطور مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الخاص	126
الجدول رقم (26.3)	مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الخاص	126
الجدول رقم (27.3)	نسبة ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية إلى إجمالي السكان البالغين	128
الجدول رقم (28.3)	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض إلى إجمالي السكان البالغين	130
الجدول رقم (29.3)	مؤشر نسبة الأفراد المُقترضين من العائلة أو الأصدقاء إلى إجمالي السكان البالغين	130
الجدول رقم (30.3)	مؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخار في مؤسسة مالية رسمية	131
الجدول رقم (31.3)	نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مالية رسمية	132
الجدول رقم (32.3)	مؤشر نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الخصم و بطاقة ائتمان إلى إجمالي السكان البالغين	133
الجدول رقم (33.3)	مؤشر نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي	134
الجدول رقم (34.3)	نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب اقتراض وحساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري	134

الجدول رقم (35.3)	توزيع الخدمات المالية الرسمية بين الجنسين في الجزائر والدول العربية لسنة 2017	135
الجدول رقم (36.3)	تركيبة الشمول المالي في الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017	136
الجدول رقم (1.4)	توزيع وحدات العينة وفق البيانات الديمغرافية	141
الجدول رقم (2.4)	نتائج فقرات محور المواقف تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي	144
الجدول رقم (3.4)	نتائج فقرات محور التوقعات تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي	146
الجدول رقم (4.4)	نتائج اختبار التأكد من جودة القياس KMO	148
الجدول رقم (5.4)	الجذر الكامن Eigen value للعوامل	149
الجدول رقم (6.4)	التدوير المتعامد بطريقة الفاريماكس Varimax rotation	150
الجدول رقم (7.4)	يوضح تسمية العوامل وتشبعاتها وترتيبها لمحور التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي	151
الجدول رقم (8.4)	قيم الجذور الكامنة والقيم الذاتي من البيانات العشوائية	152
الجدول رقم (9.4)	المواقف تجاه التمويل الأصغر الإسلامي حسب الخصائص الديمغرافية للعينة	152
الجدول رقم (10.4)	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الحساب	154
الجدول رقم (11.4)	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة التمويل	154
الجدول رقم (12.4)	أسباب الإقصاء المالي من البنوك التقليدية	155
الجدول رقم (13.4)	نوع العقار الذي يسكنه أفراد العينة	155
الجدول رقم (14.4)	الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب الجنس	156
الجدول رقم (15.4)	الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب العمر	156
الجدول رقم (16.4)	الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب المستوى التعليمي	157
الجدول رقم (17.4)	الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب الحالة الاجتماعية	157
الجدول رقم (18.4)	الوصول إلى حسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب الدخل	157
الجدول رقم (19.4)	مستوى وصول واستخدام أفراد العينة إلى التمويل الإسلامي	158
الجدول رقم (20.4)	أسباب الإقصاء المالي من البنوك الإسلامية	159
الجدول رقم (21.4)	الوصول واستخدام التمويل الإسلامي مصنفة حسب الجنس	160
الجدول رقم (22.4)	الوصول واستخدام التمويل الإسلامي مصنف حسب العمر	160
الجدول رقم (23.4)	الوصول واستخدام التمويل الإسلامي مصنف حسب المستوى التعليمي	161
الجدول رقم (24.4)	الوصول واستخدام التمويل الإسلامي مصنف حسب الحالة الاجتماعية	161
الجدول رقم (25.4)	الوصول واستخدام التمويل الإسلامي مصنف حسب الدخل	162
الجدول رقم (26.4)	معامل الارتباط Phi بين مستوى الوصول إلى الحساب البنكي واستخدام التمويل الإسلامي	162

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.1)	عملاء التمويل الأصغر	13
الشكل رقم (2.1)	الخدمات المالية الأساسية لمؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي	26
الشكل رقم (3.1)	الغرض من الوصول إلى الخدمات المالية	39
الشكل رقم (4.1)	التمييز بين الوصول والاستخدام إلى الخدمات المالية	42
الشكل رقم (5.1)	خدمات البنية التحتية المساندة للشمول المالي	47
الشكل رقم (6.1)	قياس الشمول المالي	55
الشكل رقم (7.1)	الشمول المالي الإسلامي IFI ونظيره التقليدي	59
شكل رقم (1.3)	العلاقة بين أسئلة الدراسة وبيانات الهيئات الرسمية داخل وخارج الجزائر	89
شكل رقم (2.3)	العلاقة بين أسئلة الدراسة الفرعية والاستبانة	90
الشكل رقم (3.3)	الإطار المفاهيمي للدراسة	92
الشكل رقم (4.3)	توزيع الأدوار بين الأطراف المعنية لإدارة المشروع	100
الشكل رقم (5.3)	يوضح طريقة تنفيذ المشروع التمويل الأصغر الإسلامي	101
الشكل رقم (6.3)	يوضح محصلة جباية الزكاة في الجزائر خلال فترة: (2013-2016)	105
الشكل رقم (7.3)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر	113
الشكل رقم (8.3)	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة بريد الجزائر	114
الشكل رقم (9.3)	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في البنوك الجزائرية	115
الشكل رقم (10.3)	أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف بالغ	118
الشكل رقم (11.3)	عدد المنافذ التي تدعم الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة لسنة 2019 (إجمالي عدد المنافذ 178 ألف منفذاً)	120
الشكل رقم (12.3)	خدمات البنية التحتية للقطاع المالي في الجزائر لسنة 2020	121
الشكل رقم (13.3)	تطور هيكل ودائع القطاع الخاص	123
الشكل رقم (14.3)	تطور ودائع القطاع الخاص في البنوك الإسلامية	124
الشكل رقم (3. 15)	تطور إجمالي القروض الموجهة إلى القطاع الخاص	125
الشكل رقم (16.3)	تطور مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الخاص	127
الشكل رقم (17.3)	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية لدى الدول العربية	129

الشكل رقم (18.3)	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إيداع لدى الدول العربية لعام 2017	131
الشكل رقم (19.3)	واقع الشمول المالي في الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017	137
الشكل رقم (1.4)	البيانات الديمغرافية	142
الشكل رقم (2.4)	منحى انحدار Scree Plot	149
الشكل رقم (3.4)	الإطار المفاهيمي لنموذج الوقف النقدي لتمويل المشاريع متناهية الصغر	163
الشكل رقم (4.4)	الإطار المفاهيمي لنموذج التمويل الأصغر الإسلامي –زكاة وعقد سلم –	165
الشكل رقم (5.4)	الإطار المفاهيمي لنموذج بنك الوقف الاجتماعي	166

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1)	استمارة الاستبانة	191

المقدمة

مقدمة

نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008/2007) ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف.

هذا التعميم من شأنه أن يؤدي إلى توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي الذي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

كما أن تحقيق العدالة في توزيع الخدمات المالية الرسمية لجميع الفئات المختلفة في المجتمع يعد هدفا رئيساً لدى العديد من البنوك المركزية، لأن تحقيق هذا الهدف من شأنه أن يعزز من قدرة القطاع المالي على مواجهة المخاطر وضمان قيامه بمهامه في دعم النمو الاقتصادي بكل فاعلية وكفاءة.

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017، فإن **1.7** مليار شخص بالغ في سن العمل (56% منهم نساء) على مستوى العالم ليس لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية ولا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية التي تقدمها هذه المؤسسات. ولأن عموم البالغين تقريباً يمتلكون حسابات مصرفية في البلدان مرتفعة الدخل فإن جميع البالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية يعيشون في العالم النامي، حيث يعيش قرابة النصف في سبعة بلدان فقط هي: بنجلاديش، والصين، والهند، وإندونيسيا والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان.

يشكل الفقراء وذوي الدخل المنخفض نسبة غير متكافئة ممن ليست لديهم حسابات مصرفية. وعالمياً، ينحدر نصف البالغين المستبعدين مالياً من أفقر (40%) من الأسر في بلدانهم، فيما ينتمي النصف الآخر لأغنى (60%) من الأسر. لكن هذا النمط متفاوت فيما بين البلدان. ففي البلدان التي لا يمتلك فيها نصف البالغين أو أكثر حسابات مصرفية تكون احتمالات انتمائهم للأسر الفقيرة أو الغنية متساوية. لكن في البلدان التي تتراوح فيها نسبة الاستبعاد بين (20) و (30%) يكون انتماء غير المالكين للحسابات المصرفية للفقراء أكبر بكثير.

طور التمويل التقليدي آليات مثل التمويل الأصغر، والتأمين الصغير لتعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا. لقد نجحت التقنيات التقليدية جزئيا في تعزيز الوصول المالي ولكنها لا تخلو من التحديات أبرزها ارتفاع أسعار معدلا الفائدة. في المقابل يقدم التمويل الإسلامي أداوت التمويل الأصغر الإسلامي القائم على مفهوم تقاسم المخاطر، وهي مجموعة من الأدوات المالية التي تعزز تقاسم المخاطر بدلاً من تحويلها في النظام المالي التقليدي، بالإضافة إلى ذلك يتضمن التمويل الأصغر الإسلامي أدوات تمويلية متنوعة بداية من أدوات التوزيع الوظيفي للثروة، ثم أدوات إعادة التوزيع الثروة مثل الزكاة والصدقات والوقف والقرض الحسن وما إلى ذلك، والتي من خلالها تشارك شريحة المجتمع الأكثر قدرة اقتصاديًا المخاطر التي تواجه الشريحة الأقل قدرة، حيث تُستخدم أدوات إعادة توزيع الثروة لاسترداد حقوق الأشخاص الأقل قدرة في الدخل والثروة للأكثر قدرة.

يعالج التمويل الأصغر الإسلامي قضية الشمول المالي من خلال اتجاهين – أحدهما من خلال تعزيز عقود تقاسم المخاطر والآخر من خلال أدوا ت محددة لإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع. فكل من عقود تقاسم المخاطر وأدوات إعادة التوزيع الثروة

تكمل بعضها البعض لتقدم شمول مالي إسلامي مكمل للشمول المالي التقليدي. وتجدر الإشارة إلى أن الأدوات التي يقدمها الإسلام لها جذور تاريخية قوية وقد تم تطبيقها عبر التاريخ في مختلف المجتمعات الإسلامية.

الجزائر كغيرها من الدول الإسلامية سعت لتكريس المعاملات البنكية الإسلامية من خلال إنشاء بنوك إسلامية وفتح نافذة تمويل إسلامي في بنوك تقليدية لتعزيز الشمول المالي لفئات كثيرة من المجتمع الجزائري كانت مستبعدة ماليا بسبب إيمانها، حيث كان الاعتقاد السائد بأن تقديم التمويل الإسلامي وتشجيعه سيدفع الكثير من الجزائريين بأن يتدفقوا بأعداد كبيرة على البنوك الإسلامية أو على هذه النوافذ لتلبية احتياجاتهم المالية الخاصة بهم. لكن الواقع على الأرض يبين أن شريحة واسعة من الفئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر ظلت مستبعدة ماليا ولا تستطيع الوصول إلى التمويل الذي تمنحه هذه البنوك أو النوافذ بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية من جهة، ومن جهة أخرى أن هذه البنوك هي مؤسسات تجارية بالأساس ومملوكة ومراقبة من هؤلاء الملاك ذوي التوجهات التجارية وليس لديهم خيار سوى السعي إلى تحقيق الأرباح وتلبية احتياجاتهم. وبالتالي، فهي لا تناسب فئات الدخل المحدود.

إن تعزيز الشمول المالي لهذه الفئة من خلال الوضع الحالي لهذه البنوك يبدو أنه غير عملي- لكن هذا لا يعني أنه ليس لها دور تؤديه في هذه المهمة الحاسمة- الأمر الذي يتطلب تغييرًا جذريًا للاضطلاع بدور أكبر في تعزيز الشمول المالي لهذه الفئة، وهذا سيستغرق وقتًا وسيشمل تعديلات إستراتيجية وتشغيلية. لذلك، فإن إهمال الأفراد الأقل دخلاً من الوصول إلى الموارد المالية في الجزائر يستلزم تشكيل مؤسسة مالية إسلامية مناسبة ومصممة خصيصًا لهم لها تفويض رسمي من بنك الجزائر وتعمل في بيئة مواتية يدعمها إطار قانوني وممارسات سليمة مسؤولة وشفافة.

ومن أجل تعزيز الشمول المالي في الجزائر تتبنى هذه الدراسة التمويل الأصغر الإسلامي، حيث تم اتخاذ فئات الدخل المحدود كنموذج تطبيقي باعتبارهم عملاء محتملين لهذا النوع من التمويل واقتراح نماذج مؤسسات تمويل أصغر إسلامية قابلة للتشغيل. وعليه تنبثق إشكالية الدراسة التي تتمحور حول السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي يعزز الشمول المالي لفئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر؟

وتتضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية كما يلي:

1. ما هو واقع قطاع التمويل الأصغر الإسلامي والمؤسسات الداعمة له (الزكاة والأوقاف) في الجزائر؟
2. ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر وفقا لمنهجية بنك الجزائر والبنك الدولي؟
3. ما هي مواقف محدودي الدخل في المجتمع الجزائري تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي؟
4. هل أدى إدراج التمويل الإسلامي في الجزائر إلى تعزيز مستوى الوصول المالي لفئات محدودي الدخل؟
5. ما درجة وصول واستخدام فئات محدودي الدخل في المجتمع الجزائر للخدمات المالية التقليدية ؟
6. هل هناك أسباب لعدم وصول فئات ذوي الدخل المحدود للتمويل التقليدي؟
7. ما هو مستوى وصول واستخدام فئات محدودي الدخل في المجتمع الجزائري للتمويل الإسلامي الحالي؟
8. هل هناك أسباب لعدم وصول فئات ذوي الدخل المحدود للتمويل الإسلامي؟
9. هل هناك علاقة بين مستوى وصول فئات ذوي الدخل المحدود إلى الحساب البنكي لدى البنوك الإسلامية ومستوي استخدامهم للتمويل الإسلامي؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة استند البحث على الفرضيات التالية:

- H1 يتمتع قطاع التمويل الأصغر الإسلامي والمؤسسات الداعمة له (الزكاة والأوقاف) بنقاط قوة وفرص متاحة يمكنها إحداث تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الوطني؛
- H2 لا يوجد اختلاف بين مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وبين المؤشرات العربية والعالمية؛
- H3 يفضل محدودي الدخل في الجزائر التمويل الأصغر الإسلامي على التمويل التقليدي في ظل الظروف العادية؛
- H4 إدراج منتجات التمويل الأصغر الإسلامي يؤدي إلى تحسين مستوى الشمول المالي بين فئات ذوي الدخل المحدود؛
- H5 هناك اختلافات في توجهات أفراد العينة المستهدفة نحو التمويل الأصغر الإسلامي تعزى للمتغيرات الديمغرافية؛
- H6 فئة محدودي الدخل في المجتمع الجزائري لهم القدرة إلى الوصول واستخدام المنتجات المالية التقليدية؛
- H7 قلة الإقبال على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الحالية في الجزائر يرجع إلى الشكوك العميقة بشأن الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، والتسعير الباهظ، ونقص الوعي بهذه المنتجات؛
- H8 هناك اختلافات في وصول أفراد العينة المستهدفة للخدمات المالية التقليدية تعزى للمتغيرات الديمغرافية؛
- H9 هناك علاقة بين مستوى وصول أفراد العينة إلى الحسابات البنكية الإسلامية واستخداماتهم للتمويل الإسلامي.

مبررات اختيار الموضوع

تتمثل مبررات اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

– الاهتمام الشخصي بموضوع التمويل الأصغر الإسلامي وأساليبه الشرعية والعملية القابلة للتطبيق والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي لذوي الدخل المحدود؛

– الرغبة في القيام ببحث أكاديمي حول التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي نظرا لافتقار المكتبات الجزائرية لهذا النوع من البحوث.

أهداف الدراسة

بناءً على أسئلة وفرضيات الدراسة المذكورة أعلاه، فإن هذه الدراسة تحاول تحقيق الأهداف التالية:

– تقييم التمويل الأصغر الإسلامي والمؤسسات الداعمة له (الزكاة والأوقاف) في الجزائر؛

– تقييم الشمول المالي في الجزائر، من خلال تقدير مستوى الشمول والاستبعاد المالي في النظام المالي في الجزائر وتحديد الأسباب المرتبط به، واقتراح آليات لمعالجة الفجوات التي يحددها؛

– قياس توجهات فئات ذوي الدخل المحدود في المجتمع الجزائري، فيما يتعلق بمواقفهم وتوقعاتهم تجاه منتجات التمويل الأصغر الإسلامي، الأمر الذي يحدد كيفية الوصول إلى هذه المنتجات واستخدامها والاستفادة منها، وبالتالي تعزيز الشمول المالي لديهم؛

– فهم السلوك المصرفي لفئات ذوي الدخل المحدود في المجتمع الجزائري وإمكانية وصولهم إلى التمويل التقليدي؛

– فحص مستوى الإقصاء المالي في البنوك التقليدية والإسلامية وتحديد أسبابه؛

– فحص العلاقة بين مستوى وصول واستخدام محدودي الدخل للتمويل الإسلامي المعروض حالياً في الجزائر.

أهمية الدراسة

على مستوى الاقتصاد الكلي سعت البلدان النامية ومنها البلدان العربية وبجدية باتجاه إلى تعزيز الشمول المالي من خلال وضع الإستراتيجيات الكفيلة بزيادة معدلات نفاذ الأفراد والمشروعات إلى الخدمات المالية الرسمية، من هنا فإن أحد أهم السبل الناجعة للوصول إلى شمول مالي قادر على تحقيق أهداف التشغيل والنمو والاستقرار المالي وتقليص جزء من فجوات الفقر هو تبني التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر كنموذج تمويلي مكمل ذو طابع مؤسسي، من شأنه أن يُسهم في زيادة معدلات الشمول المالي، وقد استند هذا البحث على هذه الأرضية في تحديد أهميته.

حدود الدراسة: تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: اهتمت الدراسة بالمواضيع المرتبطة بالمفهوم العام للتمويل الأصغر والشمول المالي من الناحية النظرية والمواضيع المرتبطة بصورة مباشرة بالتمويل الأصغر الإسلامي.

الحدود المكانية: تخص الدراسة التطبيقية حالة الجزائر.

الحدود الزمنية: تنقسم الحدود الزمنية التي غطتها الدراسة إلى قسمين، هما:

- 2011-2020 وهي الفترة الزمنية التي تم فيها تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر،
- 2021/05/01 إلى غاية 2021/12/31 وهي الفترة الزمنية التي تم فيها تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة البالغة 100 مفردة.

الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على فئات ذوي الدخل المحدود.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي من أجل دراسة وتحليل إسهامات الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة والوقوف على النتائج التي توصلت إليها وكيفية الاستفادة منها في التغلب على إشكالية الدراسة، ومن ثمّ اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل تقييم واقع التمويل الأصغر الإسلامي والمؤسسات الداعمة له (الزكاة والأوقاف)، بالإضافة إلى تقييم الشمول المالي في الجزائر، وقد استخدمت الدراسة البيانات المجمعة من التقارير الرسمية الصادرة عن الهيئات الرسمية المحلية ذات الصلة، وبعض الهيئات الدولي الدولية ممثلة في: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق النقد العربي، وذلك من أجل تحليلها وتقييمها والاستفادة منها في تفسير النتائج. كما تم تطبيق استبانة على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر لتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية واختبار فرضياتها.

استخدمنا في الدراسة أدوات البحث التالية:

1- الاستبانة: تعبر البيانات الأولية عن الشق التطبيقي من الدراسة، وقد تم تحصيلها عن طريق توزيع استبانة على عينة من ذوي الدخل المحدود في الجزائر، ساهمت تلك الاستبانات في تفسير بعض نتائج الدراسة التطبيقية؛

2- المسح المكتبي: تعبر البيانات الثانوية عن الشق المفاهيمي للدراسة، وقد تم تحصيلها عن طريق مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات المرتبطة بالموضوع قيد الدراسة، وكنتيجة لتلك الدراسات تم ضبط إجراءات الدراسة التطبيقية؛

3- برامج إحصائية: شملت هذه البرامج كل من برنامج SPSS26، برنامج Excel.

مرجعية الدراسة

يستمد هذا البحث مرجعيته من دراسات علمية منشورة في مجلات دولية مفهرسة في قاعدة البيانات (Scopus Data Base)، والتي تنتمي إلى الفترة من 2010 إلى 2020، حيث اهتمت هذه الدراسات السابقة بمواضيع التمويل الاجتماعي الإسلامي بشكل عام والتمويل الأصغر الإسلامي بشكل خاص، ودوره في تعزيز الشمول المالي والتي كانت موزعة جغرافيا على البلدان الإسلامية التالية: بنغلاديش، ماليزيا، اندونيسيا، نيجيريا، باكستان، مالي، آسيا الوسطى.

صعوبات الدراسة

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة في النقاط التالية:

- اعتمدنا في هذه الدراسة على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود باعتبارهم عملاء محتملين لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، لهذا واجهتنا صعوبة في التحليل التجريبي للأداء لأنه غير ممكن بسبب غياب هذا النوع من المؤسسات في الجزائر؛
- غياب إطار للمعاينة الإحصائية.

تقسيمات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة إلى بابين رئيسين، نتعرض في الباب الأول إلى الأدبيات النظرية والتي تعرض بدورها في فصلين، بحيث يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي، يتم فيه تقديم مدخلا عاما حول التمويل الأصغر الإسلامي، ثم التطرق إلى مفاهيم أساسية حول الشمول المالي، أما الفصل الثاني فقد خصص لعرض ومناقشة الدراسات السابقة، بالإضافة إلى إبراز ما يميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات السابقة.

تمثل الباب الثاني في الدراسة التطبيقية والذي تضمن فصلان، بحيث نتعرض إلى إبراز مختلف الخطوات المتبعة في الدراسة التطبيقية، من خلال الفصل الثالث الذي نقدم فيه منهجية الدراسة وضبط لقاعدة بيانات الدراسة، بالإضافة إلى تحليل وتقييم واقع التمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي في الجزائر.

أما الفصل الرابع نتناول فيه الإطار التطبيقي للتمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي، من خلال تحليل العلاقة بين التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي والتعزيز الشمول المالي لفئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر مع تقديم نماذج مقترحة لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي قابلة للتشغيل.

في ختام الدراسة حاولنا تقديم بعض التوصيات على ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها.

الباب الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

- الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي
- الدراسات السابقة حول التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي

- الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي
- الإطار المفاهيمي للشمول المالي، المفهوم والركائز الأساسية والأبعاد

تمهيد

الهدف من هذا الفصل هو التعريف بالتمويل الأصغر الإسلامي، إذ نعرض في المبحث الأول مدخل إلى التمويل الأصغر التقليدي والتمويل الأصغر الإسلامي، كما يتم فيه شرح لأهم الخدمات المالية الأساسية التي تقوم بها مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي المرتبطة بالنشاط الربحي (التمويل الاستراحي) والنشاط غير الربحي (التمويل المجاني الطوعي)، مع تقديم دروس مستفادة من تجربتين مختارتين لمؤسستين تمويل أصغر .

أما موضوع المبحث الثاني سيكون حول مفاهيم أساسية حول الشمول المالي، نستعرض فيه مفهوم الشمول المالي وأبعاده الأساسية ومؤشرات قياسه، مع عرض إطار متكامل للشمول المالي الإسلامي IFI ومقارنته بنظيره التقليدي .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي

"يُظهر الحجم المتزايد من النتائج النظرية والتجريبية على مدى العقد الماضي أن الوصول إلى أشكال متنوعة من الخدمات المالية له آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية والنمو، وإذا تم القيام به بطريقة منصفة ومسؤولة، فيمكنه أيضاً الحد من الفقر وعدم المساواة"[1]. كما تولي التعاليم الإسلامية اهتماماً خاصاً لما يلي:

- القضاء على الفقر المدقع؛
- الحد من عدم المساواة وتهميش الفقراء؛
- تعزيز النمو الشامل والتضامن الاجتماعي والازدهار المشترك.

تعمل مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية على تجسيد هذه الأهداف من خلال توفير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المصممة لتلبية الاحتياجات غير المتجانسة للفئات الضعيفة والفقيرة.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة عامة على التمويل الأصغر التقليدي والتمويل الأصغر الإسلامي، ويسلط الضوء على بعض السمات البارزة التي تميز التمويل الأصغر الإسلامي عن التمويل الأصغر التقليدي.

نعرض في المطلب الأول أدبيات التمويل الأصغر مع تحديد مفهومه وأهميته وخصائصه ثم يتم التطرق في المطلب الثاني إلى مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي، وفي المطلب الثالث سوف نقدم عرضا موجزا للمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية.

المطلب الأول: مدخل إلى التمويل الأصغر

في السبعينيات الميلادية تم تأسيس عدد من مؤسسات التمويل الأصغر المشهورة مثل: بنك غرامين في بنغلاديش، وبنك سول في بوليفيا، ونظام (*unit desa*) في بنك راكيات الإندونيسي، وغيرهم من مؤسسات التمويل الأصغر . وفي عام 1995م أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمعاونة أشد الناس فقراً (CGAP)، برئاسة رئيس البنك، الخبير المصري د . اسماعيل سراج الدين . وفي شهر فبراير من عام 1997م عقدت في واشنطن قمة التمويل الأصغر، وهذه القمة أعطت انطباعا بأن الكل سيستفيد من الإقراض الصغير (*win-win situation*) . وتم إطلاق عقد التسعينات الميلادية بأنه "عقد التمويل الأصغر" . وأعلنت الأمم المتحدة في عام 2005م السنة الدولية لتمويل المتناهي الصغر . وفي عام 2006م فاز بنك غرامين ومؤسسه د . محمد يونس بجائزة نوبل للسلام . واعتمادا على لجنة نوبل، فإن التمويل الأصغر يمكن أن يساعد الناس لكي يتخلصوا من الفقر، حيث قالت لجنة نوبل في حيثياتها:" السلام الدائم لن يتحقق إلا إذا تمكنت جماعات كبيرة من الناس من كسر قيد الفقر . والقروض الصغيرة من الوسائل التي تحقق ذلك . من هنا برزت ظاهرة "التبشير بالتمويل الصغير" (*Microfinance Evangelism*)، ورُفع شعارات منها "ثورة التمويل الصغير" و"ديمقراطية رأس المال" و"القروض الصغيرة حق من حقوق الإنسان" وبدأ الكل يتحدث عنه[2] .

---

[1] Amin Mohseni-Cheraghlou, **Financial Inclusion and Poverty Alleviation in Muslim-majority Countries: The Role of Islamic Finance and Qard Hassan :P 143**, 10/02/2022, https://ideas.repec.org/h/pal/psibcp/978-3-319-69799-4_4.html

[2] خالد سعيد محمد الحربي، عبيدات محمد حمزة عبد الغني، **حوار الأربعاء (2007م/ 2008م)**، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العالمي، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008م: ص. ص 155-156 .

الفرع الأول: الفكر التنموي الذي مهد الطريق لمؤسسات التمويل الأصغر

في العقود الأولى من التنمية كان التركيز منصبا على النمو وكان الشعار النمو أولاً ثم العدالة . بل زعم أن زيادة فارق المساواة في توزيع الدخول والثروة سبيل لإحداث التكوين الرأسمالي (*Capital Accumulation*) ومن ثم النمو المتسارع . وقيل إن مسألة الفقر ستحل ذاتيا عبر عملية التساقط من الأعلى (*Trickle-down Processe*) . وكان الاعتقاد السائد أن قطاع الصناعة هو القطاع الرائد، وأن الصناعة رمز التقدم والحداثة، بينما أصبحت الزراعة رمزا للتخلف والتقليد، وكانت نتيجة هذا الفكر والسياسات المصاحبة له، أن أصبح الفقر ظاهرة عامة في الريف والحضر على حد سواء، ودخلت في القاموس التنموي كلمات جديدة مثل كلمة ترييف المدن[3] .

في عام 1971م قدم باحث اسمه كيث هارت (*Keith hart*) ورقة بحثية في مؤتمر "البطالة في المدن الإفريقية" الذي عقد في جامعة (*Sussex*) البريطانية، واستخدم أول مرة مصطلح "القطاع غير الرسمي" (*Informal sector*)، وكانت النتيجة الرئيسة التي توصل إليها، أن دخل الفقراء يعتمد على القطاع غير الرسمي وأن المرأة تلعب دور كبيرا في هذا القطاع .

في عام 1973م وفي ظل الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول نشر الاقتصادي الألماني شوماخر (*E .F Schumacher*, 1911-1977) كتابة المشهور "الصغير جميل *Small is beautiful*" . وشوماخر عاصر وصاحب علمين من أعلام الاقتصاد وهما جون مينار كينز، وجون كينث غالبرث . والكتاب أثر على شريحة واسعة من القراء، وبصفة عامة تأثر به علماء الأخلاق والفلسفة، والمدافعون عن البيئة، وطبعا الاقتصاديون . ولقد ذكر فضل حسن عبيد مؤسس منظمة براك (*Bangladesh BRACK*) (*Rural Advancement Committe*) وهي أكبر منظمة غير حكومية في بنغلاديش، أن من بين الأسباب التي دفعته إلى إنشاء بنك براك هو قرأته لكتاب "الجميل صغير" وأنه تأثر به كثيراً[4] .

في الثمانينات الميلادية كتب المفكر المعروف هرناندو دي سوتو كتابه: الدرب الآخر: الثورة الخفية في العالم الثالث (*The other Path : the invisible revolution in the third world*) ويقول الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه "نصر بلا حرب": ينبغي لجميع واضعي السياسة الأمريكية الذين يتعاملون مع المنطقة (أمريكا اللاتينية) ومع العالم الثالث أن يقرأو كتاب "الدرب الآخر" . الكتاب يوضح أهمية القطاع غير الرسمي أو غير المنظم في اقتصاديات البلدان النامية. وبعد صدور هذا الكتاب وغيره من الدراسات بدأت هيئات الأمم تطلق على القطاع غير الرسمي بأنه "الاقتصاد الحقيقي" (*The real economy*)، وآخر موضة فكرية في هذا الموضوع ما يسمى قاع الهرم (*The bottom of the pyramid*) وصاحبه هو (*C .K . Prahalad*)، أستاذ إدارة أعمال في جامعة شيكاغو، والفكرة الأساسية للكتاب هي: أن لدى الفقراء قدرة شرائية كبيرة، وأنه يمكن أن يكونوا مربحين لمؤسسات تجارية إذا أحسنت هذه المؤسسات التعامل معهم[5] .

في هذا المناخ الفكري نشأت مؤسسات التمويل الأصغر وانتشرت بسرعة خيالية كما تؤكد روينسون (*Robinson*)[6] في كتابها المعنون "بثورة للتمويل الأصغر والتمويل المستدام للفقراء" . الذي يسلط الضوء على مؤسسة التمويل الأصغر الريفية الأكثر كفاءة في العالم، وهي نظام البنوك الصغيرة لبنك راكيات اندونيسيا .

---

[3] خالد سعيد محمد الحربي، عبيدات محمد حمزة عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص. ص 155-157 .

[4] نفسه

[5] نفسه

[6] Marguerite S . Robinson, **The Microfinance Revolution: sustainable finance for the poor**, The World Bank, Washington, D .C, Open Society Institute, New York, 2001.

الفرع الثاني: التمويل الأصغر، النشأة والمفهوم

1. نشأة التمويل الأصغر: على الرغم من عدم استخدام أي من المصطلحين "الائتمان الأصغر" أو "التمويل الأصغر" في الأدبيات الأكاديمية ولا من قبل ممارسي المساعدة الإنمائية قبل الثمانينيات أو التسعينيات، فإن مفهوم تقديم الخدمات المالية للأشخاص ذوي الدخل المنخفض هي فكرة قديمة قدم الإنسان نفسه، وتشير الدراسات التاريخية أن جميع البلدان المتقدمة في وقتنا الحاضر لهم تجاربهم الخاصة في مجال التمويل الأصغر . والجدول التالي يعرض أشهر التجارب في مجال التمويل الأصغر .

الجدول رقم (1. 1): التطور التاريخي لنظام التمويل الأصغر

التاريخ	التجربة قي مجال التمويل الأصغر
أكثر من 300 سنة	غرب أفريقيا، نظام (*SUSU*) وهو نظام للتمويل الأصغر كان سائد منذ القدم، فهذا النظام يستخدم في غانا أكثر من 300 سنة . وأيضا، يوجد هذا النظام في بلدان الكاريبي . ويعتقد بعض الباحثين أن العبيد الذين تم استيرادهم من إفريقيا هم الذين حملوا هذه الفكر إلى منطقة الكاريبي .
1720م	التجربة الايرلندية، حيث يذكر أن عام 1720م شهد أول قرض موجه للفقراء في ايرلندا، وكان إثر الزيادة المتصاعدة للفقر في أوروبا حيث أشارت الأرقام إلى أن 20% من الأسر الأيرلندية حصلت على قروض صغيرة ومتناهية الصغر بحلول عام 1843م .
1775م	المكسيك، وهي تجربة أقدم مؤسسة مالية في دول أمريكا، المتمثلة في محل رهونات في الساحة المركزية لمدينة المكسيك، وهذا المحل أنشئ عام 1775م بموجب مرسوم من التاج الاسباني لمساعدة الناس في الأزمات المالية، وكان يدعى "مون دو بيدا" والذي تمت ترجمة اسمه بطرق عديدة منها جبل الرحمة أو جبل الشفقة .
1818-1888م	ألمانية، وتتمثل في تجربتين، إحداهما في الريف وكان يقودها رجل اسمه "رايفايزن" *Reiffeisen* (1818-1888م) "التسليف الزراعي" والأخرى في الحضر ورائدها رجل آخر اسمه"شولز ديليتش" *Schluse-Delitzch* "التسليف الشعبي" (1808-1883م). فقد أسس فريدريش ويلهلم رايفايزن (*Friedrich-Wilhelm Raiffeisen*) أول نظام تعاوني للائتمان في ألمانيا عام 1864م، والذي كان يمنح للقرويين قروض صغيرة بأسعار فائدة مقبولة، وعند وفاته كانت أفكاره قد انتشرت في كل من استراليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا والنمسا .
1896م	اندونيسيا: يعتقد بعض الباحثين أن بنك ((*Badan Kredit Desas* (*BKDs*)) الذي أنشئ عام 1896م هو أقدم مؤسسة تجارية تقدم التمويل الإسلامي .
1971م	كولومبيا، تتمثل في تجربة منظمة أوبورتشيونتي إنترناشونال (*Opportunity International*)، وهي منظمة غير ربحية ذات أصول مسيحية، قدمت قروض بنظام التمويل الأصغر .
1973م	البرازيل، تجربة منظمة (*ACCION*)، وهي أيضاً منظمة غير ربحية، قدمت قروض بنظام التمويل الأصغر.
1976م	بنغلاديش، تجربة بنك غرامين الذي قدم "ائتمان صغير" للنساء في مجموعات صغيرة، وسرعان ما أصبح مشهوراً بصورة غير عادية بتقديم مثل هذه القروض .

المصدر: خالد سعيد محمد الحربي، عبيدات محمد حمزة عبد الغني، مرجع سبق ذكره: ص 159 .

2.مفهوم التّمويل الأصغر: النشاط التمويلي عبارة عن تطبيق مجموعة أساليب يستخدمها الأفراد أو المنظمات (كيانات) لإدارة أموالهم، وعلى وجه الدقة إدارة الفرق بين مداخليهم ومصاريفهم بالإضافة إل المخاطر المتعلقة باستثماراتهم . فالكيان الذي دخله يفوق مصروفاته بإمكانه إقراض أو استثمار ذلك الفائض . في المقابل، فإن الكيان الذي يكون دخله أقل من مصروفاته بإمكانه رفع رأسماله إما بالاقتراض أو من خلال بيع حقوق ملكية أو تخفيض في مصاريفه. ويمكن للدائن أن يجد مقترض من خلال وسيط مالي (البنوك)، فيجني الدائن فائدة أقل من تلك التي يدفعها المقترض ويذهب الفرق لصالح الوسيط المالي . ويمكن للشركات الحصول على التمويل ببيع الأسهم لصالح مؤسسات استثمارية كالبنوك التي تقوم بدورها ببيعها إلى العموم، ويمنح السهم مالكه جزء من ملكية تلك الشركة، والشركات تقبض مقابل هذه الأسهم نقد تقوم باستخدامه لتوسيع عملياتها وتسمى العملية بتمويل حقوق الملكية، إضافة إلى بيع سندات أو أي طريقة أخرى للتمويل بالاقتراض وهذا ما يسمى بالهيكل الرأسمالي للشركة . كذلك يستخدم التمويل من قبل الأفراد (المالية الشخصية) أو الحكومات (المالية العامة) أو منظمات الأعمال (مالية الشركات) والمنظمات غير الحكومية . وبشكل عام فإن الهدف من كل النشاطات المذكورة يتحقق عبر الاستخدام الأمثل للأدوات المالية مع مراعاة الوضع التنظيمي للنشاط، والتمويل من أهم أوجه إدارة الأعمال وهو عنصر جوهري لتأمين مستقبل الأفراد والمنظمات[7].

يعتبر التمويل الأصغر نشاط تمويلي دخل مرحلة الدراسة ودائرة الاهتمام، واكتسب اعترافا متزايدا باعتباره وسيلة فعالة لتحسين نمط ومستوى حياة الفقراء، ومنذ ظهوره في صورة ممارسة مالية جديدة إبان السبعينيات اكتسى التمويل الأصغر جملة من التعريفات عكست كل منها جانب من جوانبه وجزءا من جزئياته، ومرحلة من مراحل تطوره . ومن هذه التعريفات ما تقوله مجلة الأيكونوميست فإن التمويل الأصغر: "قد يعني أي شيء يتراوح ما بين حفنة من الصدقات التي يوزعها رجل دين في قرية وما تقدمة البنوك الحكومية واتحادات الإقراض لعملائها الأقل تأثيرا"[8]. ووفقًا للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) يعني "التمويل الأصغر" تقديم خدمات مصرفية إلى الشرائح السكانية الأقل دخلاً، وخاصة الفقراء والناس الأشد فقرا . وتختلف التعاريف المنطبقة على هذه المجموعات من بلد إلى آخر"[9] .

كما يشير مصطلح "التمويل الأصغر" كذلك إلى تقديم خدمات مالية رسمية للفقراء وذوي الدخل المنخفض (وفيما يتعلق بالائتمان على وجه الخصوص، من لا يحصلون على أجر ثابت) وكذلك غيرهم ممن يتم إقصاؤهم على نحو ممنهج من النظام المالي [10]. ويعرفه بنك التنمية الآسيوي على أنه: "توفير واسع النطاق لمجموعة من الخدمات مثل الادخار والودائع والقروض وخدمات الدفع وتحويل الأموال والتأمين إلى الأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض ومشروعاتها الصغيرة "[11].

كما يُعرَّف كذلك بأنه"توفير ائتمان رسمي للأفراد محدودي الدخل أو مجموعات الإقراض التضامني التي قد تشمل المستهلكين وأصحاب الأعمال الحرة الذين لا يستطيعون الوصول للخدمات المصرفية والائتمانية . أنها ليست مجرد تقديم القروض الصغيرة للفقراء ولكنها تغطي مجموعة واسعة من التمويل الأساسي الخدمات المالية وغير المالية بما في ذلك القروض الصغيرة

---

[7] سلمان عبد الله معلا، **التمويل والمؤسسات التمويلية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2015: ص 52 .

[8] خالد سعيد محمد الحربي، عبيدات محمد حمزة عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص157 .

[9] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **بناء النظم المالية التي تعمل لصالح الفقراء، الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر**، ط 1، 2003: ص 10. راجع في هذا الشأن:

11/09/2020, https://www .cgap .org/sites/default/files/CGAP-Consensus-Guidelines-Guiding-Principles-on-Regulation-and-Supervision-of-Microfinance-Jun-2003-Arabic .pdf

[10] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر**، 2012: ص 4. راجع في هذا الشأن:

11/09/2020, https://www .cgap .org/sites/default/files/Consensus-Guidelines-A-Guide-to-Regulation-and-Supervision-of-Microfinanc-Oct-2012-Arabic .pdf

[11] Sharif Mohd, **A Study on the Performance of Microfinance Institutions in India**, International Academic Journal of Accounting and Financial Management, International Academic Institute for Science and Technology, Vol . 5, No . 4, Indi, 2018: P 119.

والادخار الحسابات وتحويلات الأموال والتأمين والتدريب على الأعمال التجارية، والاستشارات ومساعدة الفقراء غير المؤهلين للحصول على الخدمات المصرفية الرسمية"[12].

ومن خلال العرض السابق يمكننا تعريف التمويل الأصغر بأنه:

توفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية والتأمين التي تقدم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا وغير القادرين على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية.

3.التمييز بين مصطلحات التمويل الأصغر: الجدير بالملاحظة أن هناك بعض المصطلحات تستخدم أحيانا وكأنها مترادفات مثل الإقراض متناهي الصغر (*Microcrédit*) والتمويل الأصغر (*Microfinance*)، والمديونية الصغيرة (*Micro debt*) لهذا من الضروري التمييز بينهم. "ويعتبر الإقراض متناهي الصغر جزءا من قطاع التمويل الأصغر. لأن الإقراض متناهي الصغر يتضمن منح خدمات الإقراض إلى أصحاب المشاريع ذوي الدخل المتدني، بينما يتضمن التمويل الأصغر الإقراض وتوفير الخدمات المالية الأخرى مثل: التأمين وتحويل الأموال . أما المديونية الصغيرة فهو مصطلح يستخدمه الباحثون والخبراء الذي يعتقدون أن سلبيات التمويل الصغير أكثر من ايجابياته؛ لأنهم يرون أن إقراض الفقراء يؤدي إلى إغراقهم في المديونيّة"[13] . والاعتراف بهذه الصناعة بشكل رسمي في عام 1997 خلال المؤتمر الأول للإقراض متناهي الصغر والذي حضره 2900 ممثل عن 137 دولة تمثل بذلك حوالي 1500 مؤسسة في واشنطن . ومنذ ذلك الحين، بدأ التركيز يتحول من الفكرة الاجتماعية التي اعتبرت منح القروض على أنه الأهم، إلى الحاجة إلى الاستمرار المالي عن طريق منح مجموعة متكاملة من السلع المالية والوصول إلى عدد اكبر من الأفراد"[14]. والجدول التالي يوضح المقارنة بين التمويل المتناهي الصغر والتمويل الأصغر.

الجدول رقم (1. 2): يوضح المقارنة بين التمويل المتناهي الصغر والتمويل الأصغر

التمويل المتناهي الصغر	التمويل الأصغر
يساهم مع الأفراد ذوي الدخل المحدود وتفعيل نشاطاتهم المحدودة.	يساهم التمويل الأصغر مع القطاعات الاقتصادية والصناعية بنسبة كبيرة.
يساهم في تطوير المنتجات وتوفير الحد الأدنى لها.	يساهم في توفير منتجات حديثة رائدة تسهم في الرفاهية وتلبية تطلعات المجتمع.
يساهم في حل الضائقة المعيشية والفجوة التي تقلل من نسبة احتياجاتهم.	يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق استخدام الموارد المتاحة.
يساهم في تحرير الفرد لسبل العيش وتحويله إلى فرد منتج.	استحداث آليات حديثة تسهم في الإنتاج البسيط وتدعم الأنشطة الاقتصادية.

المصدر: سلومه موسى يحيى بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان، مارس، 2014م: ص 62 .

الفرع الثالث: مبادئ وأهمية التمويل الأصغر

---

[12] Shobhna Goyal and Meenu Maheshwari, **Microfinance in India: Performance and Perspectives**, Global Journal of Enterprise Information System, Vol . 9, No . 4, India, October-December, 2017: P 3 .

[13] عبد الحليم عمار غربي، **الوجيز في الاقتصادي النقدي والمصرفي**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإصدار الأول، الكتروني: يناير، 2018م: ص 132. راجع في هذا الشأن: https://kantakji .com/1628/ ,20/09/2020

[14] مارآو إليا، **ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، مشروع تمبوس – ميدا "التمويل متناهي الصغر في الجامعة"**، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006: ص 8 .

1. مبادئ التمويل الأصغر: تم تلخيص بعض المبادئ التي تلخص قرنًا ونصف من ممارسات التنمية في عام 2004 من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) [15]وأقرها قادة مجموعة الثمانية في قمة G8 في 10 يونيو 2004، وهي[16]:

- يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة، والمرنة وذات التكلفة المعقولة . فإنهم يحتاجون إلى التمويل وخدمات التوفير، التأمين وتحويل الأموال وليس فقط إلى القروض وذلك وفقا للظروف؛
- يعتبر التمويل متناهي الصغر أداة قوية لمكافحة الفقر فعندما يصل الفقراء إلى الخدمات المالية فانه يصبح بمقدورهم اكتساب المزيد، بناء أصولهم وحماية أنفسهم ضد الصدمات الخارجية؛
- أن التمويل متناهي الصغر يعني بناء أنظمة تخدم الفقراء، لأنهم في معظم الدول النامية هم أغلبية السكان غير أنهم الأقل حظا في الحصول على خدمات البنوك، ويعتبر التمويل متناهي الصغر في كثير من الأحيان على أنه قطاع هامشي، فهو نشاط تطوير يهتم به المتبرعون، الحكومات أو المستثمرون الاجتماعيون، ولا ينظر له على أنه جزء من النظام المالي الرئيس للدولة غير أن وصول التمويل متناهي الصغر إلى العدد الأكبر من الفقراء يكون ممكنا فقط في حالة إشراكه ضمن القطاع المالي؛
- يغطي التمويل متناهي الصغر تكلفته، ويجب أن يقوم بذلك حتى يتمكن من الوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء، فالكثير من الفقراء غير قادرين على الحصول على خدمات مالية جيدة تناسب احتياجاتهم لعدم وجود مؤسسات قوية كافية تقدم مثل هذه الخدمات. فالمؤسسات القوية تحتاج إلى فرض مبالغ كافية لتغطية تكاليفها . إذ أن تغطية التكلفة ليست هدفا بحد ذاتها إلا أنها الطريقة الوحيدة من أجل الوصول إلى حجم وأثر يتجاوزان المستويات المحددة التي يستطيع المتبرعون تمويلها . تستطيع المؤسسة القادرة على الاستمرار المالي أن تستمر وتوسع خدماتها في المدى البعيد . فإن الاستمرار والبقاء يعني تخفيض تكاليف إتمام الصفقات وتقديم خدمات أكثر منفعة للعملاء وإيجاد طرق جديدة للوصول إلى عدد أكبر من الفقراء الذين لا يدخلون البنوك؛
- يهتم التمويل متناهي الصغر ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة، حيث يطلب تمويل الفقراء مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر . تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس المال، يقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية؛
- لا يقدم الإقراض متناهي الصغر الحلول دائما، لأن الإقراض متناهي الصغر لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف لأن الأفراد المعدمين والجياع الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون أنواع أخرى من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القروض بشكل جيد . ففي الكثير من الأحيان، هناك أدوات أخرى تقلل من أثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة، التوظيف وبرامج التدريب، أو تحسين البنى التحتية . يجب أن تصاحب هذه الخدمات عمليات التوفير إذا كان ذلك بالإمكان؛
- أن تحديد سقف لأسعار الفائدة يضر بالفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على القروض، لأن تكلفة إعطاء عدد كبير من القروض الصغيرة أعلى من تكلفة إعطاء عدد قليل من القروض كبيرة الحجم، لا يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكاليفهم إلا إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي تفرضه البنوك، لأن نموهم سيكون محدودا بالعرض الشحيح وغير

---

[15] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP): هي مجموعة مكونة من 28 وكالة تنمية عامة وخاصة مقرها البنك الدولي . أن رسالة المجموعة هي توسيع حجم الوصول إلى الخدمات المالية لفقراء الدول النامية . وقد أوجدت هذه المجموعة للمساعدة على دمج قطاع التمويل متناهي الصغر مع نظام التمويل الرسمي في الدول النامية المتعددة والدول الصناعية. تستفيد العديد من المؤسسات من خدمات المجموعة الاستشارية بما في ذلك وكالات التنمية، مؤسسات التمويل متناهي الصغر، واضعي السياسات الحكومية، المنظمين المدققين، وكالات التقييم إضافة إلى آخرين في قطاع التمويل متناهي الصغر . تقدم المجموعة الاستشارية خدمات استشارية، تدريب، بحث وتطوير، وضع المعايير وتشر المعلومات. راجع في هذا الشأن: ماركو إليا، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[16] ماركو إليا، مرجع سلق ذكره، ص.ص 19-22 .

الأكيد لأموال المتبرعين والحكومات . فعندما تحدد الحكومات أسعار الفائدة، تقوم عادة بتحديدها بمستويات متدنية لا تساعد القروض متناهية الصغر على تغطية تكاليفها . وعليه فانه يجب تجنب مثل هذا التحديد . وفي الوقت ذاته، يجب ألا يعمل مقدمو القروض متناهية الصغر على فرض فوائد مرتفعة جدا تدفع المقترضين على تغطية تكلفة عدم كفاءة المقرض؛

- أن دور الحكومة هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة وعلى الحكومات الوطنية أن تضع السياسات التي تحفز الخدمات المالية للفقراء في الوقت نفسه الذي تحمي فيه الحكومات الودائع . فعلى الحكومات أن تحافظ على ثبات الاقتصاد الكلي، وان تتجنب الارتفاع في أسعار الفوائد وان تمتنع عن الإخلال بالأسواق عن طريق القروض المدعومة غير القابلة للوفاء أو البقاء . ويجب أن تقلل الحكومات من الفساد وتحسن بيئة الأعمال الصغيرة بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الأسواق والبنى التحتية . وفي بعض الأحيان، عندما لا تتوفر مصادر التمويل الأخرى، يمكن أن يتم تقديم التمويل الحكومي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر المستقلة والقوية؛
- يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس المال الخاص لا أن تتنافس معه، وعادة ما يقدم المتبرعون الهبات، القروض ورأس المال للتمويل متناهي الصغر . يجب أن يكون هذا الدعم مؤقتا ويجب أن يستخدم لبناء مقدرة مقدمي القروض متناهية الصغر، لتطوير دعم البنية التحتية، وفي بعض الأحيان قد تتطلب خدمة الأفراد الذين يصعب الوصول إليهم إلى دعم طويل الأجل من المتبرعين . ويجب أن يسعى المتبرعون إلى دمج التمويل متناهي الصغر في النظام المالي . وذلك من خلال الاستعانة بخبراء لهم سيرة جيدة من النجاح عند تصميم وتطبيق المشاريع . ويجب أن يحددوا أهداف واضحة للأداء بحيث يجب تحقيقها قبل استمرار التمويل . ويجب أن تكون هناك خطة معقولة لكل مشروع بحيث يصل إلى نقطة لا يعد عندها حاجة إلى دعم الممولين؛
- العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء لأن التمويل متناهي الصغر هو مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية . فانه يجب بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات: المدراء وأنظمة المعلومات الخاصة بمؤسسات التمويل متناهي الصغر، بنوك مركزية تنظم التمويل متناهي الصغر، مؤسسات حكومية أخرى ومتبرعون . ويجب أن يركز التمويل متناهي الصغار على بناء المقدرة وليس فقط على نقل الأموال؛
- يعمل التمويل متناهي الصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه لأن المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية . ويتضمن ذلك كلا من المعلومات المالية (مثل نسبة الفوائد، تسديد الفروض، واسترداد التكاليف) والمعلومات الاجتماعية (مثل عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقرهم) .كل من المتبرعين، المستثمرين ومشرفي البنوك والعملاء يحتاجون هذه المعلومات للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد .

2. أهمية التمويل الأصغر: للتمويل الأصغر أهمية كبيرة تتمثل في[17]:

- التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الايجابي؛
- أن الدخل الذي يدر أخد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل يساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم؛
- يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الأصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي؛
- التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك.

[17] بوهرين فتيحة، **دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثان، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر، 2018: ص 150 .

الفرع الرابع: التمويل الأصغر، الخدمات المالية الأساسية ومنهجيات الإقراض

1. الخدمات المالية الأساسية : تتمثل الخدمات المالية الأساسية ضمن مجال التمويل الأصغر، فيما يلي[18]:

- الائتمان الصغير: هو مبلغ صغير من المال يقرضه بنك أو مؤسسة أخرى للعميل . يمكن تقديم الائتمان الأصغر غالبًا دون ضمان إلى فرد أو من خلال الإقراض الجماعي؛
- المدخرات الصغيرة: هي خدمات الإيداع التي تتيح للفرد توفير مبالغ صغيرة من المال لاستخدامها في المستقبل . غالبًا بدون متطلبات الحد الأدنى للرصيد، تسمح حسابات التوفير هذه للأسر بالتوفير من أجل تلبية النفقات غير المتوقعة والتخطيط للنفقات المستقبلية؛
- التأمين الصغير: هو نظام يقوم من خلاله الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى بالدفع لتقاسم المخاطر . يمكّن لرواد الأعمال الوصول إلى التأمين من خلال التركيز بشكل أكبر على تطوير أعمالهم مع تخفيف المخاطر الأخرى التي تؤثر على الممتلكات أو الصحة أو القدرة على العمل؛
- التحويلات: هي تحويل الأموال من شخص في مكان ما إلى شخص في مكان آخر، عادة عبر الحدود إلى العائلة والأصدقاء.

2.منهجيات الإقراض الأصغر: عملت مؤسسات التمويل الأصغر على تطوير منهجيات مختلفة من أجل ملائمة البيئة المحلية مع مبادئ التمويل الأصغر . وسنركز على منهجين أساسيين من مناهج الإقراض، هما: الإقراض الفردي والإقراض الجماعي[19] .

- الإقراض الفردي: يستخدم الإقراض الفردي الأساليب التقليدية للعمل المصرفي غير أن الفرق الأساسي هو حقيقة قبول ضمانات غير تقليدية . وتسمى هذه الأنواع من الضمانات باسم الضمانات البديلة والتي قد تكون دراجة أو طاولة . في الإقراض الفردي، يقوم مسؤول الإقراض بدور رئيسي بزيارة العملاء في منازلهم وأماكن أعمالهم لجمع المعلومات الحساسة التي ستعتبر أساسا للموافقة على القرض . ويعتبر هذا الإجراء محاولة لتقييم المقدرة على الوفاء وبذلك يتم تجاوز عقبة النقص في الضمانات . يعتبر بنك راكيات في اندونيسيا نموذجاً ناجحاً للإقراض الفردي في التمويل الأصغر . والجدول التالي يوضح تصنيف المقترض المتكرر وفق نموذج الإقراض الفردي .

جدول رقم (3.1): نظام تصنيف المقترض المتكرر –بنك راكيات اندونيسيا–(الإقراض الفردي)

التصنيف	سلوك الوفاء	سقف القرض اللاحق
أ	جميع الدفعات تمت في الوقت المحدد .	رفع بنسبة 100%
ب	الدفعة الأخيرة تمت في موعدها، إلا أن هناك دفعة واثنتين تأخرتا عن الموعد المحدد .	رفع بنسبة 50%
ج	الدفعة الأخيرة تمت في موعدها، إلا أن هناك دفعتان أو أكثر قد تأخرتا عن الموعد المحدد.	نفس المبلغ السابق
د	الدفعة الأخيرة تأخرت لفترة تقل عن شهر .	تخفيض بنسبة 50%
هـ	الدفعة الأخيرة تأخرت لأكثر من شهرين .	يرفض منح القرض

المصدر: مارآو إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، مشروع تمبوس – ميدا "التمويل متناهي الصغر في الجامعة"، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006: ص 26.

- الإقراض الجماعي: هو منح القروض من خلال مجموعة من العملاء . حيث يحصل أفراد المجموعة، كما في الإقراض الفردي على قروض مبدئية صغيرة الحجم مدتها تتراوح بين شهر واحد وسنة كاملة . وأن المبالغ التي تصرف عادة ما تكون على شكل تدرج في الإقراض؛ تمنح قروض أكبر حجما بعد تسديد المبالغ السابقة . يعطي هذا الأسلوب حافزا لإعادة الدفع ويسمح

[18] UNI, Op.Cit., P 30 .

[19] ماركو إليا، مرجع سبق ذكره، ص 25 .

للمؤسسات ببناء تاريخ ائتماني لكل مجموعة ولكل عميل. عادة لا يتم اختيار أعضاء المجموعة من قبل مؤسسة الإقراض بل يتم اختيارهم بشكل ذاتي من قبل العملاء أنفسهم . وأن معدل عدد الأعضاء بتراوح بين 3 إلى 10 أعضاء . وتعتمد القروض اللاحقة الأكبر حجما على الوفاء في الموعد المحدد لكل أعضاء المجموعة . فإذا تخلف أحد أعضاء الفريق عن الدفع، تكون المجموعة مسؤولة قانونا عن دفع حصته، إلا أن هناك استثناءات كما هو الحال في منهجية بنك غرامين . إذ يعتبر بنك غرامين في بنغلاديش نموذجاً ناجحاً للإقراض الجماعي في التمويل الأصغر[20] .

الفرع الخامس: مؤسسات التمويل الأصغر، الخصائص وطبيعة العملاء

يشير هذا المصطلح إلى "مؤسسة مالية قد تكون مؤسسة غير ربحية، أو مؤسسة مالية منظمة أو بنك تجاري تقدم سلع وخدمات مالية متناهية الصغر لعملاء وأصحاب مشاريع من ذوي الدخل المتدني . والهدف من هذه المؤسسات هو تقديم الخدمات المالية إلى أولئك الذين قد يتم استثناءهم من النظام المالي الرسمي" [21] .

1) خصائص مؤسسات التمويل الأصغر: تتمتع بخصائص مميزة تجعل منها مكونات متخصصة ضمن النظام المالي الرسمي . والمغزى من انفصال التمويل الأصغر عن أنظمة التمويل الرئيسية هو المنهج الذي يتبناه تجاه الضمان والذي ينبع من مفهوم الالتزام المشترك[22]، وتتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر بالخصائص التالية[23]:

- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل؛
- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين؛
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
- الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر؛
- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛
- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف؛
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة .

2) عملاء مؤسسة التمويل الأصغر: إن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء النشطين اقتصادياً أو الأفراد ذوي الدخل المتدني غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمي، ويجب أن يكون لدى هؤلاء العملاء فرصاً اقتصادية ومهارات أعمال، حيث أنه لا يجب أن تستخدم الأموال التي يستلمونها لأغراض الاستهلاك بل لأغراض منتجة. ولهذا السبب، يعتبر أفقر الفقراء أو المحرومين خارج الفئة المستهدفة لمؤسسات التمويل الأصغر، حيث يتم استهدافهم بشكل أفضل من قبل برامج اجتماعية أخرى[24] .

---

[20] ماركو إليا، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

[21] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

[22] بشير علي خلاط ، **تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، بالمملكة العربية السعودية، 2008: ص 14 .

[23] بوهرين فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 149 .

[24] سلومه موسى يحيى بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 63 .

الشكل رقم (1.1):عملاء التمويل الأصغر

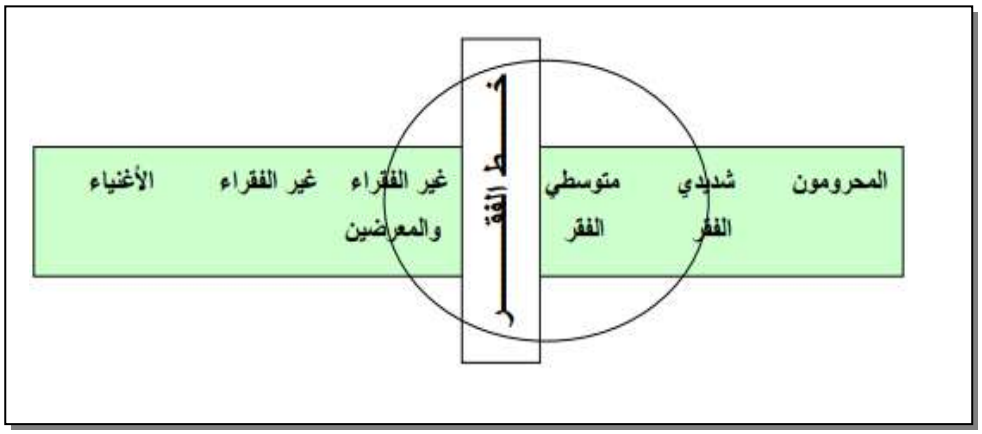

المصدر: مارآو إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، مشروع تمبوس – ميدا "التمويل متناهي الصغر في الجامعة"، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006: ص 10.

3) خصائص عملاء التمويل الأصغر: لعملاء التمويل الأصغر خصائص وسمات معينة تميزهم عن العملاء الآخرين والتي يمكن حصرها في أربعة أنواع[25]:

أولاً: الخصائص الاقتصادية: بالنظر إلى الخصائص الاقتصادية فيجب أن يشمل تحليل العملاء الجوانب والاعتبارات التالية:

– القطاع الذي ينتمي إليه نشاط العميل: حيث تختلف طبيعة وظروف هذه النشاطات ما بين زراعية، صناعية وخدمية؛

– العمر الزمني أو خبرة نشاط العميل: من هذه الزاوية هناك اختلاف كبير من درجة المخاطر ما بين النشاط القائم الذي تم تشغيله وحقق قدراً من الأرباح ونشاط مبتدئ، حيث لم يتم التحقق بعد من احتمالات نجاحه، فمن الناحية العملية وواقع التجربة تتسم النشاط النشاطات المبدئية بدرجة عالية من المخاطر، ويعتبر كل من القطاع الذي ينتمي إليه النشاط وخبرة العميل عنصرين هامين جداً فيما يتعلق بتصميم برامج التمويل الأصغر، وكذلك منتجات هذه البرامج. فالنشاطات التي تعمل في قطاعات مختلفة تكون حاجاتها للتمويل مختلفة وذلك كما توضحه الأمثلة التالية:

- شروط التمويل الممنوح لشراء وتربية الدواجن البياض يجب أن تتماشى مع الفترة الزمنية التي تتطلبها مرحلة تربية الدواجن (يكون المدى الزمني طويل نسبياً؛
- شروط التمويل الممنوح لبائع متجول لشراء سلعة في الشارع تتطلب مدى زمني قصير .

ثانياً: الخصائص الديمغرافية: تتضمن الخصائص الديمغرافية لعملاء التمويل الأصغر العديد من الاعتبارات التي يمكن حصرها في الجوانب التالية:

- العمر: تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بوضع قيد العمر ضمن شروط منح التمويل وذلك وفق الاعتبارات التي يحددها أفراد العمل في المجتمع لسن القوانين لمزاولة العمل، وكذلك وفق الاعتبارات التشريعية والتنظيمية بخصوص سن العمل؛
- المواطنة: تواجه مؤسسات التمويل الأصغر معضلة بخصوص تمويل النازحين واللاجئين وجميع أفراد المجتمع الذين لا يكون لديهم مقر إقامة دائم، ولذلك تصبح المواطنة ومقر الإقامة الدائم من أهم شروط عملاء التمويل الأصغر؛

[25] سلومه موسى يحيى بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 65 .

- النوع: هنالك بعض مؤسسات التمويل الأصغر تركز برامجها على تمويل النساء فقط حيث ترى فيهم عملاء أفضل من الرجال، بينما تركز بعض المؤسسات على الرجال دون النساء .

ثالثاً: الخصائص الثقافية: يؤثر التماسك الثقافي علي المنهج الذي ستتبعه مؤسسات التمويل الأصغر في تقديم خدمات للفئات المستهدفة، فعلي سبيل المثال، لن يكتب النجاح لمنهج التمويل عبر المجموعات التضامنية إذا كانت الثقافة السائدة في المجتمع لا تؤمن بهذا النوع من المجموعات . كما تؤثر القناعة أو الفهم تجاه القروض إذا كانت هناك قناعة سائدة في المجتمع بأن القروض التي تمنحها مؤسسات التمويل الأصغر هي من أموال الدولة فان ذلك يؤثر سلبا علي مدي جدية العملاء في سداد القروض .

رابعاً: خصائص الأنشطة المدرة للدخل: تتسم هذه الأنشطة بأنها تدور في محيط الأسرة وتكون متناهية في الصغر ومن سمات هذه الأنشطة أيضا أن إيراداتها ومصروفاتها لا يتم فصلها عن ميزانية الأسرة ولا تمارس علي سبيل التفرغ وتتسم بتكرار وتغير نوع النشاط مرات عديدة في العام، ومن يقومون بهذه النشاطات يستثمرون في أموالهم ويتحملون مخاطر هذا النشاط ويقوم القائمون بهذه النشاطات بصورة رئيسية باستخدام الأرباح التي يحققونها في تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية، وليس هناك إستراتيجية لتنوع الأنشطة المدرة للدخل وتخفيض مخاطر نشاط العمل .

الجدول رقم (4.1): معوقات حصول الفقير على الخدمات المالية

الفقير	البنوك
الفقير يدير عملا صغيرا غير مرخص.	تطلب رخصة المشروع.
الفقير يعمل في موقع غير ثابت "مثل البائع المتجول" أو في منزله.	تطلب شهادة بحث أو عقد إيجار.
يعمل الفقير في القطاع غير الرسمي وعادة لا يدفع ضريبة.	تطلب شهادة إعفاء من إدارة الضرائب.
غالبا ليس له حساب مصرفي.	تفضل التعامل مع الزبائن لهم حسابات مصرفية.
لا يستطيع توفير نوع الرهن المطلوب.	تطلب رهنا مقبولا.
ليس له دفتر شيكات.	تطلب شيكات لسداد الأقساط
يرغب في الحصول على تمويل في موقع عمله أو سكنه ويمكنه أن يتحمل تكلفة التمويل بسعر السوق إذ أنه يحقق عائدا عال على استثماره وجمعيته القاعدية يمكن أن تساهم في توصيل خدمات التمويل إليه بتكلفة أقل.	تتمركز في المناطق الحضرية وتعتقد أن الفقراء يتواجدون في مناطق بعيدة والوصول إليهم مكلف وعائد التمويل من عملياتهم غير مجزي.
تفشي الأمية في وسط الفقراء وبالتالي يحتاجون إلى إجراءات مبسطة عند التعامل مع الممولين.	تطبيق إجراءات مطولة ومعقدة نسبيا.

المصدر: موالدي سليم وآخرون، تعزيز دور مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر في مكافحة الفقر من خلال تطبيق إدارة الأداء الاجتماعي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 14، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018م: ص 70.

الفرع السادس: نماذج وهيئات مؤسسات التمويل الأصغر

1. نماذج وهيئات مؤسسات التمويل الأصغر: هناك عدة نماذج مؤسسية خاصة بتقديم التمويل الأصغر، نذكر منها ما يلي:

▪ نموذج بنك غرامين: يتطلب هذا النموذج استهداف دقيق للفقراء من خلال اختبارات التحقق من الأهلية المالية التي تطبق بشكل رئيس على مجموعات النساء . كما يتطلب النموذج عملاً ميدانياً موسعاً من قبل العاملين فيه لتحفيز المجموعات المقترضة ومراقبتها . وعادة ما تتكون المجموعات من خمسة أعضاء يضمون القروض لبعضهم البعض . وتوجد بدائل مختلفة لهذا النموذج ولكن أهم خصائصه هي اعتماده على المجموعات وتوفير التمويل المتدرج، مما يعد بديلاً للضمانات وأداة للتخفيف من مخاطر التخلف عن السداد أو تأخره . وتعد "أمانة أختيار" ماليزيا من أوائل البرامج التي تقلد بنك جرامين والتي حرصت على تقديم التمويل الأصغر مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية[26] .

▪ نموذج الاتحاد الائتماني: ويقوم الاتحاد الائتماني على مفهوم التبادلية . وهو نوع من التعاونيات المالية غير الهادفة للربح التي يملكها أعضاؤها ويتحكمون فيها . وتعمل الاتحادات الائتمانية على حشد المدخرات وتقديم القروض للأغراض الإنتاجية وأغراض الادخار ولديها نظام عضوية يعتمد عموماً على رباط مشترك . وترتبط الاتحادات الائتمانية عموماً بهيئة مانحة تعزز الاتحادات الائتمانية الأساسية وتقدم لها التدريب وتراقب أداءها المالي . والاتحادات الائتمانية شائعة للغاية في آسيا، ولها شعبية ملحوظة في سريلانكا[27] .

▪ نموذج جماعات العون الذاتي: وتتشكل كل جماعة من جماعات العون الذاتي من أعضاء يتراوح عددهم من 10 إلى 15 ذوي دخل متقارب . وتعمل جماعات العون الذاتي بشكل أساسي على تجميع مدخرات أعضائها واستخدامها في الإقراض . وتسعى جماعات العون الذاتي أيضاً للحصول على التمويل الخارجي لتكميل مواردها الداخلية . وتتلقى الدعم والمساندة من المنظمات غير الحكومية، ولكن يتمثل هدفها (كما هو الحال بالنسبة لبنوك القرية) في تحولها إلى مؤسسات مستقلة ذاتياً . وتقوم بعض المنظمات غير الحكومية بدور الوسيط المالي لجماعات العون الذاتي، بينما تقوم منظمات غير حكومية أخرى بمجرد دور الوسيط "الاجتماعي" سعياً لتيسير الروابط بين جماعات العون الذاتي وبين المؤسسات المالية المرخصة أو أي هيئات تمويلية أخرى . ويعد نموذج جماعات العون الذاتي برنامجاً جيداً للجمع بين التمويل الأصغر والأنشطة الإنمائية الأخرى .

شهد التمويل الأصغر كنموذج على مر السنين تحولاً من المنهج التقليدي المعتمد على الجهات المانحة إلى المنهج القائم على الربح والمتبع في بناء الأنظمة المالية الشاملة . والأمر يعتمد على افتراض أن الطلب على تلك الخدمات ببساطة يزيد بكثير على قدرة الحكومة وصناديق الجهات المانحة على الوفاء به بشكل مستدام . لذا فقد تحول التركيز تحولاً كبيراً من الأعمال الخيرية إلى الربح . ومن بين جميع النماذج سالفة الذكر، استطاع نموذج جرامين ونموذج بنك القرية، وهما النموذجان الأكثر تنظيماً من النماذج الأخرى، تعزيز نطاق انتشارهما . وأصبح نموذج جرامين بالفعل هو النموذج القدوة في مجال التمويل الأصغر[28] .

2. هيئات التمويل الأصغر: هناك عدة هيئات اهتمت بالتمويل الأصغر والتي يمكن تصنيفها حسب عدة معايير والتي نذكر منها[29]:

---

[26] بشير علي خلاط، مرجع سلق ذكره، ص 14 .

[27] نفسه.

[28] بشير علي خلاط، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

[29] بوهرين فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 150 .

– مؤسسات التمويل الصغير المتخصصة: تأست باعتبارها منظمات غير حكومية أو مؤسسات مالية غير بنكية مرخصة رسميا وقد نشأت معظم هذه المؤسسات من "ثورة التمويل الصغير" التي بدأت تكتسب قوة دفع في الثمانينات من القرن العشرين. وهي ترتكز على القروض وأساليب فنية ناجحة في منح قروض صغيرة دون ضمانات .

– مؤسسات التمويل الصغير التابعة للبنوك التجارية: عبارة عن برامج أو إدارات متخصصة للقروض الصغيرة بالإضافة إلى عمليات البنك التجاري التقليدي، وهي بالعادة لا تدعم هذا النوع من البرامج إلا إذا كان هناك عنصرا اجتماعيا ملحوظا غالبا وهي تتخذ صورة بنوك تجارية لكنها تستهدف عملاء تحت المستوى الذي تخدمه البنوك التجارية عادة .

– التعاونيات المالية: تشمل هذه الفئة مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مؤسسات الادخار والقروض التي يملكها أعضاؤها، وتنحوا إلى أن تكون صغيرة نسبيا وتركز على المدخرات بصورة أكبر من القروض مثل بنك (كاهاس ميونيسيباليس في البيرو) .

– البنوك الريفية أو ذات رأس المال المنخفض: هي هيئات وساطة غير رسمية ومملوكة محليا مثل (البنوك الريفية الإندونيسية)، فبعضها مملوك للأفراد وبعضها مملوك لمجموعات من الحكومات المحلية والإقليمية، وهي ترخص برأسمال مدفوع يبلغ بضع عشرات آلاف من الدولارات .

– البنوك الزراعية والإنمائية التابعة للدولة: تصل إلى القطاعات التي لا تخدمها البنوك التجارية، وهي مملوكة للدولة وضخمة في الغالب، وتركز على القروض أكثر من المدخرات، والحكومة تدعم الخسائر الناتجة في تلك المؤسسات .

– بنوك التوفير البريدية: يتطلب وجدوها شبكة واسعة النطاق من مكاتب البريد تغطي المناطق الريفية، ونظاما يعمل بكفاءة لنقل الوثائق والمعلومات فيما بين المكاتب، وتستفيد بلدان عديدة من البنية الأساسية البريدية لتقديم خدمات مالية، ولا تقدم قروضا في المعتاد إذ تقتصر خدماتها على المدخرات والمدفوعات أو التحويلات .

– بنوك التوفير غير البريدية: تشمل هذه الفئة كلا من المؤسسات العامة والخاصة، وغالبا ما تكون العامة منها ضخمة الحجم وهي تركز على المدخرات تركيزا كبيرا، وبعضها لديه حافظة قروض، لكن معظم أموالها توجه إلى قروض استثمارية ضخمة بدلا من قروض صغيرة للأفراد .

الفرع السابع: ايجابيات وسلبيات وتحديات التمويل الأصغر

1. ايجابيات وسلبيات التمويل الأصغر: يمكن عرض إيجابيات وسلبيات التمويل الأصغر في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.1): يوضح ايجابيات وسلبيات التمويل الأصغر

ايجابيات التمويل الأصغر	سلبيات التمويل الأصغر
بالنسبة للاقتصاد الوطني	
يؤدي التمويل إلى القضاء على الفقر من خلال القدرة على الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء .	العديد من الدراسات تشير نتائجها إلى أن هذا التمويل ليس له أثر يذكر على أفقر الفقراء في المجتمع .
يسهم التمويل الأصغر في مكافحة البطالة؛ من خلال تنمية الاقتصاد الريفي (الزراعة، تصنيع الطعام,,,) .	يركز على النساء كقوة للعمل حيث أن تمويل النساء غالباً تمييز لا معنى له، خصوصاً وأنّ البطالة تظهر في الرجال أكثر من النساء .
بالنسبة للعملاء	
يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة دخل الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر؛ حيث عندما يبدأ الفقراء في تحقيق دخل ثابت يميل العديد منهم إلى الدخول في استثمارات تساعد على زيادة مداخيلهم .	يُعاب على التمويل الأصغر في كيفية تصرف الفقراء في الدخّل الزّائد، من خلال إنفاقه على أسرهم (مثل: الغذاء، التّعليم، الصحّة . . .الخ) أو توجيهه إلى إشباع ملذاتهم (مثل: تناول الكحول، القمار، والزواج . . .الخ)؛ لذلك فإن التركيز على الدخل وحده ليس كافياً .
يُسهم التمويل الأصغر في تعزيز وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي؛ حيث يؤدي القرض الذي تحصل عليه النّساء دوره الاجتماعي لصالح الأسرة (التغذية، السكن، التعليم، سداد القرض، الاستثمار في المشروع) .	يُعاب على التمويل الأصغر في أن الرجل غالباً ما يستغلّ المرأة في الحصول على قرض قد لا يُستخدم في إفادة الأسرة، ولا تستفيد منه المرأة التي تظلّ مسؤولة عن سداد القرض؛ لذلك فهناك فرق بين الحصول على التمويل والتحكم فيه .
بالنسبة للبنوك المموِّلة	
يؤدي التمويل الأصغر إلى الاستدامة الماليّة للبنوك التي تعتمد على الانضباط المالي، بما في ذلك معدّلات استرجاع القروض المقدَّمة والإدارة السّليمة .	يُعاب على التمويل الأصغر في الخلط بين النشاطات التّنمويّة والمجهودات الخيريّة؛ وبخاصة في الدول النامية؛ حيث تفتقر صناعة التمويل الأصغر إلى الشفافية المطلوبة .
يُسهم التمويل الأصغر في تغيير وجهة النظر السّائدة تجاه تقديم المعونات والصدقات للفقراء؛ حيث تصبح البنوك تنظر للمستفيد من خدماتها كعميل يحصل على خدامة مقابل رسوم محدَّدة وليس كمتلقٍّ لمساعدة؛ لذلك فهي تسعى لتطوير خدماتها لكي تُلبّي احتياجات العميل بأسرع وقت ممكن .	يُعاب على التمويل الأصغر في أن احتساب فائدة أو رسوم خدمة على القرض يشتمل على صعوبات متعدِّدة للمشاركين في برنامج القروض المصغرة، فقد لا يعود استثمار الفقير للقرض بأيّ أرباح وفي هذه الحالة فإنّ المال المطلوب لسداد القرض لابدّ أن يأتي من مصادر أخرى للشخص المقترض .

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصادي النقدي والمصرفي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإصدار الأول، الكتروني: يناير، 2018م: ص 137.

2. التحديات التي تواجه التمويل الأصغر: هناك عدة تحديات توجه التوسل الأصغر، نستعرضها فيما يلي[30]:

– ضعف استيعاب الفئات الأشد فقراً: من التحديات التي تجابه القروض متناهية الصغر عدم وصولها إلى الفئات الأشد فقراً . فقد توصلت دراسات ميدانية أجريت للقروض متناهية الصغر في أمريكا الجنوبية من حيث تحسينها لدخول المقترضين إلى أن الفائدة من تلك المشاريع جاءت بحسب درجة الفقر للمقترض، حيث استفادت طبقة الفقراء الذي ينتمون إلى الشريحة العليا والوسطى بدرجة أكبر من شريحة الفقراء الأشد فقراً؛

– ارتفاع أسعار الفائدة: تعاني صناعة التمويل الأصغر من مشكلة ارتفاع معدلات سعر الفائدة، فقد بينت بعض نتائج الدراسات حول القروض المتناهية الصغر تبدو كأنها عبء لا نهاية له لغالبية المقترضين، فهؤلاء يدفعون فوائد تتراوح ما بين 10-15% وأحياناً تصل إلى 18%، إلا أنه وجد أن احتساب سعر الفائدة بمعدل تراكمي سيصل إلى 27-31%، هذا بالنسبة لبنك جرامين، وقد تصل إلى معدلات أعلى من ذلك في جهات أخرى (42%) لسعر الفائدة؛

– شح مصادر التمويل: كما أن التمويل الأصغر يعاني من تحد آخر وهو شح الموارد التي هي تحت تصرف مؤسسات التمويل الصغير، ويبدو أن هذه المشكلة صعبة الحل ما لم يندمج قطاع التمويل الصغير مع البنوك التجارية، التي لا تقرض عادة صغار المقترضين، لما يرتبط به هذا التمويل من ارتفاع المخاطر والتكاليف .

المطلب الثاني: مدخل إلى التمويل الأصغر الإسلامي

الفرع الأول: نظرية التمويل الإسلامي

بما أن نظرية التمويل الإسلامي تتعلق بعلاقات بين الأفراد في الاقتصاد، أي أنها تقع في حيز الاقتصاد الجزئي أساساً رغم أن لها منعكسات على الاقتصاد الكلي للمجتمع بكامله، فإن جذور نظرية التمويل الإسلامي ينبغي أن تستمد من فقه المعاملات . ذلك الجزء الغني جداً من تراثنا الفقهي العظيم . وعلى هذا الأساس، سنعرض في هذا الفرع نشأة وتطور نظرية التمويل الإسلامي، وعلاقة التمويل بالشريعة، إضافة إلى مفهوم نظرية التمويل الإسلامي وقواعده، وتحديد تعريف عام للتمويل الأصغر الإسلامي وأهم ضوابطه، مع وضع مقارنة بين مفهوم التمويل الأصغر التقليدي والتمويل الأصغر الإسلامي[31] .

1 . نشأة وتطور نظرية التمويل الإسلامي: بعد أن داهمت البنوك الغربية حواضر المجتمعات الإسلامية منذ أواخر القرن التاسع عشر، كان للجمهور الإسلامي ردة فعل من نوعين . النوع الأول هو البعد عن التعامل مع هذه البنوك، واستمرار التعامل النقدي المباشر، ومحاولة تجنب كل ما يتعلق بالبنوك من معاملات . وصدرت بذلك فتاوى كثيرة تحرم حتى الإيداع في هذه البنوك في حسابات جارية لا تنتج فوائد . أما النوع الثاني من ردة الفعل فكانت عند طبقة تزايدت مع الزمن، وتتألف بشكل خاص من التجار والمستوردين، الذين شعروا أن التعامل مع هذه المصارف هو شر فرضته الضرورة، لا يمكن التخلص منه . ثم صدرت بعض الفتاوى التي تبيح الفوائد المصرفية بمبررات عديدة أهمها الضرورة الملجِئَة . لكن النبض الحقيق للمجتمعات الإسلامية كان دائماً في اتجاه أن الالتزام بأحكام الشريعة ينبغي أن يكون تاماً وكاملاً في جميع النشاطات . مما يعني ذلك وجود طلب كامن للتمويل الإسلامي . وقد ساعدت على ذلك عوامل متعددة، نشأت خلال النصف الأول من القرن العشرين، أهمها الصحوة الإسلامية العامة وما ترتب عليها من رغبة المسلم المعاصر من الالتزام بتعاليم وأحكام دينه[32]."ومنها أيضا الكتابات الإسلامية

---

[30] أسامة بن عبد المجيد بن عبد الحميد العاني، **صندوق التمويل الأصغر الوقفي**، سلسلة إصدارات ساعي العلمية (17)، الرياض، 2019م: ص 34 .

[31] غسان محمد إبراهيم، منذر القحف، **الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم**، ط 1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002م: ص 171 .

[32] مُنذِر قحف، **أساسيات التمويل الإسلامي**، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية بماليزيا (إسرا)، 2011: ص 14 .

النظرية حول التمويل بدون فائدة في الفترة من 1940م إلى 1960م لتثمر في القرن الحادي والعشرين مؤسسات مالية إسلامية عالمية سريعة النمو . وقد كانت المبادرات الأولى من قبل الاقتصاديين المسلمين الطامحين لحياة تنسجم مع التعاليم الإسلامية والمثل العليا، وتشمل نظام مالي يتسق مع الشريعة التي يعتقد المسلمون أنها تتضمن المبادئ الموجهة لجميع جوانب الحياة البشرية . وبالتالي يعد التوافق مع الشريعة شرطا مسبقا لسلامة المعاملات الاقتصادية والمالية سواء كانت على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات[33]".

لكن التحدي الأساسي كان كيف يمكن تقديم التمويل الإسلامي بصورة مؤسسية تشابه مؤسسات التمويل الربوي؟ بمعنى ما هو نموذج الوساطة المالية للتمويل الإسلامي الذي يمكن تقديمه بصيغ تتفق مع الشريعة؟ ويمكن لنا إذن أن نصوغ أسباب نشأة التمويل الإسلامي وظروفها في هذه النقاط:[34]

- النفور من التمويل القائم على القرض الربوي؛
- تزايد القناعات بكمال النظام الإسلامي، وتكامله وشموله لجميع جوانب الحياة؛
- النظام الاقتصادي، ما يتضمنه من ترتيبات ونظم مالية؛
- المطالبات العديدة في جميع بلدان المسلمين بإلغاء الربا من النظام المالي؛
- التربص والتساؤل حول إمكانية قيام مؤسسات تمويلية تتجنب القرض الربوي، دون أن تتنازل عن مزايا الوساطة المالية وهي الوساطة بين الموفرين والمدخرين من جهة، وبين المستثمرين والمستهلكين من جهة أخرى؛
- وجود متزايد لتمويل إسلامي في شكل مؤسسي، يضاهي النموذج المصرفي المؤسسي الذي ابتكره الغربيون .

2 . وظيفة التمويل: الهدف من التمويل أساساً هو تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية . فالنشاط الحقيقي هو تبادل إما بغرض الاستثمار أو الاستهلاك، وهو عماد النشاط الاقتصادي والخطوة الأولى نحو تنمية الثروة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع . فلو كان الأفراد يملكون المال اللازم لإتمام هذه الأنشطة لما كان هناك مبرر للتمويل . وإنما تنشأ الحاجة للتمويل إذا وجدت مبادلة نافعة لكنها متوقفة بسبب غياب المال اللازم لإتمامها . فالتمويل في هذه الحالة يحقق قيمة مضافة للاقتصاد لأنه يسمح بإتمام نشاط حقيقي نافع لم يكن من الممكن إتمامه لولا وجود التمويل . وهذا هو مصدر تنمية الثروة وتحقيق الرفاه الاقتصادي . وفي مقابل هذه الوظيفة يستحق التمويل عائداً ينبع من القيمة المضافة[35].

3 . مهمة الشريعة: تعنى الشريعة لغة "الطريق المستقيمة الواضحة" أو "الطريق إل مورد الماء"، وبتعبير أدق، "الطريق الذي يؤدي إلى مورد"[36]. ومن هذا المفهوم يمكننا أن نفهم أن الشريعة الإسلامية هي الطريق التي يجب على المؤمن أن يسلكها من أجل الحصول على الهداية في الدنيا، والنجاة في الآخرة . وقد فسر القرطبي كلمة الشريعة بما شرعه الله لعباده من الدين فتشمل بذلك كل أوامر الله سبحانه وتعالى للبشرية . وبالتالي، تمثل الشريعة التعاليم والأحكام التي وردت في القرآن الكريم أو السنة النبوية، والتي تمثل ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال وأفعال وإقرارات. وفي مجال التمويل نجد أن أحكام الشريعة تراعي العدالة الاجتماعية والمساواة، إضافة إلى الظروف الواقعية الملازمة للصفقات التجارية . وعليه، يجب على المؤسسات المالية الإسلامية التأكد من التوافق التام لجميع معاملاتها مع الشريعة، ليس من الناحية الشكلية فقط ولكن الأهم، وهو مضمونها الاقتصادي، والذي ينبغي أن يرتكز على مقصد الشريعة . وفي الواقع، يتمتع التمويل الإسلامي بما يؤهله ليصبح واحداً من أهم القطاعات التي

---

[33] كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، **النظام المالي الإسلامي، المبادئ والممارسات**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2011م: ص 18 .

[34] مُنذِر قحف، **أساسيات التمويل الإسلامي**، مرجع سبق ذكره: ص 14 .

[35] سامي بن إبراهيم سويلم، **مجموعة مقالات في التمويل الإسلامي**، د ط، د ن، 2006م: ص 2 .

[36] كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

تحقق الأهداف السامية للشريعة . لكونه محكوم بالضوابط التي حددتها الشريعة لسلامة المعاملات المالية، والتي تضمن أن تكون المعاملات المالية الإسلامية محققة لمصالح المجتمع، وتجنبه في نفسه من التورط في أنشطة مضرة بالمجتمع ومفسدة للبيئة[37] .

إذا الشريعة هي منهج الدين الإسلامي في تنظيم حياة الأفراد والجماعات بجميع جوانبها . والشريعة تنبثق من الوحي المنزل في القرآن والسنة . إذن فهي تعبر عن منهج حياة المسلم . وترسم له خطواته، ومطلق قراراته . وهي ربانية المصدر، وخاتمة الرسالات التي أنزلها الله سبحانه على أنبيائه ورسله، مما جعلها الصيغة النهائية للفلاح . فهي تعرف الممكن فعله وغير الممكن فعله، والجائز وغير الجائز . وتشمل الآداب والأخلاق، التي تحيط بالأوامر والنواهي، وتشكل سياجات وأطراً، تصون حدود تلك الأوامر والنواهي من تجاوزها أو التعدي عليها .[38]

الفرع الثاني: مفهوم التمويل الإسلامي وقواعده

1 . مفهوم التمويل الإسلامي : إذا نظرنا لعملية التمويل نفسها، فإننا نقول أن التاجر عندما يقدم سلعته للمستهلك وينتظر حتى آخر الشهر لدفع قيمتها فهو يقوم بعملية تمويل للمستهلك، ومثل ذلك الشركة الصانعة التي تقدم سلعها للتاجر وتنتظر عليه ثلاثة أشهر لدفع ثمنها فإنها تقوم بعملية تمويلية أيضاً . بل إن العامل في أية شركة صناعية أو تجارية يقدم خدماته وساعات عمله ثم ينتظر حتى آخر الشهر للحصول على أجره، فهو يقوم أيضاً بعملية تمويلية يمول فيها رب العمل بهذا الانتظار . ومثل ذلك الأخ الذي يمنح أخاه مبلغاً من النقود ليشتري هدية العرس لعروسه، فإنه يقوم بعلية تمويلية، أو البنك الذي يقدم قرضاً لشركة صناعية لشراء آلات ومعدات إنتاجية جديدة، أو يقدم قرضاً لغني من الأغنياء، بضمانات كافية، فهو يقوم أيضا بعمل تمويلي على هذا. وعليه، فالتمويل إذن[39]:

"هو تقديم السلع، أو الخدمات، أو وسائل الدفع، مع تأجيل البدل المقابل، أو بدون بدل أصلاً" .

من خلال العرض السابق نلاحظ أن التمويل هو علاقة تنبني على تمكين شخص–أو وحدة اقتصادية– من استعمال موارد شخص آخر، إما بدون مقابل أو مع تأجيل المقابل . ويكون التمويل لأهداف إنتاجية أو استهلاكية . كما يمكن أن يكون الممول ممن يقصد الربح بعمله التمويلي فيكون التمويل استرباحيا، أو ممن يقصد التبرع المحض والمساعدة الإنسانية فيكون التمويل تبرعياً .

أما التمويل الإسلامي فهو نوع من التمويل، أو على الأصح أسلوب في التمويل، يستند إلى قاعدة فقهية معروفة ومهمة؛ وهي الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل . فالكلام عن التمويل الاسترباحي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ استحقاق الربح بالملك[40]، أي أن التمويل الإسلامي هو تمويل يعتمد على الملك أساساً للربح . وهذه القاعدة بسيطة وأساسية تقتضي أن من ملك شيئاً استحق أية زيادات تحصل في ذلك الشيء . فلو ملك إنسان غنماً أو إبلاً فسمنت وكبرت وتوالدت، فإن جميع تلك الزيادات تكون للمالك حقاً من حقوقه نتيجة لتملكه للأصول والأمهات . ومثل ذلك لو اشترى تاجر سلعة بثمن ثم باعها

---

[37] كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

[38] مُنذِر قحف، **أساسيات التمويل الإسلامي**، مرجع سيق ذكره، ص 15 .

[39] غسان محمد إبراهيم، منذر القحف، مرجع سبق ذكره، ص 164 .

[40] ملحوظة : بجانب التمويل الربحي (في المنهج الإسلامي) يظهر التمويل الغير الربحي في المجتمع حيث يعد تمويلا مكملا وأساسيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية, ومثال ذلك التمويل المجاني التطوعي: ويشمل كل أبواب الإنفاق التي حث الإسلام عليها (مثل: الصدقة) والتمويل المجاني الإلزامي (مثل: الزكاة) . هذا بجانب وجود عقود تمويلية متعددة لها طابع التبرع والارتفاق (منها: القرض, الهبة, العارية, الوقف, . . .الخ). راجع في هذا الشأن: هشام كامل قشوط، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، دراسة منهجية في الأسس النظرية وتطبيقاتها العملية**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، لبيبا، 2018: ص 94 .

بثمن أعلى، فإن الزيادة التي حصلت عنده في كمية النقود التي لديه هي أيضاً ملك محض له[41] . على هذا الأساس، يمكن تعريف التمويل الإسلامي بأنه[42]:

"تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية وهو ملتزم بها أمراً ونهياً وأدباً وخلقا، وهو يتميز بثلاث خصائص رئيسية هي: اقتصاره على المبادلات في السوق الحقيقية، صون حق الملكية الفردية وحق الاستحقاق، تمويل الطيبات دون الخبائث" .

من هذا التعريف يمكننا استخلاص خصائص التمويل الإسلامي، وهي[43]:

2 . التمويل من خلال دعم المبادلات في السوق الحقيقية: تربط الشريعة التمويل بعقود البيوع والإيجارات والمشاركات مما يجعل التمويل مساعداً وميسراً إنتاج السلع والخدمات وتداولها، فالتمويل من خلال البيوع يتم بتقديم السلع مع تفاوت المدى الزمني بين الحصول على السلعة ودفع ثمنها، فيكون التمويل إما بيعاً آجلاً أو تسليماً آجلاً مع دفع الثمن مقدماً . أما التمويل بالإيجارات فيقوم على تملك سلعة، وتقديم منافعها وخدماتها للغير، دون أن يحتاج المنتفع منها إلى دفع كامل ثمنها . أما التمويل بالمشاركات فيتضمن تجميع الموارد من جهات متعددة من أجل إقامة المشروعات، وإنتاج السلع والخدمات؛

3 . صون حق الملكية الفردية وما يرتبط بها من حق الاستحقاق: يشكل صون حق الملكية الفردية، وما يرتبط بها من حق الاستحقاق، قاعدة أساسية من قواعد النظام الاقتصاد الإسلامي، وبخاصة في جميع جوانبه المالية . فالناس مسلطون على أموالهم، ولا يجوز تقييدهم، ولا الاعتداء على ممتلكاتهم، من قبل آخرين بما في ذلك الدولة . والناس يستحقون الزيادات الناشئة عن أموالهم، ولا يجوز لأحد الاعتداء على هذه الزيادات، لأنها مملوكة لمن يملك الأصل الذي نشأت عنه . كما أنه لا يمكن التنازل عن الملكية الفردية أو الزيادات الناشئة عنها إلا بإرادة واعية، بعقد من عقود التنازل عن الملكية، وهو ما يسمى بعقود التبرعات، التي تعتمد إرادة واحدة وترتبط بها . أما فيما عدا عقود التبرعات ذات الإرادة الواحدة، فإن المبادلات التعاقدية بين الناس تخضع لمبدأ التوازن والتعادل بين طرفي العقد . لذلك ترفض الشريعة الظلم بكل أشكاله، بما في ذلك عدم التعادل في عقود المبادلات، الذي يُنبئ عن عدم سلامة الرضا في الإرادة التعاقدية .

إن اشتراط التعادل أو التكافؤ في عقود المبادلات يشكل قاعدة من قواعد الشريعة الأساسية، لأن الإنسان بطبيعته لا يقبل عدم الموازنة بين ما يؤخذ وما يُعطي . رغم أنه في عقود التبرعات وبإرادة واحدة واعية يعطي ما يشاء كيفما شاء . لذلك حرم الله سبحانه وتعالي الربا، أي لأنه زيادة لا يملكها الدائن، الذي– عند إعطائه القرض– قد حَول مِلكه إلى دين غير قابل لإنتاج زيادة . فمن أين تتأتى له هذه الزيادة؟ ولذلك نجد آيات تحريم الربا تصفه بالظلم، وأنه أكل للمال بالباطل . فهو أخذ دون مقابل أو دون تعادل وتوازن في عقد مبادلة .

4 . الالتزام بتمويل الطيبات وعدم تمويل الخبائث: أن اقتصار التمويل الإسلامي على الطيبات يعني أنه يساعد على زيادة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بما ينفع الناس في معاشهم وأحوالهم الأخرى . أما السلع الضارة بالإنسان، أو المؤذية لبيئته الاجتماعية أو المادية، فإن من الخير للبشرية كلها، أن يقل أو ينعدم إنتاجها وتداولها بين الناس . فتطبيق المعيار الأخلاقي في التمويل أمر يربط التمويل ويجعله ملتزما بإعانة الإنسان على تحسين بيئته الفردية والجماعية وتنميتها معا.

---

[41] غسان محمد إبراهيم، منذر قحف، مرجع سبق ذكره، ص 167 .

[42] مُنذِر قحف، **أساسيات التمويل الإسلامي**، مرجع سيق ذكره، ص 15 .

[43] المرجع السابق، ص.ص 15-16.

الفرع الثالث: مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي

"يعد التمويل الأصغر الإسلامي مجالا مهما من مجالات المالية الإسلامية، حيث يتم من خلاله تقديم التمويل للأشخاص غير المدمجين ماليا من خلال تقديم نموذج قائم على الأخلاق والعدالة في الكسب والتوزيع . فهناك توافق وتكامل بين أهداف وآليات التمويل الأصغر والمالية الإسلامية، وهذا يعني أن التمويل الأصغر الإسلامي يمكن أن يستخدم نفس المنتجات والأدوات كما في الصيرفة الإسلامية وبالطبع يعتبر الامتثال الشرعي هو العامل الأساسي في التفريق بين مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية والإسلامية، وبالإضافة إلى ذلك، يقوم التمويل الأصغر الإسلامي بأنشطة ربحية وغير ربحية، ويقدم الخدمات المالية ليس فقط للفقراء بل للفقراء جداً وهو ما يسمى بالتمويل الإسلامي المتناهي الصغر"[44] .

"ويمثل التمويل الأصغر الإسلامي ملتقى مجالين يشهدان نموا سريعا، وهما التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي وإن كانت تتوافر لديه إمكانية الاستجابة لطلب غير ملبى، إلا أنه يجمع أيضا ما بين المبادئ الاجتماعية الإسلامية الداعية إلى مراعاة الأشخاص الأقل حظاً، وبين قدرة التمويل الأصغر على توفير فرص لحصول الفقراء على التمويل . وبإطلاق العنان لتلك الإمكانيات، يمكن توفير قدرة الحصول على التمويل للملايين من فقراء المسلمين الذين يرفضون أدوات التمويل الأصغر غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية"[45] .

يمكن تحديد مفهوم عام للتمويل الأصغر الإسلامي على أنه[46]:

"تقديم الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض والفقراء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تشمل تحريم الفائدة وتقاسم المخاطر وتجنب الغرر أو الغموض وضمان الفلاح (الرفاهية) لجميع أفراد المجتمع، وذلك من خلال استخدام نماذج قائمة على الأعمال الخيرية والربحية" .

من خلال هذا التعريف نجد أن هناك اتفاق بين التمويل الأصغر التقليدي والتمويل الأصغر الإسلامي في أن كلاهما يهدف لمساعدة الفقراء لإخراجهم من براثن الفقر والمساهمة في التنمية[47] .

---

[44] عادل الزرقي، **إدماج الزكاة والوقف في التمويل الأصغر الإسلامي "آفاق حول التجربة المغربية"**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، الملف الخاص الرابع، المجلد 7، العدد، 1، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب، 2018: ص 116 .

[45] نمرة كريم وآخرون، **التمويل الأصغر الإسلامي: سوق متخصصة ناشئة**، مذكرة مناقشة مركزة، رقم 49، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، أغسطس/آب، 2008م: ص 1 .

[46] Md Golzare Nabi and others, **Islamic Microfinance As a Tool of Financial Inclusion in Bangladesh**, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol-13, No . 1, Jan-Mar, 2017:P 31 .

[47] بن عزة هشام، عبد الحميد بن الشيخ، **التمويل الأصغر الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة–نماذج عالمية ناجحة**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، جوان، 2020م: ص 119. بتصرف .

الفرع الرابع: أوجه الخلاف بين التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي

توجد بعض الفروق الجوهرية التي تميز التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6.1) :الفروق بين التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي

الفئة	التمويل الأصغر التقليدي	التمويل الأصغر الإسلامية
فئة الفقراء	فئة واحدة	مستويان: 1. فقراء جداً لا يحتاجون إلى قرض، بل إلى شبكة أمان اجتماعي وصندوق خيري (زكاة) 2. فقراء بدرجة معتدلة سيكنون أفضل حالاً إذا حصلوا على قروض لإدارة المشاريع الصغيرة
على أساس التمويل	النهج القائم على الديون والفائدة	نهج المشاركة في الربح والخسارة والخالي من الفوائد (الربا) وعدن اليقين (الغرر)
النهج/ هدف التمكين	الفقير والمرأة	الأشد فقراً والعائلة
مصادر التمويل	الصناديق الخارجية وادخار العملاء	الصناديق الخارجية وادخار العملاء والصندوق الخيري الإسلامي
التعامل مع التخلف عن السداد	ضغط وتهديدات المجموعة/ المركز	ضغط وتهديدات المجموعة/ المركز / الزوج الضامن والأخلاق الإسلامية
برنامج التنمية الاجتماعية	علماني	ديني (السلوك والأخلاق)

Source: SartajMushtaq, ISLAMIC MICROFINANCE: HOW WILL IT HELPINDIA IN POVERTY REDUCTION, International Journal of Management, IT & Engineering Vol . 7 Issue 9, September, 2017:P 351 .

المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية

"كان الدكتور أحمد النجار هو أول من أطلق مبادرة البنوك الإسلامية في عام 1963 في ميت غمر بجمهورية مصر العربية . كان مشروع ميت غمر، الذي يطلق عليه الآن برنامج التمويل الأصغر يقوم على نظام المشاركة في الربح والخسارة وتطبيق مفاهيم معينة خاصة بالتمويل الأصغر الحديث . وقد أصبح مشروع ميت غمر هو بنك ناصر الاجتماعي في عام 1971"[48]، "الذي كانت طبيعة عمله أساسا تتمحور حول التكافل الاجتماعي وليس النشاط المصرفي"[49] .

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية خدماتها مباشرة للعملاء من محدودي الدخل والفقراء على المستوى متناهي الصغر، الذين لا يستطيعون دخول الأنظمة المالية الرسمية، وتعد بمثابة العمود الفقري للنظام المالي . وفي الدول الإسلامية فإن الجهات الموفرة للتمويل الإسلامي الأصغر، سواء الحالية أو التي يتوقع قيامها بتوفير هذه الخدمة، من المحتمل أن تكون إما

[48] ألين وأوفري، **تقرير التمويل الإسلامي الأصغر**، المنظمة الدولية لقانون التنمية، 25 فبراير 2009م: ص 14 .

[49] محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية**، سلسلة محاضرات الكترونية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا، 2018م: ص 6 .

مؤسسات تقليدية للتمويل الأصغر تقوم بتوسيع نطاق خدماتها لتوفير التمويل الإسلامي الأصغر، أو مؤسسات تمويل إسلامية توسع نطاق خدماتها لتوفير التمويل الأصغر[50] .

الفرع الأول: عملاء مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامية (محدودو الدخل والفقراء)

أولاً: محدودو الدخل: يتبادر عادة إلى ذهن العامة من الناس أن محدود الدخل هو الفقير، وهذه النظرة صحيحة جزئيا، لكنها ليست كاملة، لأن الفقير قد يكون محدود الدخل، وقد يكون من دون أي دخل، ومحدود الدخل قد يكون فقيرا وقد يكون ميسور الحال إلى حد ما . ورغم أنه لا يوجد في الأدبيات العلمية تعريف موحد لمحدود الدخل، كما أنه غير ممكن تحديد بمستوى دخل أو حتى مستوى إنفاق معين، إلا أنه تجتمع في محدودي الدخل مجموعة من الخصائص التي يمكن تعميمها على كل من كانت فيه تلك الصفة، وبالتالي يصح وصفه بمحدود الدخل، وهذه الخصائص، هي[51]:

1. محدود الدخل يحصل على راتب ثابت أو شبه ثابت من جهة واحدة (مثلا جهة العمل) مع عدم وجود أي دخل آخر يسند الدخل الثابت (مثلا تجارة أو عقارات تدر عليه دخلا إضافيا)؛
2. محدود الدخل هو كل فرد يحصل على أجر يكفي أو بالكاد يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية (المأكل والملبس و المسكن) لهذا الفرد ولمن يعولهم (زوجة، أبناء)؛
3. محدود الدخل هو الشخص الذي يحصل على دخل ثابت أو متغير يكفي لتغطية احتياجاته الأساسية، لكن أي زيادة بسيطة في احتياجاته الأساسية تؤدي به إلى العجز عن تغطيتها أو إلى الاستدانة .

يتضح من التعريفات السابقة أنه لا يمكن إطلاق وصف (صاحب دخل محدود) على شخص بعينه أو حتى على فئة معينة، فقد يحصل شخصان على ذات الدخل، لكن أحدهما يكون محدود الدخل لأنه يعيل عائلة كبيرة، بينما الآخر ميسور الحال لأنه لا ينفق إلا على حاجاته الشخصية . وبالتالي فإن وصف محدود لا يتطرق إلى الدخل في ذاته، إذ كل الدخول محدودة في النهاية مهما زادت قيمتها، بل يتطرق الوصف إلى مدى محدودية الدخل في الوفاء بالتزامات صاحب الدخل، وقد يصل الحال بمحدود الدخل إلى أن يدخل في فئة الفقراء أو الغارمين، فهو إذا صح التعبير يقع بين ميسوري الحال والفقراء .

أ) **الفقراء:** جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: "الفقير في اللغة ضد الغني، وهو من قل ماله"[52] ."وللفقهاء تعريفات وافية للفقير ويمكن أن يستند إليها في النظرية الاقتصادية، فعند الشافعية والحنابلة: الفقراء هم الذين لا شيء لهم أصلاً . والمساكين هم الذين لهم شيء لا يقوم بهم . وذهب المالكية: إلى أن المسكين أشدّ حالا من الفقير، فالفقير هو الذي لا يملك قوت عامه، والمسكين هو الذي لا يملك شيئاً . وذهب الحنفية: إلى أن الفقير هو الذي يملك دون نصاب الزكاة والمسكين هو الذي لا يملك شيئاً . وقيل: الفقير هو المحتاج الذي يسأل الناس، والمسكين هو الذي لا يسألهم رغم حاجته"[53] . وعلى أية حال، فلن نركز كثيرا على تعريف فئة محدودي الدخل والفقراء ومحاولة التمييز بينهما، ونرى أن ما أشرنا إليه كاف ليفهم منه هدف الدراسة والوجهة التي ينبغي أن تتوجه إليها خدمات التمويل الأصغر الإسلامي .

---

[50] بشير علي خلاط، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

[51] عبد الكريم أحمد قندوز، **إعادة هندسة التمويل المصرفي الإسلامي لصالح محدودي الدخل والفقراء**، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 32، جامعة الجزائر 3، 2015: ص 13 .

[52] نفسه

[53] نزيه حمّاد، **معجم المصطلحات الماليّة والاقتصاديّة في لغة الفقهاء، مادة فَقِير**، دار القلم، ط 1، دمشق، 2008م: ص 355 .

الفرع الثاني: الخدمات المالية الأساسية لمؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي

لا تختلف احتياجات الفقراء في الدول الإسلامية عن احتياجات الفقراء في المجتمعات الأخرى، باستثناء أن احتياجاتهم تتشكل وتتأثر بديانتهم وثقافتهم بشكل كبير . فهم يحتاجون للخدمات المالية لأنهم غالباً ما يواجهون أحداثاً تتطلب منهم إنفاق أموال أكثر مما لديهم في صورة ممتلكات أو نقد . ويشير رثر فورد في كتابه الرائد "الفقراء وأموالهم" إلى ثلاثة فئات رئيسية لتلك الأحداث: ومنها أحداث تحدث مرة واحدة في العمر، واحتياجات طارئة، وفرص استثمارية . وتتضمن الفئة الأولى الأشياء التي تحدث مرة واحدة في العمر (الميلاد والزواج والوفاة وبناء المنزل والشيخوخة) أو الأحداث المتكررة (المصروفات المتصلة بالتعليم والأعياد وأوقات الحصاد) التي تواجهها كل أسرة . ومن بين المصروفات الطارئة الأزمات الشخصية مثل المرض أو الإصابة أو وفاة المعيل أو فقدان الوظيفة أو السرقة . وتتكرر فرص استثمار المال في التجارة أو شراء أرض أو أصول للأسرة . ولابد من وجود الائتمان متناهي الصغر لإتاحة الأموال اللازمة للإنفاق على الأحداث التي تقع مرة واحدة في العمر والطوارئ والفرص الاستثمارية[54].

ضمن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية الفقراء يحتاجون إلى ما هو أكثر بكثير من الائتمان . فهم يحتاجون نطاقاً من الخيارات، تتمثل في التمويل الصغير، والمدخرات الصغيرة، وخدمة التحويلات متناهي الصغر، والتأمين الأصغر، وسيأتي بيانها على النحو الآتي[55]:

1 . التمويل الصغير: تقدم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية التمويل الصغير باستخدام مجموعة متنوعة من العقود الشرعية مثل: القرض الحسن (مع استرداد التكاليف الفعلية للخدمة)، المرابحة مع بيع بثمن عاجل، الإجارة وبيع السلم،.... إلخ . بالإضافة إلى التمويل القائم على الشراكة مثل: المضاربة و مشاركة .

2 .المدخرات الصغيرة: يرغب الفقراء في ادخار أموالهم وينجح الكثير منهم في ذلك . ولكنهم يواجهون قيوداً تتمثل في المطالب المتعددة التي تستنزف دخولهم المنخفضة ونقص خدمات الإيداع المتوافرة التي تفي بتوقعاتهم واحتياجاتهم . فالفقراء يريدون أن يضمنوا لأنفسهم خدمات إيداع مناسبة تسمح لهم بامتلاك أرصدة صغيرة والقيام بالمعاملات وتسمح لهم بسهولة الوصول لأموالهم . ويفضل فقراء البلدان الإسلامية، شأنهم في ذلك شأن الفقراء في أي مكان آخر، العائدات المرتفعة وأن تكون ودائعهم مضمونة من حيث السلامة والأمان والسيولة وذات عائدات حلال مرتفعة خالية من الربا .

3 . التأمين الصغير: هو حماية الأشخاص ذوي الدخل المنخفض من مخاطر معينة مقابل مدفوعات نقدية منتظمة (أقساط) تتناسب مع احتمالية وتكلفة المخاطر التي تنطوي عليها . كما هو الحال مع جميع أنواع التأمين، يسمح تجميع المخاطر للعديد من الأفراد أو المجموعات بتقاسم تكاليف حدث محفوف بالمخاطر . من أجل خدمة الفقراء بشكل جيد، يجب أن يستجيب التأمين الأصغر للاحتياجات ذات الأولوية للحماية من المخاطر (اعتماداً على السوق، قد يسعون للحصول على التأمين الصحي أو التأمين على السيارات أو التأمين على الحياة)، وأن يكون سهل الفهم وميسور التكلفة . توفير مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي تأمين تجاري يأخذ شكل تكافل في الإطار الإسلامي، وهو عبارة عن برنامج يتم إدارته من خلال صندوق تأمين يضم مساهمات المقترضين . يعوض هذا الصندوق المقترضين الذين يواجهون حالات الطوارئ- مثل الحريق والفيضانات والموت- التي تؤثر على أعمالهم وبتم الحصول على تعويض من صندوق التأمين بموافقة أعضاء المجموعة والمسؤولون عن التمويل .

---

[54] صالح صالحي، **الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامية مدخل مقارن مع آليات التمويل التقليدية**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، الملف المجلد 2، العدد، 1، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب، 2013: ص.ص 24-25 . بتصرف.

[55] Obaidullah, Mohammed, Khan Tariqullah, **Islamic Microfinance Development: Challenges and Initiatives**, Islamic Development Bank, Jeddah, 2008: P 11 .

4 . التحويلات الصغيرة: تشمل تحويلات الأموال أكثر من مجرد التحويلات المالية، والتي يتم تعريفها على أنها جزء من أرباح العامل المهاجر المرسلة إلى أفراد الأسرة أو الأفراد الآخرين في مكانهم الأصلي، حيث تشمل التحويلات كلاً من التحويلات المحلية والدولية . هناك أعداد هائلة من الفقراء لديهم أقارب يعيشون في بلدان أو مدن أخرى ويواجهون قيوداً خطيرة في إرسال واستلام هذه الأموال ولقد نجحت بعض المؤسسات المالية الإسلامية السائدة، مع التركيز على التكنولوجيا والشراكات الإستراتيجية في تقديم هذه الخدمة الفعالة والاقتصادية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية أيضاً . ومن الأمثلة على ذلك مؤسسة الراجحي المصرفية للاستثمار التي تقدم خدماتها للعمال المهاجرين في الخليج، إلا أن القليل من مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية تقدم مثل هذه الخدمات لعملائها .

الشكل رقم (2.1): الخدمات المالية الأساسية لمؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي

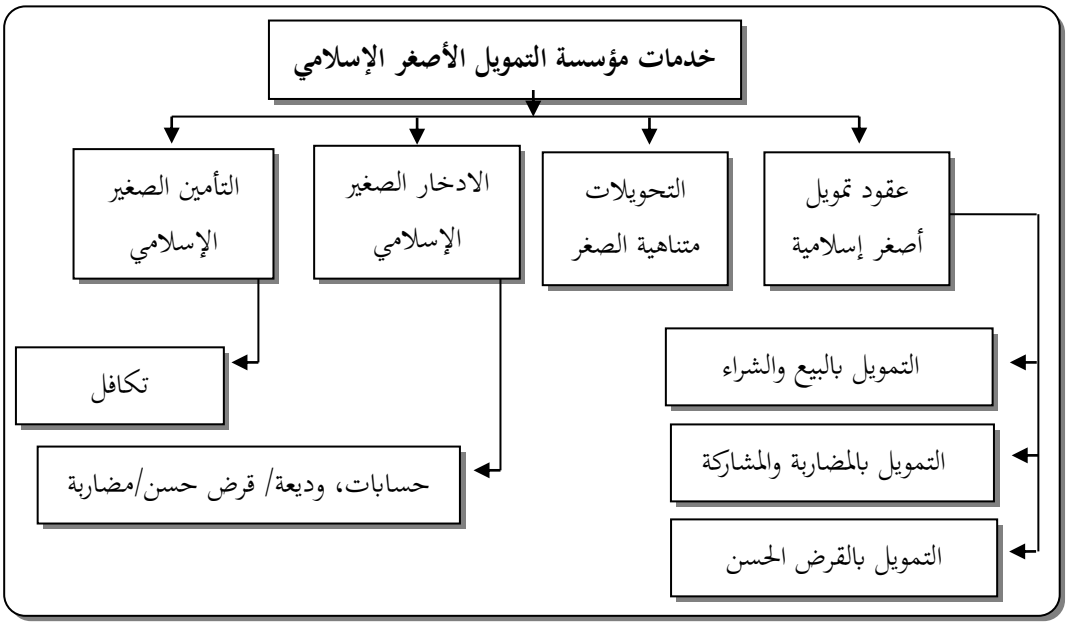

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على العرض السابق

الفرع الثالث: أدوات التمويل الأصغر الإسلامي

يزخر النظام الإسلامي بتشكيلة من الأدوات لتعبئة الأموال والتمويل وإدارة المخاطر .

1 .أدوات تعبئة الأموال: يمكن تقسيم أدوات تعبئة الأموال بشكل عام فيما يلي[56]:

- الودائع التي من الممكن أن تأخذ شكل الوديعة والقرض الحسن والمضاربة؛
- الأسهم التي قد تأخذ شكل المشاركة القديمة أو الأسهم الحديثة؛
- الأعمال الخيرية التي تشمل الزكاة والصدقة والأوقاف والهدايا التي تشمل الهبة والتبرع.

[56] Obaidullah, Mohammed, Khan Tariqullah, Op.Cit., P. 24

للتمويل الأصغر الإسلامي أدوات مالية لتعبئة الأموال منها ما هو قائم على الربح وآخر خيرية، نوجزها فيما يلي[57]:

الودائع: يمكن استخدام حسابات الودائع (الادخار) لتشجيع عملاء التمويل الأصغر على ادخار مبالغ أصغر حيث يسُمح لهم بالسحب متى أرادوا، ولا توجد مخاطر خسارة .

المضاربة: يمكن لعملاء التمويل الأصغر فتح حساب توفير المضاربة مع مؤسسة التمويل الأصغر لتوفير الأموال الفائضة . في ظل هذا الوضع، يتعرض العميل لمخاطر الاستثمار ويتقاسم الربح مع المؤسسة بنسبة محددة مسبقاً .

الزكاة: وهي ثالث أركان العقيدة الإسلامية الخمس وهي فرض إجباري على المسلمين لنقل جزء من ثروة الأغنياء في المجتمع الإسلامي لتوزيعها على الفقراء . وهي إعلان حق الفقراء في ثروة الأغنياء . وبالتالي، فإن الزكاة تعمل كأداة لتوزيع الثروة ومصدر مستدام لتمويل الأصغر القائم على الأعمال الخيرية والذي يساعد الفقراء على تلبية احتياجاتهم الأساسية .

صدقة: تعني التبرعات الطوعية التي يقدمها المسلمون لإزالة معاناة الفقراء . إذ يعتبر الإسلام أن رعاية الفقراء واجب جماعي للمجتمع الإسلامي . تحث العديد من آيات القرآن الكريم والعديد من أقوال الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) المسلمين على الصدقة . كما تشجع التعاليم الإسلامية الأثرياء على المساهمة في رفاهية الشرائح الفقيرة في المجتمع . قد تكون الأموال التي يتم جمعها على أنها صدقات مصدراً حيوياً لتمويل التمويل الأصغر القائم على الأعمال الخيرية .

الوقف: "يتم تعريف الوقف بأنه منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها، وجعل المنفعة لجهة من جهات البر ابتداء وانتهاء. كما يتم تصنيف الوقف حسب الغرض إلى: (أ) الوقف الأهلي (أو الذري)، (ب) الوقف الخيري، (ج) الوقف المشترك وهو الذي يجمع بين الوقف الأهلي (الذري) والوقف الخيري. قد يكون دخل الوقف مصدراً حيوياً لتمويل الأصغر القائم على الأعمال الخيرية"[58] .

2 .أدوات التمويل: يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي بديلا عن التمويل من البنوك الإسلامية للأشخاص الضعفاء الذين لا يستطيعون تحمل رسوم البنوك . كما يمكن أن يكون أيضاً خياراً أفضل من التعامل مع السوق غير الرسمية، الذي يعتبر مجال غير آمن ومحفوف بالمخاطر .

يزيد التمويل الأصغر الإسلامي من الشمول المالي من خلال أدوات التمويل التي يقدمها والتي يمكن أن تقلل الفقر حيث يمكن استخدامها من قبل المسلمين وكذلك غير المسلمين، بشرط أن يتم استخدام هذه الأدوات المالية بشكل فعال في الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل[59] . يمكن عرض هذه الأدوات المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم (7.1): أدوات التمويل الأصغر الإسلامي

المضاربة
هي مشروع مشترك بين العمالة ورأس المال، تقوم فيه مؤسسة التمويل الأصغر بتوفير رأس المال بالكامل ويدير العميل الاستثماري الأعمال . مؤسسة التمويل الأصغر التي توفر رأس المال، تسمى صاحب المال والعميل يسمى المضارب . يتم توزيع الربح بين مؤسسة التمويل الأصغر والعميل الاستثماري بنسبة محددة مسبقاً بينما يتعين على المؤسسة أن تتحمل الخسارة بأكملها إن وجدت إذا لم تكن بسبب تقصير المضارب.

[57] Md Golzare Nabi and others, Op.Cit., P. 33

[58] ربيعة بن زيد، خيرة الداوي، الصكوك الوقفية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية مقترحة لتمويل المشاريع الوقفية بالجزائر، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة**، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 20-21 ماي 2013: ص 4.

[59] Vatimetou Mokhtar Maouloud and others, **DOES USAGE OF ISLAMIC MICROFINANCE PRODUCTS INFLUENCE THE INCOME, EDUCATION, AND HEALTH IN MAURITANIA?**, AL QASIMIA UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC ECONOMICS, Vol .1,No .2, 2021: P 166 .

المشاركة
في ظل نظام المشاركة، يجب على كل شريك أن يقدم أكثر أو أقل من صناديق الأسهم في أعمال الشراكة هذه . تحتفظ كل من مؤسسة التمويل الأصغر والعميل الاستثماري بالحق في المشاركة في إدارة الأعمال، ولكن قد تختار مؤسسة التمويل الأصغر السماح لعميل الاستثمار بتشغيل العمل بأكمله . في الممارسة العملية، يقوم العميل الاستثماري عادة بالعمل ويتم تقسيم الربح بين مؤسسة التمويل الأصغر والعميل الاستثماري بنسبة محددة مسبقاً . تتحمل مؤسسة التمويل الأصغر والعميل الاستثماري الخسارة، إن وجدت، وفقا لنسبة المساهمة في رأس المال .
المرابحة
يسمى البيع والشراء التعاقدي بهامش ربح المرابحة . في هذه الحالة، يطلب العميل من مؤسسة التمويل الأصغر شراء سلعة معينة له . تقوم مؤسسة التمويل الأصغر بشراء السلعة حسب مواصفات ومتطلبات العميل . يستلم العميل السلعة عند دفع السعر الذي يشمل هامش الربح حسب العقد . في ظل هذا النمط من البيع، يجب الإفصاح عن سعر الشراء (التكلفة والأرباح بشكل منفصل) .
البيع مؤجل
هو البيع الذي يتم سداده في تاريخ محدد في المستقبل أو خلال فترة زمنية محددة . باختصار، إنه بيع بالدين، وهو عقد بين المشتري والبائع يبيع بموجبه البائع سلعاً معينة (مسموح بها بموجب الشريعة وقانون الدولة) للمشتري بسعر ثابت متفق عليه يدفع في تاريخ محدد مستقبلي، وذلك عن طريق دفع مبلغ مقطوع أو ضمن فترة زمنية محددة . الفترة على أقساط ثابتة .
السَلَم
هو الشراء المسبق وهو أسلوب عمل يستخدم بشكل أساسي في الزراعة حيث يدفع المشتري ثمن للبائع بغرض توريد البضائع في الوقت المحدد .
الاستصناع
هو عقد يتم إبرامه بين المشتري والبائع، يتعهد البائع بموجبه بتصنيع وتوريد سلعة معينة وفقا لمواصفات المشتري، حيث يتم تنفيذ اتفاقية الاستصناع عندما يقبل الصانع أو صاحب المصنع عرضاً مقدماً له من قبل شخص أو مؤسسة لإنتاج أو تصنيع سلعة معينة لهذا الأخير بسعر تفاوضي معين . ويتم تقديم أمر التصنيع أو إنتاج تلك البضائع بموجب الأعراف والممارسات السائدة .
الإجارة (الإيجار)
يطُلق على الوضع الذي يتم بموجبه تأجير أي أصل مملوك للمؤسسة التمويل الأصغر الإسلامية عن طريق الإنشاء أو الاستحواذ أو البناء، الإجارة أو التأجير . في هذا الوضع، يدفع المستأجر إيجارات المؤسسة بسعر محدد لاستخدام الأصول (الممتلكات) ويعيدها إلى المؤسسة عند انتهاء الاتفاقية، حيث تحتفظ المؤسسة بالملكية المطلقة للأصول (العقارات) . ومع ذلك، في نهاية فترة الإيجار، يمكن بيع الأصل للعميل بسعر متفق عليه .
قرض حسن (قرض خيري)
هو قرض خيري يلزم المقترض بسداد المبلغ الأصلي المقترض للمقرض عند الاستحقاق وللمقترض السلطة التقديرية لمكافأة المقُرض على قرضه عن طريق دفع أي مبلغ يزيد عن مبلغ رأس المال بشرط ألا يكون هناك أي إشارة (صريحة أو ضمنية) في هذا الصدد .

تكافل
هو أداة لإدارة المخاطر وأحد أهم المنتجات لعملاء مؤسسات التمويل الأصغر الذين لا يستطيعون بشكل عام التخطيط أو الادخار لأحداث غير متوقعة أو غير مؤكدة في المستقبل . التكافل، من الناحية المثالية، هو وضع غير ربحي حيث يقدم جميع المشاركين ضمانات مشتركة . في إطار التكافل، يتم تكوين صندوق مشترك من خلال مساهمات كل مشارك ويتم استخدام أموال الصندوق لدعم (مساعدة) أي عضو في الصندوق المساهم في الأوقات الصعبة مثل الوفاة أو المرض أو خسارة المحاصيل أو العمل، وما إلى ذلك .

Source : Md Golzare Nabi and others, Islamic Microfinance As a Tool of Financial Inclusion in Bangladesh, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol-13, No . 1, Jan-Mar, 2017:P 35 .

الفرع الرابع: دروس مستفادة من تجارب مؤسسات التمويل الأصغر

سيكون من المفيد النظر في تجربة بعض مؤسسات التمويل الأصغر المختارة، وهي: بنك جرامين (GB) في بنغلاديش وبنك أمانة اختيار ماليزيا (AIM) .

1 . بنك جرامين (GB): بنغلاديش هي موطن أكبر برامج القروض الصغيرة، حيث يتم الوصول إلى أكثر من 10 ملايين من المقترضين الفقراء عن طريق الائتمان الصغير في بنغلاديش بمبلغ إجمالي يتم صرفه خلال السنة يقدر بـ 1.0 مليار دولار أمريكي . تقدر حصة بنك جرامين وحده بـ 319 مليون دولار أمريكي من المبلغ الإجمالي . يقدر إجمالي عدد المقترضين 3,12 مليون، 95% منهم من النساء . بنك جرامين لديه 1195 فرعا وهو يعمل في 43681 قرية . مجموع الموظفين 11855 موظف، ولد مشروع بنك جرامين عام 1976، وهو مملوك للمقترضين الفقراء من البنك، ومعظمهم من النساء . يمتلك المقترضون من بنك جرامين في الوقت الحالي 93% من إجمالي حقوق ملكية البنك . والباقي 7% مملوك للحكومة . وفقا لمسح داخلي حديث، تجاوز 47% من مقترضي بنك جرامين خط الفقر[60] .

يقوم بنك جرامين على فرضية أن الفقراء لديهم مهارات تظل غير مستغلة أو غير مستغلة بالقدر الكافي . حيث يؤمن غرامين أن الصدقات ليست حلاً للفقر وهي تساعد فقط على استمرار الفقر، وتخلق التبعية وتقضي على المبادرة الفردية لكسر جدار الفقر .

إطلاق العنان للطاقة والإبداع في كل إنسان هو الرد الفعلي على الفقر . هناك أربعة معدلات فائدة للقروض من بنك جرامين: 20% (أساس متناقص) للقروض المدرة للدخل، و 8 % لقروض الإسكان، و 5% للقروض الطلابية، و0% (بدون فوائد) قروض للأعضاء المتسولين. تتبع الفوائد نظام الفائدة البسيطة، محسوبة على طريقة الرصيد المتناقص . وهذا يعني، إذا أخذ المقترض قرضاً مدراً للدخل بمبلغ 1000 تاكا، على سبيل المثال، وسددّ المبلغ بالكامل في غضون عام على أقساط أسبوعية سيدفع مبلغاً إجمالياً قدره 1100 تاكا، أي 1000 تاكا كمبلغ أساسي، بالإضافة إلى 100 تاكا كفائدة للسنة، أي ما يعادل 10% معدل ثابت .

[60] Nosratollah Nafar, Amrollah Amin, **Islamic_Microfinance_and_Financial_Inclusion_Murabaha_Instrument_and_Micro-Trade_Financ, P 17,** 12/01/2022,https://www.researchgate.net/publication/325737071_Islamic_Microfinance_and_Financial_Inclusion_Murabaha_Instrument_and_Micro-Trade_Finance, Conference Paper, September 2017 .

الميزات العامة لائتمان جرامين هي[61]:

- يعزز الائتمان كحق من حقوق الإنسان، حيث يعتقد بنك جرامين أن الخطوة الكبيرة نحو القضاء على الفقر هي التأكد من أننا نقدم خدمات مالية حتى لأفقر الناس، وأن البنك لا يرفض أحداً؛
- تتمثل مهمته في مساعدة الأسر الفقيرة على مساعدة نفسها للتغلب على الفقر ويستهدف الفقراء، لاسيما النساء الفقيرات؛ يتم تقديمه لإنشاء العمالة الذاتية للأنشطة المدرة للدخل والإسكان للفقراء مقابل الاستهلاك .
- يذهب إلى أي أنشطة مدرة للدخل دون أي قيود على نوع الأنشطة، طالما أنهم يخدمون الغرض وهو خلق فرص العمل والدخل فهم مؤهلون للتمويل؛
- الميزة الأكثر تميزاً لائتمان جرامين هي أنه لا يعتمد على أي ضمانات أو عقود قابلة للتنفيذ قانوناً، فهو يقوم على "الثقة" وليس على الإجراءات القانونية والنظام؛
- من أجل الحصول على قروض، يجب على المقترض الانضمام إلى مجموعة من المقترضين.

2 . أمانة اختيار بنك ماليزيا (AIM): أمانة اختيار ماليزيا، تأسست في عام 1987 بهدف تحسين الدخل وفرص العمل للفقراء، خاصة النساء . برنامج قرض "اختيار" هو نظام متخصص في تقديم الائتمان ويركز بشكل حصري على الفقراء . الأفراد المؤهلون للانضمام إلى (AIM) ذوي الدخل المنخفض الذين لا تتجاوز دخولهم 15 دولارا أمريكي للفرد شهريا . تستفيد (AIM) على دعم من الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق هدفها في الوصول إلى الفقراء في ماليزيا وتعمل (AIM) في 9 من أصل 13ولاية ماليزية تغطي 612 قرية .

اعتباراً من عام 1999، أنفقت شركة (AIM) ما مجموعه 000. 740 دولار إلى 4986 مقترضا منهم 98% من النساء . يمكن أن يصل القرض الأولي إلى 180 دولارً والقرض الثاني إلى 360 دولارا، وجميع القروض اللاحقة بحد أقصى 720 دولارا . تُمنح قروض "اختيار "بدون ضمانات أو ضامن، وحتى في حالة التخلف عن السداد، لن تلجأ (AIM) إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضد المقترضين لتغطية تكاليف التشغيل . يتم فرض رسوم رمزية على كل مقترض في قرض "اختيار" . في حالة الوفاة، يتم شطب القروض المستحقة أو تغطيتها بالتأمين . في ماليزيا، وبسبب حساسيات عملائها المسلمين، فرضت (AIM) رسوم خدمة على القروض بدلاً من الفائدة المعبر عنها بالنسبة المئوية . إذ تم احتسابها على أنها فائدة على رأس المال المعني فإن هذه الرسوم كانت أقل بكثير من المعدلات في القطاع المصرفي التجاري الماليزي[62] .

الميزات العامة لائتمان أمانة اختيار، هي[63]:

- يجب أن يُمنح كل شخص فقير فرصة عادلة لتحسين وضعه الاقتصادي ويمكن القيام بذلك بسهولة من خلال ضمان حقه في الحصول على الائتمان . وبناءً على ذلك، فإن الخطوة الكبيرة نحو القضاء على الفقر هي التأكد من أننا نقدم خدمات مالية حتى لأفقر الأشخاص، بحيث لا يرفض البنك أي فرد؛
- تتمثل مهمتها في مساعدة الأسر الفقيرة على التغلب على الفقر . في هذا السياق، تركز على توفير الائتمان المناسب للأنشطة المدرة للدخل مع القدرة على خلق فرص العمل الحر لكل من الفقراء من الرجال والنساء؛
- لا توجد قيود على الأنشطة التي سيتم تمويلها طالما أنهم يخدمون الغرض وهو خلق الوظائف والدخل، فهم مؤهلون للتمويل؛ لا توجد حاجة إلى ضمانات، لأن الفقراء المدقعين ليس لديهم أي ضمانات؛

[61] Nosratollah Nafar, Amrollah Amin, Op.Cit., P. 17
[62] Ibid .,P .18
[63] Idem.

- لا يوجد تهديد باتخاذ إجراءات قانونية إذا لم يتمكن الفقراء جداً من السداد لأن ذلك من شأنه أن يثني المزيد من التحذيرات بينهم عن المشاركة؛
- يتم تقديم هذه الخدمات في منازل الفقراء على أساس أن الفقراء لا ينبغي أن يذهبوا إلى البنك بل على البنك أن يذهب إليهم؛
- من أجل تقديم خدماتها الفنية والمالية بطريقة مناسبة، حددت (AIM) عدداً من المجالات التي تستحق المزيد من الاهتمام، بما في ذلك احتياجات التمويل قصير الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة القابلة للتشغيل .

الفرع الخامس: التمويل الأصغر الإسلامي، الطلب والتحديات

أولاً: الطلب على التمويل الأصغر الإسلامي: تثبت الاستقصاءات التي تم إجراؤها مؤخراً أن هناك فرصة هائلة أمام سوق التمويل الأصغر الإسلامي للوصول إلى عدد غير مسبوق من عملاء التمويل الأصغر على مستوى العالم الإسلامي، فهناك طلب قوي من قبل عملاء التمويل الأصغر في المجتمعات الإسلامية على أدوات التمويل الإسلامي . وقد أشارت عدد من دراسات السوق التي أجريت بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إلى وجود طلب قوي على أدوات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية . فقد بينت دراسة قامت بها *Finance Planet* لدراسة سوق الإقراض في الضفة الغربية وقطاع غزة أن (56% في الضفة الغربية) (61% في قطاع غزة) من الزبائن المحتملين للتمويل الأصغر سيختارون التمويل بشروط إسلامية لو أتيح لهم الخيار في ذلك حتى ولو كانت التكلفة أعلى من التمويل بنظام الفائدة . وفي الأردن، أظهرت الدراسات التي أجرتها كل من: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية أن 9,24 في المائة و32 في المائة على التوالي من أولئك الذين أجريت معهم مقابلات ذكروا أسباباً دينية لعدم إقدامهم على الحصول على القروض التقليدية . وفي الجزائر، كشفت دراسة أجريت عام 2006 أن 20,7% من مالكي المؤسسات الصغرى لا يتقدمون بطلبات للحصول على قروض لأسباب دينية في المقام الأول . وفي اليمن، يطالب 40 في المائة من الفقراء –حسب التقديرات– بالخدمات المالية الإسلامية مهما كانت كلفتها . وفي سوريا، كشف الاستقصاء أن 43% من المشاركين يرون أن الأسباب الدينية هي أكبر مانع أمام حصولهم على الائتمان الأصغر . إضافة إلى تلك الدراسات التي تمت بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية، أشار تقرير بنك اندونيسيا لعام 2000 إلى أن 49% من سكان المناطق الريفية في شرق جافا يؤمنون بتحريم الربا ويحبذون التعامل مصرفياً مع مؤسسة مالية خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية[64] . "ويشير ممارسو التمويل الأصغر في البلدان ذات الأغلبية المسلمة إلى أنه في أفغانستان وإندونيسيا، وسوريا، واليمن، يميل بعض مقترضي القروض الصغرى التقليدية إلى التحول إلى الأدوات الإسلامية بمجرد توافرها"[65].

ثانياً: التحديات التي تواجه التمويل الأصغر الإسلامي: يمكن للتمويل الأصغر أن يوسع نطاق الحصول على التمويل إلى مستويات غير مسبوقة على مستوى العالم الإسلامي، ولكن يبقى أن تبرهن تلك الصناعة على قدرتها على تقديم الخدمات المالية التي من شأنها تلبية احتياجات الفقراء على نطاق واسع، وتتمثل التحديات التي تقف عائقا أمام توسيع نطاق التمويل الأصغر الإسلامي على النحو الآتي[66]:

---

[64] محمد مصطفى غانم، **واقع التمويل الإسلامي الأصغر وواقع تطويره في فلسطين**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010م: ص 32 .

[65] نمرة كريم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 5 .

[66] المرجع السابق، ص.ص 12-13.

- بناء نموذج أعمال قابل للاستمرار: تمثل الكفاءة التشغيلية أمراً أساسياً في سبيل تقديم خدمات مالية ميسورة التكلفة للفقراء، حيث تعد إدارة المعاملات الصغيرة مكلفة. ولذلك، وجب على مؤسسات التمويل الأصغر أن تستحدث ما من شأنه أن يقلل تكاليف المعاملات.
- إدارة المخاطر: تمثل إدارة المخاطر عاملاً آخر مهماً في بناء المؤسسات القابلة للاستمرار، فقد أعدت صناعة التمويل الأصغر التقليدية مجموعة من الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر الائتمان، ويجب مواءمة تلك الأساليب بحيث تتوافق مع المبادئ الراسخة في التمويل الإسلامي المتمثلة في تقاسم المخاطر، وتحريم الفوائد الربوية.
- مسألة الموثوقية: على الرغم من وجود وفرة من الشواهد على الطلب على أدوات التمويل الأصغر الإسلامي، إلا أن تلبية ذلك الطلب تتطلب ثقة من جانب العملاء منخفضي الدخل في أن الأدوات المقدمة إنما هي أدوات إسلامية موثوقة. وبالتالي فإن منخفضي الدخل الذين يعتمدون في الغالب على الأئمة المحليين في التعامل مع المسائل الدينية، يجب إقناعهم بموثوقية الأدوات المالية الإسلامية.
- بناء القدرات: ثمة حاجة إلى بناء القدرات على جميع المستويات من أجل إطلاق العنان لكامل إمكانيات التمويل الأصغر الإسلامي . فعلى المستوى الكلي يجب أن يدرس كل من البنك الإسلامي للتنمية والجهات التي تضع المعايير المالية الإسلامية (مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية) وضع معايير مالية عالمية لإعداد التقارير تتواءم مع التمويل الأصغر الإسلامي العالمي . وستضمن تلك البنية الأساسية مبادئ توجيهية للإفصاح الشامل عن المبادئ المحاسبية للتمويل الأصغر الإسلامي منهجيات حساب التسعير، والمراجعات المالية، وأخيراً خدمات التصنيف . أما على المستويين الجزئي والمؤسسي، فيمكن أن تلعب الوكالات المانحة الدولية دوراً كبيراً في توسيع نطاق الحصول على التمويل في البلدان الإسلامية عن طريق مساعدة المؤسسات القائمة في الوصول إلى الحجم الكبير وتمويل المشاريع التجريبية لاختيار مختلف نماذج الأعمال، علاوة على ذلك يجب بذل مزيد من الجهد لتدريب مديري مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية والعاملين بها.
- تنوع الأدوات: تعتمد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية بصورة كثيفة على المرابحة (بيع التكلفة مضاف إليه هامش الربح) ولكن للفقراء متطلبات مالية متنوعة، وبالنسبة للعديد منهم يعد الادخار وأدوات الإسكان من الحاجات الملحة بالنسبة لهم، من شأن التصميم المبتكر لنطاق الأدوات والخدمات المتوافقة مع الشريعة أن يوفر فرصاً أكبر للوصول إلى قطاع عريض من عملاء التمويل الأصغر الإسلامي.
- الاستفادة من صناديق الزكاة والصناديق الأخرى: لا يزال التمويل الأصغر (سواء الإسلامي أو غيره) ينظر إليه باعتباره نشاطاً خيرياً أكثر منه مشروع أعمال . وفي الواقع، فإنه في ضوء مبدأ التمويل الإسلامي الرامي إلى تعزيز رفاهية المجتمع، تبدو أموال الزكاة مصدراً مثالياً لمساندة التمويل الأصغر الإسلامي . ولكن من ناحية أخرى، لا يعد الاعتماد المكثف على العمل الخيري بالضرورة أفضل نموذج لإنشاء قطاع كبير ومستدام، ويجب الدراسة عن روافد تمويل أكثر موثوقية، وأكثر تحفيزاً من الناحية التجارية .
- غياب الرقابة الشرعية: معظم المؤسسات المالية الإسلامية لديها هيئة رقابة شرعية تراقب عملها من الناحية الشرعية وهذا يعطى ثقة لحملة الأسهم والمتعاملين حول شرعية معاملات تلك المؤسسات وموافقتها للشريعة الإسلامية، وإذا ألقينا نظرة على مؤسسات التمويل الأصغر فسنجد أنه لا يوجد لأي منها هيئة رقابة شرعية، لذا فإن التحدي أمام تلك المؤسسات في إيجاد البديل العملي لهيئة الرقابة الشرعية .

▪ الالتزام بأحكام الشريعة: يعد الالتزام بأحكام الشريعة هو بحق العامل الذي يفرق بين مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية والتقليدية . فمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية لا يجب عليها الالتزام بأحكام الشريعة فحسب في جميع منتجاتها وعملياتها وأنشطتها، بل ينبغي عليها أن تبدو كذلك لعملائها الدائمين[67] .

▪ الهياكل التنظيمية المتنوعة: تأسست معظم مؤسسات التمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا كمنظمات غير حكومية (جمعيات وصناديق ومؤسسات واتحادات، الخ) . ويسمح للمنظمات غير الحكومية بوجه عام أن تولد الأرباح وليس أن تحصل عليها . لأن هذا لا يتماشى مع النموذج القائم على الشراكة كما هو الحال في برنامج "صناديق" في سوريا، الذي يوزع حصصاً على حاملي الأسهم باستخدام أسلوب اقتسام الأرباح . وتسعى المؤسسات الهادفة للربح بوجه عام إلى تسجيل نفسها بموجب قانون الشركات في الدول التي تتواجد فيها كخيار مؤسسي مفضل . أما البنوك التي تتجه إلى التمويل الأصغر فعادة ما تحكمها القوانين المصرفية ذات الصلة . وثمة عدد كبير من مؤسسات التمويل الأصغر (خاصة في إندونيسيا) تتأسس كتعاونيات مسجلة وفقا لقانون التعاونيات وتخضع لاختصاص وزارات التعاون وليس وزارات المالية . وكثير منها لا يكون مسجلاً على الإطلاق ويعمل بشكل غير رسمي، خاصة إذا تعرضت لمزيد من المشكلات بعد التسجيل (كما يحدث في الأراضي المحتلة في فلسطين لأسباب سياسية) . ومع ذلك فإن التسجيل يتسبب في منافع كثيرة مثل قدرة المنظمة غير الحكومية على جمع التبرعات من النظام المصرفي والمالي الرسمي[68] .

▪ الإدراك المختلف للمفهوم: يختلف إدراك العملاء لمفاهيم المضاربة والمرابحة والقرض الحسن–والتي تعد من الأشكال السائدة للتمويل الأصغر الإسلامي في العالم الإسلامي– اختلافاً كبيراً مما قد يضع تحدياً خطيراً أمام قطاع التمويل الأصغر الإسلامي . وفي بعض الأحيان يكون هذا الإدراك الخاطئ متأصلاً بسبب جهل العملاء بالقواعد الفقهية التي تحكم الآليات المختلفة الخالية من شبهة الربا . وفي هذا الصدد يجدر بنا التنبه لنتائج بعض المسوحات التي تناولت موقف المقترض المسلم من أشكال التمويل البديلة.

أولاً: يظهر المقترضون تفضيلاً مبدئياً لآلية المشاركة في الأرباح – أي المضاربة، حيث أنهم يعتبرونها أكثر قرباً من روح الشريعة الإسلامية .

ثانياً: لا يستوعب جميع المقترضين أن آلية المشاركة في الأرباح قد تكون أكثر تكلفة عليهم مقارنة بالبدائل الأخرى في النظام المصرفي الإسلامي إذا تم تصميمها بأشكال معينة .

ثالثاً: لا يدرك جميع المقترضين إمكانية نشوء خلاف بين برنامج التمويل الأصغر وبين المقترض بشأن تحديد الربح .

رابعاً: بعض المقترضين لا يحبذون المشاركة في الأرباح في إطار المضاربة لأنهم لا يرغبون في الإفصاح عن أرباحهم للبرنامج (وللجماعة التي ينتمون إليها) .

خامساً: أن المقترضين يتشككون مبدئياً في شرعية آلية "الشراء وإعادة البيع" (المرابحة) لأنها تبدو شديدة الشبه بتثبيت سعر الفائدة (الربا) الذي يعتبر ممارسة محرمة . ولكن بمجرد أن يتم توضيح هذه الآلية بشكل صحيح للمقترضين ورجال الدين المحليين فإنهم يقبلونها .

سادساً: يعلم المقترضون أن برامج التمويل الأصغر تفرض تكاليف ويتقبلون ضرورة سداد هذه التكاليف من أجل استمرارية البرنامج في تقديم الخدمات المالية .

---

[67] محمد مصطفى غانم، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

[68] بشير علي خلاط ، مرجع سبق ذكره، ص.ص 35–36 .

سابعاً: يقدر المقترضين أيضاً ما تمتاز به آلية "الشراء وإعادة البيع" من بساطة وشفافية تسمح بالسداد على أقساط متساوية مما ييسر من إدارتها ومراقبتها . وهذا الموقف المتردد للعملاء تجاه أشكال التمويل البديلة يخلق مشاكل كبيرة أمام من يعملون في تصميم المنتجات في قطاع التمويل الإسلامي الأصغر . ولا يقل قلق العملاء من القرض الحسن عند تفسيرهم لمفهومه . وينظر إليه الكثير من المقترضين على أنه "مجاني "رغم تفريق أحكام الشريعة بوضوح بين القرض الحسن والصدقة . ومع ذلك فهناك من يعي هذا الفرق ويدرك ضرورة سداد القرض، ولكنهم يؤكدون على أن القرض الحسن في شكله "الأصيل" يوفر لهم المرونة بحيث يقررون توقيت السداد .

▪ الروابط مع البنوك وسوق رأس المال: كي يساعد التمويل الأصغر في بناء أنظمة مالية شاملة، يجب أن يقيم روابط قوية مع القطاع المصرفي الرسمي وأسواق رأس المال . ويشكل غياب هذه الروابط، باستثناء اقتصاديات معينة كما هو الحال في ماليزيا وإندونيسيا، تحدياً كبيراً أمام صناع السياسات الذين يريدون إدخال "المستبعدين" و"المفتقدين للأهلية المصرفية" ضمن الأنظمة المالية الرسمية . وعلى الرغم مما شهدته الجهات المالية الإسلامية من نمو استثنائي من حيث الأرقام والأموال التي تم حشدها وإدارتها، ما زال أمامها الكثير فيما يتعلق بنشاطها في قطاع التمويل الأصغر . فتلك الجهات ظلت توجه خدماتها للأفراد المتمتعين بأهلية ائتمانية عالية دون الاكتراث بالفقراء . ولا شك في أن تلك الجهات ما زال أمامها الكثير لكي تتعلمه من البنوك التجارية التي أسست أقساماً للتمويل الأصغر[69] .

▪ عدم اهتمام البنوك التجارية، سواء الإسلامية أو التقليدية، بالتمويل الأصغر، وهو ما قد يرجع لما يتميز به من خصائص مميزة. فعلى سبيل المثال، يعد الاعتماد على ضمان السمعة وعدم وجود ضمان ملموس من الأمور التي من الصعب استيعابها بالنسبة لكثير من خبراء البنوك التقليديين .

▪ ضعف الشفافية والبنية الأساسية المعلوماتية: تعرف الشفافية على أنها توفير المعلومات ذات الصلة بدقة وانضباط وبشكل قابل للمقارنة عن أداء المؤسسات المالية وإتاحتها على نطاق واسع . وتعمل الشفافية على جذب الممولين . تسمح المعلومات الدقيقة ذات المقاييس الموحدة لمستثمري القطاع الخاص والجهات المانحة العامة باتخاذ قرارات تمويلية مستندة على معلومات صحيحة. وأخيرا، فإن الشفافية تسمح بتوصيل المعلومات بشكل أفضل إلى العملاء، وهو ما قد يزيد من المنافسة بين الجهات التي تقدم الخدمات المالية حيث يكتسب العملاء المعرفة ويقومون بمقارنة تلك الجهات . وتعتمد الشفافية وما تتيحه من فوائد اعتماداً جوهرياً على توافر مجموعة من الخدمات والأدوات ذات الصلة، بدءاً من برامج الحاسب الآلي المعلوماتية الموثوقة، ومدققي الحسابات ووكالات التصنيف ذات الكفاءة العالية، والمكاتب الائتمانية التي تحتفظ بالسجلات الائتمانية للعملاء . ولسوء الحظ فإن هذه الخدمات نادراً ما تتوافر لدى مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية[70] .

▪ غياب التثقيف والتدريب: يشكل غياب التثقيف والتدريب فيما بين العملاء والعاملين بالمنظمات تحدياً كبيراً أمام قطاع التمويل الأصغر الإسلامي . ويعد النقص في العمالة المدربة بمثابة عائق كبير يحول دون النمو والتوسع والدمج . ولا يتوافر حالياً سوى عدد محدود من مراكز الموارد، إضافة إلى برامج تدريبية أقل عدداً متوافرة باللغة المحلية .

▪ غياب تأسيس الشبكات: لا يوجد في العالم الإسلامي جهة تنسيق عليا في مجال التمويل الأصغر الإسلامي، ولكن توجد شبكات إقليمية قليلة، ولكن بالمقارنة مع حجم العالم الإسلامي فإن الرقم يعتبر صغيراً جداً، ويعتبر التنسيق فيما بين المؤسسات محدوداً، مما يؤدي إلى التكرار وعدم الكفاءة[71] .

---

[69] بشير علي خلاط ، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

[70] محمد مصطفى غانم، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39 .

[71] المرجع السابق، ص 39.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي، المفهوم، الركائز الأساسية والأبعاد

تشير الدلائل النظرية والتجريبية المتزايدة إلى أن النظم المالية التي تخدم ذوي الدخل المنخفض تعزز النمو لصالح الفقراء. وبالتالي، فإن الافتقار إلى الوصول إلى التمويل يؤثر سلباً على النمو وتخفيف حدة الفقر ويجعل من الصعب على الفقراء تكديس المدخرات وبناء الأصول للحماية من المخاطر، وكذلك الاستثمار في المشاريع المدرة للدخل. ونتيجة لذلك، يجب تركيز الاهتمام بتطوير القطاع المالي بشكل متزايد على العوامل التي تحدد ليس فقط عمق الوصول ولكن أيضاً على اتساع نطاقه، في خطوة نحو أنظمة مالية شاملة، حيث يصبح فهم الصلة بين الإدماج المالي والفقر وعدم المساواة في الدخل في الدولة أمراً حيوياً لتصميم وتنفيذ البرامج التي توسع الوصول إلى الخدمات المالية[72]. سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم الأساسية للشمول المالي التقليدي، وتحديد أبعاده ومؤشرات قياسه مقابل الاستبعاد المالي مع تقديم إطار متكامل للشمول المالي الإسلامي.

المطلب الأول: مدخل إلى الشمول المالي

نعرض في هذا المطلب مدخل إلى الشمول المالي، وذلك من خلال التطرق إلى تحديد مفهوم الشمول المالي والألفاظ المرتبطة به، وعرض وجهة نظر الهيئات المالية الدولية لهذا المفهوم مع إبراز أهميته وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي والألفاظ ذات العلاقة

1 .تعريف الشمول المالي لغةً

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: شَمَلَ، شَمْلاً وشُمولاً، فهو شامل، والمفعول مَشْمُول. نقول شَمَل الأمر القومَ: عمّهُم. وشَمِل الأمرَ برعايته: رعاه وتبناه. وأشمل القوم خيراً: عَمَّهم. واشتمل الأمرُ على كذا: تضمّنه واحتواه[73].

2 .تعريف الشمول المالي اصطلاحاً

يقصد بالشمول المالي "أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويُسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة"[74] .

"ويوجد أكثر من مصطلح متداخل مع "الشمول المالي" *Financial Inclusion*، و"الشمولية المالية" *Financial* Inclusiveness، فهناك من يُطلق عليه لفظ "الاشتمال المالي" أو "الإشراك المالي" أو "التعمق المالي" أو "الإدراج المالي" أو "الاحتواء المالي" أو "التّضمين المالي" أو "الإدماج المالي" أو "الدّمج المالي" أو "تعميم الخدمات المالية" أو "التمويل الشامل" *Inclusive Finance* أو "الوصول إلى الخدمات المالية" أو "النّفاذ إلى التمويل" *Access to Finance* . ومهما تعددت الألفاظ المستخدَمة لهذا المصطلح؛ فالمعنى واحدٌ . كما يُستخدم مصطلحا "الشمول المالي" و"الاستبعاد المالي" *Finance Exclusion* بالتبادل *Interchangeably* لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتّع بالخدمات المالية؛ بحيث يشير "الاستبعاد المالي" أو "الحرمان المالي" أو "الاستثناء المالي" أو "التهميش المالي" إلى العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع قيوداً فيما يتعلق بالوصول *Access* إلى مصدر الخدمات المالية والتمكُن من استخدامها *Usage* بصورة تلائم احتياجاتهم . وذكرت

[72] Md Golzare Nabi and others, Op.Cit., P. 38

[73] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، ط 1، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2008م: ص 1236 .

[74] حنان الطيب، **الشمول المالي**، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (1)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020م: ص 5 .

إحدى الدراسات أن درجة "الشمول النقدي" تمثِّل عرض النقود بالمعنى الواسع منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعكوس هذه النسبة يُعطي سرعة دوران النقود، وكلّما زادت درجة الشمول النقدي؛ انخفضت سرعة دوران النقود، ولعلّ انخفاض الشمول النقدي وزيادة سرعة دوران النقود يعكس تضاؤل الوساطة المالية من خلال عدم مقدرة النظام المصرفي على استقطاب مزيد من المدخرات"[75] .

3 .مفهوم الشمول المالي من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية

أ) **تعريفات الهيئات المالية الدولية:** صدرت عدة تعريفات للشمول المالي من جهات مختصة مختلفة، حيث كان أبرزها الجهات التالية:

– عرَّفت مجموعة العشرين (20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه: "نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"[76] .

– عرَّفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة العالمية للتعليم المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالي الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقول بالشكل الكامل، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المال، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"[77] .

– عرَّفه مجلس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربية الشمول المالي بأنه:"إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة بأسعار تنافسية . كما يتضمن مفهوم الشمول المالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة، ويتم قياس الشمول المالي، من حيث مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة، وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى المتمثلة في جانب الطلب . بالتالي، فإن الشمول المالي يهدف لتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية، من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب"[78] .

– عرَّف البنك الدولي كذلك الشمول المالي بأن"الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين – التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة . وتعد القدرة على الوصول إلى حساب المعاملات خطوة أولى نحو شمول مالي أوسع نظرًا لأن حساب المعاملات يسمح للأشخاص بتخزين الأموال وإرسال المدفوعات واستلامها . يعمل حساب المعاملات كبوابة للخدمات المالية الأخرى،

---

[75] عبد الحليم عمار غربي، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 6، العدد 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، جوان، 2020م: ص 10 .

[76] يُسر برنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019: ص 1 .

[77] فلاق صليحة وآخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ديسمبر، 2019م: ص 3 .

[78] صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017: ص 5 .

وهذا هو السبب في أن ضمان إمكانية وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات، وهو محور تركيز مبادرة الوصول الشامل إلى الخدمات المالية لمجموعة البنك الدولي"[79] .

– تعريف البنك الاحتياطي الهندي (2006) الشمول المالي هو:" تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى المنتجات والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفؤ كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفير الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيس للسياسة العامة"[80] .

– أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه:" الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية . من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعّال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم"[81] .

ويدرج مركز الشمول المالي (CFI) (Center for Financial Inclusion) رؤيته للشمول المالي بما يلي[82]:

- الوصول إلى تركيبة متكاملة من الخدمات المالية (الائتمان، المدخرات، التامين والمدفوعات)؛
- سهولة الحصول على الخدمات المالية وتمتعها بالجودة والأسعار المعقولة والمناسبة، مع توفير الحماية اللازمة للمتعاملين وعدم المساس بكرامتهم؛
- وصول الخدمات المالية إلى جميع الأفراد القادرين على استخدامها دون استبعاد أو حرمان لأحد، مع ايلاء اهتمام خاص إلى سكان الريف والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء وغيرهم من المجموعات المهمشة؛
- توسيع قدرات الأفراد المالية وقابليتهم، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة بإدارة أموالهم؛
- توفير سوق تنافسية تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة، مع بنية مالية تحتية قوية وإطار قانوني وتنظيمي واضح .

إذا فإن جوهر الشمول المالي هو:

ضمان توفر مجموعة من الخدمات المالية الأساسية إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخول المنخفضة والمحرومة، بتكلفة معقولة وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها واستخدامها.

يقصد بالخدمات المالية الأساسية، تلك الخدمات والمنتجات المالية التي تقدم من خلال القنوات المالية الرسمية المرخصة في القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، وتشمل الآتي[83]:

- حسابات الإيداع (جارية أو آجلة)؛
- حسابات الادخار؛

---

[79] The World Bank, Financial inclusion, 15/11/2020, https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1

[80] عريف عبد الرزاق، **واقع الاشتمال المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6، العدد 4، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ديسمبر،2019م: ص 198 .

[81] يُسر برنيه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

[82] بشار احمد العراقي، زهراء احمد ألنعيمي، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**، مجلة جامعة جيهان–اربيل العلمية، إصدار خاص، العدد 2، كردستان العراق، سبتمبر، 2018م: ص 105 .

[83] مجدي الأمين نورين، **الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول**، مجلة المصرفي، العدد (77)، لإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، سبتمبر، 2015م: ص 5 .

- التمويل (الائتمان)؛
- التحويلات المالية؛
- خدمات التأمين؛
- خدمات المشورة المالية .

4 .مفهوم الشمول المالي من وجهة نظر الإسلام: يُدمج مفهوم الشمول المالي في الإسلام بشكل جيد في الأهداف الأساسية للشريعة الإسلامية المعروفة باسم "مقاصد الشريعة" والتي تركز على تعزيز رفاهية كل فرد من أفراد المجتمع . في المجتمع الإسلامي، يجب ضمان تكافؤ الفرص، بما في ذلك الوصول إلى الموارد الطبيعية التي يوفرها الله لجميع أعضاء المجتمع، بحيث يمكن لكل عضو حق التمتع بالفرص والحقوق لتهيئة أنفسهم. كما يؤكد الإسلام على الشمول المالي من خلال الاندماج الاجتماعي، وذلك لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات الحياة كريمة لكل فرد من أفراد المجتمع . تميز السمتان المميزتان للتمويل الإسلامي – مفاهيم تقاسم المخاطر وإعادة توزيع الثروة– مسار تطوره بشكل كبير عن النموذج المالي التقليدي . إذ يعتبر جانب تقاسم المخاطر وإعادة توزيع الثروة أساس الشمول المالي في الإسلام الذي يشمل كل فرد في المجتمع بما في ذلك الفقراء المحرومين[84] .

إن أحد الأسباب الرئيسة المتعلقة بالاستبعاد الطوعي للعديد من الأسر والشركات التي يرأسها مسلمون من الأسواق المالية الرسمية يكمن في غياب الخدمات المالية القائمة على الشريعة لأن الشريعة الإسلامية تحظر القروض بفائدة المحددة مسبقاً . ونتيجة لذلك، فإن معظم الخدمات المالية التقليدية ليست ذات صلة بالأفراد وشركات المسلمين ذوي التفكير الديني الذين يحتاجون إلى التمويل[85].

اعتمادا على مفاهيم تقاسم المخاطر وإعادة توزيع الثروة يمكن صياغة تعريف للشمول المالي الإسلامي IFI بأنه:

منهج شمولي مالي واجتماعي دائم لجميع فئات المجتمع؛ لتعزيز الوصول واستخدام الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية البعيدة عن الربا بتكلفة عادلة، وجودة عالية، والسعي إلى شمول الفئات المستبعدة من النظام المالي التقليدي، من خلال أدوات التمويل الصغير والزكاة والصدقات والوقف، وغيرها، وذلك للإسهام في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

1 . أهمية الشمول المالي: تتمثل أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:

أ) الحاجة إلى الوصول واستخدام الخدمات المالية: في أي اقتصاد ناشئ، هناك حاجة إلى التأكد من خلال سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة من عدم إهمال أي فئة من فئات المجتمع، ولاسيما الفئات الأقل حظًا –الفئات ذات الدخل المنخفض والفقراء– من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتمكينها من الحصول على تمويل يساعدها على تحسين مستويات معيشتها، مما يمكنها على سبيل المثال من الحصول على الأموال اللازمة لاستكمال مراحل التعليم أو تأسيس مشروعات تخلق فرص عمل جديدة، بالتالي دعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وخفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية[86] .

هذا يستلزم بالضرورة أن يمتلك المواطنون حسابات بنكية في أول الأمر للوصول إلى الائتمانات المصرفية . هذه الخطوة تتيح للفئات الضعيفة معرفة المنتجات المالية المتاحة لزيادة الأعمال الصغيرة والكبيرة والامتيازات المقدمة . في الوقت المناسب، سيتعرف صاحب الحساب على منتجات سوق المال الأخرى مثل أذون الخزانة والأوراق المالية لسوق رأس المال مثل الأسهم والسندات

[84] Md Golzare Nabi and others, Op.Cit., P. 39
[85] Idem.
[86] حنان الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 7. بتصرف.

التي يتم الإعلان عنها في القاعات المصرفية للبنوك عند طرحها . وسيتعرف على منتجات التأمين على الأصول الثابتة والمخزون...الخ .

إذاً الشمول المالي يفتح الباب لامتلاك حساب مصرفي والتنافس على تسهيل ائتماني مصرفي لتشغيل شركة بتكلفة معقولة . مع مرور الوقت، يمكن الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات المالية والخدمات المنظمة (مثل: مشاهدة الإعلانات عن الأوراق المالية لسوق رأس المال، أنواع الحسابات المصرفية، منتجات التأمين، . . .الخ)، وتوسيع استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تنفيذ مناهج مبتكرة لذلك، وهذا يتطلب قدر من الوعي المالي والتعليم بهدف تعزيز الرفاه المالي وكذلك الإدماج الاقتصادي والاجتماعي . في هذا الوضع يكون صاحب الحساب المصرفي في وضع يسمح له بطرح أسئلة حول كيفية الاستفادة من كل هذا[87].

الشكل رقم (3.1): الغرض من الوصول إلى الخدمات المالية

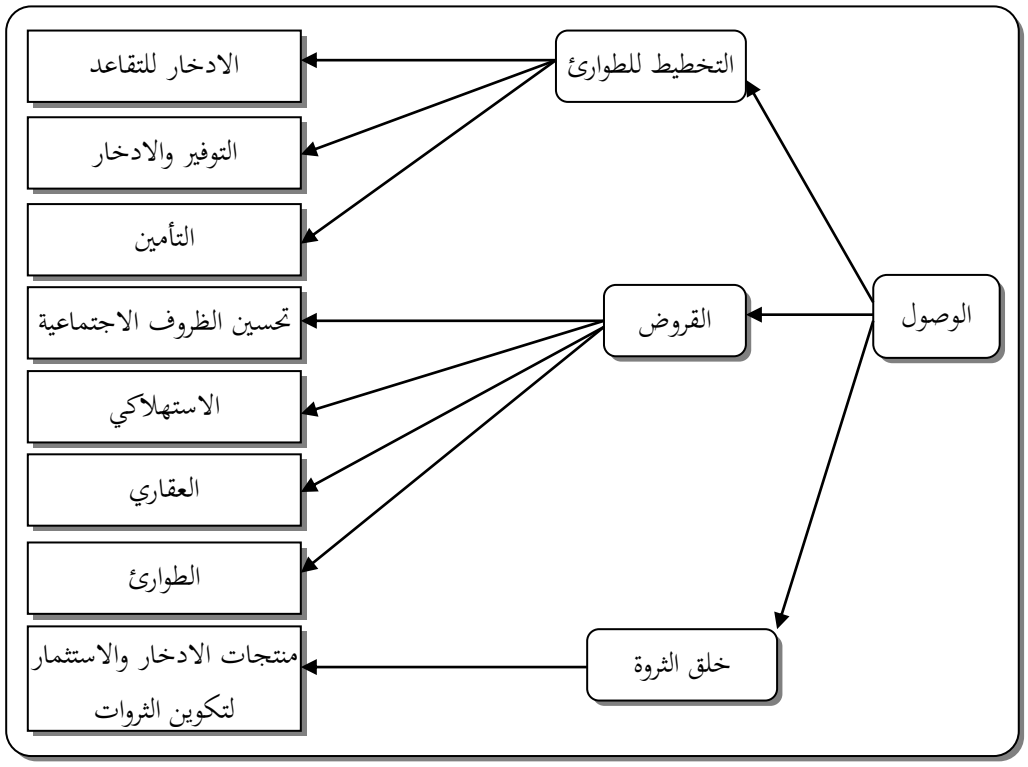

Source : SONU Garg , PARUL Agarwal, Financial Inclusion in India – a Review of Initiatives and Achievements, Journal of Business and Management, Volume 16, Issue 6 . Ver . I, June, 2014: P 54 .

[87] Ugherughe, Joseph Ediri, Mmadu. Anabori Benjamin, **FINANCIAL INCLUSION, MONEY SUPPLY, CREDIT TO PRIVATE SECTOR AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA (1981 – 2014)**, **Sahel Journal of Management Sciences**, vol .17, n° 5, 2019: PP 25-26 .

ب) تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي: بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008م، بدأ الاهتمام يتركز في الدراسة عن العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، حيث أن هناك آثار هامة للشمول المالي على الاستقرار المالي، يمكن تلخصيها كالآتي[88]:

– يعمل الشمول المالي على تعزيز قدرة الأفراد على الحصول على الخدمات المالية عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة والإشراف واحتواء مؤسسات وبنوك الظل، مما ينعكس بصورة ايجابية على الاستقرار المالي . إضافة إلى ذلك، فإن عدم قدرة الأفراد المحرومين من الوصول إلى النظام المالي الرسمي يجعلهم يلجؤون إلى النظام المالي غير الرسمي، الذي بالعادة يكون غير منظم ويمارس إجراءات تعسفية ضد عملائه مما يؤدي إلى حدوث عدم استقرار مالي؛

– يعمل الشمول المالي على توفير السيولة التي يحتاجها قطاع الشركات لإنشاء المشاريع الاقتصادية أو تطويرها وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي . ويمكن وصف العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي بأنها تكاملية وفي كثير من الأحيان تعتبر علاقة طردية، فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الاستقرار المالي، حيث إن اتساع قاعدة استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لتشمل كافة الفئات المستهدفة يُساهم في تعزيز الاستقرار المالي . علاوة على ذلك فإن توسيع قاعدة الودائع الادخارية والاستثمارية ليشمل صغار المودعين كفيل بالحد من مخاطر السيولة كون أن هذه النوع من الودائع يُعتبر أكثر استقراراً؛

–يعزز الشمول المالي فعالية الوساطة المالية (Financial Intermediation) وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة المدخرات وتحسين أداء البنوك. كما أن توسيع الشمول المالي بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية التنظيمية والتشريعية اللازمة له يدعم النمو الشامل والمستدام وبالتالي يعزز الاستقرار المالي؛

– يحسن الشمول المالي من تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية وبالتالي تقليل المخاطر؛

– يعتبر الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، اللذان يمثلان عنصران رئيسيان في عملية التنمية المستدامة . حيث يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة، التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030م . على سبيل المثال يُساهم الشمول المالي من خلال تعزيز النفاذ إلى الخدمات المالية (التمويل والادخار والتأمين)، إلى الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة، لاسيما بين الجنسين، وتحسين فرص الحصول على العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الرفاه الاجتماعي؛

– يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، واستقطاب فئات جديدة من العملاء، الأمر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات غير الرسمية؛

– يعمل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من جهة أخرى مثل المرأة، والشباب، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها . يضاف إلى ما تقدم، الانعكاسات الايجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة .

[88] يُسر برنيه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

إن نطاق تطبيق الشمول المالي يعكس درجة النضج المؤسسي والمالي والاقتصادي للدول . فلا عجب أن تبلغ نسبة الشمول المالي وخاصة من حيث الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى المؤسسات المالية في بعض الدول 100 في المائة كما هو الحال في الدول الاسكندينافية وكندا واستراليا وبعض الدول الأوروبية .

2 . أهداف الشمول المالي: لقد عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الإستراتيجية القوية بسبب التحديات الكبيرة للجهات الرقابية التي نجمت جراء التطورات، وتمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف المتعارف عليها كالاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك . وفيما يلي يمكن تلخيص أهداف الشمول المالي كالآتي[89]:

– تعزيز و صول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

– تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء مالياً من خلال:

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزود الخدمات المالية في القطاع المالي؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمهمشة .

الفرع الثالث: المنظور العالمي للشمول المالي

1 . لمحة تاريخية حول الاهتمام العالمي بالشمول المالي: بدأ الاهتمام بالشمول المالي بعد أن وجه **روبرت أيريس** (Robert Ayres) نقدًا قويًا للبنك الدولي في الثمانينيات في كتابه بعنوان "الخدمات المصرفية للفقراء: البنك الدولي والفقر العالمي"، ناقش فيه التكتيكات التي استخدمها البنك الدولي لتحفيز النمو الاقتصادي في الثمانينيات والتسعينيات، والتي جعلت الأغنياء أكثر ثراءً، وألحق الأذى بالفقراء، وزاد في عدم المساواة بشكل كبير . أدى هذا النقد العميق إلى أحداث مهمة أخرى مثل احتجاجات ضد سياسات التقشف التي يتبعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي أثرت سلبًا على العديد من البلدان[90] .

وهذا ما دعمته دراسات المختصون في الجغرافيا الاقتصادية الذين تداولوا مصطلح "الاستبعاد المالي"؛ حيث كان ذلك في أوائل التسعينيات من القرن العشرين الماضي، عندما حاولوا في بحوثهم دراسة الآثار الناجمة عن الانتشار الجغرافي (التواجد المكاني) لفروع البنوك في التجمعات السكانية في المحيط الجغرافي الذي يتواجدون فيه (Leyshon, French, & Signoretta, 2008, pp . 447–465) (Andrew Leyshon, & Nigel Thrift, 1995, pp 311-341)[91] . وردًا على هذه الاحتجاجات بادر البنك الدولي بتشكيل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عام 1995م . كما أدخل مصطلح الشمول المالي في جدول أعمال

[89] عريف عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 200 .

[90] PETERSON K . Ozili, **Optimal financial inclusion, P3**, 11/01/2022, https://mpra .ub .uni-muenchen .de/101808/1/MPRA_paper_101808 .pdf

[91] عبد الحليم عمار غربي، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 15 .

التنمية العالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لزيادة المشاركة من المواطنين في القطاع المالي الرسمي لبلدانهم وتحسين رفاهيتهم الاقتصادية .

وتجدر الإشارة هنا لضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها لأسباب ثقافية و/أو عقائدية . وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها . وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول في استهداف من جرى إقصاءهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية[92] .

الشكل رقم (4.1): التمييز بين الوصول والاستخدام إلى الخدمات المالية

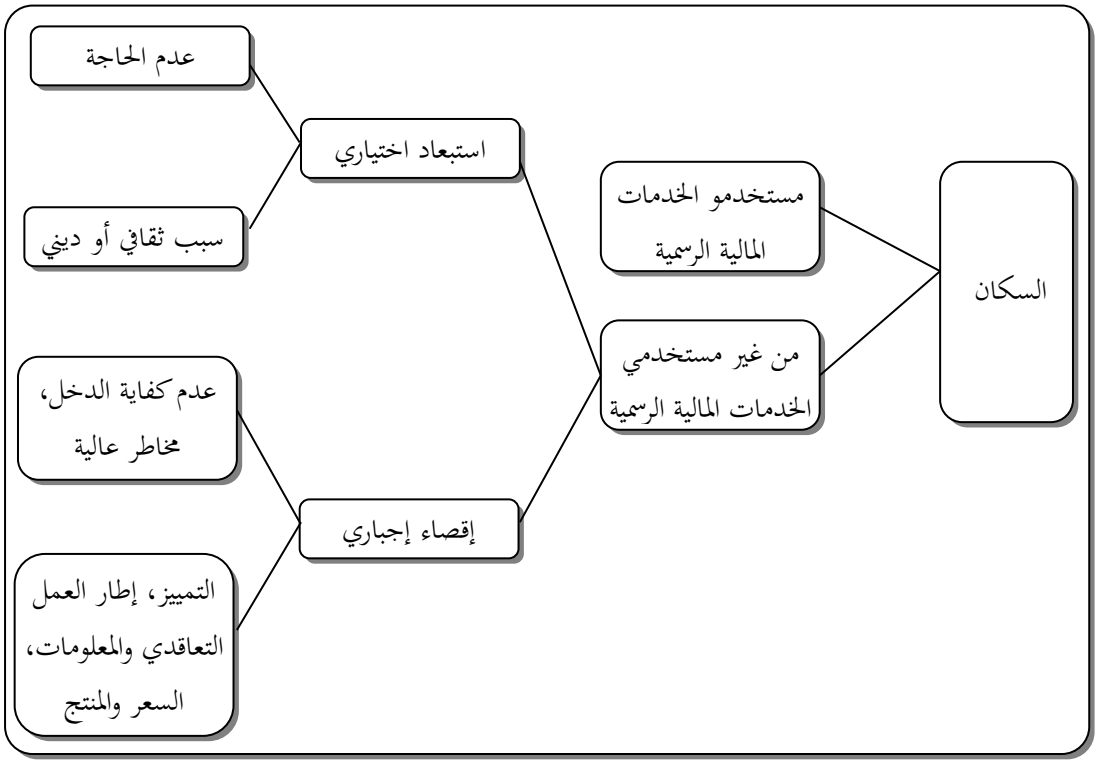

Source: World Bank, Finance For All?, Policies and Pitfalls in Expanding Access, a World Bank Policy Research Report . Washington DC, 2008: P29 .

-"كانت بداية الاهتمام بقضية الشمول المالي في عام 2002م، عندما أقرّ رؤساء حكومات الدول المشاركين في المؤتمر الدولي للتمويل من أجل التنمية؛ بضرورة التغلب على كافة أشكال العوائق التي تقف عقبة في سبيل تحقيق الشمول المالي (اتفاق مونتري Monterrey Consensus) .

- التحرك من قبل الأمم المتحدة بإعلان عام 2005م "العام الدولي للتمويل الأصغر"، والمبادرة بعملية استشارية تتضمن متخذي قرارات على المستوى الدولي، وقادة قطاعات مالية؛ لاستكشاف السبب وراء عدم تمكن أغلبية الأشخاص من ذوي الدخل المنخفض والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من الوصول إلى الخدمات المالية[93] .

---

[92] بهناس عباس وآخرون، **أسس ومتطلبات إستراتيجية الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر، 2019م: ص 213 .

[93] عبد الحليم عمار غربي، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 15 .

– "في عام 2006م واستناداً إلى عملية تشاور دولية بخصوص التمويل الشامل التي استغرقت عاماً كاملاً، أصدرت الأمم المتحدة كتيباً بعنوان "بناء قطاعات تمويل شاملة للتنمية" ليعمل كأساس مرجعي لصانعي السياسات عند نقاش أو بحث الاستراتيجيات الموضوعة، وتبادل أفضل الممارسات، وتحسين العمليات المتعلقة بالشمول المالي"[94] .

– ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح . ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة"[95].

–"وفي سنة 2009م تم إنشاء مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، وهي أول شبكة عالمية لتبادل المعلومات بين أعضائها من الجهات الرقابية على القطاعات المالية وصانعي السياسات، بهدف تعزيز الشمول المالي . وبدأت (AFI) بالنمو المتسارع لتصبح مؤسسة مستقلة عالمية تضم الدول النامية والناشئة، وفي نهاية آذار من العام 2020م شملت عضوية مؤسسة (AFI) "99 مؤسسة من 88 دولة"[96] . وقد ساهمت مؤسسة (AFI) بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي المستدام في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال إعلان مايا (Maya Declaration)[97] وهو أداة مبتكرة تم تقديمها من قبل أعضاء (AFI) في منتدى السياسات العالمي الذي عقد في ريفيرا مايا– المكسيك في العام 2011م، ويعرف عالميا بأنه " أول مجموعة من الالتزامات المحددة والقابلة للقياس التي قدمت من قبل صانعي السياسات في الدول النامية والناشئة لإطلاق الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية للفقراء من خلال تعظيم الشمول المالي . وقد تم توسيع نطاق إعلان مايا من قبل الأعضاء في مؤسسة (AFI) من خلال اتفاقية ساسانا في العام 2013، واتفاقية مابوتو في العام 2015 . ومن خلال منتدى السياسة العالمية 2016 الذي عقد في مدينة "نادي" في جزر فيجي، عزز أعضاء مؤسسة (AFI) عزمهم وأكدوا التزامهم بسد الفجوة بن الجنسين في الشمول المالي"[98] . و"في عام 2012م تم إنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له . يكمن دور الفريق في المساهمة في تطوير سياسات وإجراءات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية . كما حدد المجلس يوم السابع والعشرين من أبريل من كل عام مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي"[99] . "وفي عام 2013م كذلك نظم مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ندوة حول تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي، والتي استضافها بنك اندونيسيا المركزي"[100] .

---

[94] اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين، **الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، 2018–2025**، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، البيرة، فلسطين، 2018: ص 7 .

[95] سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، فلسطين، 2016م: ص 15 .

[96] afi, Member Institutions, 12/11/2020, https://www .afi-global .org/members

[97] يعتبر إعلان مايا الأول من نوعه عالميا من حيث المبادئ والتعهدات القابلة للقياس والتي تم تبنيها بواسطة صانعي السياسات في الدول المتقدمة وكذلك الأسواق الناشئة لفتح طريق المستقبل اقتصاديا واجتماعيا أمام 2.5 مليار من الفقراء والمحرومين من الخدمات المالية الرسمية حول العالم . حيث أن التعهد جاء كما يلي: (نحن أعضاء التحالف من أجل الإدماج المالي وشبكة البنوك المركزية كمشرفين على الأنظمة المالية في بلداننا والمؤسسات المالية الأخرى التقينا في ريفييرا مايا – المكسيك في الفترة من 28–30 سبتمبر عام 2011 بمناسبة المنتدى العالمي الثالث للسياسات للاعتراف بالدور الحيوي والهام للشمول المالي لتحويل حياة الناس للأفضل وتمكينهم من الوصول للخدمات المالية وخاصة الفقراء منهم، ومساهمته في تحقيق الاستقرار المالي والشفافية المالية في أنظمتنا المالية وكذلك دوره الأساسي في المساهمة في تحقيق النمو الشامل في البلدان النامية والأسواق الناشئة على حد سواء . كما نؤكد على القيم الفعلية للتبادل المعرفي بيننا دون تمييز كمشرعين ماليين وصانعي سياسات لتصميم وتنفيذ سياسات وحلول مبتكرة تقود إلى الشمول أو الإدماج المالي في الدول النامية. راجع في هذا الشأن: عبد الله علي محمد بابكر، **آفاق الشمول المالي في السودان 2020**، مجلة التمويل الأصغر، العدد الثالث، بنك السودان المركزي، سبتمبر، 2019: ص 6.

[98] اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 8 .

[99] مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)، **التقرير السنوي 2018م**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018م: ص 7 .

[100] عبد الحليم عمار غربي، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص.ص 16–17 .

-"قيام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء مبادرة للشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بالنيابة عن الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) وبمشاركة من البنك الدولي أطلقت المبادرة يوم 14 سبتمبر 2017 من خلال منتدى التحالف العالمي للشمول المالي المنعقد بشرم الشيخ في مصر بحضور محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية"[101]. وفي عام 2017م: نظم البنك الإسلامي للتنمية ندوة بشأن تعميم الخدمات المالية من خلال التمويل الإسلامي"[102] .

هذه التطورات العالمية الإيجابية تشير إلى الحاجة الملحة لتعزيز الشمول المالي لارتباطه الوثيق بالنمو الاقتصادي، وبتحقيق سبعة أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام 2015م . تسعى معظم الدول إلى تحقيق الشمول المالي، خاصة وأنه يوجد 1,7 مليار شخص حول العالم لا يتاح لهم فرص النفاذ إلى الخدمات المالية الرسمية. وبناء عليه، التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي. وبهذا أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم.

تشير أبحاث البنك الدولي منذ عام 2010، أن هناك تعهد لأكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، حيث قام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد إستراتيجية وطنية بهذا الشأن، ووفرت البلدان التي حققت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي بيئة تنظيمية وسياسية مواتية، وشجعت المنافسة التي تسمح للبنوك والمؤسسات غير المصرفية بالابتكار وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية . ومع ذلك، يجب أن يكون خلق هذا الفضاء المبتكر الذي يشجع على المنافسة مصحوبا بإجراءات ولوائح تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك لضمان توفير الخدمات المالية بشكل يتسم بالمسؤولية [103] .

2 . المبادئ المبتكرة للشمول المالي: قامت مجموعة العشرين عام 2010م بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي والتي تتلخص بما يلي[104]:

- القيادة: ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر؛
- التنوع: تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، تقديم خدمات مالية متنوعة؛
- الابتكار: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية؛
- الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون حماية المستهلك المالي مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية للعملاء؛
- التمكين: زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء؛
- التعاون: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الهيئات الحكومية؛
- المعرفة: إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية؛
- النسبية: التوازن ما بين التوسع في الخدمات والمخاطر؛

---

[101] مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)، مرجع سبق ذكره، ص 7 .

[102] عبد الحليم عمار غربي، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

[103] البنك الدولي، **الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء**، متاح من خلال الرابط:
15/11/2020, https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1

[104] صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، مرجع سبق ذكره، ص8 .

- الإطار المرجعي: الأخذ بعين الاعتبار، عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي الالكتروني .

3 . الشروط المثلى للشمول المالي: المستوى الأمثل للشمول المالي هو المستوى الذي يمنح الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، ويوفره بسعر يكون في متناول الفئات الفقيرة والمستبعدة مالياً، وهذا السعر يكون كافٍ بالتساوي لتشجيع تقديم هذه الخدمات المالية على أساس مستمر . وسنناقش هذه الشروط كالآتي[105]:

أ) **يجب أن يكون هناك وصول إلى الخدمات المالية الأساسية:** يجب منح الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية لجميع الأفراد وخاصة الفقراء والفئات المستبعدة ماليا، والشكل الأساسي للوصول إلى الخدمات المالية هو من خلال ملكية الحساب في البنك أو مؤسسة مالية رسمية. تسمح ملكية الحساب في مؤسسة مالية رسمية للأفراد الحصول على قروض ومنتجات ادخارية لتلبية احتياجاتهم المعيشية والشخصية واحتياجات الطوارئ . لكن ملكية الحساب وحدها لا تكفي لأن هناك حواجز هيكلية واقتصادية تعيق الوصول إلى الخدمات المالية مثل الأمية المالية، وارتفاع تكاليف المعاملات، وبعد المسافة من البنك، والجهل ونقص التعليم وأمور أخرى .

من أجل ضمان الوصول الكامل إلى الخدمات المالية مثلاً، يمكن دعم ملكية الحساب بالبدائل الرقمية، مثل الأموال عبر الهاتف المحمول ومحافظ الأجهزة المحمولة وما إلى ذلك . كما يمكن لصانعي السياسات استخدام الإقناع الأخلاقي لإقناع مقدمي الخدمات المالية لإزالة أو خفض حواجز الأسعار التي تمنع الوصول إلى الخدمات المالية . ومن المهم أيضًا فهم أن منح الوصول إلى الخدمات المالية لا تعني أن الجميع سيستخدمون الخدمات المالية الأساسية. لكن ما يعنيه هو أن الخدمات المالية الأساسية متاحة في جميع الأوقات للأفراد والأسر حتى يتمكنوا من استخدامها متى احتاجوا لذلك. وبالتالي، فإن منح الوصول إلى الخدمات المالية هو شرط تحقيق الشمول المالي الأمثل .

ب) **يجب تقديم الخدمات المالية الأساسية بسعر:** ينبغي تقديم الخدمات المالية الأساسية بسعر، وليس بالضرورة بالمجان وجعل الخدمات المالية الأساسية المتاحة للفقراء والفئات الضعيفة الأكثر إقصاءً بدون تكلفة لها ميزة مشجعة على استخدام المنتجات والخدمات المالية الأساسية لمصلحتهم، ولكن هذا يعني أن يتحمل مقدمو الخدمات المالية التكلفة بأنفسهم، وقد يكون بسعر يساوي الصفر لسنتين أو ثلاث سنوات على سبيل المثال، وقد يتوقف تقديم هذه الخدمات في سنوات لاحقة لأنه قد لا يكون من المربح القيام بذلك على المدى الطويل .

كما أن تقديم الخدمات المالية الأساسية بدون تكلفة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى الرفاهية لمستخدمي الخدمات المالية لأنه يمكن أن يجعل مستخدمي الخدمات المالية يتخذون قرارات مالية مدمرة للرفاهية، مثل: فتح العميل لخمسة أو سبعة حسابات بنكية بدون أي غرض اقتصادي حقيقي، أو تقديم العميل لطلبات عديدة لبطاقات ائتمان وبطاقات خصم عندما لا يكون لديهم أموال في حساباتهم المصرفية . علاوة على ذلك، فإن تقديم الخدمات المالية الأساسية بدون تكلفة يمكن أن يكون غير فعال بالنسبة لمقدمي الخدمات، لأنه يثني مقدمي الخدمات عن تقديم مثل هذه الخدمات المالية عندما يكون هناك حافز ضئيل للقيام بذلك . خاصة في غياب الدعم أو الضمان الحكومي . لكن عندما تقدم الخدمات المالية بتكلفة، سيتخذ مستخدمو الخدمات المالية قرارات أفضل وفعالة في استخدام الخدمات المالية الأساسية، في حين أن مقدمي الخدمات المالية سيكون لديهم حوافز اقتصادية لتوفير الخدمات المالية الأساسية بتكلفة معقولة .

[105] PETERSON K . Ozili, Op .Cit ., P .8

ج) **يجب أن يكون السعر في متناول الفئات المستبعدة مالياً:** يجب أن تكون تكلفة الخدمات المالية في متناول المستخدمين وخاصة المستخدمين الفقراء، ويمكن للفقراء وللأفراد المستبعدين مالياً تحمله بشكل مريح . وهو سعر المعقول ومرغوب فيه لتشجيع المستخدمين الفقراء على استخدام الخدمات المالية الأساسية. في حين أن التكلفة العالية للخدمات المالية يمكن أن تثني الفقراء عن استخدام الخدمات المالية الأساسية .

د) **يجب أن يكون السعر كافياً من الناحية الاقتصادية لتشجيع التوفير المستمر:** سيشجع تحديد السعر الذي يغطي تكلفة الوحدة للخدمات المالية على توفير تمويل الخدمة على أساس مستمر، بحيث يضمن هذا السعر أن الفائدة الهامشية لاستخدام الخدمة المالية هي مساوية للتكلفة الحدية لتقديم الخدمة المالية للعميل والتي تكون مماثلة للربح .

حالة التعظيم، معطى على النحو التالي:

$$\pi \equiv MB = MC$$

حيث أن : π دالة الربح

MB الفائدة الحدية

MC التكلفة الحدية

المطلب الثاني: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي

هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي، تشمل البنية التحتية المالية، وتوفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، وتطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة، إضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي .

الفرع الأول: دعم البنية التحتية المالية

يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة، إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي . يتعين في هذا الصدد، تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، التي يمكن أن تتضمن ما يلي[106]:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة . إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي، ونقاط البيع، والصرافات الآلية، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيره وفقا لتشريعات كل دولة؛
- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛
- الاستفادة من التطورات التكنولوجيا بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services)، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع؛

[106] صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 8 .

- العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم .

الشكل رقم (5.1): خدمات البنية التحتية المساندة للشمول المالي والمصرفي

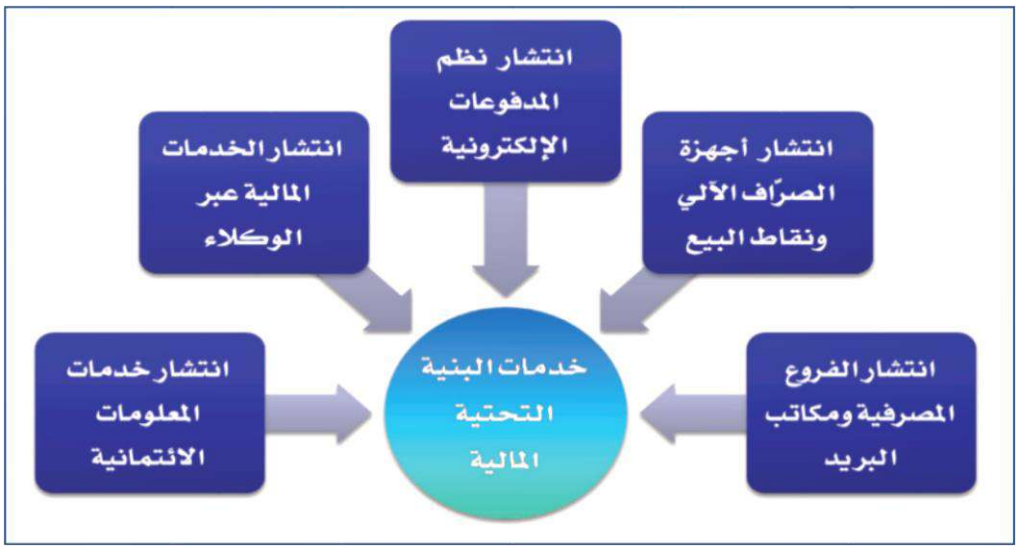

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي– الاقتصادات العربية نموذجاً– مجلة بيت المشورة، العدد (8)، بيت المشورة للاستشارات المالية، الدوحة، قطر، أبريل، 2018م: ص 88 .

الفرع الثاني: الحماية المالية لمستهلكي الخدمات المالية

حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتطوره وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الالكترونية، والتوسع في تلك الخدمات يساهم في تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، وزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف مبدأ تعزيز الشمول المالي، وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي[107]:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛

[107] صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛
- توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك مالياً لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم .

الفرع الثالث: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، آخذين في الاعتبار بما يلي[108]:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط الإقراض والتمويل؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يُمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم؛
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع؛
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال .

الفرع الرابع: التثقيف المالي

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي . يتم تطوير الإستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة من أجل تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين، خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل: المشرعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء. يهدف التثقيف المالي إيجاد نظام مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف مالياً، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع. يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر. كما ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، بالأخص المستهلكين الجدد، حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم . في أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة، التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلاءم احتياجاتهم[109] .

---

[108] صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

[109] نفسه

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي مقابل الاستبعاد المالي

يستخدم مصطلحا الإدراج أو الشمول المالي والحرمان المالي بالتبادل *Interchangeably* لتعريف مدي قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية، فالحرمان المالي يشير إلي العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول Access إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية والتمكن من استخدامها Usage بصوره تلاءم احتياجاتهم والتمكن– في ذات الوقت – من ممارسة حياة (اقتصادية واجتماعية) طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه . والحرمان المالي عملية ديناميكية ومعقدة، حيث إن بعض الناس يعانون من هذه الظاهرة لفترات محدودة خلال حياتهم، والبعض الآخر قد يعاني منه مدى الحياة، ومعظمهم قد يعانون منه بسبب التسعير أو السوق أو عدم مناسبة المنتج أو تعقيد إجراءات الحصول عليه[110] .

الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

1 . أبعاد الشمول المالي: تطور مفهوم الشمول المالي أثناء العقد الماضي ليشمل أربعة أبعاد أساسية، سهول الوصول إلى التمويل لكل الأسر والمشاريع، استرشاد المؤسسات المالية بالقواعد التنظيمية والرقابية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للمؤسسات، والمنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتقديم أفضل البدائل إلى العملاء، وقديما تم قياس مستوى الشمول المالي في اقتصاد ما بنسبة السكان المستفيدين من فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي، الودائع والقروض بواسطة الأسر محدودة الدخل والمشاريع المتوسطة والصغيرة . بحيث لم تكن هناك طريقة معيارية لقياسه، وقد استخدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤشرات مختلفة لهذا الشأن، ولكن فيما بعد قامت مجموعة العشرين G-20 بدمج هذه المؤشرات ومن ثم تصديق مجموعة متكاملة من المؤشرات تحت ثلاثة أبعاد (الوصول، الاستخدام والجودة) . حيث بعد أن أدركت أهمية الشمول المالي زاد الاهتمام بالمبادرات والسياسات الخاصة به، وفي قمة كان (*Cannes Summit*) التي انعقدت في مدينة كان الفرنسية 2011م تمت الموافقة على توصية الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) لدعم الجهود الخاصة ببيانات الشمول المالي العالمية والوطنية. وفي قمة لوس كابوس في المكسيك (*Los Cabos Summit*) في حزيران من عام 2012م أقرت مجموعة العشرين المؤشرات الأساسية للشمول المالي المقدمة من قبل الشراكة العالمية للشمول المالي. وفي قمة سان بطرسبرغ الروسية (*St . Petersburg Summit*) عام 2013م تم التصديق على مجموعة أكثر شمولاً، حيث تضمنت المؤشرات المتعلقة بالتثقيف المالي (*Financial Literacy*) وجودة الخدمات المالية، وذلك بهدف تعميق فهم الشمول المالي[111] . وفيما بعد وتحت قيادة رئاسة مجموعة العشرين الصينية وبالتشاور مع أعضاء مجموعة العشرين والشركاء (GPFI) طرحت مؤشرات جديدة لقياس الاستخدام، والوصول والجودة للخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك المدفوعات التي تتم من خلال الحسابات والإنترنت والهواتف المحمولة[112] .

---

[110] مجدي الأمين نورين، مرجع سبق ذكره، ص 5 .

[111] عبد الرحيم علي الخزرجي، صبيان طارق سعيد الأعرجي، **القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق**، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 119، جامعة بغداد، العراق، 2020: ص 327 .

[112] GPFI, **G20 Financial Inclusion Indicators (2016 Update)**, CHINA, 2016: P 2 .

قبل التطرق إلى أبعاد الشمول المالي لابد من توضيح المبادئ التي وضعتها مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والمقترح توفرها في مؤشرات تلك الأبعاد كما يأتي[113] :

- الفائدة والملائمة (*Usefulness and relevance*): ينبغي اختيار مؤشرات تعكس نتائج مفيدة لأصحاب القرار، وذات صلة بالسياسات المحلية المتعلقة بالشمول المالي وذلك لمعرفة مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها؛
- الواقعية (*Pragmatism*): الاعتماد قد الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد، مما يعني أن تكون البيانات قابلة للانجاز ضمن إطار زمني معقول؛
- الاتساق (*Consistency*): بسبب الفروقات في تعريف الشمول المالي وعدم وجود تعريف مُوحد ومقبول دولياً فإن ذلك يتطلب توفير تعاريف موحدة من أجل ضمان الاتساق (عدم التناقض) في القياس وقابلية المقارنة عبر الزمان والمكان؛
- المرونة (*Flexibility*): نظراً لاختلاف الظروف والموارد من دولة إلى أخرى فإن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة، ولهذا فإن الشروط الأساسية تعطي المرونة اللازمة في اختيار التعريفات واستخدام مؤشرات بديلة . كما أن الشفافية أمر بالغ الأهمية، وتشجع البلدان على التمسك بمبدأ الاتساق بالإفصاح عن أي اختلافات؛
- التوازن (*Balance*): عند دراسة مؤشرات الشمول المالي ينبغي التطرق إلى البعدين المهمين، الوصول إلى الخدمات المالية (جانب العرض من النظام المصرفي) واستخدام الخدمات المالية (جانب الطلب من العملاء أو الزبائن)؛
- الطموح (*Aspiration*): إن شروط قياس الشمول المالي بدقة يتطلب مزيداً من الجهود والموارد الإضافية، ولكن من مبدأ الواقعية والمرونة يتم قبول بعض التعديلات وتقديم مؤشرات بديلة في حالة تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية مع استحداث مؤشرات أفضل في وقت لاحق، وذلك عملاً بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية .

وحسب الإطار المرجعي لاستراتيجيات الشمول المالي الذي تم إعداده من قبل البنك الدولي في قمة العشرين برئاسة المكسيك سنة 2012م، أن هنالك على الأقل ثلاثة أبعاد للشمول المالي، وهي[114] :

- الوصول (*Access*): قدرة المؤسسات المالية على تقديم الخدمات والمنتجات المالية، والتي ترتبط بالبيئات التنظيمية والسوقية والتكنولوجية. يتطلب فحص الوصول تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات في تقديم خدماتها ومنتجاتها، أو التي يواجهها العملاء في استخدامها. تعكس مؤشرات الوصول عمق انتشار الخدمات المالية، مثل اختراق فروع البنوك أو أجهزة نقاط البيع (POS) في المناطق الريفية (المعلومات التي يمكن الحصول عليها من بيانات جانب العرض)؛ أو حواجز الطلب التي يواجهها العملاء للوصول إلى المؤسسات المالية مثل: التكلفة أو المعلومات.
- الاستخدام (*Usage*) : الطريقة التي يستخدم بها العملاء الخدمات المالية مثل: انتظام ومدة المنتج / الخدمة المالية بمرور الوقت (على سبيل المثال، متوسط أرصدة المدخرات، عدد المعاملات لكل حساب، عدد المدفوعات الإلكترونية التي تم إجراؤها). من أجل استخدام المنتجات المالية، يجب أن يكون لدى الشركات أو الأسر إمكانية الوصول إليها. ومع ذلك، فإن الوصول لا يعني أن الجميع سيستخدم المنتجات المالية. لهذا، لا ينبغي تصنيف كل شركة أو فرد لا يستخدم الخدمات المالية على أنه "مستبعد" أو "غير متعامل مع البنوك"، وبالمثل لا يتم تضمين كل شركة أو فرد لديه وصول نظري إلى الخدمات المالية بشكل تلقائي.

[113] AFI, **Measuring Financial Inclusion**, core Set of Financial Inclusion Indicators, Guideline Note No .4, Bangkok, Thaïland, March, 2013: P 3 .
[114] The World Bank, **Financial Inclusion Strategies Reference Framework**, Washington .USA, June, 2012: P17 .

▪ الجودة (*Quality*) : قدرة الخدمة المالية أو المنتج على تلبية احتياجات المستهلك. وتعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تتوافق فيها المنتجات والخدمات المالية مع احتياجات العملاء، ومجموعة الخيارات المتاحة للعملاء، ووعي العملاء وفهمهم للمنتجات المالية.

2 . مؤشرات قياس الشمول المالي: توضح مؤشرات قياس الشمول المالي إلى أيّ مدى أن القطاع المالي في الاقتصاد المعني يتمتع بالنشاط والحيوية، وإلى أيّ مدى أنه محصن ضد أيّ شكل من أشكال التحيز لصالح (أو التمييز ضدّ) أيّ فئة من فئات المجتمع[115] . ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات كالآتي:

أ) المؤشرات التي تشخص الحالة العامة للقطاع المالي: توجد ثلاثة مؤشرات رئيسة يتم استخدامها من زاوية الشمول المالي والمصرفي، وتتمثل في الآتي[116]:

▪ مؤشر العمق المالي (*Financial Depth Indicator*): يقيس هذا المؤشر مدى ارتفاع نسبة التعامل بالنقد *Monetization rate* في الاقتصاد، باعتبار أن النقود تُستخدم في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدخرات وفي الصرف على متطلبات الاستثمار . ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1،كذلك عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2، إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يستطيع أن يحقق أعلى نسبة ممكنة من استخدامات النقد بكافة أشكاله وأنواعه لتحقيق الناتج المحلي الإجمالي؛

▪ مؤشر الوصول المالي (*Financial Access Indicator*): يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة القطاع المالي على اختراق المستفيدين (العملاء)؛ وذلك من خلال تيسير الوصول السلس لكافة أفراد المجتمع إلى كل الخدمات والمنتجات التي ينتجها القطاع المالي، ويتم التوصل إلى ذلك عن طريق معرفة عدد الفروع المصرفية أو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 000. 100 شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلى خدماته ميسراً لأكبر عدد ممكن من السكان؛

▪ مؤشر الاستخدام المالي (*Financial Usage Indicator*): يقيس هذا المؤشر مدى قدرة أفراد المجتمع على استغلال واستخدام الخدامات والمنتجات التي أصبحت بالفعل متاحة لهم من قِبل القطاع المالي؛ وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي منسوباً إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي . فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يتحقق فيه أقصى مدى ممكن من حيث استغلال أفراد المجتمع لخدماته المالية .

ب) المؤشرات التي تشخص حالة القطاع المالي من منظور العدالة في التوزيع: تركز هذه المؤشرات على تشخيص حالة القطاع المالي من خلال معرفة إلى أي مدى تستفيد الفئات المختلفة بالمجتمع من الخدمات المالية المتاحة . وتستند على آلية المسوحات الميدانية، وتستخدم التصنيفات التالية[117]:

▪ حسب النوع: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من الذكور، مقارنة بنسبة المستفيدات من الخدمات المالية من الإناث؛

▪ حسب الفئات العمرية: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة، مقارنة بنسبة المستفيدين من الفئة العمرية من 25 إلى 64 سنة؛

▪ حسب مستوى الدخل: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من شريحة الأعلى دخلاً (60% من السكان البالغين)، مقارنة بنسبة المستفيدين من الأقل دخلاً (40% من السكان البالغين)؛

---

[115] عبد الحليم عمار غربي، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 23 .

[116] نفسه

[117] المرجع السابق، ص 24.

- حسب موقع أو مكان الإقامة: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من سكان الريف، مقارنة بنسبة المستفيدين من سكان المدن .

وتمتد سلسلة هذه المجموعة من المؤشرات –متى ما سمح توافر البيانات والمعلومات بإمكانية استخدامها– لتشمل العديد من التصنيفات الأخرى، مثل: الحالة التعليمية، والانتماء المهني أو الوظيفي أو الانتماء لمجموعات إثنية أو عرقية معينة، أو الحالة الصحية (كالإعاقة البدنية أو الإعاقة الذهنية) وغيرها من التصنيفات .

ج) المؤشرات الأساسية لمجموعة العشرين G–20: وهي مؤشرات لقياس الشمول المالي من ثلاثة أبعاد هي:

- الوصول إلى الخدمات المالية؛
- استخدام الخدمات المالية؛
- جودة الخدمات المالية .

تمثل إتاحة الخدمات المالية جانب العرض، ويمثل استخدام تلك الخدمات وجودتها جانب الطلب، وهذا ما يدمج جانب العرض وجانب الطلب لتشكيل رؤية شاملة حول الشمول المالي[118] . وفي الجدول الآتي نعرض مؤشرات قياس الشمول المالي لمجموعة العشرين (**G20**) .

الجدول رقم (8.1): مؤشرات الشمول المالي لمجموعة العشرين (G20)

بُعد الاستخدام		
الفئة	**المؤشر**	**المصدر**
البالغون الذين يمتلكون رقم حساب	-٪ من الحسابات للبالغين (15 عامًا فأكثر) الذين يمتلكون رقم حساب في مؤسسة مالية رسمية أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول .	WB Global Findex
البنوك	– % النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية . – % مستفيدين من قرض واحد على الأقل مستحق من مؤسسة مالية رسمية .	
	– عدد المودعين لكل 1000 بالغ . – عدد المقترضين لكل 1000 بالغ .	مؤشر الوصول المالي IMF/FAS
التأمينات	عدد حاملي وثائق التأمين لكل 1000 بالغ . (تأمينات متنوعة) .	
المعاملات غير النقدية	عدد المعاملات غير النقدية لكل 1000 بالغ . يشمل: عدد الشيكات، والتحويلات الائتمانية، والخصم المباشر، ومعاملات بطاقات الدفع (بطاقات الخصم، وبطاقات الائتمان)، والمدفوعات عن طريق أدوات النقود الإلكترونية (أدوات النقود الإلكترونية القائمة على البطاقات، ومنتجات النقود عبر الهاتف المحمول، والمنتجات المالية عبر الإنترنت) .	مسح أنظمة المدفوعات العالمية للبنك الدولي

[118] GPFI, Op. Cit., P. 2

المدفوعات الرقمية	-% للبالغين (15 عامًا فأكثر) الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية، مثل: استخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو إجراء عمليات شراء عبر الإنترنت؛ استخدام الهاتف لدفع الفواتير أو إجراء عمليات شراء أو إرسال الأموال أو تلقيها من حساب (مع بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول)؛ استخدم بطاقة الخصم أو الائتمان لتسديد دفعة مباشرة من حساب؛ إرسال أو استقبال التحويلات من / إلى الحساب؛ تلقي الأجور أو مدفوعات التحويل الحكومية أو المدفوعات أخرى .	WB Global Findex
الادخار	– % للبالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسة مالية رسمية العام الماضي . وتشمل المؤسسات المالية، البنوك والاتحادات الائتمانية والتعاونيات ومؤسسات التمويل الأصغر .	
التحويلات	– % للبالغين الذين يتلقون تحويلات محلية ودولية .	Gallup World Poll
مؤسسة مالية رسمية	– % للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب في مؤسسة مالية رسمية . – % للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قرض أو خط ائتمان مستحق .	مسح المشاريع WB Enterprise Surveys
	– الإيداع أو عدد المودعين من الشركات الصغيرة والمتوسطة / عدد المودعين . – عدد القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة / عدد القروض الغير مسددة .	مؤشر الوصول المالي IMF/FAS
المدفوعات الرقمية	– % للشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترسل أو تتلقى مدفوعات رقمية من الحساب .	مسح المشاريع WB Enterprise Surveys
بُعد الوصول		
نقاط الخدمة	– عدد الفروع لكل 000. 100 بالغ . -عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 000. 100 بالغ . – أو عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 1000 كيلومتر مربع .	مؤشر الوصول المالي IMF/FAS
	عدد محطات نقاط البيع (POS) لكل 000. 100 بالغ . تشمل: وكلاء البنوك والمؤسسات الأخرى التي تقبل الودائع، وكذلك الكيانات المتخصصة مثل مشغلي تحويل الأموال ومصدري الأموال الإلكترونية .	مسح أنظمة المدفوعات العالمية للبنك الدولي
	– % للبالغين (15 عامًا فأكثر) الذين لديهم إمكانية الوصول إلى هاتف أو جهاز محمول أو الوصول إلى الإنترنت في المنزل .	Gallup World Poll
ملكية بطاقة الخصم	– عدد بطاقات السحب الآلي لكل 1000 بالغ .	مسح أنظمة المدفوعات العالمية للبنك الدولي

نقاط خدمة المؤسسة	– % للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها نقطة بيع (POS) .	مسح المشاريع WB Enterprise Surveys
حسابات النقود الإلكترونية	– عدد حسابات النقود الإلكترونية للمدفوعات عبر الهاتف المحمول .	مسح أنظمة المدفوعات العالمية للبنك الدولي
التشغيل البيني لنقاط الخدمة	– قابلية التشغيل البيني لأجهزة الصراف الآلي (ATM) . – قابلية التشغيل البيني لمحطات نقاط البيع .	
بُعد الجودة		
التثقيف المالي	– درجة المعرفة المالية . توجيه أسئلة حول المفاهيم المالية الأساسية ، مثل: (أ) التضخم ، (ب) سعر الفائدة ، (ج) الفائدة المركبة، (د) الخداع النقدي ، (هـ) تنويع المخاطر، (و) الغرض الرئيسي من التأمين .	استطلاعات القدرة المالية للبنك الدولي ودراسات منظمة (OECD)
السلوك المالي	– مصدر الحصول على تمويل في حالات الطوارئ: أ) الاقتراض من الأصدقاء أو الأقارب؛ ب) العمل أكثر . ج) بيع الأصول . د) استخدام المدخرات فقط؛ هـ) قرض من نادي الادخار . و) قرض من البنك . ز) لن يتمكن من العثور على التمويل .	WB Global Findex
متطلبات الشفافية	– وجود مجموعة متنوعة من متطلبات الإفصاح، مثل: أ) متطلبات اللغة البسيطة (على سبيل المثال، مفهومة، حظر البنود المخفية) . ب) متطلبات اللغة المحلية . ج) تنسيق الإفصاح الموحد المحدد . د) حقوق الرجوع والعمليات . هـ)إجمالي المعدل الواجب دفعه مقابل الائتمان (التكاليف الأساسية بالإضافة إلى معدلات العمولة والرسوم والتأمين والضرائب) .	مسح حماية المستهلك المالي العالمي للبنك الدولي
حل النزاعات	– مؤشر يعكس وجود آليات رسمية لتسوية المنازعات الداخلية والخارجية، مثل: أ) مؤشر آلية تسوية المنازعات الداخلية: قانون أو لائحة تحدد معايير حل الشكاوى ومعالجتها من قبل المؤسسات المالية (بما في ذلك التوقيت، وإمكانية الوصول، ومتطلبات تنفيذ إجراءات معالجة الشكاوى)؛ ب) مؤشر آلية تسوية المنازعات الخارجية: نظام مطبق يسمح للعميل بالسعي للحصول على سبل انتصاف فعالة وميسورة التكلفة مع طرف ثالث (وكالة إشرافية، وكالة مالية، أمين المظالم أو مؤسسة معادلة) .	
تكلفة الاستخدام	– متوسط تكلفة فتح حساب جاري أساسي .	مسح أنظمة المدفوعات العالمية للبنك الدولي
	– متوسط تكلفة الاحتفاظ بحساب جاري بنكي أساسي (رسوم سنوية) .	
	– متوسط تكلفة التحويلات الائتمانية	

Source :GPFI, G20 Financial Inclusion Indicators (2016 Update), CHINA, 2016: PP 4-7.

الشكل رقم (6.1): قياس الشمول المالي

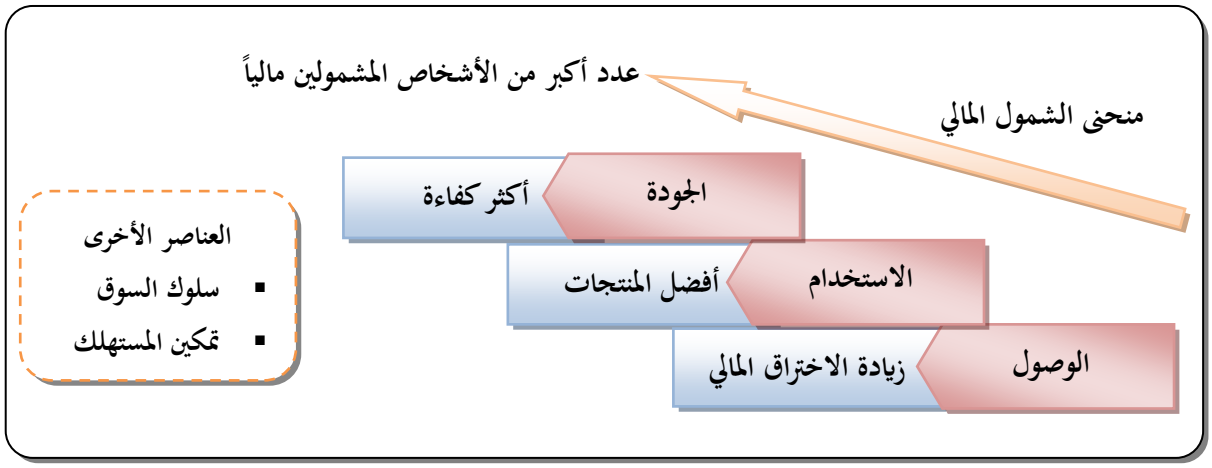

Source : Nora Garcia, The financial inclusion data working group and the Mexican experience, IFC Workshop on Financial Inclusion Indicators Co-hosted by Bank Negara Malaysia, Sasana Kijang, Kuala Lumpur, AFI, 5 – 6 Nov 2012: P15 .

د) **مؤشرات قياس جودة الخدمات المالية الرسمية:** وضع تحالف الشمول المالي (AFI) مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة نوجزها فيما يلي[119]:

- القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض؛
- الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دوراً حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية . ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من الأخطاء؛
- الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية؛
- حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة؛
- التثقيف المالي: ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛
- المديونية أو السلوك المالي: وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة؛
- العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات .

[119] صورية شنبي، السعبد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 3، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018م: ص 110 .

الفرع الثاني: أسباب الاستبعاد والحرمان المالي

يوجد نوعين من الأسباب التي تتعلق بالحرمان المالي، منها أسباب تتعلق بجانب العرض وأسباب تتعلق بجانب الطلب وفيما يلي شرح موجز لهذه الأسباب[120]:

1. جانب العرض: يشار إلى الأسباب المتعلقة بجانب العرض بفشل وإخفاق السوق وتتمثل في الآتي:

– ترى المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص أن التعامل مع الفقراء والشرائح من ذوي الدخل المنخفض (في الجزء الأسفل من السوق) يحقق لها أرباحا متدنية في حين أن تعاملها مع العملاء الأغنياء من ذوي الدخل المرتفع (في الجزء الأعلى من السوق) يحقق لها أرباحاً مرتفعة . لذلك فضلت المؤسسات المالية الخاصة التعامل مع الأغنياء (ذوي الملاءة المالية) وجعلت الفقراء خارج إطار أولوياتها؛

–عدم وجود مؤسسات مالية رسمية بالقرب من العملاء الفقراء ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية النائية، حيث لا تتوفر التسهيلات المالية على مسافة معقولة مما يضطرهم إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية؛

– في الحالات التي تتاح فيها الفرصة للفقراء ذوي الدخل المنخفض إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، فإن الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات لا تتلاءم مع متطلبات خدمة العملاء من ذوي الدخل المنخفض (التكلفة، شروط التمويل وإجراءات السداد، استخدامات مبلغ التمويل)، وبالتالي لا يستطيع هؤلاء العملاء الاستفادة من هذه الخدمات والمنتجات؛

– فشل حكومات الدول في توصيل الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخل المنخفض سواء من خلال المؤسسات التابعة لها (البنوك الريفية أو المحلية)، أو من خلال إصدار التشريعات والقوانين والسياسات التي تيسر إمكانية حصول هذه الشريحة من العملاء على الخدمات المالية الرسمية من المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص .

2. جانب الطلب: يشار إلى الأسباب المتعلقة بجانب الطلب بفشل وإخفاق في جانب السكان والأفراد وتتمثل في الآتي:

– الجهل وعدم المعرفة بوجود خدمات مالية أو مؤسسات مالية يمكنها أن تقدم خدمات تلبي احتياجاتهم؛

– عدم المقدرة للوصول إلى المؤسسات المالية، وذلك لصعوبات قد تتعلق بالبعد المكاني وعدم وجود وسيلة مناسبة للوصول؛

– غالباً ما يكون السكان المحرومون غير نشطين اقتصادياً، وبالتالي ضعف الرغبة في الدخول لدورة الإنتاج؛

– يلجأ بعض العملاء إلى طلب الخدمات من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود فوائد أكثر من حيث التكاليف أو سبل الراحة أو الثقة أو الروابط الثقافية، وفي الغالب ينظر إلى الخدمات غير الرسمية على أنها تتطلب مستندات أقل، وأكثر راحة من حيث التواجد بل أكثر ترحيباً بهذا القطاع من العملاء .

[120] مجدي الأمين نورين، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

المطلب الرابع: الإطار المتكامل للشمول المالي الإسلامي

على عكس التمويل الإسلامي، تناول التمويل الأصغر التقليدي الشمول المالي بمعزل عن الاندماج الاجتماعي، بينما يعالج التمويل الإسلامي كلاهما في وقت واحد، وبالرغم من الظهور المتنامي للمؤسسات التمويل الأصغر التقليدية، فإن معظم البلدان الإسلامية لديها شمول مالي منخفض للغاية . وتظهر الأدلة أن ثلثي السكان في العالم العربي وأفريقيا جنوب الصحراء لم يتم الوصول إليهم مالياً. في حين أن ما يزيد قليلاً عن 10% من البالغين في معظم البلدان العربية لديهم حسابات قروض مع البنوك، وأصحاب المشاريع الصغيرة يواجهون المزيد من الصعوبات في الوصول إلى الموارد المالية، بالإضافة إلى أن معظم مقدمي خدمات التمويل الأصغر (إن لم يكن جميعهم) موجودون في المدن الحضرية . كما أن فئات ذوي الدخل المنخفض في الدول الإسلامية يسكنون في المناطق الريفية[121] .

لقد فشل كل من النظام المصرفي التقليدي القائم على الضمانات والتمويل الأصغر الخالي من الضمانات في توفير الخدمات المالية اللازمة للفقراء الذين لا يتعاملون مع البنوك في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، ويعود سبب عدم تقديم النظام المصرفي التقليدي خدمات مالية للفقراء إلى نقص الضمانات والتكلفة العالية المرتبطة بتقييم الائتمان ومراقبة وإنفاذ القانون في حالة التخلف عن السداد، على الرغم من أن التمويل الأصغر التقليدي له بعض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية على حياة الملايين من الفقراء، إلا أنه لا يمكن أن يثبت أنه مناسب وفعال لجميع الفقراء، وللأشد فقراً على وجه الخصوص بسبب ارتفاع معدل الفائدة[122] . من خلال مفاهيم إعادة توزيع الثروة وتقاسم المخاطر المتضمن في الشريعة الإسلامية، يمكن للتمويل الأصغر الإسلامي أن يستخدم إما "أداة إعادة توزيع الثروة" أو "أداة تقاسم المخاطر" أو كليهما في تعزيز الشمول المالي للفقراء . والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (9.1): أدوات الشمول المالي في إطار التمويل الأصغر الإسلامي

مستوى الفقر	أداة توزيع الثروة	أداة تقاسم المخاطر
الفقراء جداً	نموذج التمويل الأصغر القائم على الأعمال الخيرية (الزكاة، الصدقات، الوقف).	تقاسم المخاطر الجماعية من خلال الدعم الجماعي أثناء الأزمات.
الفقراء العاديون	نموذج التمويل الأصغر القائم على الأعمال الخيرية (على أساس الزكاة والوقف والقرض الحسن).	نموذج التمويل الأصغر القائم على الربح (المضاربة، المشاركة) مع التكافل الأصغر.
ذوي الدخل المنخفض	نموذج التمويل الأصغر القائم على الأعمال الخيرية (الوقف والقروض الحسنة).	نموذج التمويل الأصغر القائم على الربح (المضاربة، المشاركة) مع التكافل الأصغر.

Source : Md Golzare Nabi and others, Islamic Microfinance As a Tool of Financial Inclusion in Bangladesh, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol-13, No . 1, Jan-Mar, 2017:P 40 .

[121] Abd Elrahman Elzahi Saaid Ali, **ISLAMIC MICROFINANCE: MOVING BEYOND FINANCIAL INCLUSION**, European Scientific Journal, vol .11, No .10, edition April 2015: P 317 .
[122] Md Golzare Nabi and others, Op . Cit ., P. 39

الفرع الأول: الإدماج المالي للفقراء المدقعين

تعتمد أداة إعادة توزيع الثروة على استرداد حقوق الفقراء في دخل وثروة الأغنياء، وتشمل أدوات إعادة التوزيع الإسلامية مجموعة من الآليات التي تشمل إما الزكاة، أو المساهمات الخيرية (الصدقات والوقف) أو القروض الخيرية (قروض حسنة). جعل الإسلام الزكاة إلزامية وشجع الجمعيات الخيرية لضمان رفاهية الفقراء الذين يفتقرون إلى الاحتياجات الأساسية للبقاء والدعم المالي للانخراط في الأنشطة الاقتصادية . في المقابل، تتكون أداة تقاسم المخاطر التي يتم الترويج لها من خلال الاتفاق التعاقدي المسموح به لإجراء المعاملات التجارية، وكذلك من خلال مفهوم تقاسم المخاطر مع أفراد المجتمع الأقل حظاً من خلال المساعدة الذاتية، وإظهار التضامن خلال الأوقات الصعبة وغير المتوقعة من الضائقة الاقتصادية .

لتعزيز الشمول المالي بين الفقراء وذوي الدخل المنخفض، يمكننا استخدام الأداتين بشكل منفصل أو مشترك اعتماداً على مستوى الفقر لمختلف شرائح المجتمع التي تعاني من الإقصاء المالي . إن أداة إعادة توزيع الثروة، المضمنة في القيم الإسلامية يمكن أن تكون أداة قوية لتعزيز الشمول المالي بين الفقراء المدقعين لمساعدتهم على التخلص من دورة الفقر . باستخدام هذه الأداة، يتم توفير الأموال المحصلة من الزكاة والصدقات لتوفير الضروريات الأساسية للحياة. إلى جانب ذلك، يمكن لرعاية المسلمين مساعدة الفقراء المدقعين والمعوزين ومشاركة المخاطر مع المزيد من التبرعات الطوعية أثناء صدمة اقتصادية أو كارثة طبيعية، وهذا من أجل تمكينهم من أن يكونوا نشطين اقتصادياً . يمكن كذلك تقديم خدمات التدريب المهني وتعزيز المهارات من خلال الوقف. بعد هذه الإجراءات، سيصبح الفقراء جداً مؤهلين لكسر خط الفقر[123] .

الفرع الثاني: الإدماج المالي للفقراء العاديين

يجب استخدام أدوات إعادة التوزيع وتقاسم المخاطر لمساعدة الفقراء العاديين، من خلال استخدام الأموال المحصلة بموجب الزكاة والصدقة لأغراض الاستهلاك، بينما يمكن تقديم القروض الحسنة لأغراض الاستثمار مع توفير التدريب لتعزيز المهارات باستخدام الوقف. قد يستفيد الفقراء المستحقون من التمويل بموجب نموذج التمويل الأصغر القائم على الربح (باستخدام أداة المضاربة أو المشاركة مع المشاركة في برنامج التكافل الأصغر . بعد هذه الإجراءات، يستطيع الفقراء العاديين أن يكونوا نشطين اقتصاديا[124] .

الفرع الثالث: الإدماج المالي لذوي الدخل المنخفض

قد يطبق ذوي الدخل المنخفض إما أداة إعادة التوزيع أو تقاسم المخاطر أو كليهما وفقا لمتطلباتهم . يمكنهم كذلك استخدام الأموال المحصلة بموجب القروض الحسنة لغرض الاستثمار ومساعدتهم من خلال برامج التدريب لتعزيز المهارات من خلال الوقف . يمكن استخدام أداة المضاربة أو المشاركة مع التكافل الأصغر في إطار نموذج التمويل الأصغر القائم على الربح في توليد المشاريع الصغيرة لتعزيز الدخل المستدام . إذا لزم الأمر، يمكن استخدام أدوات التمويل الإسلامي الأخرى مثل المرابحة والبيع المؤجل والاستصناع والسلم والإجارة في تعزيز الأنشطة المدرة للدخل .

نظر لأن التمويل الأصغر التقليدي قد فشل في إدماج جميع أنواع الفقراء في المنظومة المالية الرسمية، ولاسيما الفقراء المدقعين[125]، يتجه التمويل الأصغر الإسلامي إلى ما هو أبعد من نظيره التقليدي لتوفير شمول اجتماعي ومالي فعال في وقت واحد من خلال أدواته المزدوجة، فهو يعمل على تقديم الإقراض والزكاة مباشرة إلى من يعانون من فقر مدقع نقداً أو عيناً لتلبية

[123] Md Golzare Nabi and others, Op . Cit ., P. 40
[124] Ibid, P. 41
[125] Idem.

احتياجاتهم الأساسية[126] . النماذج الفريدة للتمويل الأصغر الإسلامي يمكن أن تساعد جميع أنواع الفقراء على انتشالهم من دائرة الفقر وتعزيز الشمول المالي والاجتماعي لبناء مجتمع يسوده العدل والمساواة والسلام .

الفرع الثاني: الشمول المالي الإسلامي IFI ونظيره التقليدي

يشترك كل من الشمول المالي الإسلامي ونظيره التقليدي في إستراتيجية واحدة، وهي تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ولكنهما يفترقان في الفكرة الإيمانية الدينية. وهي فكرة تعزيز وصول أفراد المجتمع إلى منتجات وخدمات مالية إسلامية بعيدة عن التعامل بالربا، واستخدامها، فهما متفقان في أصل النشأة، ولكن التداعيات المترتبة على السعي وتعزيز الوصول على خدمات مالية إسلامية واستخدامها من دون ربا مهمة[127]، ويؤكد هذه الأهمية قوله سبحانه وتعالى: **(الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)** [البقرة: الآية 275]

فالنظام الإسلامي والنظام التقليدي (الربوي) متقابلان لا يلتقيان في تصور، ولا يتفقان في أساس، ولا يتفقان في نتيجة وكل منهما يقوم على تصور للحياة والأهداف والغايات يناقض الآخر تمام المناقضة، وينتهي إلى ثمرة في حياة الناس تختلف عن ثمرة الآخر كل الاختلاف[128] . والشكل التالي يوضح هذه المقارنة .

الشكل رقم (7.1): الشمول المالي الإسلامي IFI ونظيره التقليدي

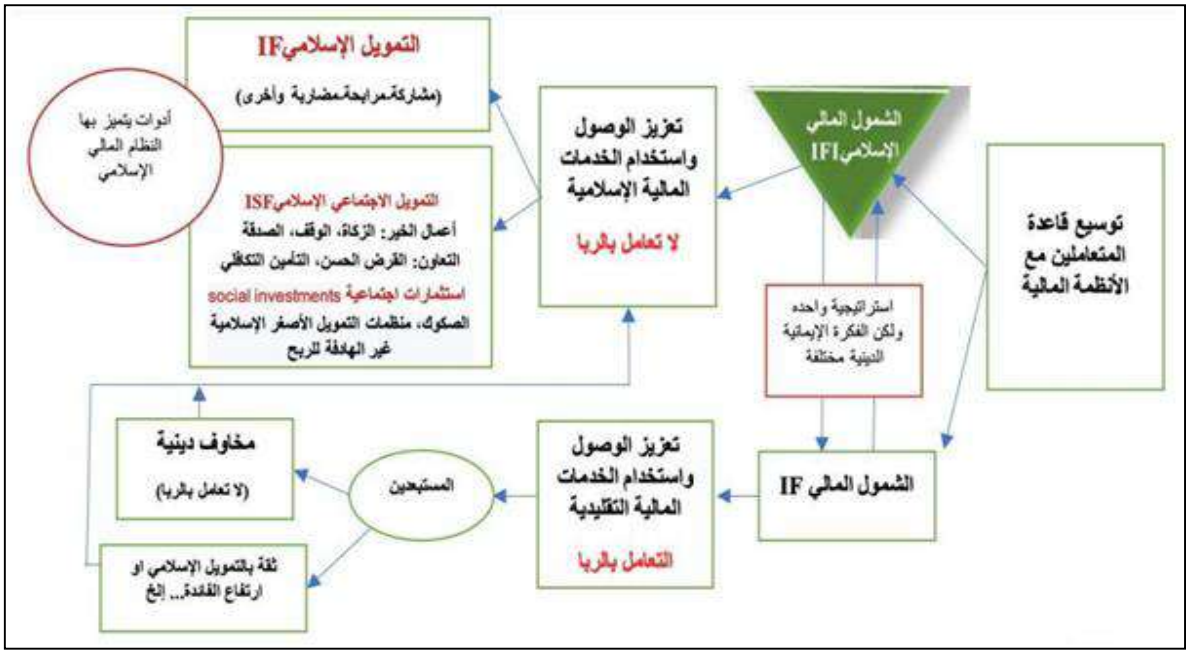

Source : Lina Alaghbari, Anwar Hasan Abdullah Othman, **Islamic Financial Inclusion and relieving the COVID-19 impact through Zakat and Waqf**, International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance, VoL . 2, No 2, 2021: P4 .

[126] Abd Elrahman Elzahi Saaid Ali, Op. Cite ., P. 323
[127] Lina Alaghbari, Anwar Hasan Abdullah Othman, Op. Cite ., P .3
[128] Ibid, P .04

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي، حيث بينا مفهوم التمويل الأصغر بصفة عامة والتمويل الأصغر الإسلامي بصفة خاصة، حيث يتمحور هذا الأخير حول تقديم الخدمات المالية المتمثلة أساسا في التمويل الصغير، المدخرات الصغيرة، التأمين الصغير، التحويلات الصغيرة، لذوي الدخل المنخفض والفقراء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تشمل تحريم الفائدة وتقاسم المخاطر وتجنب الغرر أو الغموض في المعاملات وذلك من خلال استخدام نماذج قائمة على الأعمال الخيرية والربحية.

كما عرضنا في هذا الفصل كذلك الإطار المفاهيمي للشمول المالي، حيث ركزنا على أبعاد الشمول المالي (الوصول الاستخدام، الجودة) ومؤشرات قياسه والتي قسمناها إلى قسمين، مؤشرات تتعلق بتشخيص الحالة العامة للقطاع المالي ومؤشرات تشخص حالة القطاع المالي من منظور العدالة في التوزيع.

من خلال هذا الفصل قدمنا الشمول المالي الإسلامي كإطار متكامل يسعى لتعزيز الشمول المالي للفقراء وفقا لمفاهيم إعادة توزيع الثروة أو تقاسم المخاطر أو كليهما والذي يختلف عن نظيره التقليدي في نقطتين أساسيتين، الأولى، تتعلق بالفكرة الإيمانية الدينية؛ وهي فكرة تعزيز وصول أفراد المجتمع إلى منتجات وخدمات مالية إسلامية بعيدة عن التعامل بالربا، واستخدامها فهما متفقان في أصل النشأة، لكن مختلفان في الأساس. أما الثانية، فإن التمويل الأصغر التقليدي يتناول الشمول المالي بمعزل عن الاندماج الاجتماعي، بينما يعالج التمويل الإسلامي كلاهما في وقت واحد.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة حول التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي

- عرض الدراسات السابقة
- مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

تمهيد

يحتل موضوع الدراسات السابقة جانبا محوريا في عملية تحقيق الدراسة العلمية؛ وذلك لما لها من أهمية بالغة في اكتشاف وتحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وإجراءات سيرها من ضبط للمحتوى النظري، تحديد عينة ومتغيرات الدراسة التطبيقية بالإضافة إلى أساليب اختبار الفرضيات ومن ثم محاولة إبراز أوجه التشابه والاختلاف معها، كما تمكن هذه الدراسات الباحث من مناقشة نتائج دراسته على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات في الدراسات السابقة.

تعددت الدراسات السابقة في موضوع التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي، ففي دراسة إحصائية قام بها (Pupun Saepul Rohman and Others, 2021) شملت 71 دراسة علمية منشورة في مجلات دولية مفهرسة في قاعدة البيانات (Scopus Data Base)، والتي تنتمي إلى الفترة من 2010 إلى 2020.

تنقسم الدراسات الـ 71 إلى أربع فئات، وهي[129]:

1. دراسات تتعلق بموضوع التمويل الأصغر الإسلامي والتخفيف من حدة الفقر، وعددها 25 دراسة؛
2. دراسات تتعلق بموضوع التمويل الأصغر القائم على الوقف، وعددها 12 دراسة؛
3. دراسات تتعلق بموضوع التمويل الأصغر الإسلامي والتسويق، وعددها 11 دراسة؛
4. دراسات تتعلق بموضوع التمويل الأصغر الإسلامي والاستدامة، وعددها 10 دراسات؛
5. دراسات تتعلق بموضوع التمويل الأصغر الإسلامي والتكنولوجية المالية، وكذلك مقاصد الشريعة، وعددها 7دراسات؛
6. دراسات تتعلق بالتمويل الأصغر الإسلامي وإدارة المخاطر والحوكمة، وعددها 6 دراسات.

من بين هذه الدراسات عرضنا 10 دراسات تناولت موضوع التمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي، و 10 دراسات تناولت موضوع الأعمال الاجتماعية الإسلامية. سوف نحاول في هذا الفصل عرض ومناقشة هذه الدراسات التي تناولت الشمول المالي والأعمال الاجتماعية الإسلامية باعتبارهما أكثر ارتباطا بموضوع دراستنا، بالإضافة إلى جديد الدراسة وما يميزها من خلال مبحثين، بحيث نعرض في المبحث الأول مختلف الدراسات السابقة ونناقش في المبحث الثاني مختلف تلك الدراسات مع تقديم جديد الدراسة وما يميزها.

[129] Pupun Saepul Rohman and Others, **A review on literature of Islamic microfinance from 2010-2020: lesson for practitioners and future directions**, Heliyon, VOLUME 7, ISSUE 12, DECEMBER 01, 2021: P03.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

سوف نعرض في هذا المبحث مجموعتين من الدراسات السابقة الحديثة احتواها المجال الزمني الذي يبدأ من سنة 2010 إلى غاية 2020[130] ضمن مطلبين، حيث يتناول المطلب الأول الدراسات التي تتعلق بموضوع التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي، ويتناول المطلب الثاني الدراسات التي تتعلق بالأعمال الاجتماعية الإسلامية ذات الصلة بموضوع دراستنا.

المطلب الأول: دراسات التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي

نعرض في هذا المطلب أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة من الأنظمة المالية الرسمية.

1. دراسة (Rubi_AhmadReazul_Islam_, 2020)[131]

قام الباحثان بدراسة للتعرف على تصورات النساء المحرومات من ولاية سيلانجور (ماليزيا) لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال أداتين من أدوات تمويل الأسهم الصغيرة، وهما : المضاربة (تقاسم الأرباح) والمشاركة (المشاركة في الربح والخسارة). تم استهداف أعضاء مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامية، وهي أمانة اختيار ماليزيا (AIM) من خلال أداة الاستبانة، وباستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية. كشف هذه الدراسة أن المقترضات من (AIM) هن على دراية ببعض الأحكام الأساسية مثل تصفية الأعمال ونقل الأسهم والكشف عن المعلومات وإنهاء الأعمال، وهي تصورات مماثلة لتلك المستخدمة بشكل شائع في أعمال الشراكة العامة بين المسلمين .كما تشير نتائج الدراسة إلى أن رواد الأعمال المحرومين سيقبلون القواعد الإسلامية التي يسهل فهمها، وكذلك المناسبة لمصالحهم. أوصى الباحثان مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية (IsMFIs) على اتخاذ مبادرات لدمج رائدات الأعمال الفقيرات في خدمات تمويل رأس المال الصغير.

---

[130] تم اختيار المدى الزمني من سنة 2010 إلى 2020 للأسباب التالية:

– بعد الأزمة المالية العالمية (2008/2007) ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود؛

– في سنة 2009م تم إنشاء مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، وهي أول شبكة عالمية لتبادل المعلومات بين أعضائها من الجهات الرقابية على القطاعات المالية وصانعي السياسات، بهدف تعزيز الشمول المالي؛

– مبادرة الوصول المالي بحلول عام 2020 (UFA 2020)،

– قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التي تشمل مجموعة بيانات حول كيفية قيام البالغين بالادخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011، 2014، 2017؛

- دراسات حديثة.

[131] Islam, R. and Ahmad, R. **Muḍārabah and mushārakah as micro-equity finance: perception of Selangor's disadvantaged women entrepreneurs**, ISRA International Journal of Islamic Finance, Vol. 12 No. 2, 2020: pp 217-237.

2.دراسة (Mohammad Selim, Mohammad Omar Farooq, 2020)[132]

حاول الباحثان تبني نموذج تعاوني قائم على القيم الإسلامية (IVCM) لإدماج الفقراء على نطاق واسع، وهو نموذج يجمع أعضاء التعاونية، هدفه التغلب على الفقر. كما قام الباحثان بتحديد آثار هذا النموذج على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسة، وذلك باستخدام نموذج التوازن العام لمتغيرات جانب العرض والطلب. حيث أكتشف الباحثان أن تبني هذا النموذج يساعد تعزيز الشمول المالي، والذي سيزيد من الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعمالة والدخل ومستوى المعيشة. في النهاية، سينخفض معدل البطالة وسيزداد الدخل وسد فجوة الفقر. يرى الباحثان أن المنظمات التعاونية القائمة على القيم والمبادئ الإسلامية، تساعد الفقراء على التمتع بفرص لكسب الدخل من خلال التوظيف أو العمل الحر، وكذلك تعزيز المهارات والتعليم، مما يحولهم من فقراء إلى دافعي زكاة.

3. دراسة (Ishrat Hossain and others, 2019)[133]

في هذه الدراسة، اقترح الباحثون خطة لتحسين الوضع المالي الضعيف للمزارعين الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تطبيق عقد مالي إسلامي أطلق عليه الزكاة والسلم، باستخدام بنغلاديش كدراسة حالة، والاستفادة منها في التأثير على الأمن الغذائي في نيجيريا. تكشف الدراسة عن خطة تمويل إسلامي مناسبة، من خلال عقد السلم الآجل القائم على الزكاة، سيوفر المخطط المقترح الغذاء من خلال الطلب المؤسسي لتقديم تمويل بدون فوائد وسعر عادبل والوصول إلى قنوات تسويق جديدة وتقليل عدم اليقين بشأن الدخل لأصحاب الحيازات الريفية الصغيرة. تشير الدراسة إلى أنه سيتم تعزيز الأمن الغذائي المحلي من خلال الأنشطة الزراعية المحفزة وصرف الغذاء من بنك الطعام إلى السكان المحليين المؤهلين للزكاة والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في نيجيريا. أوصى الباحثون بتعميم الإطار المقترح على البلدان النامية الإسلامية ذات الخصائص المتشابهة، لاسيما البلدان القائمة على الزراعة.

4.دراسة (Permata Wulandar, 2019)[134]

قدم الباحث في هذه الدراسة مؤسسة إسلامية للتمويل الأصغر في اندونيسيا تجمع بين وظيفتين، هما: بيت المال وبيت التمويل، حيث تقوم الأولى بجمع الأموال من الزكاة والوقف النقدي والإنفاق والصداقة، بينما تقوم الثانية بمنح التمويلات في شكل قروض حسنة إلى الفقراء في أسفل الهرم الاقتصادي. كما شرح الباحث الجهود التي تقوم بها هذه المؤسسة الإسلامية من أجل تعزيز الشمول المالي للفقراء والتخفيف من حدة الفقر، من خلال توفير القرض الحسن للأفراد. أوصى الباحث بفصل وظيفة بيت المال عن وظيفة بيت التمويل عند منح تمويل بصيغة القرض الحسن للأفراد، وتعزيز هياكل المؤسسة حتى تكون فعالة.

---

132 Selim, M. and Farooq, M.O. **Elimination of poverty by Islamic value based cooperative model**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 11 No. 5, 2020: pp1121-1143.

133 Hossain, I., Muhammad, A.D., Jibril, B.T. and Kaitibie, S. **Support for smallholder farmers through Islamic instruments: The case of Bangladesh and lessons for Nigeria**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 12 No. 2, 2019: pp 154-168.

134 Wulandari, P. **Enhancing the role of Baitul Maal in giving Qardhul Hassan financing to the poor at the bottom of the economic pyramid: Case study of Baitul Maal wa Tamwil in Indonesia**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 10 No. 3, 2019: pp 382-391.

5.دراسة (Hartomi Maulana and Others, 2018)[135]

في هذه الدراسة، قام الباحثون بفحص العوامل التي تؤثر على مشاركة العملاء المسلمين في استخدام بيت المال والتمويل (BMT) في جاوة الشرقية (اندونيسيا). تم استخدام النظرية المتحللة للسلوك المخطط (DTPB) كإطار بحثي. كشف النموذج بعد استخدام التحليل العاملي الاستكشافي لهيكل التحكم في السلوك عن ثلاثة عوامل كامنة، وهي: الموقف، والمعايير الذاتية، والتكلفة المحتملة التي تؤثر على مشاركة العملاء في استخدام التمويل الأصغر الإسلامي. أكدت الدراسة أن الميزة النسبية تؤثر بشكل كبير على موقف العملاء تجاه المشاركة في (BMT). ومع ذلك،لم تجد الدراسة أي تأثير كبير للتوافق المدرك والتعقيد الملحوظ وعدم اليقين على موقف العملاء تجاه المشاركة في (BMT). كما كشفت الدراسة كذلك عن علاقة إيجابية وهامة بين المعتقدات المعيارية والمعايير الذاتية للعملاء، وكذلك بين الكفاءة الذاتية والتعامل مع العملاء تجاه التمويل الأصغر الإسلامي.

استبعدت الدراسة النية السلوكية كمتغير، واستنتج الباحثون أن التركيز على الميزة النسبية والتحكم السلوكي لبناء علاقات مع العملاء يمكنه أن يساعد في تحسين إدارة (BMT).

6.دراسة (Fadi Hassan Shihadeh, 2018)[136]

في هذه الدراسة، قام الباحث بتحليل الشمول المالي للأفراد الذين يعيشون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، باستخدام بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2014 الصادر عن البنك الدولي، حيث قام بتحليل بيانات 16 دولة في المنطقة باستخدام الانحدار اللوجستي، وذلك من أجل تحليل التأثير الهامشي للشمول المالي مصنف حسب خصائص الأفراد الذين يعيشون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وتشمل هذه الخصائص الجنس والعمر والدخل والتعليم، وهي متغيرات مستقلة، أما المتغير التابع فتمثل في مؤشرات الشمول المالي الرئيسة، وهي: وجود حساب رسمي وادخار رسمي واقتراض رسمي. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الإناث والفقراء أقل اندماجا في النظم المالية، بينما يعزز مستوى التعليم الشمول المالي، لأن الأشخاص المحرومين يعتبرون أن الحصول على الائتمان مهم لتحسين حياتهم، وجدت الدراسة كذلك أن الفقراء هم أكثر عرضة للاقتراض لأسباب طبية مقارنة بالاحتياجات الأخرى، في حين أن وجود الأغلبية المسلمة في منطقة MENAP لا يعتبر عائقاً أمام امتلاك حساب مصرفي رسمي، وأن فئات الدخل المختلفة تستخدم المصادر المالية غير الرسمية والمتعلمون يميلون إلى استخدام المصادر الرسمية. أوصى الباحث صانعي السياسات والبنوك المركزية والوزارات المالية والمؤسسات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بذل المزيد من الجهود لتعزيز الشمول المالي كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستفادة من هذه النتائج لتعزيز الشمول المالي في المنطقة.

---

135 Maulana, H., Razak, D.A. and Adeyemi, A.A. **Factors influencing behaviour to participate in Islamic microfinance**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 11 No. 1, 2018: pp109-130.

136 Shihadeh, F.H. **How individual's characteristics influence financial inclusion: evidence from MENAP**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 11 No. 4, 2018: pp 553-574.

7.دراسة (Salman Ahmed Shaikh, 2017)[137]

في هذه الدراسة، قام الباحث بتحليل مشكلة ارتفاع تكاليف المراقبة (مشاكل الوكالة) في تمويل الأسهم الصغيرة. حيث ناقش الباحث استخدام أساليب التمويل القائمة على الأسهم الإسلامية لتحسين انتشار التمويل الأصغر وتعزيز الشمول المالي للفقراء واقترح إطار عمل تكون فيه المضاربة صيغة تمويلية مكملة. كما قارن الباحث مميزات الإطار المقترح بالتمويل القائم على الديون بفائدة، واستنتج أن المجموعة المنظمة التي تُوجه حوافزها نحو تعزيز قيمة المؤسسة لها فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة من المجموعة التي يطُلب منها سداد قروض صغيرة بشكل متكرر، وهو ما يوضح أن السداد المتكرر للتمويل الأصغر القائم على الديون بفائدة عالية يدمج الفقراء في برامج التمويل، ولكنه لا يخرجهم من الفقر. كما أوصى الباحث بتطبيق الإطار المقترح من أجل دمج الفقراء في الأنظمة المالية الرسمية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

8.دراسة (Abd elrhman Elzahi Saaid Ali, 2017)[138]

قام الباحث بدراسة حول كيفية استخدام التمويل الأصغر كأداة لخفض معدلات البطالة المرتفعة وتعزيز التنمية المستدامة للتخفيف من حدة الفقر المدقع في شمال شرق كينيا، حيث حدد أهم التحديات التي تواجه التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي في NEKP. كما قام بدراسة وفحص الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية والبيئية، التي تعوق مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في NEKP. أوصى الباحث الحكومة كينيا على تشجيع مقدمي التمويل الأصغر للمساهمة في تنمية أفقر منطقة في شمال شرق كينيا، وذلك من خلال إنشاء صندوق مشروعات الثروة الحيوانية الذي يلبي احتياجات الثروة الحيوانية للمنتجين والتجار وإدخال تكنولوجيا التمويل الأصغر اللاسلكي المتنقل لتعزيز الانتشار والشمول المالي، والقيام بالتدريب العملي وتحسين التعليم وبناء قدرات النساء والشباب في المنطقة وإدخال الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية، التي تساعد في تحسين الوصول المالي إلى الفقراء في NEKP في كينيا.

9.دراسة (Ak Md Hasnol Alwee Pg Md Salleh, 2015)[139]

حاول الباحث في هذه الدراسة إثبات الحاجة إلى مراجعة مناهج مؤسسات الزكاة بما يتماشى مع القضايا المالية الشخصية المعاصرة. وبشكل أكثر تحديداً، فإنه يبحث في قضايا الاستبعاد المالي ودوافع الادخار لمتلقي الرعاية الاجتماعية في بروناي، لتحديد أفضل السبل التي يمكن للمؤسسة الزكاة من خلالها مساعدة المستفيدين لتحقيق الشمول المالي وتسهيل أهداف الادخار عن طريق إنشاء منتجات/حلول مالية للفقراء والمعوزين. أوصى الباحث مؤسسات الزكاة بضرورة تصميم منتجات مالية جديدة للتخفيف من حدة الفقر مثل برامج الادخار التي تتعلق مباشرة بالاحتياجات المالية للمستفيدين.

---

[137] Shaikh, S.A. **Poverty alleviation through financing microenterprises with equity finance**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 8 No. 1, 2017: pp 87-99.

[138] Ali, A.e.E.S. **The challenges facing poverty alleviation and financial inclusion in North-East Kenya Province (NEKP)**, International Journal of Social Economics, Vol. 44 No. 12, 2017: pp 2208-2223.

[139] Pg Md Salleh, A.M.H.A. **Integrating financial inclusion and saving motives into institutional zakat practices: A case study on Brunei**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 8 No. 2, 2015: pp150-170.

10.دراسة (Abul Hassan, 2015)[140]

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات النظرية التي كشفت أن نظام التمويل الأصغر الإسلامي سيعزز الشمول المالي للأسر الفقيرة في الهند، وذلك من خلال تصميم وتقديم منتجات التمويل الأصغر الإسلامية في إطار شركة التمويل الأصغر الاجتماعية (SMC) مناسبة للفقراء، حيث تبين هذه الدراسة أن هذه الشركة ستقوم باستهداف ثلاث أطراف وهم:

- سوف يستهدف (SMC) الشركات الصغيرة لخلق فرص العمل من خلال توفير القروض الفردية عن طريق استخدام المضاربة وأنماط التمويل الإسلامية المناسبة الأخرى ؛
- ستستهدف بعد ذلك وسط الهرم، وأصحاب المشاريع الصغيرة وصغار المزارعين، والفقراء ؛
- بالنسبة لقاع الهرم، "أفقر الفقراء"، سيقدم (SMC) قروضاً لأعضاء المجموعة المتجانسة .

تقدم (SMC) منتجات وخدمات التمويل الأصغر الإسلامي وفق إستراتيجية فعالة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي من شأنها أن تساعد الفقراء وتحول مدخراتهم إلى مبالغ كبيرة بما يكفي لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات الشخصية والاجتماعية والمتعلقة ببناء الأصول وكذلك الاحتياجات المتعلقة بالأعمال التجارية الصغيرة والاستهلاك. إلا أن الباحث يشير إلى أن التمويل الأصغر الإسلامي ليس هو الحل الوحيد للإدماج المالي للفقراء، وإنما هو منصة من شأنها أن تزيد من احتمالية نجاح الاستراتيجيات التي تتبعها الأسر الفقيرة للهروب من الفقر.

يمكن تلخيص الدراسات السابقة حول موضوع التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.2): الدراسات السابقة حول التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي

الباحث وسنة النشر	الجهة المستهدفة	العينة	أداة البحث	المتغير التابع	المتغير المستقل	النموذج
Reazul_ Islam,Rubi_ Ahmad, (2020)	ماليزيا	330	استبانة	تمويل الأسهم الصغيرة	تصورات النساء المحرومات لأحكام الشريعة	اقتراح إطار عمل لمؤسسات التمويل الأصغر لفهم عملائها.
Mohammad Selim, Mohammad Omar Farooq, (2020)	العالم الإسلامي	الفقراء	نموذج رياضي	التخفيف من حدة الفقر	نموذج تعاوني قائم على القيمة	تبني نموذج تعاوني قائم على القيم الإسلامية (IVCM).
Ishrat Hossain and others, (2019)	نيجيريا	صغار المزارعين الفقراء	دراسة تحليلية لمخطط مقترح	دعم المزارعين الصغار	الأدوات المالية الإسلامية	اقتراح صيغة تمويلية تعتمد على عقد السلم الآجل القائم على الزكاة.

[140] Abul Hassan. **Financial inclusion of the poor: from microcredit to Islamic microfinancial services**, Humanomics, Vol. 31 Iss 3, 2015: pp 354 – 371.

Permata Wulandar, (2019)	اندونيسيا	14	تحليل نوعي ومقابلة	التخفيف من حدة الفقر	دور بيت المال والتمويل	إطار عمل يفصل بيت المال عن بيت التمويل في تقديم التمويل بالقرض الحسن.
Hartomi Maulana and Others, (2018)	اندونيسيا	405	استبانة	المشاركة في التمويل الأصغر الإسلامي	العوامل المؤثرة في السلوك	إطار يحسن إدارة بيت المال والتمويل من خلال التركيز على الميزة النسبية والتحكم السلوكي لبناء علاقات مع العملاء.
Fadi Hassan Shihadeh, (2018)	منطقة MENAP	16	Global Findex 2014	حساب رسمي وادخار رسمي واقتراض رسمي	الجنس والعمر والدخل والتعليم	إطار يحدد تأثير خصائص الأفراد على الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.
Salman Ahmed Shaikh, (2017)	البلدان الإسلامية	الفقراء	نموذج رياضي	التخفيف من حدة الفقر	تمويل المشروعات المتناهية الصغر	اقترح نموذج للتمويل قائم على الأسهم الإسلامية (المضاربة) لتحسين انتشار التمويل الأصغر.
Abd elrhman Elzahi Saaid Ali, (2017)	كينيا	600	استبانة	التخفيف من حدة الفقر	تمويل أصغر إسلامي	إنشاء صندوق مشروعات الثروة الحيوانية وإدخال تكنولوجيا التمويل الأصغر اللاسلكي والقيام بالتدريب العملي وتحسين التعليم.
Ak Md Hasnol Alwee Pg Md Salleh, (2015)	بروناي	431	مقابلات منظمة	شمول مالي	مؤسسة الزكاة	تصميم برنامج أكثر فاعلية لتنمية السلوك الادخاري للفقراء.
Abul Hassan, (2015)	الهند	الفقراء	تحليل مفاهيمي نظري	شمول مالي	تمويل أصغر إسلامي	اقتراح نموذج شركة تمويل أصغر اجتماعية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

المطلب الثاني: دراسات التمويل الاجتماعي الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي

نعرض في هذا المطلب أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التمويل الاجتماعي الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة من الأنظمة المالية الرسمية.

1.دراسة (Nurudeen Abubakar Zauro and Others, 2020)[141]

في هذه الدراسة، ناقش الباحثون دور الأدوات المالية الإسلامية، المتمثلة في الزكاة والصدقة والقرض الحسن كأدوات تشجع على إعادة توزيع الثروة بكفاءة وفعالية بين الأثرياء والفقراء، وتساهم في تعزيز الشمول المالي للشرائح المعوزة والضعيفة في شمال نيجيريا. كما أوصى الباحثون صانعي السياسات ليس فقط في نيجيريا ولكن أيضاً في البلدان الأخرى المصممة على ضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الشمول المالي لتحقيق هذه الأهداف، من خلال استخدام هذه الأدوات لإنشاء صناديق الهبات وصناديق قرض الحسن والاهتمام بالاحتياجات التمويلية للفقراء والمستضعفين من أفراد المجتمع خاصة أولئك الذين يعانون من نسبة عالية من الإقصاء المالي. أخيراً، تؤكد هذه الدراسة أن تبني هذه التوصيات سيوجه الحكومة وصانعي السياسات والمنظمين والممارسين في نيجيريا لعلاج المستويات المرتفعة للإقصاء المالي، الذي يعاني منه السكان المسلمون في هذه المنطقة.

2.دراسة (Mohd Zaidi Md Zabri, Mustafa Omar Mohammed, 2018)[142]

حاول الباحثان في هذه الدراسة، التحقق من نية مالكي المنازل الماليزيين من خلال المشاركة في الوقف النقدي–التعاونية المالية –المشاركة المتناقصة (اقتراح نموذج للتمويل السكني). يتكون النموذج من ثلاثة أجزاء: مصدر الأموال، واستخدامات الأموال، وإدارة الأموال، يفعل النموذج من خلال الوقف النقدي (المساهمات)، وسيتم بعد ذلك استثمار هذه الأموال في أصول ثابتة ومدرة للدخل مثل صكوك (السندات الإسلامية) والودائع الإسلامية الثابتة والعقارات. سيتم بعد ذلك استثمار جزء من الربح في ترتيبات المشاركة المتناقصة وإعادة استثمار جزء آخر من الربح في الوقف النقدي لجمع الأموال. الجزء الثاني من النموذج يدور حول استخدامات الأموال، حيث يتضمن ترتيب المشاركة المتناقصة بين العضو العميل والتعاونية المالية، التي تنتهي بنقل ملكية المنزل إلى العميل. يتضمن الجزء الثالث من النموذج لجنة إدارية مشتركة، تتكون من ممثلين من التعاونية المالية مؤسسة الوقف النقدي، ومجلس الدولة الإسلامي، سيشرف هؤلاء الممثلون على تشغيل نموذج CWFCMM.

باستخدام نظرية السلوك المخطط (TPB) اختبر الباحثان التركيبات التالية: الموقف، والمعيار الذاتي، والتحكم السلوكي المتصور، ومزايا التكلفة المتصورة لنموذج التمويل السكني المقترح. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المعيار الشخصي يعتبر عاملاً مهماً في فحص نية أصحاب المنازل للمشاركة في النموذج. في حين لا يضيف مقياس النية المعيارية الذاتية أي دقة للتنبؤ.

أوصى الباحثان باستخدام نتائج هذه الدراسة لفهم محددات نية أصحاب المنازل المحتملين للحصول على تمويل سكني ميسور التكلفة من الناحية المالية.

---

[141] Zauro, N.A., Zauro, N.A., Saad, R.A.J. and Sawandi, N. **Enhancing socio-economic justice and financial inclusion in Nigeria: The role of zakat, Sadaqah and Qardhul Hassan**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 11 No. 3, 2020: pp 555-572.

[142] Zabri, M.Z.M. and Mohammed, M.O. **Examining the behavioral intention to participate in a Cash Waqf-Financial Cooperative-Musharakah Mutanaqisah home financing model**, Managerial Finance, Vol. 44 No. 6, 2018: pp 809-829.

3.دراسة (Abdul Ghafar IsmailRose Abdullah, 2017)[143]

ناقش الباحثان في هذه الدراسة تحديداً التمويل الأصغر الإسلامي القائم على الوقف النقدي، وكيفية مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة في الحصول على رأس مال منخفض التكلفة بدون ضمانات، وفي نفس الوقت، إبراز دور الجمهور في التبرع بأي مبلغ يتحملونه للمساهمة في الوقف النقدي. كشفت الدراسة أن عائدات الوقف تستخدم لمساعدة الفقراء والمحتاجين، وسيكون أكثر شعبية كمصدر لتمويل التمويل الأصغر الإسلامي، وهو ما يميزه عن الأنواع الأخرى من الأعمال الخيرية مثل الهبات أو التبرعات التي يتم الاحتفاظ بها. أوصى الباحثان بإضفاء الطابع المؤسسي على التمويل الأصغر الإسلامي القائم على الوقف النقدي والالتزام بإجراءات الحوكمة وأن تتبعها جميع الأطراف المعنية، الأمر الذي يسهل مراقبة قضايا نزاعات الوكالات وحماية الممتلكات وحق أصحاب المصلحة في إدارة شفافة تلبي أغراض المانحين.

4.دراسة (Said Adekunle Mikail and Others, 2017)[144]

من خلال هذه الدراسة، حاول الباحثون التحقق من استخدام كل من صندوق الزكاة والوقف كمصادر خارجية لضمان تقديم خدمات التكافل الصغير للمجتمعات المحرومة بطريقة فعالة ومستدامة .كما ناقشوا القضايا الشرعية المتعلقة بالنموذج القائم على الزكاة والوقف.كشفت الدراسة أن التكامل الفعال لكلا المفهومين، الزكاة والوقف مع نموذج التكافل الجزئي، سيعزز الشمول المالي وسيكون له آثار إيجابية على حياة الأفراد المحرومين في المجتمع.

5.دراسة (Habib Ahmed, Ak Md Hasnol Alwee Pg Md Salleh, 2016)[145]

من خلال هذه الدراسة، حاول الباحثان تطوير نهج شامل لتلبية احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض والفقراء من خلال تحديد إطار مفاهيمي لبرنامج التخطيط المالي الإسلامي الشامل، حيث يتم تطوير هذا الإطار بدمج مفاهيم الشمول المالي مع خدمات المؤسسات الإسلامية الخيرية (الزكاة والأوقاف). كما استخدم الباحثان نموذج التخطيط المالي ونظرية ماسلو للتسلسل الهرمي للاحتياجات لتحديد وتصنيف مكونات الخدمات المالية التي يمكن أن تستخدمها مجموعات الدخل المختلفة وبدمج الزكاة والأوقاف يتم التوصل إلى التخطيط المالي الإسلامي الشامل لكل من الأسر غير الفقيرة والأسر الفقيرة. كما أشار الباحثان إلى أهمية دمج الزكاة والأوقاف مع المفاهيم المعاصرة للإقصاء المالي ومحو الأمية، كذلك يساعد هذا الدمج في التخطيط المالي الشامل من خلال إدارة أموال برامج الادخار والتمويل الأصغر الإسلامي، الذي يضمن للفقراء إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية. وبذلك، يمكن للفقراء الاستفادة من خدمات المؤسسات المالية الرسمية، على عكس مقدمي الخدمات المالية التقليدية أو المرابين الذين يقدمون منتجات بشروط وأحكام غير عادلة.

---

[143] Abdullah, R. and Ismail, A.G. **Taking stock of the waqf-based Islamic microfinance model**, International Journal of Social Economics, Vol. 44 No. 8, 2017: pp 1018-1031.

[144] Mikail, S.A., Ahmad, M.A.J. and Adekunle, S.S. **Utilisation of zakāh and waqf fund in micro-takāful models in Malaysia: an exploratory study**, ISRA International Journal of Islamic Finance, Vol. 9 No. 1, 2017: pp100-105.

[145] Ahmed, H. and Salleh, A.M.H.A.P.M. **Inclusive Islamic financial planning: a conceptual framework**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 9 No. 2, 2016: pp 170-189.

6.دراسة (Mohamed Asmy Bin Mohd Thas Thaker and Others, 2016)[146]

قام الباحثون في هذه الدراسة باقتراح نموذج بديل قابل للتطبيق كمصدر تمويل، والذي يُعرف باسم نموذج استثمار المشاريع الصغيرة للوقف النقدي المتكامل (ICWME-I) للمؤسسات الصغيرة في ماليزيا. وهو نموذج تشاركي في العقد بين مؤسسات الوقف والمؤسسات الصغيرة، حيث يتضمن هذا النموذج ترتيبات تمويل المشاركة المتناقصة بين مؤسسات الوقف والمؤسسات متناهية الصغر. كشفت الدراسة أن المشروعات متناهية الصغر تمثل أكبر مكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا. ومع ذلك، فهي تواجه مشكلة الوصول إلى التمويل الخارجي من المصادر الخاصة والحكومية، بسبب شروط التمويل الصارمة عليها، مثل: الضمانات وسجل الأعمال الجيد. وبالتالي، اقترحت هذه الدراسة نموذج بديل كمصدر تمويل للمشاريع الصغيرة، وذلك من أجل تعزيز تنميتها وإسهامها في الدخل القومي.

7.دراسة (M. Nusrate Aziz, Osman Bin Mohamad, 2016)[147]

في هذه الدراسة قدم الباحثان بعض مصادر التمويل الإسلامية التي يمكن أن تخفف من حدة الفقر، وتحل المشاكل الاجتماعية وتحد من عدم المساواة. اقترح الباحثان نظامًا فعالًا لمصادر الثروة الإسلامية وإدارتها لجعل عملية التخفيف من حدة الفقر مستدامة، بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات التي تتوافق مع مبادئ الإسلام والقابلة للتنفيذ من قبل المؤسسات الإسلامية في جميع أنحاء العالم، وهذا من خلال إطار عمل تشغيلي جديد يسمى "الأعمال الاجتماعية الإسلامية (ISB) ".

8.دراسة (Mohammad Tahir Sabit Haji Mohammad , 2015)[148]

قدم الباحث في هذه الدراسة بديل للأنظمة المصرفية الحالية التقليدية، وهو تحسين مفهوم الوقف النقدي وإدارته في إطار بنك الوقف المعتمد على تحصيل الوقف النقدي واستثماره، وإضفاء الطابع المؤسسي على الزكاة والصناديق الخيرية الأخرى، الأمر الذي يساعد بنك الوقف على زيادة السيولة، وتوفير كفاية رأس المال لتمويل تطوير ممتلكات الوقف التي تعود بالفائدة على الوقف والمستفيدين منه وكافة مستويات المجتمع.

أشار الباحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- تحتاج المؤسسات الوقفية إلى إنشاء بنك وقفي لحماية أصولها وتطويرها؛
- يجب أن يكون البنك في شكل كيان اعتباري؛
- يجب أن تكون أسهم البنك مفتوحة للاكتتاب للأفراد والمؤسسات الوقفية والهيئات العامة (الحكومية وغيرها) والشركات؛
- يجب أن يكون البنك مصرفاً تجارياً كاملاً (يقدم حسابات جارية وحسابات توفير واستثمار)؛
- يجب أن يكون الهدف الرئيس للبنك هو التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والفئات المحرومة في المجتمع؛
- يجب حماية أصول البنك من خلال شبكات الأمان الداخلية والخارجية واستراتيجيات إدارة المخاطر .

---

[146] Mohd Thas Thaker, M.A.B., Mohammed, M.O., Duasa, J. and Abdullah, M.A. **Developing cash waqf model as an alternative source of financing for micro enterprises in Malaysia**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 7 No. 4, 2016: pp254-267.

[147] Aziz, M.N. and Mohamad, O.B. **Islamic social business to alleviate poverty and social inequality**, International Journal of Social Economics, Vol. 43 No. 6, 2016: pp573-592.

[148] Haji Mohammad, M.T.S. **Theoretical and trustees' perspectives on the establishment of an Islamic social (Waqf) bank**, Humanomics, Vol. 31 No. 1, 2015: pp37-73.

خلص الباحث إلى أن مؤسسة الوقف، ومن خلال بنك الوقف، يمكن أن تساهم بشكل كبير في حل مشاكل المجتمع وسيمكن البنك مؤسسات الوقف من حل مشاكلها الحالية المتمثلة في عدم كفاية السيولة.

9. دراسة (Mohamed Aslam Haneef and Others, 2015)[149]

من خلال هذه الدراسة، قدم الباحثون نموذج متكامل للتمويل الأصغر الإسلامي قائم على الوقف، وذلك من أجل تعزيز الشمول المالي للفقراء في بنغلاديش. تم تطوير نموذج التمويل الأصغر الإسلامي المتكامل القائم على الوقف من خلال ستة هياكل، وهي: موارد الوقف، التمويل الأصغر الإسلامي، التكافل، تمويل المشاريع، تنمية الموارد البشرية والتخفيف من حدة الفقر.

كشفت الدراسة على وجود علاقات مهمة بين التمويل الأصغر الإسلامي والتكافل، وموارد الوقف وتنمية الموارد البشرية والتكافل وتنمية الموارد البشرية، والتمويل الأصغر الإسلامي وتنمية الموارد البشرية، وموارد الوقف وتمويل المشروع .كما تشير نتائج هذه الدراسة أن الدمج المالي للفقراء ممكن من خلال دمج هذه التركيبات.

أوصى الباحثون في هذه الدراسة بما يلي:

- توفير البرنامج التعليمي والتدريبي للمقترضين؛
- يجب أن تقدم مؤسسات التمويل الأصغر مبلغاً مناسباً من القرض، وإلا فلن يتم استخدام المبلغ المقترض لأغراض إنتاجية؛
- يجب تعزيز مستوى وعي المقترضين من خلال الشبكات الاجتماعية؛
- تطبيق النموذج المقترح في الدول الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) من أجل أجندة سياسات للتخفيف من حدة الفقر.

10. دراسة (Necati_Aydin, 2015)[150]

قام الباحثان بتقديم نموذج الأعمال الاجتماعية من منظور إسلامي يتوافق مع الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي وهذا بسبب الاختلافات البديهية بين النظامين الاقتصاديين (الرأسمالي والإسلامي). حيث ناقش الباحثان فشل رأسمالية السوق الحرة وظهور الأعمال الاجتماعية في النظام الرأسمالي، تم حددوا الأعمال الاجتماعية الإسلامية وأسسها البديهية في الإسلام (الزكاة، الصدقة، الوقف، القرض الحسن)، بالإضافة إلى الأدوات المالية الإسلامية والصناديق الأعمال الاجتماعية، والتي تعتبر نموذجاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. أوصى الباحثان بضرورة أن تتبني الدول الإسلامية نموذج الأعمال الاجتماعية من أجل التنمية المستدامة وزيادة الرفاهية الذاتية.

[149] Haneef, M.A., Pramanik, A.H., Mohammed, M.O., Bin Amin, M.F. and Muhammad, A.D. **Integration of waqf-Islamic microfinance model for poverty reduction: The case of Bangladesh**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 8 No. 2, 2015: pp 246-270.

[150] Aydin, N. **Islamic social business for sustainable development and subjective wellbeing**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 8 No. 4,2015, pp. 491-507.

يمكن تلخيص الدراسات السابقة حول موضوع التمويل الاجتماعي الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجدول التالي:

الجدول رقم (2.2): الدراسات السابقة حول التمويل الاجتماعي الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي

الباحث وسنة النشر	الجهة المستهدفة	العينة	أداة البحث	المتغير التابع	المتغير المستقل	النموذج
Nurudeen Abubakar Zauro and Others, (2020)	شمال نيجيريا	شرائح المعوزة والضعيفة	تحليل مفاهيمي ونظري	تعزيز الشمول المالي للشرائح المعوزة والضعيفة	دور الزكاة والصدقة والقرض الحسن	اقتراح نموذج مالي إسلامي يشجع على إعادة توزيع الثروة بكفاءة وفعالية بين الأثرياء والفقراء.
Mohd Zaidi Md Zabri, Mustafa Omar Mohammed, (2018)	ماليزيا	382	استبانة	المشاركة في الوقف النقدي–التعاونية المالية –المشاركة المتناقصة	محددات نية أصحاب المنازل المحتملين	اقتراح نموذج للتمويل السكني.
Rose Abdullah, Abdul Ghafar Ismail, (2017)	توجيهات لأصحاب المصلحة	أصحاب المشاريع الفقراء	أسلوب تحليل المحتوي	مؤسسة تمويل أصغر إسلامي	الوقف النقدي	اقتراح نموذج مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي القائمة على الوقف النقدي.
Said Adekunle Mikail and Others, (2017)	ماليزيا	الأفراد المحرومين	أسلوب تحليل المحتوي	تقديم خدمات التكافل	استخدام كل من صندوق الزكاة والوقف	اقتراح إطار لمصدر الأموال يعتمد على صندوق الزكاة والوقف لضمان تقديم خدمات التكافل الصغير.
Habib Ahmed, Ak Md Hasnol Alwee Pg Md Salleh, (2016)	البلد غير محدد (أي مجتمع)	الفقراء	تحليل مفاهيمي ونظري	تعزيز الشمول المالي للفقراء	IFP	اقتراح إطار مفاهيمي لبرنامج التخطيط المالي الإسلامي الشامل (IFP).
Mohamed Asmy Bin Mohd Thas Thaker and Others, (2016)	ماليزيا	المشاريع متناهية الصغر	تحليل مفاهيمي ونظري	تمويل المشاريع متناهية الصغر	الوقف النقدي	نموذج استثمار المشاريع الصغيرة للوقف النقدي المتكامل (ICWME-I) للمؤسسات الصغيرة.

M. Nusrate Aziz, Osman Bin Mohamad, (2016)	مبادئ توجيهية منظمة لأصحاب المصلحة	الفقراء	تحليل مفاهيمي نظري	التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة الاجتماعية	الأعمال الاجتماعية الإسلامية	اقتراح نظامًا فعالًا لمصادر الثروة الإسلامية وإدارتها لجعل عملية التخفيف من حدة الفقر مستدامة.
Mohammad Tahir Sabit Haji Mohammad, (2015)	البلد غير محدد (أي مجتمع)	الفقراء	تحليل مفاهيمي نظري	تحليل وجهات نظر أصحاب المصلحة	إنشاء بنك إسلامي اجتماعي	اقتراح نموذج لبنك إسلامي اجتماعي قائم على الوقف النقدي.
Mohamed Aslam Haneef and Others, (2015)	بنغلاديش	381	استبانة	تعزيز الشمول المالي للفقراء	تمويل أصغر إسلامي قائم على الوقف	اقتراح نموذج التمويل الأصغر الإسلامي المتكامل القائم على الوقف.
Necati_Aydin, (2015)	الدول الإسلامية	الفقراء	تحليل مفاهيمي نظري	الحد من الفقر وعدم المساواة	الأعمال الاجتماعية الإسلامية	اقتراح نموذج الأعمال الاجتماعية من منظور إسلامي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

بعد الاستعراض غير الحصري لمختلف الدراسات السابقة حول التمويل الأصغر الإسلامي كآلية لتعزيز الشمول المالي حاولنا في هذا المبحث مناقشة محتواها والذي تداول بين نوعين من الدراسات، دراسات تتعلق بالتمويل الأصغر الإسلامي بشكل خاص والتمويل الاجتماعي الإسلامي بشكل عام ودورهما في تعزيز الشمول المالي للفئات الضعيفة والمحرومة المستبعدة من الخدمات المالية الرسمية كمرحة أولى. في المرحلة الثانية حاولنا تقديم جديد الدراسة بناء على ما تم مناقشته؛ وعليه فإن هذا المبحث يتكون من مطلبين، مطلب أول يتضمن مناقشة الدراسات السابقة ومطلب ثان يتضمن جديد الدراسة الحالية.

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال معاينة مختلف الدراسات المتعلقة بالتمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي والتي امتدت فترتها حسب التقسيم المقترح أثناء العرض ما بين 2010 و2020، لاحظنا أنها قدمت مقترحات نماذج للتمويل الأصغر الإسلامي مناسبة للفقراء. ومن أجل تعزيز الشمول المالي للفئات الضعيفة والمحرومة اقترح (Abul Hassan, 2015) نموذج شركة تمويل أصغر اجتماعية متوافقة مع الشرعية الإسلامية في الهند تستهدف مدخرات الفقراء وتحولها إلى مبالغ كبيرة بالقدر الذي يلبي لهم مجموعة واسعة من الاحتياجات الشخصية والاجتماعية، الأمر الذي أكده كذلك Ak Md Hasnol Alwee Pg Md (Salleh, 2015) بشكل أكثر تحديداً، حين بحث في دوافع الادخار لمتلقي الرعاية الاجتماعية في بروناي، مع ضرورة إيجاد حلول مالية للفقراء والمعوزين عن طريق مؤسسات الزكاة وطالبها بتسهيل أهداف الادخار عن طريف إنشاء منتجات مالية جديدة تتعلق مباشرة بالاحتياجات المالية للمستفيدين. كما تم مقارنة ارتفاع تكاليف المراقبة (مشاكل الوكالة) في تمويل الأسهم الصغيرة بين التمويل القائم على الأسهم الإسلامية وبين التمويل القائم على الديون، حيث أظهر الإطار العملي المقترح (المضاربة) فرص أفضل لبقاء المؤسسة (Salman Ahmed Shaikh, 2017). إضافة إلى ذلك، بينت بعض الدراسات كيف يمكن استخدام أموال الزكاة وتوجيهها إلى تحقيق الأمن الغذائي للفئات الضعيفة والفقراء (مستحقيها) من خلال دمجها مع عقود إسلامية مثل عقد السلم لتوفير الغذاء المحلي (Ishrat Hossain and others, 2019).

بعد تفحصنا للجهة المستفيدة من هذه الدراسات يمكننا تقسيمها إلى قسمين، هما:

- دراسات موجهة لدولة بعينها مثل: الهند وبروناي واندونيسيا ونيجيريا وماليزيا وهي دول ذات الغالبية المسلمة Abul (Hassan, 2015) و (Ak Md Hasnol Alwee Pg Md Salleh, 2015) و Abd elrhman Elzahi Saaid (Ali, 2017) و (Hartomi Maulana and Others, 2018) و (Ishrat Hossain and others, 2019) و ,Rubi_AhmadReazul_Islam(, 2020)؛
- دراسات موجهة للعالم الإسلامي (Salman Ahmed Shaikh, 2017) و Mohammad Selim, Mohammad (Omar Farooq, 2020).

فيما يخص حجم العينة المستخدم في هذه الدراسات، وجدنا أن بعض الدراسات كانت عبارة عن طرح مفاهيمي نظري، وبالتالي كان يستهدف الفقراء دون تحديد. أم البعض الآخر فقد تضمن حجم عينة مستهدفة وصلت إلى 600 مستجيب، وهو حجم عينة كبير يعبر عن دقة وكفاءة نتائج الدراسة، والجدير بالذكر أن الدراسة المعنية Abd elrhman Elzahi Saaid Ali,

(2017) بيّنت كيفية استخدام التمويل الأصغر كأداة لخفض معدلات البطالة المرتفعة وتعزيز التنمية المستدامة للتخفيف من حدة الفقر المدقع في شمال شرق كينيا. من حيث أدوات البحث لاحظنا أنها كانت متنوعة، منها من استخدم التحليلي المفاهيمي النظري معتمدا على دراسة وتحليل الأدبيات النظرية ومنها من استخدم المقابلات المنظمة والاستبانة معتمدين على الأسلوب الإحصائي في تحليل النتائج، في حين نجد البعض الآخر استخدم المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2014 الصادر عن البنك الدولي، من خلال النظر في المؤشرات الجزئية وتحليلها. وأخيرا، هناك من استخدم الأساليب الرياضية.

أكدت أغلب الدراسات المتعلقة بالتمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي للفئات الضعيفة والمحرومة أنها تقدم نماذج للتمويل الأصغر الإسلامي مكملة للتمويل الأصغر التقليدي من أجل تعزيز الشمول المالي للفقراء وذوي الدخل المحدود المستبعدين من الخدمات المالية الرسمية. وبالتالي، فإن هذه الاقتراحات تحمل أفكار قوية محتملة تحتاج إلى مزيد من التحقق التجريبي.

حاولت الدراسات المتعلقة بالتمويل الاجتماعي الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي للفئات الضعيفة والمحرومة التركيز على توسيع مصادر التمويل الأصغر الإسلامي، حيث ركز بعضها على الوقف والوقف النقدي ودور الزكاة والصدقة والقرض الحسن (Nurudeen Abubakar Zauro and Others, 2020) و (Osman M. Nusrate Aziz, 2016 Bin Mohamad ,)، وهي نماذج لأعمال اجتماعية تساعد على إعادة توزيع الثروة بكفاءة وفعالية بين الأغنياء والفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والشمول المالي. كما أنها تساعد في استدامة مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامية. فضمن هذه النماذج للأعمال الاجتماعية الجديدة تم دمج التمويل الأصغر الإسلامي والزكاة والوقف والصدقة والقرض الحسن في دراسة واحدة ضمن مفهوم الأعمال الاجتماعية الإسلامية، حيث تساهم هذا الأعمال بشكل كبير في تقليل من معدلات الاستبعاد المالي للفئات الضعيفة والمحرومة، وضمن الجهة المستهدفة يمكن تقسيم الدراسات إلى:

- دراسات موجهة لدولة بعينها مثل: بنغلاديش، ماليزيا، نيجيريا (Mohamed Aslam Haneef and Others, 2015) و (Mohamed Asmy Bin Mohd Thas Thaker and Others, 2016) و (Nurudeen Abubakar Zauro and Others, 2020)؛
- دراسات موجهة للعالم الإسلامي Necati_Aydin (2015 ,)؛
- دراسات موجهة لأصحاب المصلحة دون تحديد البلد والمجتمع (Ak Md Hasnol Alwee Pg Habib Ahmed, 2016Md Salleh ,) و (Abdul Ghafar IsmailRose Abdullah, 2017 ,).

من بين هذه الدراسات وجدنا دراستين تجاوزا حجم العينة 300 (Mohamed Aslam Haneef and Others, 2015) و (Mustafa Omar MohammedMohd Zaidi Md Zabri, 2018 ,)، كما شملت باقِ الدراسات جميع الشرائح الضعيفة والمعوزة المستبعدة من الأنظمة المالية الرسمية. فيما يخص أداة البحث فوجدنا أن ثمانية دراسات اعتمدت على التحليل مفاهيمي نظري واثنان فقط استخدما أداة الاستبانة.

جميع الدراسات المتعلقة بالتمويل الاجتماعي الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي اعتمدت على البحث في آليات من شأنها دمج الفقراء اجتماعيا واقتصاديا والتخفيف من حدة الفقر والقضاء على عدم المساواة سواء كأفراد أو مشاريع متناهية الصغر والمعبر عنه بالمتغير التابع. أما المتغير المستقل، اختلفت كل دراسة عن الأخرى، فمنها من استخدم الوقف (Mohammad Tahir Sabit Haji Mohammad, 2015 ,) ومنها من استخدم صندوق الزكاة والقرض الحسن والصدقة (Nurudeen Abubakar Zauro and Others, 2020) ومنها من قام بدمجهم جميعا تحت مسمى الأعمال الاجتماعية الإسلامية (M. Nusrate Aziz, Osman Bin Mohamad2016 ,).

اهتمت دراسة كل من (Hartomi Maulana and Others, 2018) و (Mohd Zaidi Md Zabri, Mustafa Omar Mohammed2018 ,) بدراسة العوامل المؤثرة في سلوك عملاء التمويل الأصغر الإسلامي المحتملين باستخدام نظرية السلوك المخطط (TPB).

بناءً على التمحيص في أهداف الدراسات السابقة، تبين لنا أن مواضيع هذه الدراسات تمحورت حول البحث في كيفية مساعدة الفئات المستبعدة من الأنظمة المالي الرسمية، من خلال اقتراح آليات ونماذج مبتكرة للتمويل الأصغر الإسلامي قابلة للتشغيل وقادرة على تعزيز الشمول المالي لهذه الفئة سواء كانوا أفرادا أو مشاريع متناهية الصغر.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية

أثناء بحثنا في مختلف الأدبيات المرتبطة بصورة مباشرة بموضوع التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة من الأنظمة المالية الرسمية، لاحظنا غزارتها في الدول الإسلامية (بنغلاديش، ماليزيا، اندونيسيا، نيجيريا باكستان، مالي، آسيا الوسطى) وبعض الدول العربية (السودان، مصر، البحرين، اليمين، فلسطين، المغرب، تونس، سوريا الأردن، لبنان، ليبيا، ...إلخ). أما في البيئة الجزائرية فتكاد هذه الأدبيات منعدمة، حيث يعد موضوع التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي للفئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر حسب منهج دراسة الحالة نادر التطرق إليه في هذه البيئة بسبب غياب إطار مؤسسي لهذه النوع من التمويل، ومن بين الدراسات النادرة نجد دراسة (مساح وفاء، شبوطي حكيم ،2018)[151]، التي حاولت تسليط الضوء على التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي والاستفادة منها في توسيع هذه الصناعة في الجزائر، ودراسة (علي سايح جبور، صفية يخلف، 2019)[152]، التي حاولت الوقوف على متطلبات تقديم خدمات التمويل المصغر ببنك البركة الجزائري.

الملاحظ أن جميع الدراسات التي تطرقت إلى موضوع التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر ركزت على ثلاث نقاط أساسية، هم:

1-التركيز على التمويل الأصغر التقليدي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM) أو الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (ANSJE سابقاً)؛

2-التركيز على مبادرة بنك البركة الجزائر في إطار مشروع التنمية الاقتصادية المستدامة بمدينة غرداية بتمويل من برنامج التعاون الدولي الألماني (Développement Economique Durable -GTZ) بمشاركة وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

3-التركيز على القروض الحسنة الممنوحة من طرف صندوق الزكاة الجزائري.

تتجلى الأصالة والقيمة العلمية لهذه الدراسة في استخدام أسلوب تحليل توجهات عملاء التمويل الأصغر الإسلامي (فئات ذوي الدخل المحدود) المحتملين في الجزائر لتعزيز شمولهم المالي، وتصميم نماذج أعمال مبتكرة تركز على التمويل الأصغر الإسلامي.

بالرغم من النتائج المختلفة التي توصلت إليها الدراسات السابقة، إلا أنها لا توصد الباب أمام دراستنا المقترحة

[151] مساح وفاء، شبوطي حكيم، **التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة – دراسة تجربة الجزائر والسودان–**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد الثالث عشر، جامعة البليدة، الجزائر، جوان، 2018: ص.ص 147-158.

[152] علي سايح جبور، صفية يخلف، **متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 5، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019: ص.ص 63-82.

والتي نأمل من خلالها أن تساهم في موضوع تعزيز الشمول المالي عن طريق تبني مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي لذوي الدخل المحدود في الجزائر.

تهتم الدراسة الحالية بالتمويل الأصغر الإسلامي كآلية لتعزيز الشمول المالي من خلال دراسة توجهات فئات ذوي الدخل المحدود باعتبارهم عملاء محتملين، وتركز على دراسة واقع الشمول المالي والتمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية تقيس توجهات الأفراد ذوي الدخل المحدود في الجزائر نحو التمويل الأصغر الإسلامي من خلال تحديد مواقفهم وتوقعاتهم تجاه التمويل الأصغر الإسلامي. إضافة، إلى قياس مستوى الشمول المالي لهذه الفئة وتقدير مستوي وعيهم بالتمويل الإسلامي المعروض حاليا في الجزائر، مع اقتراح أفضل النماذج لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية القابلة للتشغيل وتعد بذلك الدراسة الأولى على مستوى الجزائر (على حد علمنا) التي تطرقت إلى هذا الموضوع بصورة أكثر تفصيلا.

تتوافق الدراسة الحالية مع مجموعة من الدراسات السابقة المتعقلة بالتمويل الأصغر الإسلامي أو التمويل الاجتماعي الإسلامي من حيث الهدف الرئيس للموضوع (تعزيز الشمول المالي للفئات الضعيفة والمعوزة المستبعدة من الأنظمة المالية الرسمية) وكذا من حيث البحث في أفضل الممارسات من خلال اقتراح نماذج للمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية وتختلف عنها في زمان ومكان إجرائها بالإضافة إلى غياب إطار مؤسساتي ينظم هذا النوع من التمويل في الجزائر.

خلاصة الفصل

من خلال البحث في الدراسات السابقة التي أتيحت لنا حول التمويل الأصغر الإسلامي، والتمويل الاجتماعي الإسلامي ودورهما في تعزيز الشمول المالي للفئات الضعيفة والمعوزة، لاحظنا أن هدف هذه الدراسات واحد وهو مساعدة الفئات الضعيفة والمعوزة التي لا تستطيع الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية. كما أن هذه الدراسات اتفقت جميعها على تقييم نماذج قائمة من أجل تحسينها أو تقديم نماذج مبتكرة قابلة للتشغيل قادرة على تعزيز الشمول المالي حسب خصائص بلد بعينه أو موجهة لأصحاب المصلحة دون تحديد البلد أو المجتمع. وفي نهاية هذا الفصل أبرزنا ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

- الخطوات الأولية للدراسة التطبيقية
- الإطار التطبيقي للتمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي

الفصل الثالث

الخطوات الأولية للدراسة التطبيقية

- منهجية الدراسة وقاعدة البيانات
- تحليل وتقييم واقع التمويل الأصغر الإسلامي وقطاع الزكاة والأوقاف في الجزائر
- تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الجزائر

تمهيد

يهتم هذا الفصل بتحديد الخطوات الأولية للدراسة التطبيقية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يعرض في المبحث الأول منهجية الدراسة من حيث إجراءاتها والأدوات الإحصائية المستخدمة؛ بالإضافة إلى قاعدة البيانات التي تم ضبط كل من مجتمعها وعينتها ومتغيراتها، وبعرض المبحث الثاني والثالث تحليلاً وصفياً لمتغيرات الدراسة .

المبحث الأول: منهجية الدراسة وقاعدة البيانات

تم تقسيم الدراسة التطبيقية إلى ثلاثة مراحل أساسية كالآتي:

المرحلة الأولى: تم فيها تحليل وتقييم قطاع التمويل الأصغر الإسلامي وقطاع الزكاة والأوقاف في الجزائر .

المرحلة الثانية: تم فيها تحليل وتقييم مؤشرات قياس الشمول المالي وفق منهجية بنك الجزائر[153]، وهي منهجية يعتمدها البنك في تشخيص الحالة العامة للقطاع المالي في الجزائر، والتي نعرضها في جدول التالي:

الجدول رقم (1.3): منهجية بنك الجزائر في قياس الشمول المالي والمصرفي

مؤشرات تشخيص الحالة العامة للقطاع المالي في الجزائر	
المؤشر الرئيس وفترة الدراسة	**المؤشرات الثانوية**
مؤشرات العمق المالي 2019-2013	مؤشر السيولة M2/GDP وتطور الوضعية النقدية
	مؤشر العمق المالي – حساب جاري بريدي نشط
	مؤشر العمق المالي – حساب بنكي نشط
مؤشرات الوصول المالي 2020-2015	مؤشر الوصول المالي عن طريق وكالات البنوك والمؤسسات المالية
	مؤشر الوصول المالي عن طريق أجهزة الصراف الآلي
	مؤشر الوصول المالي عن طريق بطاقة الدفع الالكتروني
	مؤشر الوصول المالي عن طريق مقدمي الخدمات المالية عبر الانترنت (تاجر الويب)
	مؤشر الوصول المالي عن طريق محطات الدفع الالكتروني (نقاط البيع PoS)
	مؤشر الوصول المالي عن طريق خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول
مؤشرات الاستخدام المالي 2019-2013	مؤشر ادخار القطاع الخاص في المؤسسات المالية والمصرفية – استخدام الودائع
	مؤشر اقتراض القطاع الخاص من المؤسسات المالية والمصرفية– استخدام القروض

المصدر: من إعداد الباحث

[153] تعتمد منهجية بنك الجزائر في قياس الشمول المالي على مؤشرات الوساطة المصرفية (التقارير السنوية) والمؤشرات الرقمية (تقارير مؤسسة العلاقات التلقائية بين البنوك "SATIM"و تجمع النقد الآلي "GIE Monétique")، وفق ثلاثة أبعاد أساسية: العمق المالي، الوصول المالي، والاستخدام المالي .

كما قمنا بتحليل وتقييم مؤشرات قياس الشمول المالي وفق منهجية البنك الدولي من منظور العدالة في توزيع الخدمات المالية، وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي *Global Findex* الصادر عن البنك الدولي لسنة 2017 ومقارنتها بالدول العربية، حيث ركزنا على المؤشرات خاصة بالأفراد، ومؤشرات خاصة بالمشروعات .

الهدف من اعتمادنا على بعض المؤشرات الخاصة بقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي هو من باب توسعة تحليلنا للمؤشرات الرئيسة التي يعتمد عليها بنك الجزائر والخاصة بالوساطة المالية والمصرفية الموجهة للأفراد والمشروعات، وكذلك الاستفادة من المزايا التي تتميز بها قاعدة البيانات والتي تم تحديدها فيما يلي:

– توفير بيانات قابلة للمقارنة دولياً؛

– توفير بيانات عن سلوك المستخدمين من السكان البالغين الأكثر من 15 سنة، مثل: الغرض من الخدمات الملية المستخدمة، واستخدام الخدمات غير الرسمية، وعوائق الحصول على الخدمات المالية، وتحديد مستويات الشمول المالي حسب فئات المجتمع .

المرحلة الثالثة: في هذا المرحلة تم القيام بدراسة استطلاعية من خلال إعداد استبانه مكونة من أربعة أجزاء مصممة خصيصا للفئة المستهدفة (فئة ذوي الدخل المحدود في الجزائر) بهدف قياس توجهاتهم نحو التمويل الأصغر الإسلامي وتقدير مستوى الشمول المالي لديهم .

المطلب الأول: إجراءات الدراسة، تصميمها ومنهجيتها

الهدف من تصميم الدراسة هو توجيهها من البداية إلى النهاية من خلال توفير الإطار الذي سيتم من خلاله تنفيذ جميع المراحل اللازمة، ويجب أن يكون هذا التصميم له صلة بالمشكلة التي تتم دراستها .

بناءً على أهداف هذه الدراسة البحثية تم تصنيفها على أنها دراسة وصفية استطلاعية (استكشافية) ضمن مجال العلوم الاجتماعية، ونظرًا لأنها استطلاعية بطبيعتها، فإن مسح العينة سيكون الطريقة الأكثر ملاءمة لجمع البيانات .

الفرع الأول: صلة المنهجية المختارة بأسئلة الدراسة الفرعية: يهدف المشروع البحثي إلى جمع المعلومات حول أسئلة الدراسة الفرعية التي تم عرضها سابقاً وذلك كما يأتي:

– يهدف السؤال الفرعي الأول إلى تسليط الضوء على واقع قطاع التمويل الأصغر الإسلامي وقطاع الزكاة والأوقاف في الجزائر والهدف من هذا السؤال هو الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف وتحديد الفرص المتاحة التي من شأنها إحداث تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الوطني؛

– يهدف السؤال الفرعي الثاني إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي والمصرفي في الجزائر، والهدف من هذا السؤال هو تقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي والمصرفي في الجزائر واقتراح آليات لمعاجلة الفجوات التي يحددها؛

– يهدف السؤال الفرعي الثالث والرابع إلى قياس مواقف وتوقعات فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر نحو إدراج التمويل الأصغر الإسلامي في النظام المالي والمصرفي الجزائري؛

الهدف من هذه الأسئلة هو توضيح مدى وعي فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر بمنتجات التمويل الأصغر الإسلامي، وما هي مواقفهم تجاه المنتجات المالية الإسلامية الحالية الأمر الذي يساعد في فهم وشرح كيفية الوصول إلى منتجات التمويل الأصغر الإسلامي؛

– يهدف السؤال الفرعي الخامس إلى تقدير درجة وصول محدودي الدخل في المجتمع الجزائري إلى المنتجات المالية التقليدية

واستخدامها،

– يهدف السؤال الفرعي السادس إلى تحديد أسباب الاستبعاد المالي التقليدي (عدم الوصول إلى المنتجات المالية التقليدية) لمحدودي الدخل في المجتمع الجزائري؛

– يهدف السؤال الفرعي السابع إلى قياس مستوى وصول واستخدام فئة ذوي الدخل المحدود للتمويل الإسلامي الحالي؛

– يهدف السؤال الفرعي الثامن إلى تحديد أسباب الاستبعاد المالي الإسلامي (عدم الوصول إلى المنتجات المالية الإسلامية) لمحدودي الدخل في المجتمع الجزائري؛

– يهدف السؤال الفرعي التاسع إلى تحليل العلاقة بين مستوى وصول فئات ذوي الدخل المحدود إلى حساب بنكي لدى البنوك الإسلامية واستخداماتهم للتمويل الإسلامي.

الفرع الثاني: صحة البيانات وموثوقيتها: تعد صحة البيانات أمرًا بالغ الأهمية، لأن عدم صحتها يجعلها عديمة القيمة، حيث تعتمد صحة الاستبانة إلى حد كبير على الكيفية وصدق الردود التي قدمها أفراد العينة . لا يمكن أن نعطي تأكيدًا مطلقًا على قياس الدقة والأمانة في هذه الردود . ومع ذلك، في هذه الدراسة بذلت قصارى جهدي لتقليل مخاطر المساس بصحة بياناتي من خلال إكمال الاستبانة شخصيًا عبر مختلف وسائل التواصل المتاحة بعد شرح كامل لما تعنيه الأسئلة في الواقع وبالتالي تقليل احتمالية الأخطاء الناتجة عن عدم الفهم والغموض .

الفرع الثالث: مراحل إجراء العمل الميداني: الهدف من هذه المراحل هو إظهار خارطة الطريق لعملية جمع وتحليل البيانات الأولية، وقد تم تقسيم عملية جمع البيانات الأولية إلى ثلاث مراحل رئيسة كالتالي:

- تطوير استبانة الدراسة؛
- جمع البيانات الأولية من المستجيبين؛
- تحليل البيانات الأولية التي تم جمعها .

خضع تطوير استبانة الدراسة لمراحل مختلفة من الصقل والتعديل، بما في ذلك التصميم الأولي والتحكيم والاختبار المسبق من خلال استبانة تجريبية حتى كتابة الاستبانة النهائية . وهذا من أجل الحصول على منتج نهائي مرضٍ .

بعد تحكيم الاستبانة وكخطوة أولى تم اختبار مسودة الاستبانة بشكل غير رسمي، عن طريق إقناع الزملاء والأصدقاء بقراءتها ومن خلالهم تم تقديم تعليقات على مدى وضوح وبساطة الأسئلة المطروحة . وهذا من أجل تسليط الضوء على أوجه القصور والقيام بالتعديلات اللازمة قبل إطلاق المستند بالكامل . وكان الهدف هو التحقق من العرض العام والوضوح والمعقولية من حيث طول الأسئلة وعمق المعلومات المطلوبة .

من أجل تحسين جودة البيانات، وخاصة موثوقيتها، يجب أن تكون استمارة الاستبانة مُتسقةً مما يعني أنه يجب الإجابة على الأسئلة من قبل مستجيبين مختلفين بنفس الطريقة في كل مرة .

بناءً على التوجيهات السليمة للمشرف، اخترت عينة عمدية صغيرة لاختبار موثوقية وصحة الاستبانة . طُلب من المجيبين الإجابة على الأسئلة وتم إبلاغهم بأن التمرين ليس حقيقيًا بل هو تمهيدي وأن الهدف من هذه الدراسة هو الحصول على رأيهم في مصداقية وصحة الاستبانة .

تم بعد ذلك دمج ملاحظات المشاركين في الاستبانة واختيار عينة عمدية أخرى وتوزيع النسخة المعدلة من الاستبانة على العينة الثانية المختارة .

هذه المرة لم يتم إبلاغ المستطلعين بأن الاستبانة مخصصة للتجريب، والهدف من هذا هو إجراء الدراسة كما لو كانت حقيقية ومعرفة ما إذا كان التناقض والغموض لا يزالان قائمان .

تمت ملاحظة كل الردود التي أثارها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وأضيفت مرة أخرى إلى الاستبانة وبهذه الطريقة تم إنجاز الإصدار النهائي الذي تم استخدامه لجمع البيانات الأولية لهذا الدراسة .

الفرع الرابع: طرق معالجة البيانات: تم استخدام طريقتين في معالجة البيانات واستخلاص النتائج العلمية المرتبطة بطبيعة المشكلة المدروسة، وهما:

- طريقة معالجة البيانات الكمية بيانياً باستخدام برنامج Excel لعرض الجداول والأشكال البيانية؛
- طريقة معالجة البيانات الوصفية وفق البرنامج الإحصائي SPSS26، وهو برنامج معالجة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) وبناءً على مخرجات هذا البرنامج تم إجراء التحليلات الإحصائية .

المطلب الثاني: قاعدة البيانات الكمية والوصفية

تتمثل قاعدة بيانات التي استندت إليها الدراسة التطبيقية في ما يلي:

- المصادر الأولية لجمع البيانات الكمية والوصفية؛
- حجم المجتمع وعينة الدراسة؛
- متغيرات الدراسة .

الفرع الأول: مصادر جمع البيانات: تتمثل مصادر جمع البيانات الكمية والوصفية فيما يلي:

- الإحصاءات والتقارير الرسمية المتمثلة في: تقارير بنك الجزائر، تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير صندوق النقد العربي تقارير البنك الإسلامي للتنمية، تقارير صندوق النقد الدولي، تقارير البنك الدولي؛
- منشورات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛
- مواقع رسمية على شبكة الانترنت .
- تصميم استبانة .

حيث تم جمع البيانات الكمية من مصادر ذات منبع داخلي داخل الجزائر ممثلة في الهيئات الرسمية للدولة كالديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، ومصادر ذات منبع خارجي (خارج الجزائر) ممثلة في البنك الدولي (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي *Global Findex* لسنة 2017)، وصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي .

أما فيما يخص جمع البيانات عن طريق الاستبانة، فهي بيانات تتعلق بما يلي:

– المواقف والتوقعات التي تقيس التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي لفئة ذوي الدخل المحدود في الجزائر المعبر عنه بالمتغير المستقل؛

– مستوى الشمول المالي لفئة ذوي الدخل المحدود في الجزائر، ومستوي وعيهم بالتمويل الإسلامي الحالي، والمعبر عنه بالمتغير التابع .

تم الجمع بين هذه المصادر في جمع البيانات بهدف الحصول على إجابات ذات صلة وموثوقة لكل سؤال من أسئلة الدراسة الفرعية، والتي من شأنها أن تؤدي بعد ذلك إلى الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس .

الفرع الثاني: حجم المجتمع وتحديد العينة

تهدف هذه الدراسة إلى هدفين أساسين: الأول وصفي، والثاني استطلاعي، حيث يستهدف الهدف الأول الحصول على معلومات من شأنها تشخيص الحالة العامة للقطاع المالي في الجزائر، والقضايا النظرية والمنهجية المرتبطة بالدراسة، ويبحث الهدف الثاني الخاص بالهدف الاستطلاعي إلى قياس توجهات الفئة المستهدفة (فئة ذوي الدخل المحدود في الجزائر) حول التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي كآلية لتعزيز الشمول المالي .

يتطلب تحقيق الهدف الثاني (استطلاعي) اختيار عينة غير احتمالية ذات حجم صغير تعتمد على كمية التفاصيل المطلوبة ومتطلبات مستوى الثقة، ومدى تجانس/ تباين المجتمع .

1 . تعريف مجتمع الدراسة: المجتمع المستهدف هو مجموعة العناصر التي تطبق عليهم نتائج الدراسة، فالمجتمع الفعلي المدروس هم **الأفراد ذوي الدخل المحدود[154](وحدات العينة) المختارون حسب معايير الإدراج والاستثناء (خصائص المجتمع) الذين يعيشون في الجزائر (الموقع الجغرافي)، من 2021/05/01 إلى غاية 2021/12/31 (الفترة الزمنية).**

2. تحديد مجتمع الدراسة: تم تحديد المجتمع الفعلي المدروس وفق معايير الإدراج ومعايير الاستثناء كالآتي:

- معايير الإدراج: ويقصد بها مجموعة الشروط التي يجب توافرها للمشاركة في هذه الدراسة، وهي:

– أن يكون الفرد مواطن جزائري مقيم في الجزائر؛

– أن يكون الفرد موظف ينتمي إلى قطاع حكومي؛

– أن يكون عمر الفرد الموظف أقل أو يساوي 60 سنة؛

– أن يكون الفرد نشط اقتصادياً؛

– أن يكون دخل الفرد ثابت و أقل من 40000 دج، وهذا ما تشترطه البنوك التجارية الجزائرية عند دراستها لملفات منح التمويل للأفراد، وهي شروط تتضمن أن يكون للفرد دخل ثابت ومنتظم وأعلى أو يساوي مرتين (02) الحد الأدنى للأجر المضمون .

- معايير الاستثناء: ويقصد بها مجموعة الشروط التي لا تسمح بالمشاركة في هذه الدراسة، وهي:

– أن يكون الفرد موظف لا ينتمي إلى قطاع حكومي؛

– أن يكون سن الفرد الموظف أكثر من 60 سنة؛

– أن يكون الفرد موظف يتقاضى دخل ثابت أكثر أو يساوي 40000 دج؛

[154] تم استهداف فئات ذوي الدخل المحدود باعتبارهم عملاء محتملين لمؤسسة التمويل الأصغر الإسلامية .

"ليس من الضروري إدراج كل عنصر في المجتمع المستهدف في الدراسات والبحوث التي يكون هدفها استطلاعيا، فأسلوب العينة يكون كافياً في معظم الحالات . فإذا كان الباحث في مرحلة إجراء الدراسة الاستطلاعية لمشروع الدراسة أو كان يقوم باختيار مبدئي لأدوات الدراسة، فإنه يفضل استخدام أسلوب العينة بدلا من إجراء التعداد"[155] .

3 . تصميم عينة الدراسة: تفرض أهداف الدراسة ضرورة استخدام تصميم العينة غير الاحتمالية باعتباره التصميم الأنسب مقارنة بتصميم العينة الاحتمالية، فهذه الدراسة الاستطلاعية تسعى إلى الحصول على فكرة عامة حول طبيعة المشكلة موضوع الدراسة واختبار الفرضيات الأولية وتحديد المشكلات المحتملة للبحوث اللاحقة، واستخدام تصميم العينة غير الاحتمالية مقبولاً لتحقيق مثل هذه الأهداف .

4 . مبررات اختيار تصميم العينة غير احتمالية: يمكن ذكر بعض المبررات التي على أساسها تم اختيار تصميم العينة غير الاحتمالية، وهي:

- هدف الدراسة استطلاعياً (استكشافياً)؛
- الحاجة إلى دراسة فئات ذوي الدخل المحدود باعتبارهم عملاء محتملين لمؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي؛
- إن الهدف من استخدام تصميم العينة غير احتمالية في هذه الدراسة هو تقديم أمثلة توضيحية تحقق هدف الدراسة .
- حجم المجتمع كبير؛
- المجتمع أكثر تجانساً فيما يتعلق بالمتغيرات موضوع الاهتمام (فئة ذوي الدخل المحدود في المجتمع الجزائر لهم خصائص مشتركة ومميزة من حيث الثقافة واللغة والملامح الاجتماعية والاقتصادية ومستوى اندماجها وانكشافها على النظام المالي في الجزائر)؛
- مجتمع الأفراد ذوي الدخل المحدود منتشر على نطاق واسع، وطريقة جمع البيانات المعتمدة على الاستبانة، وفي ظل ميزانية محدودة للغاية كان استخدام أسلوب العينة غير الاحتمالية هو الخيار الأفضل؛
- غياب إطار للمعاينة الإحصائية؛
- اعتبارات متعلقة بتصميم البحث .

5 . نوع العينة غير الاحتمالية المستخدم في الدراسة: تم اختيار العينة الغرضية أو العمدية وهي أسلوب معاينة غير احتمالية يتم فيه اختيار العناصر من المجتمع المستهدف على أساس مطابقتها وملاءمتها لأهداف الدراسة ومعايير الإدراج والاستبعاد الموجودة في المجتمع . إذ يحاول الباحث استهداف فئات محددة من المجتمع المستهدف، ومن خلال هذا الاختيار يسعى الباحث إلى التقليل من تباين العينة والحصول على عينة متجانسة من أجل ضبط والتحكم في المتغيرات الدخيلة وزيادة الصدق الداخلي مع احتمال انخفاض تحيز الاختيار .

6 . اختيار حجم العينة: من أجل الحصول على الأهداف الاستطلاعية والحصول على نتائج ذات مصداقية، ونظراً لنوع تصميم الدراسة وطبيعة أهداف الدراسة الاستطلاعية، فقد اعتمد الباحث في تقدير حجم العينة على مبادئ توجيهية في تصميم العينات غير الاحتمالية[156]، والتي تعتمد على طرق غير إحصائية في اختيار العينة النموذجية لهذا النوع من البحوث.

بناءً على هذا الأساس تم تحديد حجم العينة بـ **100** مشارك من فئة ذوي الدخل المحدود، وهو ما يمثل عدد الاستمارات النهائية التي سيبنى عليها تحليل هذه الدراسة .

7 . طريقة استهداف أفراد العينة: تم استهداف أفراد العينة عن طريق:

---

[155] جوني دانييل، ترجمة طارق عطية عبد الرحمان، **أساسيات اختيار العينة في البحوث العلمية، مبادئ توجيهية عملية لإجراء اختيارات العينة الدراسية**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2015 م: ص 97.

[156] المرجع السابق، ص 324.

- شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)؛
- عناوين البريد الالكتروني؛
- العائلة والأصدقاء والزملاء في العمل .

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

تم اعتماد متغيرات الدراسة كما يلي:

- المتغير المستقل: التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي؛
- المتغير التابع: تعزيز الشمول المالي.

في المرحلة الأولى من الدراسة التطبيقية تم تحليل وتقييم التمويل الأصغر الإسلامي (المتغير المستقل) من خلال عرض حالة هذا القطاع في الجزائر، مع الإشارة إلى المؤسسات الداعمة له (قطاع الزكاة والأوقاف) . أما في المرحلة الثانية من الدراسة التطبيقية تم تحليل وتقييم مؤشرات الشمول المالي للجزائر (المتغير التابع) من خلال مؤشرات تشخيص الحالة العامة للقطاع المالي الجزائري، ومؤشرات الشمول المالي من منظور العدالة في توزيع الخدمات المالية، وهما على النحو الآتي:

– مؤشرات تشخيص الحالة العامة للقطاع المالي الجزائري: وتتضمن ما يلي:

- مؤشرات العمق المالي (تقاس هذا المؤشرات بالدينار والنسب المئوية)؛
- مؤشرات الوصول المالي (تقاس هذا المؤشرات بالعدد والنسبة المئوية)؛
- مؤشرات الاستخدام المالي (تقاس هذا المؤشرات بالدينار الجزائر والنسب المئوية) .

– مؤشرات الشمول المالي من منظور العدالة في توزيع الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر: وتتضمن ما يلي:

- المؤشر العالمي للشمول المالي *Global Findex* الصادر عن البنك الدولي لسنة 2017 (تقاس هذه المؤشرات بالنسب المئوية) . كما قام الباحث بمقارنتها بالدول العربية المدرجة في هذا المؤشر .

في المرحلة الثالثة من الدراسة التطبيقية تم قياس المتغيرين من خلال أداة الاستبانة كما يلي:

- المتغير المستقل: المعبر عنه من خلال جزأين أساسين في الاستبانة وهما كالآتي:

الجزء ب : مواقف فئات محدودي الدخل في الجزائر تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي؛

الجزء ج : توقعات فئات محدودي الدخل في الجزائر من إدراج صيغ التمويل الأصغر الإسلامي في النظام المالي المصرفي الجزائري .

- المتغير التابع: المعبر عنه من خلال جزأين أساسين في الاستبانة وهما كالآتي:

الجزء هـ : مستوى وصول واستخدام فئات محدودي الدخل في الجزائر للمنتجات المالية التقليدية؛

الجزء د : مستوى وصول واستخدام فئات محدودي الدخل في الجزائر للمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الحالية .

المطلب الثالث: العلاقة بين أسئلة الدراسة، مصادر جمع البيانات، متغيرات الدراسة والفرضيات

نحاول من خلال هذا المطلب توضيح العلاقة بين أسئلة الدراسة ومصادر جمع البيانات التي تم اعتمادها في الأقسام الثلاثة للدراسة التطبيقية .

الفرع الأول: العلاقة بين أسئلة الدراسة وبيانات الهيئات الرسمية داخل وخارج الجزائر

سنقوم بعرض توضيحي يبين العلاقة بين أسئلة الدراسة وبيانات الهيئات الرسمية داخل وخارج الجزائر في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.3): العلاقة بين أسئلة الدراسة وبيانات الهيئات الرسمية داخل وخارج الجزائر

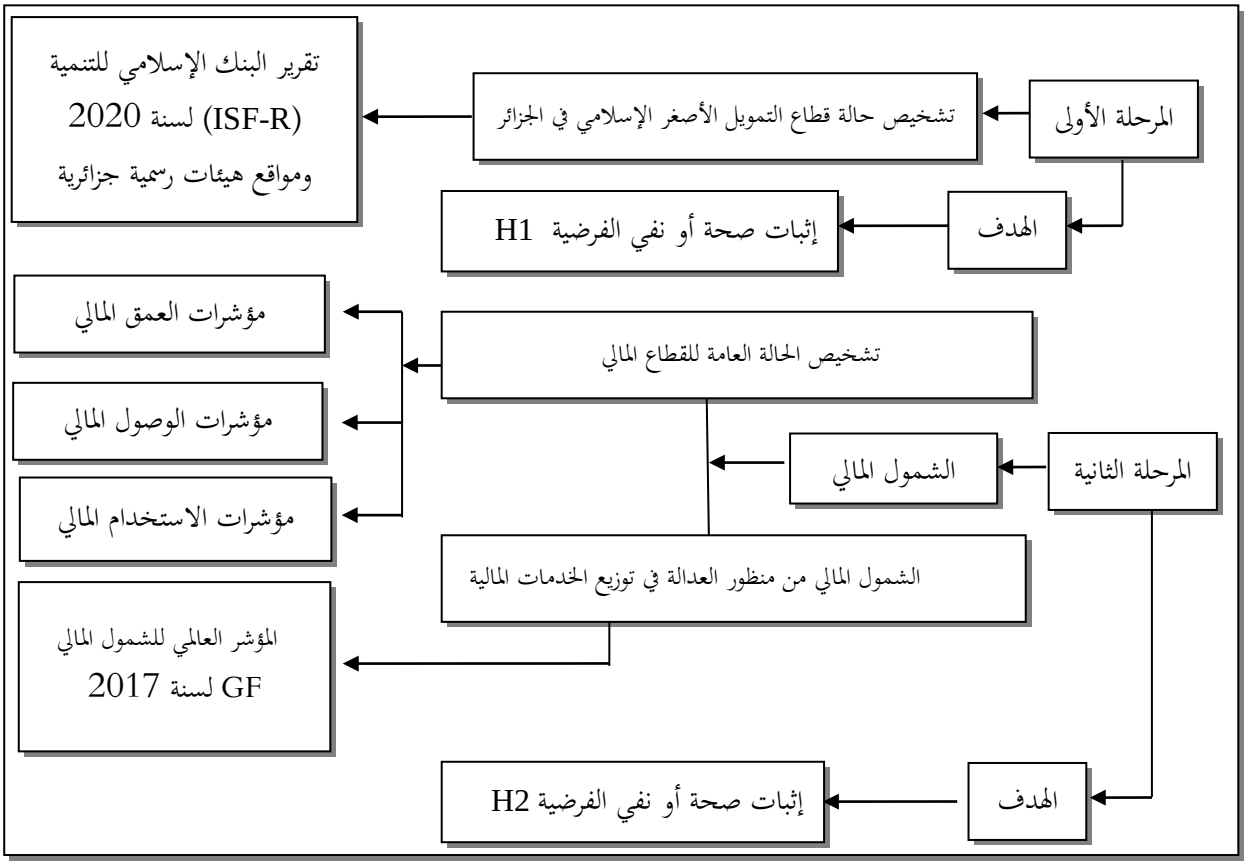

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منهجية الدراسة

يوضح الشكل رقم (1.3) أعلاه، أن هناك ثلاثة مستويات من التحليل يمكن اعتمادهم لتقييم التمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي في الجزائر، وهم: تحليل يعتمد على تشخيص حالة قطاع التمويل الأصغر الإسلامي، وتحليل يعتمد على تشخيص الحالة العامة للقطاع المالي، وتحليل يعتمد على العدالة في توزيع الخدمات المالية والمصرفية، ويتعلق هذا الجزء تحديداً بالسؤالين الفرعيين التاليين:

- ما هو واقع قطاع التمويل الأصغر الإسلامي والمؤسسات الداعمة له (الزكاة والأوقاف) في الجزائر؛
- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر وفقا لمنهجية بنك الجزائر والبنك الدولي؟

نأمل أن تتم الإجابة على هذين السؤالين من خلال البيانات التي تم جمعها وحسابها وتحليلها وتلخيصها .

الفرع الثاني: العلاقة بين أسئلة الدراسة الفرعية والاستبانة

في القسم الثاني من الدراسة التطبيقية تم تصميم استبانة بهدف إيجاد إجابات موثوقة ودقيقة بشكل معقول لأسئلة الدراسة الفرعية، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة عمدية غير احتمالية من الفئة المستهدفة (ذوي الدخل المحدود)، وسنعرض فيما يأتي شرح شكل الاستبانة متبوعة بالأهداف المحددة لها واستظهار نتائج التحليل الوصفي والاستدلالي لوحدات العينة .

تتكون الاستبانة من 27 سؤالاً، تم تقسيمها إلى خمسة أجزاء رئيسة مع أسئلة محددة لأهداف مختلفة تهدف جميعها إلى إيجاد إجابات موثوقة وذات صلة ودقيقة لأسئلة الدراسة، ويمكن توضيح العلاقة بين أسئلة الدراسة الفرعية والاستبانة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2.3):العلاقة بين أسئلة الدراسة الفرعية والاستبانة

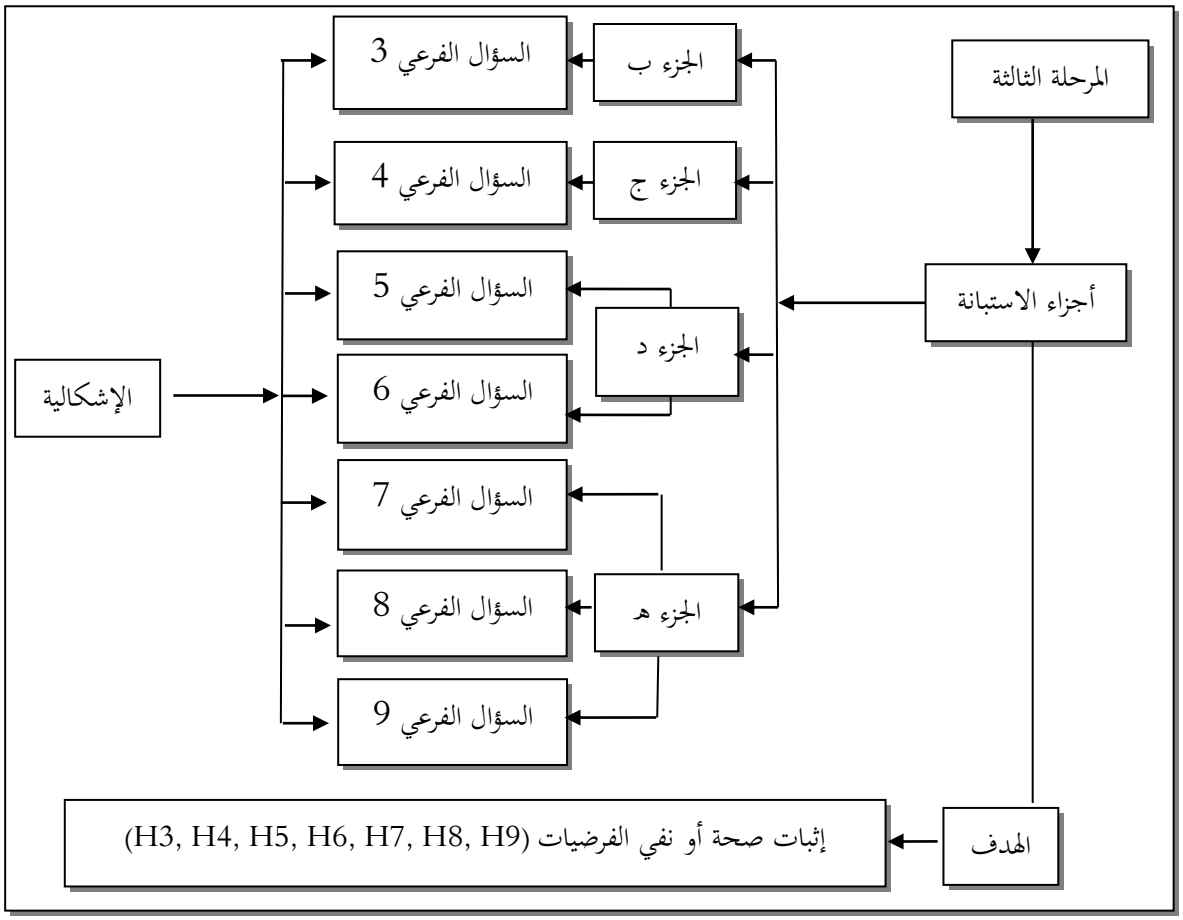

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منهجية الدراسة

يوضح الشكل رقم (2.3) أعلاه، أن هناك تسع أسئلة فرعية بحثية من اليسار إلى اليمين . كما يوضح أيضًا العلاقة بين الأسئلة الفرعية للدراسة وأجزاء الاستبانة الممثلة من اليمين إلى اليسار .

في هذا الجزء سنعرض شرحًا للعلاقة بين أسئلة الدراسة الفرعية واستبانة الدراسة من خلال تحديد أجزاء الاستبيان المصممة للإجابة على أسئلة الدراسة المختلفة .

من المتوقع أن يجمع الجزء الثاني (الجزء ب) الذي تمثله الأسئلة (6-12) معلومات حول مواقف فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي الموجهة إليهم، الأمر الذي يعتبر امتداد لوعيهم بالمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية . ويتعلق هذا الجزء تحديداً بالسؤال الفرعي الثالث، والذي تمت صياغته كالآتي:

- ما هي مواقف محدودي الدخل في المجتمع الجزائري تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي؟

أن وعي هذه الفئة والتعبير عن مواقفها تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي أمران حاسمان في معالجة الإقصاء المالي في هذا المجتمع الأمر الذي يعزز تعزيز الشمول المالي لديهم وانفتاحهم على النظام المالي والمصرفي من خلال تمكينهم من الاستفادة من مهاراتهم في تنظيم المشاريع بطريقة تتفق مع عقيدتهم .

الجزء الثالث (الجزء ج) والذي يغطي الأسئلة (13-19) يدور حول توقعات فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر تجاه إدراج صيغ التمويل الأصغر الإسلامي في النظام المالي المصرفي الجزائري، وهدف من هذا الجزء هو معرفة ما يعتقده فئات ذوي الدخل المحدود بشأن التمويل الأصغر الإسلامي انطلاقا من منتجات التمويل الإسلامي المعروضة حاليا في الجزائر، وكيف يؤثر ذلك على تصورهم لهذه المنتجات وعلى قرارهم في الوصول إليها، ويتعلق هذا الجزء تحديداً بالسؤال الفرعي الرابع، والذي تمت صياغته على النحو الآتي:

- هل أدى إدراج التمويل الإسلامي في الجزائر إلى تعزيز مستوى الوصول المالي لفئات محدودي الدخل؟

يتكون الجزء الرابع من الاستبانة (الجز د) من أربع أسئلة (20-23) والتي تم تصميمها لاستخراج بيانات حول مستويات وصول واستخدام وحدات العينة إلى الخدمات المالية التقليدية في الجزائر، وأسباب الاستبعاد المالي التقليدي لهذه الفئة، ويتعلق هذا الجزء تحديداً بالسؤالين الفرعين الخامس والسادس، والذي تمت صياغتهما على النحو الآتي:

- ما درجة وصول واستخدام فئات محدودي الدخل في المجتمع الجزائر للخدمات المالية التقليدية؟
- هل هناك أسباب لعدم وصول فئات ذوي الدخل المحدود للتمويل التقليدي؟

نأمل أن تتم الإجابة على هذين السؤالين من خلال البيانات التي تم جمعها من خلال (الجزء د) من الاستبانة على العينة المستهدفة، وسيتم تقديم التحليل الإحصائي لهذا الجزء وغيره في الفصل الرابع كجزء من الإحصاء الوصفي الاستدلالي الذي سيتم تنفيذه لاستخلاص بعض الإجابات الحاسمة من البيانات .

تم تصميم الجزء الخامس من الاستبانة (الجزء هـ) والذي يغطي الأسئلة (24-27) لإلقاء الضوء على مستوى وصول واستخدام فئات ذوي الدخل المحدود لمنتجات التمويل الإسلامي الموجودة حالياً في الجزائر، بالإضافة إلى معرفة أسباب الاستبعاد المالي الإسلامي لهذه الفئة. ويتعلق هذا الجزء تحديداً بالسؤال الفرعي السابع والثامن والتاسع، والذي تمت صياغتهم على النحو الآتي:

- ما هو مستوى وصول واستخدام فئات محدودي الدخل في المجتمع الجزائري للتمويل الإسلامي الحالي؟
- هل هناك أسباب لعدم وصول فئات ذوي الدخل المحدود للتمويل الإسلامي؟
- هل هناك علاقة بين مستوى وصول فئات ذوي الدخل المحدود إلى الحساب البنكي لدى البنوك الإسلامية ومستوى استخدامهم للتمويل الإسلامي؟

الفرع الثالث: العلاقة بين المتغيرات وفرضيات الدراسة: تمثل العلاقة بين المتغيرات وفرضيات الدراسة الإطار المفاهيمي أو نموذج الدراسة المعتمد. والشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم (3.3): الإطار المفاهيمي للدراسة

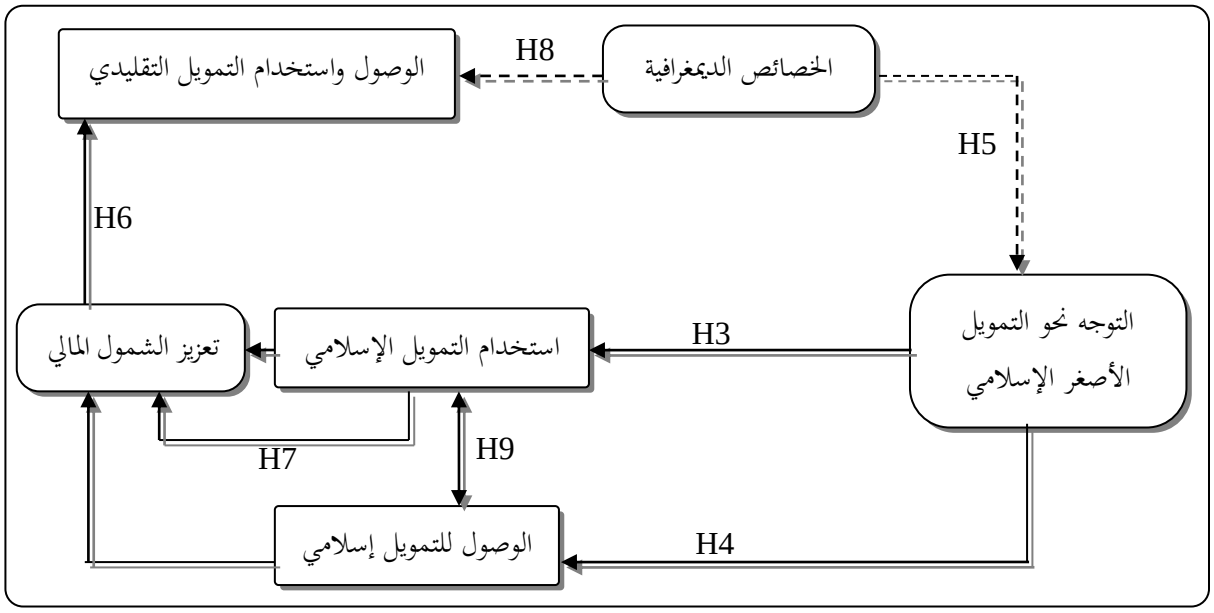

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الرابع: الإحصاءات الوصفية للخصائص العامة لأفراد العينة المستهدفة

نقدم في هذا الفرع بداية الاختبارات الإحصائية المتمثلة في صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient) لقياس صدق فقرات الاستبانة، والثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

الفرع الأول: صدق الاتساق الداخلي

يقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة، مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له .

1. نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحاور التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي

أ) المواقف تجاه التمويل الأصغر الإسلامي

يبين الجدول رقم (2.3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور مواقف فئات ذوي الدخل المحدود تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,001)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0,001 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه .

الجدول رقم (2.3) : معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور مواقف فئات ذوي الدخل المحدود تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي والدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	المشاركة: تتشارك أنت والمؤسسة المختصة في المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع، تحسب الأرباح حسب الاتفاق والخسارة حسب المساهمة في رأس المال .	0,81	*0,000
2	المضاربة: تقدم لك المؤسسة المختصة المال وأنت تقدم العمل بخبرتك وجهدك وتتقاسمونا الأرباح حسب الاتفاق، وفي حالة الخسارة تتحمل المؤسسة خسارة المال وتخسر أنت جهدك وعملك .	0,69	*0,000
3	المرابحة: تطلب من المؤسسة المختصة أن تشتري لك سلعة معينة على أساس وعد منك بأن تشتريها من عندها بسعر الشراء زائد ربح معلوم . ويكون الدفع بالتقسيط .	0,66	*0,000
4	الاستصناع: يمكنك التعاقد مع المؤسسة المختصة بأن توفر لك سلعة وفق مواصفات تحددها أنت وتسلمها لك في تاريخ محدد . ويكون دفع ثمنها حسب ما اتفقتم عليه .	0,86	*0,000
5	السلَم: يمكنك الحصول على المال من المؤسسة المختصة مقابل وعد بأن تسلم لها السلع المتفق عليها في المستقبل.	0,79	*0,000
6	الإجارة: تقوم المؤسسة المختصة بشراء معدات أو آلات وتؤجرها لك لمدة محددة. وبعد انتهاء مدة الإيجار تنتقل ملكية المعدات أو الآلات إليك بعقد بيع.	0,83	*0,000
7	القرض الحسن: هو مبلغ من المال تقدمه لك المؤسسة المختصة بدون فائدة لفترة زمنية محددة، وترده دون زيادة أو نقصان.	0,68	*0,000

0,000* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0,001$

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

ب) التوقعات تجاه التمويل الأصغر الإسلامي

يبين الجدول رقم (3.3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور توقعات فئات ذوي الدخل المحدود تجاه التمويل الأصغر الإسلامي والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,001) حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0,001 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه .

الجدول رقم (3.3): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور توقعات فئات ذوي الدخل المحدود تجاه التمويل الأصغر الإسلامي والدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	التمويل الأصغر الإسلامي سيكون أقل تكلفة من نظيره التقليدي .	0,718	*0,000
2	إن توفير التمويل الأصغر الإسلامي سيعزز وصول فئات محدودي الدخل إلى الخدمات المالية الأساسية مثل تمويل الادخار .	0,620	*0,000

3	هناك العديد من محدودي الدخل في الجزائر لا يحصلون التمويل بسبب دينهم، وكانوا سيفعلون ذلك إذا كان لديهم بديل مقبول شرعاً .	0,599	*0,000
4	يختلف التمويل الأصغر الإسلامي، مثل التمويل بالمرابحة، عن التمويل التقليدي، ولا يتعلق الأمر فقط بإدخال مصطلحات عربية للإشارة إلى أنها إسلامية .	0,729	*0,000
5	يجب على محدودي الدخل في المجتمع الجزائري التوجه إلى التمويل الأصغر الإسلامي حتى لو كان عليهم دفع المزيد .	0,674	*0,000
6	يعتقد غالبية محدودي الدخل في المجتمع الجزائري أن المؤسسات التي تقدم تمويل إسلامي في الجزائر أكثر ربحية من نظيرتها التقليدية .	0,695	*0,000
7	التمويل التقليدي المعروض حاليا انتقائي للغاية ولا يلبي إلا الأغنياء الذين يمثلون أقلية في المجتمع الجزائري المسلم عكس التمويل الإسلامي .	0,669	*0,000

0,000* **الارتباط دال إحصائيا عند** $\alpha \leq 0,001$

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

2. نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحور تعزيز الشمول المالي

يبين الجدول رقم (4.3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور تعزيز الشمول المالي والدرجة الكلية للمحور والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0,05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه .

الجدول رقم (4.3): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور تعزيز الشمول المالي والدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	هل لديك حساب بنكي مع أي من البنوك التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر؟	0,954	*0,000
2	هل تواصلت مع أي من المؤسسات التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لجمع تمويل لمشروعك؟	0,958	*0,000

0,000* **الارتباط دال إحصائيا عند** $\alpha \leq 0,001$

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

الفرع الثاني: الثبات بطريقة ألفا – كرونباخ

يقصد به الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، والجدول التالي يعرض نتائج الاختبار .

الجدول رقم (5.3): نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي	14	0,887
تعزيز الشمول المالي	2	0,905

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

يبين جدول رقم (5.3) أن معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع .

المبحث الثاني: تحليل وتقييم واقع التمويل الأصغر الإسلامي وقطاع الزكاة والأوقاف في الجزائر

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب، سنقوم في المطلب الأول بإلقاء نظرة عامة حول التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر، وفي المطلب الثاني والثالث سنعرض المؤسسات الداعمة للتمويل الأصغر الإسلامي، الزكاة والأوقاف على التوالي .

المطلب الأول: التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر، نظرة عامة

منذ الاستقلال، بذلت الجزائر جهودًا كبيرة لاستعادة جميع حقوقها وسيادتها بما في ذلك السياسات النقدية المستقلة وإصدار العملة المحلية . بدأً بإطلاق بنك الجزائر عام 1963 ثم الدينار الجزائري في وقت لاحق عام 1964 .

خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات، أظهرت التغييرات التي أدخلت على القطاع المالي الجزائري بعض القيود ونقاط الضعف وأصبحت معالجتها ملحة من وجهة نظر السلطات العمومية. حيث كانت بوادر هذه المعالجات إنشاء سوق مالية (البورصة) في يونيو 1989، والتي كانت تعتبر فرصة للمؤسسات المالية غير المصرفية للوصول إلى سوق المال .

منذ تلك اللحظة، شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من التحسينات والتعديلات من أجل مواكبة الصناعة المالية وأصبحت هذه التعديلات أكثر شمولاً لتغطي بشكل أكبر الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جدًا، لاسيما من خلال التمويل الأصغر .

يعتبر التمويل الأصغر في الجزائر وسيلة رئيسة لامتصاص البطالة والتخفيف من حدة الفقر . إذ تعتبره السلطات العليا في البلاد أداة تهدف إلى تحقيق التنمية وزيادة معدلات التوظيف باعتباره يستهدف المواطنين بدون دخل / أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، وهو يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات[157] .

"ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة– النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة انجازها . وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "[158] .

---

[157] الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرسوم رئاسي رقم 04– 13 المؤرخ في 29 ذي القعدة، عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر**، العدد 6، السنة 2004.

[158] الإطار القانوني والتشريعي: عقب التوصيات المنبثقة عن الملتقى الدولي خلال ديسمبر عام 2002 حول " التجربة الجزائرية في القرض المصغر " تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب :

– المرسوم الرئاسي رقم 11–133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القروض المصغرة؛

– المرسوم التنفيذي رقم 04–14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، معدل؛

– المرسوم التنفيذي رقم 11–134 من 22 مارس 2011 والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04–15 من 22 جانفي 2004 الذي يحدد شروط ومستوى الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القروض المصغرة؛

– المرسوم التنفيذي رقم 04–16 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء و تحديد هيكل صندوق الضمان المشترك القروض المصغرة ، معدل. راجع في هذا الشأن:
ANGEM, 12/02/2022, https://www.angem.dz/ar/article/cadre-de-creation/

الفرع الأول: سياسات التمويل الأصغر

التمويل في الجزائر هو عنصر أساسي في السياسة العامة لمكافحة البطالة والاستبعاد الاجتماعي . بين عامي 1999 و 2002، أطلقت الحكومة برنامج التمويل الأصغر بقيادة وكالة التنمية الاجتماعية، حيث قدمت قروضًا تتراوح من (50.000 دج) إلى (350.000 دج) بمعدل فائدة 20% . لم ينجح هذا البرنامج بسبب العديد من العوائق والقيود[159].

هناك ثلاث مبادرات رئيسة أخرى اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل الحد من البطالة وتعزيز المشاريع الصغيرة جداً وبرامج الشركات الصغيرة والمتوسطة . تتكون هذه المبادرات من إنشاء وكالات وطنية متخصصة وهي:

1 . الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM

بناء على التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر . تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل[160]. تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج موجهة لخلق نشاطات، والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك . يمثل الوكالة على المستوى المحلي49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة. كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر[161] . الجدول التالي يوضح أنماط التمويل المعتمدة في الوكالة .

الجدول رقم (6.3): أنماط التمويل المعتمدة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	% الفائدة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1000000دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	-

Source : ANGEM, 12/01/2022, https://www .angem .dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/

"استناداً إلى إصدارات الوكالة، فقد منحت 726359 قرضاً إلى غاية سنة 2020 كلها بدون فوائد"[162].

2 .الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

تأسست سنة 1996، (ANSJE سابقاً) هي هيئة عامة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تخضع لإشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة . ترافق ANADE مروجي المشاريع لإنشاء

159 IDB, ISLAMIC SOCIAL FINANCE REPORT 2020 : P 126.
160 ANGEM, 12/01/2022, https://www .angem .dz/ar/article/presentation/
161 ANGEM, 12/01/2022, https://www .angem .dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/
162 IDB, Op . Cit ., P 126 .

وتوسيع المشاريع الصغيرة التي تنتج السلع والخدمات . لديها شبكة من 51 فرعا، تقع في جميع ولايات البلاد، فضلا عن الملاحق الموجودة في المواقع الرئيسة[163] .

3 . الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة

تأسس سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، ومن مهامه تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية[164] .

تقدم هذه الهيئات الثلاث مساعدة فنية ومالية لأصحاب الأعمال الصغيرة من خلال قروض مدعومة بأسعار مفضلة وأيضاً من خلال برامج تدريبية في مجالات الإدارة المالية والإدارية للشركات الصغيرة والمتوسطة . وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقاً بين المؤسسات الثلاث من حيث الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن منحه وطبيعة السكان المستهدفين والأهداف الاجتماعية على الرغم من أنها تعمل جميعها بنفس الطريقة تقريباً في تنفيذ برامجها . كما أن البنوك تعد من الشركاء الأساسيين لهذه المؤسسات حيث أنها تقدم التمويل التكميلي للمشاريع الصغيرة حسب متطلبات الشراكة بين المؤسسات والبنوك .

الفرع الثاني: مبادرات التمويل الأصغر الإسلامية

1 .منظمات غير حكومية

للمنظمات غير الحكومية دورًا بارزًا في التمويل الأصغر . وقد بدأت بعض هذه المنظمات مؤخرًا في أن تصبح مؤسسات مالية مستقلة مرخصة وفقًا لقوانين البنوك المعمول بها . تأسست جمعية تويزة الجزائرية 11 في عام 1989، وهي واحدة من أهم الجمعيات ذات الخبرة الكبيرة في مجال التمويل الأصغر من خلال إنشاء برنامج يتضمن تقديم الدعم لأصحاب الأعمال الصغيرة . وتعمل حاليًا على تحسين أساليب عملها وإجراءاتها في دعم نشاط المقترض، وتعمل حاليًا على أن تصبح مؤسسة مالية متخصصة في هذا المجال[165] .

2 . بنك التنمية المحلية BDL

يبحث بنك التنمية المحلي على إطلاق التمويل الإسلامي من خلال أنماط الإجارة والمضاربة والمرابحة، التي تمت الموافقة عليها حتى الآن وهي معروفة على نطاق واسع بين الجزائريين. ومن المتوقع أن تكون هذه الأموال موجهة نحو الاستثمار وتمويل المشاريع السكنية والعقارية وكذلك التمويل الاستهلاكي، وهي أكثر ما يبحث عنه المواطنون. بالإضافة إلى التمويل من المتوقع إطلاق منتج متعلق بالادخار يحصل فيه المدخر على هامش ربح[166] .

3 .بنك البركة

بحلول نهاية عام 2008، تم تأسيس FIDES الجزائر بالتعاون مع بنك البركة الجزائري لتسهيل وصول الحرفيين إلى التمويل الكافي لممارسة أنشطتهم الحرفية . تقوم هذه المؤسسة بدراسة وتقييم مشاريع الحرفيين وحصولهم على التمويل . بناءً على هذه الدراسة، ترسل مؤسسة الخدمات المالية هذه الطلبات إلى بنك البركة الجزائري لتوفير التمويل لمثل هذه المشاريع

[163] ANADE, 11/01/2022, http://ansej .org .dz/index .php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej#
[164] CNAC, 12 /02/2022, https://www .cnac .dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC .aspx
[165] IDB, Op . Cit ., P. 128
[166] Idem

المعتمدة . تضمن مؤسسة الخدمات المالية، بموجب اتفاقية مع بنك البركة الجزائري، وهو جزء من مشروع تنموي ممول من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني DEVED-GTZ وبمشاركة وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدينة غرداية[167] .

الفرع الثالث: تجربة بنك البركة الجزائري في التمويل الأصغر الإسلامي

بنك البركة الجزائري عضو في مجموعة البركة المصرفية . تم تأسيسه في مايو 1991 كأول بنك إسلامي في البلاد ويعمل بموجب ترخيص مصرفي تجاري صادر عن بنك الجزائر . الأنشطة الرئيسة للبنك هي التجزئة المصرفية والتجارية . يعمل البنك بـ 30 فرعا . بدأت تجربة بنك البركة الجزائري في التمويل الأصغر الإسلامي في إطار مشروع تنموي بمدينة غرداية بتمويل من برنامج التعاون الدولي الألماني (DEVED-GTZ) بمشاركة وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة . تتميز مدينة غرداية بطابع ثقافي خاص وتقاليد تجارية تعد من بين العوامل المهمة لنجاح المشروع[168] .

1 . نموذج المشروع: يمكن توضيح المشروع على النحو التالي:

– توزيع الأدوار بين الأطراف المعنية: لا يسمح قانون البنوك الجزائري بإنشاء مؤسسات تمويلية برأسمال أقل من 35 مليون دولار أمريكي . لذلك كان من الضروري تقسيم الأدوار بين الجهة الممولة والجهة المتابعة والإدارة الميدانية بهدف إطلاق نشاط التمويل الأصغر كمنتج مصرفي ولكن بإدارة وإشراف جهة متخصصة .

2 . مزايا النموذج: للنموذج مزايا تتمثل فيما يلي[169]:

- الانسجام مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية؛
- إشراك ممثلي السكان المعنيين في تصميم المنتج؛
- الاهتمام بالأفراد أنفسهم أكثر من الاهتمام بالمستندات المقدمة؛
- تعيين مسؤول تمويل لديه القدرة على التواصل الجيد .
- سرعة اتخاذ القرار بشأن منح التمويل؛
- استخدام ضمانة معنوية بدلا من ضمانة مادية .

[167] IDB, Op . Cit ., P. 128
[168] Ibid ., P. 175
[169] Idem

الشكل رقم (4.3): توزيع الأدوار بين الأطراف المعنية لإدارة المشروع

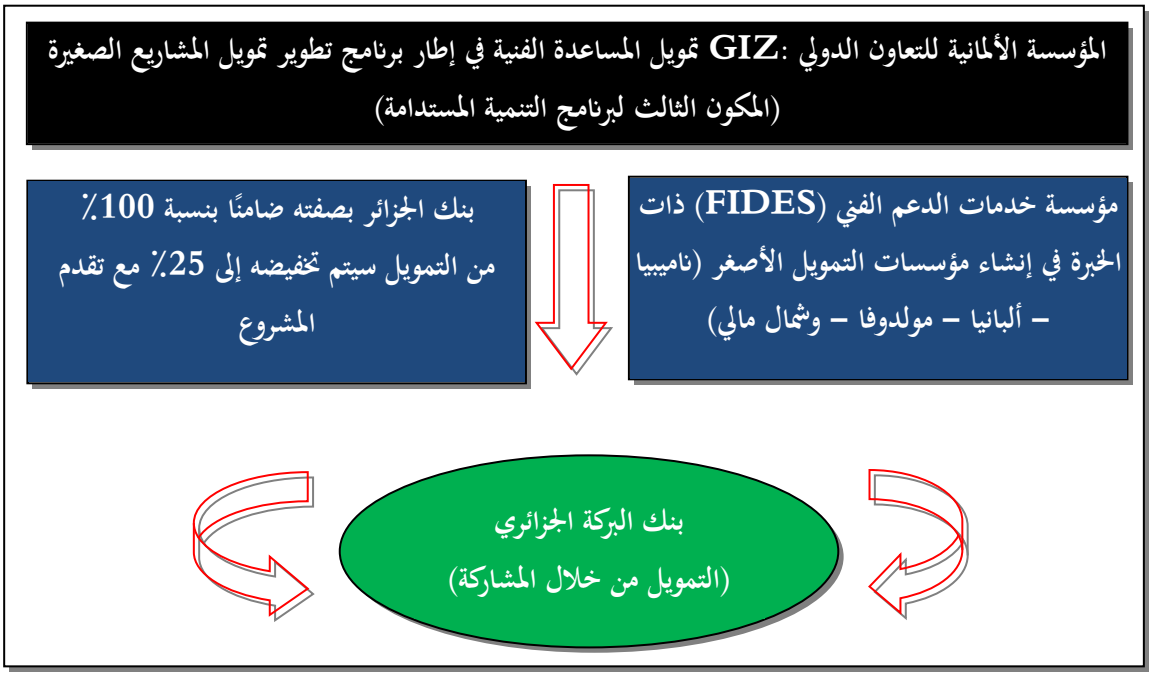

Source : IDB, ISLAMIC SOCIAL FINANCE REPORT 2020 : P 175

3.طرق التمويل

يقدم بنك البركة الجزائري تمويل المشاركة لمشاريع متناهية الصغر مختارة بعناية . تشير الإحصاءات إلى أنه خلال العام الأول من النشاط، لم تلتزم فقط 2 من 45 مؤسسة صغيرة ممولة بمواعيد السداد .

– طبيعة المشاريع الممولة: المشروع في مرحلة التوسع (ليست مرحلة بدء التشغيل) .

– مبلغ تمويل المشاركة: بالنسبة للمعدات الصغيرة ورأس المال العامل، يتراوح المبلغ من 500 دولار أمريكي إلى 3000 دولار أمريكي؛ وبالنسبة للمعدات الكبيرة، يتراوح المبلغ من 2000 إلى 10000 دولار أمريكي .

– مدة المشروع: من 12 إلى 36 شهرًا .

– ادخار إلزامي لا يقل عن 5 أقساط شهرية من رأس مال المشاركة .

– الضمان: أخلاقي .

– هيئة محلفين رفيعة المستوى لحل النزاعات المحتملة .

أما فيما يتعلق بتمويل النساء الماكثات بالبيت والناشطات اقتصاديا فقد تم منحهن تمويل بصيغة القرض الحسن والمرابحة ولضمان سداد التمويل، تم تنظيمهن في شكل مجموعات تضامن (بين 3 و 15) .

– طبيعة المشاريع الممولة: الحرف أو المشاريع التجارية المستقلة عن بعضها البعض والمتضامنة في الدفع والانضباط .

– نوع التمويل: يبدأ بالقرض الحسن يليه مرابحة صغيرة عند التجديد.

– مبلغ التمويل: بين 100 و 500 دولار أمريكي .

– المدة: من 3 إلى 12 شهرًا .

– مدخرات إلزامية تعادل 2 إلى 4 أقساط شهرية من التمويل .

– عقد مرافقة بين FIDES ومجموعة النساء مقابل عمولة ثابتة غير مرتبطة بمبلغ التمويل.

– مراحل المشروع: من عام 2008 إلى عام 2012: تمت إدارة المنتج المالي من قبل FIDES، الكيان المتخصص .

– ابتداء من عام 2012: تتم إدارة التمويل بالكامل من قبل البنك[170] .

الشكل رقم (5.3): يوضح طريقة تنفيذ المشروع التمويل الأصغر الإسلامي

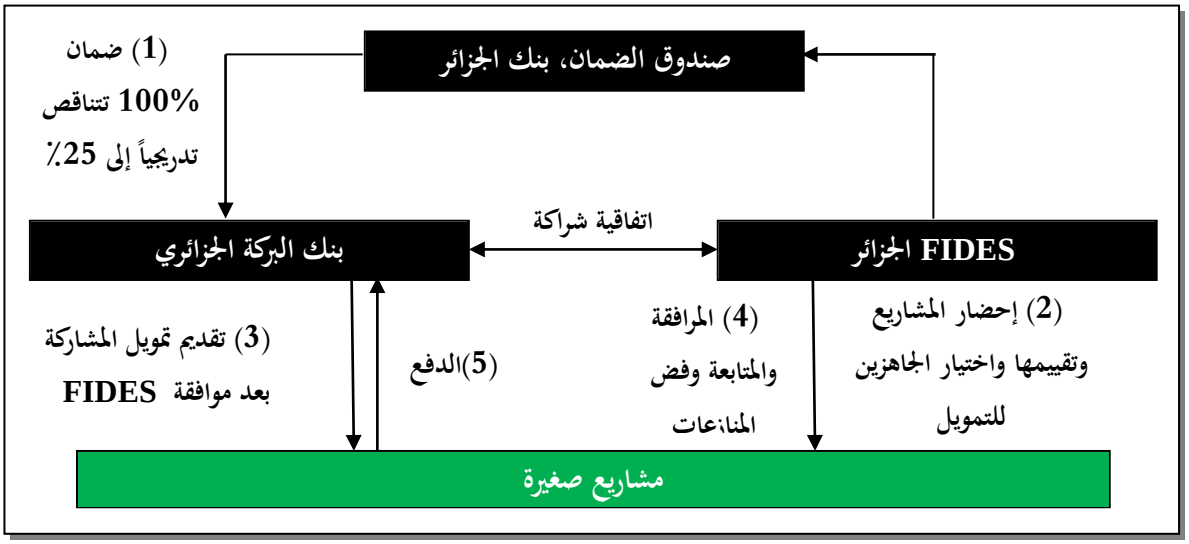

Source : IDB, ISLAMIC SOCIAL FINANCE REPORT 2020 : P 176

4 . إدارة المخاطر وإنجازات وتحديات المشروع: يمكن عرض إدارة المخاطر وإنجازات وتحديات المشروع في الجدول التالي:

الجدول رقم (7.3): إدارة المخاطر وإنجازات وتحديات مشروع التمويل الأصغر الإسلامي

إدارة المخاطر	الإنجازات	التحديات
– تنظيم النساء في مجموعات التضامن. – المدخرات الإلزامية . – الضمان: أخلاقي . – هيئة محلفين رفيعة المستوى لحل النزاعات المحتملة . – توزيع الأدوار بين الأطراف المختلفة. – صندوق الضمان .	–كان اختيار طريقة المشاركة للتمويل مناسباً للطبيعة غير المنتظمة لتوليد إيرادات المشروعات متناهية الصغر . – الوصول إلى معدلات استرداد مقبولة بسبب المرافقة المهنية والقرب من المستفيدين . – المساهمة بشكل كبير في زيادة حجم التمويل المشروعات متناهية الصغر وتوسيع نشاطها . – خلق وظائف إضافية . – تحسين إدارة المشروعات متناهية الصغر الممولة بشكل كبير . – تعزيز تنمية ريادة الأعمال بين أصحاب المشاريع الصغيرة .	– عدم وجود إطار قانوني مناسب . – منافسة غير متوازنة أو غير عادلة للبرامج الحكومية ذات الشروط التفضيلية. – التوسع الجغرافي الضعيف للتجربة . – عدم نقل الخبرات إلى الفريق المحلي مما أدى إلى عدم السيطرة على المحفظة بعد سحب الدعم الفني للجهة المتخصصة . – صعوبة دمج نشاط التمويل الأصغر في أنشطة البنك .

Source: IDB, ISLAMIC SOCIAL FINANCE REPORT 2020 : P 177

[170] IDB, Op . Cit ., P . 176

5.تقييم برنامج التمويل الأصغر الإسلامي: يمكن عرض تقييم لهذا البرنامج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (8.3): تقييم برنامج التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائري

نقاط القوة	▪ 98% من الشعب الجزائري مسلمون . ▪ 75% من السكان من فئة الشباب . ▪ تطبيق الشريعة الإسلامية في شؤون المواطنين . ▪ مجموعة متنوعة من أشكال التمويل المعتمدة . ▪ صلاحية طرق التمويل لجميع القطاعات .
نقاط الضعف	▪ عدم وجود مؤسسة مالية تمنح التمويل الأصغر الإسلامي . ▪ الارتباط بالبنوك العامة التي لا تولي اهتمامًا كافيًا للتمويل الأصغر لأنها تركز خبراتها على الأنشطة الأخرى . ▪ عدم وجود البنوك الخاصة التي تشجع المنافسة في الإقراض الأصغر . ▪ صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية في معالجة الملفات واعتماد المشاريع . ▪ عدم وجود الكفاءات المتخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي .
الفرص	▪ إقبال شعبي على التمويل وفق الشريعة الإسلامية . ▪ التوجه العام للحكومة نحو التمويل الإسلامي بشكل عام والتمويل الأصغر الإسلامي بشكل خاص . ▪ إمكانية إحداث تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الوطني من خلال تمويل الاقتصاد.
العراقيل	▪ التباطؤ في إيجاد الإطار القانوني والتنظيمي اللازم . ▪ عدم وجود إستراتيجية واضحة لتطوير القطاع . ▪ المنافسة غير المتكافئة مع التمويل الأصغر التقليدي .

Source : IDB, ISLAMIC SOCIAL FINANCE REPORT 2020 : P 128

المطلب الثاني: قطاع الزكاة في الجزائر، (ديوان الزكاة)

مثل العديد من البلدان العربية والإسلامية الأخرى، اعتمدت الجزائر صندوق الزكاة كهيئة رسمية لتحصيل الزكاة[171] . صندوق الزكاة مؤسسة اجتماعية دينية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف . تضمن الوزارة التغطية القانونية وفقا لقانون إدارة مؤسسة المسجد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-82 لسنة 1991. ويقوم صندوق الزكاة بتحصيل الزكاة من خلال فروعه المنتشرة في مختلف ولايات الدولة، ثم توزيعها على المستحقين الشرعيين من خلال نفس الفروع . بدأت التجربة في عام 2003 بولايتين تجريبيتين، ولايتي البليدة وسيدي بلعباس . تم فتح حسابين لمؤسسة المسجد على مستوى الدولة في شكل حوالات بريدية لتلقي أموال الزكاة والصدقات . في عام 2004، تم تعميم هذه العملية على جميع ولايات الوطن من خلال فتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية تابعة لصندوق الزكاة، والتي من خلالها يتلقى الصندوق الأموال ويصرفها عن طريق الحوالات فقط[172] .

[171] يأتي مفهوم الزكاة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 21-179 المؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 3 مايو سنة 2021، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي، الصادر بالجريدة الرسمية ل ج ج د ش، العدد: 35، السنة: 58، بتاريخ 30 رمضان 1442 هـ الموافق 12 ماي 2021م.

[172] IDB, Op . Cit ., P.31

عمل صندوق الزكاة الجزائري أيضًا كمؤسسة خيرية تهدف إلى تحقيق التضامن في المجتمع . تعتبر عملية تنظيم الزكاة وصرفها من مهام وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بما يتماشى مع المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن "الإسلام دين الدولة".

وبعد إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-179 المؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 3 مايو سنة 2021، تم ضم الصندوق إلى إدارة الديوان الذي أصبح مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حسب نص المادة الثانية من المرسوم.

الفرع الأول: صندوق الزكاة والبنية المؤسسية الداعمة له

1 .التعريف بصندوق الزكاة

هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية، هي[173]:

أ) **اللجنة القاعدية:** متواجدة على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين .

ب) اللجنة الولائية: متواجدة على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين محاسب، اقتصادي مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية .

ج) اللجنة الوطنية: من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها . ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر .

2 .أدوات الرقابة في نشاط الصندوق: لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق[174]:

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام؛
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة؛
- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الإنترنت؛
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد؛
- لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات .

[173] MARW, 17/01/2022, https://marw .dz
[174] Idem

الفرع الثاني: تحصيل الزكاة وصرفها: ينقسم عمل صندوق الزكاة الجزائري إلى قسمين رئيسيين، هما[175]:

1.جمع الزكاة: يتم ذلك من خلال الحسابات البريدية المفتوحة في كل مقاطعة من البلاد . يمكن للإمام أن يكون وسيطًا بين الأشخاص الذين يدفعون الزكاة وبين الحساب البريدي شرط أن يعطى هؤلاء الأشخاص إيصالات بالمبالغ المستلمة، أو يوقع مع لجنة المسجد على محضر يشير إلى المبلغ المحصل في المسجد (والذي سيكون إلزامياً عليه إيداعها في الحساب البريدي) . كما يجب إخراج الزكاة إلى لجان المساجد أو وضعها في صناديق الزكاة الموجودة في مكاتب كل مسجد . لا يجوز الاحتفاظ بالمال في المسجد وعلى الأئمة عده وتحويله إلى الحساب الجاري لصندوق الزكاة .

2. صرف الزكاة: يتم صرف أموال الزكاة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (9.3): يوضح صرف أموال صندوق الزكاة

المبلغ المحصل	الفئة المستفيدة
أموال الزكاة المحصلة أكبر من 5 ملايين دينار	50% للفقراء والمحتاجين . 12.5% لرواتب الموظفين والنفقات التشغيلية لصندوق الزكاة. 37.5% للاستثمار وقرض حسن .
أموال الزكاة المحصلة أقل من 5 ملايين دينار	87.5% للفقراء والمحتاجين . 12.5% رواتب الموظفين والنفقات التشغيلية لصندوق الزكاة.
يتم تحديد المخصصات المحددة من قبل لجان المساجد وتأتي الأرامل مع أطفالهن في المرتبة الأولى، تليهن المطلقات ذوات الأطفال. يتم تحديد حصة كل عائلة وفقا لأهمية الأموال التي يتم جمعها في منطقتها .	

Source : IDB, ISLAMIC SOCIAL FINANCE REPORT 2020 : P 34

3.تطوير محصلة الزكاة: شهد صندوق الزكاة تطورا كبيرا، والجدول التالي يوضح نمو حجم أموال الزكاة خلال فترة: (2013-2016) .

الجدول رقم (10.3): محصلة جباية الزكاة في الجزائر خلال فترة: (2013-2016)

(الوحدة: مليون دينار)

السنوات	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة المحاصيل الزراعية	المجموع
2013	446 .0	779 .1	75 .8	1300 .9
2014	437 .6	804 .3	76 .7	1318 .6
2015	473 .4	686 .0	91 .7	1251 .1
2016	515 .3	678 .7	73 .1	1267 .2

Source : IDB, ISLAMIC SOCIAL FINANCE REPORT 2020 : P 35

[175] IDB, Op . Cit ., P. 34

الشكل رقم (6.3): يوضح محصلة جباية الزكاة في الجزائر خلال فترة: (2013-2016)

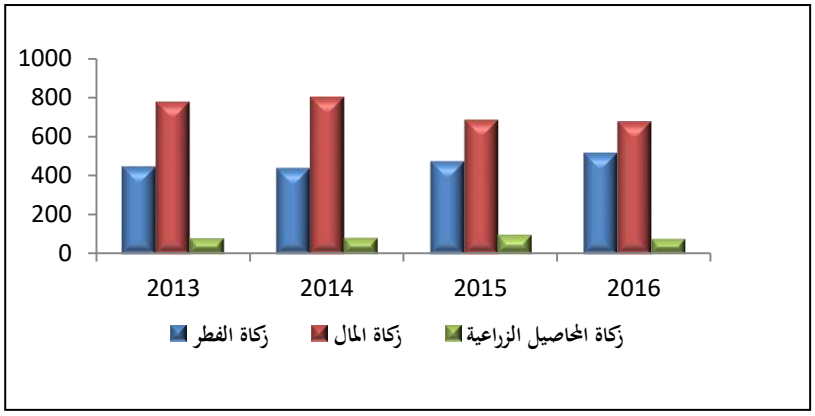

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (10.3)

4.التمويل الأصغر الإسلامي عن طريق تخصيص أموال الزكاة: رفع صندوق الزكاة الجزائري شعارًا يقول: "لا نعطيه ليبقى فقيرًا، بل ليصبح مزكيًا". لذلك، خصصت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف جزءًا من أموال الزكاة للاستثمار، والتي تشكل 37.5% من إجمالي أموال الزكاة، حيث وقعت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف اتفاقية مع بنك البركة الجزائري لتكون وكيلا فنيا في مجال استثمار أموال الزكاة .

تخضع المشاريع التي يمولها الصندوق لشروط محددة تم تحديدها بسبب خصوصية معاملات الصندوق خاصة للمشاريع ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية، والمشاريع الحرفية، والإنشاءات، والمشاريع الخدمية، والمشاتل، والمشاريع الإنتاجية والزراعية، وعادة ما يتم تمويل هذه المشاريع بصيغة القرض الحسن، باعتبارها الآلية الأكثر استخدامًا لتمويل المشاريع لمساعدة الفقراء، وغالبًا ما تستخدم لضمان استمرارية الأنشطة الاستثمارية البسيطة، وللحفاظ على الوظائف المرتبطة بتلك الأنشطة[176] . والجدول التالي يوضح إجمالي التمويلات بصيغة القرض الحسن خلال الفترة: (2011-2014) .

الجدول رقم (11.3): برنامج التمويل بصيغة القرض الحسن خلال الفترة: (2011-2014)

السنوات	عدد المستفيدين	المبلغ (مليون دينار)
2011	1049	226 .53
2012	1213	345 .38
2013	606	344 .21
2014	606	175 .94
المجموع		1092 .06

Source : IDB, ISLAMIC SOCIAL FINANCE REPORT 2020 : P 37

[176] IDB, Op . Cit ., P. 37

5. نقاط القوة والضعف في نظام الزكاة الجزائري: يمكن تلخيص نقاط القوة والضعف التي يتميز بها نظام الزكاة الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (12.3): نقاط القوة والضعف في نظام الزكاة الجزائري

نقاط القوة	نقاط الضعف
▪ وجود الزكاة الوظيفية . ▪ الصندوق هو بمثابة قوة للنظام الحالي . ▪ هناك مستوى عالٍ من الوعي المجتمعي بأهمية الزكاة . ▪ البنوك الإسلامية في الدولة تعمل كنظام مدفوعات لكثير من دافعي الزكاة .	▪ جزء كبير من الزكاة يقدمه دافعوها بشكل فردي بعيدًا عن القنوات الرسمية . ▪ هناك نقص كبير في الثقة في نظام إدارة الزكاة بين جزء من دافعي الزكاة. ▪ عدم وجود سياسة وطنية وحملات لجمع الزكاة وتوزيعها مما يؤثر سلباً على النظام . ▪ لا يوجد أي نص تفضيلي للزكاة في النظام الضريبي الحالي . ▪ لا تتكامل أموال الزكاة بشكل جيد مع أشكال التمويل الإسلامي الأخرى مثل الوقف والتمويل الأصغر الإسلامي . ▪ هناك ندرة في البرامج الجامعية لتطوير المتخصصين المؤهلين في مجال الزكاة.

Source : IDB, ISLAMIC SOCIAL FINANCE REPORT 2020 : P 40

المطلب الثالث: قطاع الأوقاف في الجزائر، (ديوان الأوقاف)

نعرض في هذا المطلب واقع قطاع الأوقاف في الجزائر، وذلك من خلال تقديم نبذة تاريخية حول الوقف في الجزائر والإطار القانوني المنظم لهذا القطاع، مع عرض الهيكل المؤسسي والبنية التحتية لمؤسسة الأوقاف. كما خلص هذا المطلب بتقييم هذا القطاع في الجزائر.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن الوقف في الجزائر

إن مؤسسة الوقف موجودة في الجزائر منذ بداية الفتح الإسلامي للمغرب العربي في القرن السابع. ومع ذلك، فقد شهدت صعودًا وهبوطًا كبيرًا في نقاط زمنية مختلفة في التاريخ نبرزها كالآتي[177]:

1 . الوقف خلال الفترة العثمانية: لقد تميزت الفترة العثمانية في الجزائر بتكاثر الأوقاف واتساع رقعتها في مختلف أنحاء البلد، بحيث أصبحت الأوقاف تشتمل على الأملاك العقارية والأراضي الزراعية وتضم العديد من الدكاكين والفنادق والأفران والضيعات والمزارع والبساتين والسواقي والعيون والمطاحن، أما عوائد الأوقاف كانت تساهم في نفقات الدراسة وسد حاجة طلبة العلم وتتكفل بأجور المدرسين والقائمين على شؤون العبادة بالمساجد والزوايا و المدارس وتوفر وسائل الصيانة لهذه الأماكن .

كما كانت موارد الأوقاف خير مساعد على صيانة بعض المرافق العامة مثل الطرق والآبار والعيون والسواقي والجسور والحصون، واتسع مجال نشاط الأوقاف إلى تخفيف شقاء المعوزين لما كانت تقدمه لهم من صدقات وإعانات مختلفة . وقد كان الوقف الخيري (الوقف العام) يتوزع على مؤسسات خيرية لها صفة دينية وشخصية قانونية ووضع إداري خاص، اشتهرت منها المؤسسات التالية:

- إدارة سبل الخيرات؛

[177] MARW, 17/01/2022, https://marw .dz

- أوقاف الحرمين الشريفين؛
- أوقاف النازحين من الأندلس؛
- أوقاف الزوايا والأولياء والأشراف و المرابطين .

2. خلال فترة الاحتلال الفرنسي: بدأ اهتمام الاستعمار الفرنسي بالأوقاف مبكرا جدا –شهرين من بداية الاحتلال للجزائر– ويتمثل ذلك في صدور القرار المؤرخ في 08 سبتمبر 1830 من طرف الجنرال كلوزال الذي أراد من خلاله إلحاق الأوقاف المحبسة على الحرمين الشريفين بأملاك الدولة، منتهكة بذلك البند الخامس معاهدة تسليم الجزائر وقد قوبلت المحاولات الأولى من طرف المستعمر لإلحاق وضم الأوقاف لأملاك الدولة باستنكار وسخط من طرف المواطنين و رجال الدين والعلماء وأعيان مدينة الجزائر. وبعد ثلاثة أشهر أصدر كلوزال قرار آخر مؤرخ في 07 ديسمبر 1830 أدى إلى إلحاق الأوقاف جميعها بأملاك الدولة الفرنسية، و منحت التسيير لمصلحة أملاك الدولة (Domaine) . وقد عملت الأوقاف على الحد من التوسع الاستعماري، و لهذا رأى فيها الفرنسيون إحدى العوائق التي حالت دون تطور الاستعمار الفرنسي بالجزائر الذي يقوم على مبدأ تشجيع انتقال الأملاك من أيدي الجزائريين إلى المعمرين، في هذا الصدد كتب أحد الفرنسيين قائلا : " إن مناعة الأملاك المحبسة أو الموقوفة تشكل إحدى العوائق التي لا يمكن التغلب عليها أمام الإصلاحات الكبرى التي هي وحدها القادرة على تحويل الإقليم الذي أخضعته أسلحتنا إلى مستعمرة حقيقية" . وبذلك تمكنت الإدارة الفرنسية من الاستيلاء على جل الأملاك الوقفية.

3 . الأوقاف بعد الاستقلال

وجدت الجزائر نفسها أمام فراغا قانونيا في مجال الأملاك الوقفية، مما جعل هذه الأخيرة عرضة لكل أنواع التجاوزات والاستيلاء بدون وجه شرعي من الأفراد والجماعات، وذلك بالرغم من وضوح الحكم الشرعي الذي يقضي صراحة بأن أملاك الوقف أو الحبوس ليست من الأملاك القابلة للتصرف فيها، ولا هي من أملاك الدولة بالمفهوم القانوني المعاصر، وإنما هي ملك لكل المسلمين، وعلى الدولة شرعا واجب الإشراف عليها وحسن تسييرها وتنميتها والحفاظ عليها وضمان صرف ريوعها وفقا لإرادة الواقفين بما يتماشى ومقاصد الشريعة الإسلامية الغراء .

الفرع الثاني: الإطار القانوني ودعم البنية التحتية

قبل صدور أحكام المرسوم التنفيذي رقم 21-179 المؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 3 مايو سنة 2021 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي، كانت دائرة الأوقاف في الجزائر غير مستقلة، وتجلى ذلك في المرسوم التنفيذي رقم: (2000/146)، حيث تنص المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن مديرية الأوقاف والحج تشمل إدارات فرعية لفض المنازعات والاستثمار والحج والعمرة. ولوحظ أن كل مديرية فرعية لديها مجموعة من المكاتب التي يكون موظفوها عادة دون المستوى المطلوب[178].

– تنظيم ديوان الأوقاف: يُسير الديوان من قبل مجلس إدارة، ويديره مدير عام، ويُزود بهيئة شرعية. كما يمكن أن يستعين مجلس الإدارة بكل شخص من شأنه –بحكم الكفاءة– أن يفيده في المسائل المدرجة في جدول أعماله، ويتداول مجلس الإدارة في كل المسائل المتعلقة بتنظيم الديوان وسيره، وكذا في كل المسائل المرتبطة بتحقيق أهدافه. كما تتشكل الهيئة الشرعية التي يرأسها ممثل وزير الشؤون الدينية والأوقاف، من:

- ممثل (1) المجلس الإسلامي الأعلى؛

[178] الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 21–179 المؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 3 مايو سنة 2021، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي**، العدد: 35، الموافق 12 ماي 2021م، المادة: 12 و 13 و 18 و 30.

- خمسة (5) أعضاء من الكفاءات العلمية، يعينهم وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- ثلاثة (3) أعضاء من أمناء المجالس العلمية التابعة لمؤسسة المسجد، يعينهم الوزير؛
- تتولى المصالح المعنية بالديوان أمانة الهيئة الشرعية[179].

الفرع الثالث: الإنشاء والحفظ والتنمية

تعرضت إدارة الأوقاف في الجزائر لسلسلة من التغييرات من خلال مختلف القوانين والقرارات التي كانت تهدف إلى الحفاظ عليها وتطويرها. لكن كل هذه القوانين لم تستطع جعلها إدارة حديثة وفعالة في أداء مهامها، حيث بلغ عدد الأوقاف 10401 عقارًا في عام 2015 وارتفع بشكل هامشي إلى 615 10 عقارًا في عام 2016[180] . والجدول التالي يوضح عدد الأوقاف في الجزائر سنة 1842م .

الجدول رقم (13.3): عدد الأوقاف في الجزائر كما وردت في شهر نوفمبر 1842

المدينة	الجزائر	عنابة	وهران	قسنطينة	المجموع
عدد عقارات الأوقاف	1 798	75	132	1 692	3 697

Source : IDB, ISLAMIC SOCIAL FINANCE REPORT 2020 : P 84

1 . استثمار أموال الوقف (الاستثمار الوقفي): تعد عملية الاستثمار الوقفي محصلة المراحل السابقة التي عرفتها الأملاك الوقفية ابتداء من حصرها والبحث عنها واسترجاعها إلى غاية تسوية وضعيتها القانونية بإعداد سندات رسمية لها، وقد عملت الوزارة على تعديل قانون الأوقاف رقم 10/91 بموجب القانون رقم 07/01 المؤرخ في 28 صفر 1422 الموافق لـ 22 ماي 2001 وذلك من أجل فتح المجال لتنمية واستثمار الأملاك الوقفية سواء بتمويل ذاتي من حساب الأوقاف (خاصّة بعد ارتفاع مداخيل الأوقاف)، أو بتمويل وطني عن طريق تحويل الأموال المجمعة إلى استثمارات منتجة باستعمال مختلف أساليب التوظيف الحديثة[181]. وقد عملت الوزارة على بعث مشاريع وقفية نذكر من بينها[182]:

- **مشروع بناء مركز تجاري وثقافي بوهران** : يتم تمويله من طرف مستثمر خاص على أرض وقفية، ويشتمل المشروع على مرش به أربعين غرفة – مركز تجاري – مركز ثقافي إسلامي – موقف للسيارات .
- **مشروع بناء 42 محلا تجاريا بولاية تيارت** : يدخل هذا المشروع في إطار عملية استغلال الجيوب العقارية الواقعة بالمحيط العمراني بكل الولايات ولصالح فئة الشباب، وقد تم تمويله من صندوق الأوقاف .
- **مشاريع استثمارية بسيدي يحيى ولاية الجزائر** : تتمثل في انجاز مراكز تجارية و إدارية على ارض وقفية ممولة كلها من طرف مستثمرين خواص بصيغة الامتياز (Concession) مقابل مبالغ مالية قدّرها الخبير العقاري المعتمد المختص .
- **مشروع استثماري بحي الكرام (مكايسي) ولاية الجزائر** : يعتبر نموذجا للاستثمار الوقفي، لما تميز به من مرافق اجتماعية وخدمات تتمثل في: مسجد، 150 سكن، 170 محلا تجاريا، عيادة متعددة التخصصات، فندق، بنك، دار الأيتام، زيادة على المساحات الخضراء .

[179] IDB, Op . Cit ., P.80
[180] IDB, Op . Cit ., P.83
[181] MARW, 17/01/2022, https://marw .dz
[182] Idem

- **مشروع شركة طاكسي وقف** : الذي انطلق بـ 30 سيارة سمح بتشغيل 40 مواطنا والدراسة جارية بغرض توسعته لولايات أخرى .

2 . الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة: إن اتساع رقعة الأرض الجزائرية والطابع المركزي لإدارة الأوقاف في الجزائر جعل من الصعب للغاية إدارة أملاك الوقف بكفاءة وضمان مبادئ الشفافية والحكم الرشيد.

كان إصدار المرسوم التنفيذي رقم 21-179 المؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 3 مايو سنة 2021 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي، إيذاناً ببداية استقلال قوانين الأوقاف في الجزائر. من حيث مختلف الأحكام المتعلقة بإدارته.

الفرع الرابع: تقييم قطاع الأوقاف:

يمكن عرض تقييم لقطاع الأوقاف في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14.3): تقييم قطاع الأوقاف في الجزائري

نقاط القوة	▪ للوقف تاريخ طويل في الجزائر . ▪ وجود العديد من النصوص القانونية واللوائح الخاصة بقطاع الوقف . ▪ وجود هيكل مؤسسي للوقف .
نقاط الضعف	▪ قلة القوى العاملة والموارد المادية لمساعدة دائرة الوقف في القيام بمهامها ولضمان المتابعة الجادة . ▪ ضعف القوانين المنظمة للأوقاف في الجزائر . ▪ عدم وجود بنية تحتية داعمة مناسبة لقطاع الأوقاف . ▪ غياب الرقابة المحاسبية والمالية الفعالة لأنشطة الوقف .
الفرص	▪ الإمكانات العالية للممتلكات والعقارات في الجزائر . ▪ الإصلاح الممكن في قانون الأوقاف .
العراقيل	▪ قلة الثقة لدى الجمهور لأن رغبة مؤسسي الوقف لا تتحقق دائمًا . ▪ قلة الوعي بقدسية الأوقاف لدى بعض الفاعلين .

Source : IDB, ISLAMIC SOCIAL FINANCE REPORT 2020 : P 84

المبحث الثالث: تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الجزائر

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الجزائر وفقا لمنهجية بنك الجزائر والبنك الدولي. ومن أجل تحليل مفصل وواضح لمختلف مؤشرات الشمول المالي قمنا بعرضها بشكل منفصل، ففي المطلب الأول عرضنا مؤشرات تشخص الحالة العامة للقطاع المالي والمصرفي في الجزائر، وفي المطلب الثاني عرضنا مؤشرات تشخص حالة القطاع المالي والمصرفي من منظور العدالة في التوزيع وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي *Global Findex* الصادر عن البنك الدولي لسنة 2017، ومقارنتها بالدول العربية .

المطلب الأول: عرض وتحليل مؤشرات تُشخص الحالة العامة للقطاع المالي والمصرفي في الجزائر

حاولنا تشخيص الحالة العامة للقطاع المالي في الجزائر من خلال البيانات التي تم جمعها وحسابها وتحليلها وتلخيصها بطريقة الجداول، وطريقة التمثيل البياني.

الفرع الأول: القطاع المالي في الجزائر، نظرة عامة

تاريخيا، كان القطاع المالي والمصرفي الجزائري خلال الاستعمار الفرنسي امتدادا للنظام المالي الفرنسي، وموجها بشكل أساسي لخدمة الأقلية الاستعمارية، في حين كانت الغالبية من السكان الجزائريين محرومين من الخدمات المالية . أنشئ بنك الجزائر سنة 1848م كفرع لبنك فرنسا (قانون 1843/07/ 19م) ثم إعادة تأسيسه سنة 1851م واختص بتمويل القطاع الزراعي .

بعد الاستقلال (1962) قامت الدولة الجزائرية المستقلة بإعادة تنظيم وهيكلة القطاع المالي وتوجيهه نحو هدف إعادة الإعمار والتنمية، فقامت بإنشاء الخزينة العمومية (1962) وبنك الجزائر (1962) (قانون رقم 62 /144 المؤرخ في 13 /12 /1962) والذي ألزم البنك المركزي بتمويل الخزينة لإنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى واللازمة لتحقيق التنمية تم بعدها تأميم البنوك الأجنبية وإنشاء بنوك وطنية لتغطية احتياجات الاقتصاد[183] .

- **قانون النقد والقرض 10/90، نقطة التحول**

جاء انعكاسا لتحولات سياسية واقتصادية واسعة عرفتها الجزائر والعالم ككل بعد تصدع المعسكر الشرقي (الاشتراكي) مما دفع الكثير من الدول التي تبنت النهج الاشتراكي ومنها الجزائر إلى التحول نحو النموذج الرأسمالي . هدف قانون النقد والقرض10/ 90 إلى إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام تتمايز فيه البنوك عن المؤسسات المالية الأخرى من جهة وتتمايز عن البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية وبنك البنوك، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان، كما أعاد للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، وذلك تدعيما للنظام النقدي والمالي لمسايرة اقتصاد السوق . كما نص هذا القانون صراحة على منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية، أو الاكتتاب في رأسمال البنوك الوطنية القائمة، بغية إحداث منافسة حقيقية بين البنوك

[183] عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، **الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات وآفاق**، العدد 1، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020: ص 28 .

لتحسين خدمات القطاع المصرفي، وبعد أكثر من عقد كامل من الزمن ألغي هذا القانون بالأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 26 أغسطس 2003م، المتضمن قواعد التنظيم البنكي، وهو القانون الحاكم للنظام المصرفي الجزائري إلى الآن[184].

يتكون القطاع المالي الجزائري والذي يقف على رأسه بنك الجزائر، من ثلاث مؤسسات رئيسة هي: البنوك، والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى المكاتب التمثيلية، في نهاية سنة 2020 بلغ مجموع البنوك المعتمدة في الجزائر عشرين (20)، تتنوع بين بنوك عمومية وخاصة ومختلطة أو فروع لبنوك أجنبية، وثماني (8) مؤسسات مالية تتنوع بين مؤسسات مالية عمومية وخاصة . والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (15.3) يوضح قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 3 جانفي سنة 2021 .

البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر	
البنوك	**المؤسسات المالية**
1. بنك الجزائر الخارجي. 2. البنك الوطني الجزائري. 3. القرض الشعبي الجزائري . 4. بنك التنمية المحلية . 5. بنك الفلاحة والتنمية الريفية . 6. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك) . 7. بنك البركة الجزائري . 8. سيتي بنك – الجزائر (فرع بنك) 9. المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر 10. نتيكسيس– الجزائر . 11. سوسيتي جينيرال – الجزائر . 12. البنك العربي– الجزائر (فرع بنك). 13. بي . ن . بي باريباس – الجزائر . 14. ترست بنك – الجزائر . 15. بنك الإسكان للتجارة والتمويل– الجزائر . 16. بنك الخليج – الجزائر . 17. فرنسا بنك – الجزائر . 18. كريدي اقريكول كربورات وانفستمانت بنك ألجيري . 19. إتش . إس . بي . سي – الجزائر (فرع بنك) . 20. مصرف السلام – الجزائر .	1. شركة إعادة التمويل الرهني . 2. الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف " ش . م . ا . م . ت – ش . أ " 3. الشركة العربية للإيجار المالي . 4. المغاربية للإيجار المالي – الجزائر . 5. الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية "مؤسسة مالية " . 6. الشركة الوطنية للإيجار المالي –شركة أسهم . 7. إيجار ليزينغ الجزائر– شركة أسهم . 8. الجزائر إيجار– شركة أسهم .

Source : Joradp, 17/ 01/ 2021, https://www .joradp .dz/FTP/jo-ww/F2021005 .pdf

184 عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سبق ذكره، ص 29 .

الفرع الثاني: عرض وتحليل مؤشرات العمق المالي

1. مؤشر السيولة M2/GDP وتطور الوضعية النقدية في الجزائر

ويسمى بمؤشر سيولة الاقتصاد[185]، والذي يعبر عن مدى قدرة الجهاز المصرفي على تزويد الاقتصاد بالسيولة التي يحتاجها لتسيير وتيسير المعاملات . أي أن هذا المؤشر يقيس قدرة الوسطاء الماليين (البنوك والمؤسسات المالية) على توليد النقود ومضاعفة القاعدة النقدية من خلال وظيفة الوساطة المالية .

اعتمادا على الجدول رقم (16.3) نلاحظ أن مؤشر السيولة المحلية (أو مؤشر العمق المالي) سجل ارتفاعات تصاعدية مما يُفسر على وجود مستويات عالية من الشمول المالي وأن عمليات التمويل تعتمد بشكل كبير على القطاع المالي الجزائري وأن هناك تطور في حجم الوساطة المالية، لكن في حالة الجزائر وبالتدقيق في هيكلة الكتلة النقدية M2، خاصة ارتفاع نسبة التطور النقدي خارج البنوك الذي بلغ سنة 2019 حوالي 32,93% من حجم الكتلة النقدية M2، وبلغ حوالي 49% من إجمالي الودائع، نجد أن هذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع نفقات الدولة وانتشار السوق غير الرسمية التي تتداول فيها السيولة النقدية خارج الدوائر النقدية للاقتصاد الوطني، "حيث يقدر بنك الجزائر حجم النقود الورقية قيد التداول لسنة 2019 بـ 5437,6 مليار دينار، منها ما بين 1500 و2000 مليار دينار تمثل ادخار المتعاملين الاقتصاديين خارج القطاع المصرفي"[186]، وهو مؤشر على استخدام المجتمع للسيولة بدرجة كبيرة ونقص الوعي المصرفي لدى الأفراد، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الاكتناز، مما يؤدي إلى انخفاض دور ومساهمة المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية في النشاط الاقتصادي، وبالتالي انخفاض العمق المالي .

أما فيما يتعلق بتطور هيكل الكتلة النقدية M2 في الجزائر نلاحظ من خلال الجدول رقم (16.3)، أن نمو الكتلة النقدية M2 شهد توسع بـ 33,08% بين سنتي 2013 و2019 . كما شهدت توسعا نقديا شديداً سنة 2014 ببلوغها 14,6% وهذا بسبب ارتفاع صافي الموجودات الخارجية الذي بلغ نسبة نمو تقدر بـ 27% بين سنتي 2010 و2014، لكن معدل نموها تراجع بين سنتي 2015 و2017 بـ 0,1% و0,8% بفعل الصدمة البترولية، ثم شهدت توسع بعد ذلك ببلوغها 8,1% و11,3% بين سنتي 2017 و2018 على التوالي، وانخفاض طفيف سنة 2019 قدر بـ (0,01-)، وهذا بسبب التمويل غير التقليدي الذي كان له الأثر الايجابي على تطور إجمالي ودائع البنوك، وكذلك تضاعف الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات، نتيجة للتسديد الذي قامت به الخزينة العمومية لجزء من ديونها للمؤسسة الوطنية للمحروقات والمقدر بـ 452 مليار دينار[187] .

كما نلاحظ وجود سيطرة لحجم النقود M1 على مكونات M2، الأمر الذي يمثل عائقاً أما البنوك، لأنه لا يتيح لها استخدامها لفترة طويلة، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع السيولة البنكية .

---

[185] يعكس هذا المؤشر أهمية وحجم القطاع المصرفي في النمو، حيث تمثل M2 قيمة النقد المتداول مضافاً إليه قيمة الودائع الجارية والودائع لأجل وودائع التوفير . إلا أن هذا المؤشر لقي انتقاداً عند استعماله في الدول النامية لأن معظم الكتلة النقدية موجودة خارج القطاع المصرفي، وبالتالي لا يعطي تمثيل جيد لحجم الوساطة المالية، أنظر في هذا الشأن: عبير عموص، **تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008–2015)**، سلطة النقد الفلسطينية، آذار، 2017: ص 11.

[186] bank-of-algeria , 14/02/2021, https://www .bank-of-algeria .dz/pdf/interventionabef_022019_ar .pdf

[187] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2018: ص 73.

يوضح الجدول التالي تطور مؤشر السيولة في الجزائر خلال الفترة: 2013-2019

الجدول رقم (16.3): مؤشر السيولة

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النقود M1	8 249,80	9 603,00	9 261,20	9 407,00	10 266,10	11404,1	10979,2
شبه النقود	3 691,70	4 083,70	4 443,30	4 409,30	4 708,50	5 232,60	5531,4
M2	11941,5	13686,7	13704,5	13816,3	14947,6	16636,7	16510,6
نسبة التغير M2	8,40	14,60	0,10	0,80	8,10	11,30	-0,01
الناتج المحلي الإجمالي GDP	16 643,8	17 228,6	16712,7	17514,6	18876,2	20259,3	20284,2
نسبة السيولة M2/GDP	%71,75	%79,44	%82,00	%78,88	%79,19	%82,12	%81,40
التطور النقدي خارج البنوك	3 204,0	3 658,9	4 108,1	4 497,2	4 716,9	4 926,8	5437,6
التطور النقدي خارج البنوك / M2	26,83%	26,73%	29,98%	32,55%	31,56%	29,61%	32,93%

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، 2020: ص 11 والنشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 37 ورقم 38، 2017: ص 26 والتقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018: ص 148 .

الشكل رقم (7.3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر

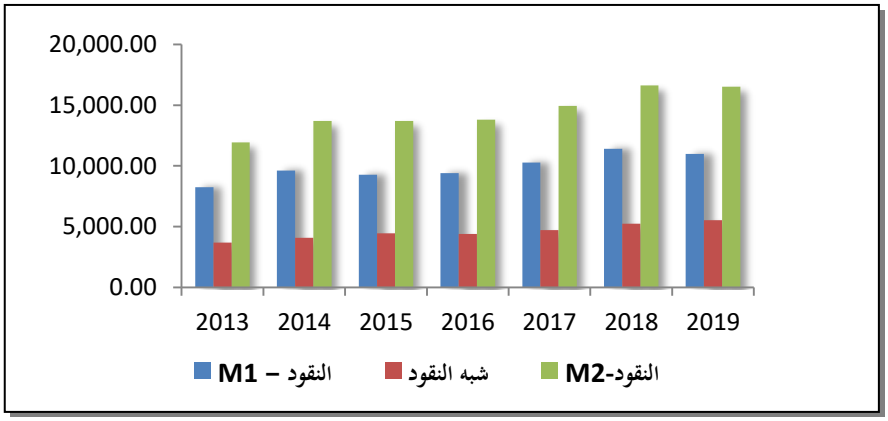

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (16.3)

1. مؤشر العمق المالي – حساب بريدي نشط[188]

اعتمادا على الجدول رقم (17.3) نلاحظ أن مستوى العمق المالي ممثلاً في عدد الحسابات المفتوحة للعملاء لدى بريد الجزائر بلغ نسبة تغطية قدرت بـ 73,61% من إجمالي السكان البالغين في الجزائر لسنة 2020، وهي نسب تعبر عن ارتفاع في مستوى الشمول المالي – إذا ما قورنت بالمؤشرات العالمية (69 المتوسط العالمي المسجل في سنة 2017)[189]– في مؤسسة عمومية غير مصرفية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى بريد الجزائر، "والتي تأسست بموجب المرسوم التنفيذي 02/43 المؤرخ في 14 جانفي 2002 بعد الإصلاحات التي باشرتها الوزارة الوصية، لكن الانطلاقة الحقيقية كانت في عام 2003 حين جمع بريد الجزائر بين المهام العمومية الإدارية وبين الخدمة العمومية الصناعية والتجارية، محافظا في ذلك على مهنه القاعدية والمتمحورة أساسا حول خدمة البريد والطرود والخدمات المالية البريدية، وتدار تحت وصاية وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة . وهي تحظى بالصفة الاعتبارية وبالاستقلالية المالية وتخضع لقواعد القانون العمومي من جهة في نشاطاتها مع الدولة، وتعتبر تجارية في تعاملاتها مع الغير من جهة أخرى"[190] .

الجدول رقم (17.3):نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة بريد الجزائر

(الوحدة: العدد)

السنة	2020
حساب بريدي نشط (1)	22616402
عدد السكان البالغين في الجزائر (2)	30721000
نسبة التغطية (الشمول المالي) (2/1)%	73,61%
إقصاء مالي%	26,39%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: MPTTN, 30/01/ 2021, www .mpt .gov .dz والديوان الوطني للاحصائيات .

الشكل رقم (8.3): نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة بريد الجزائر

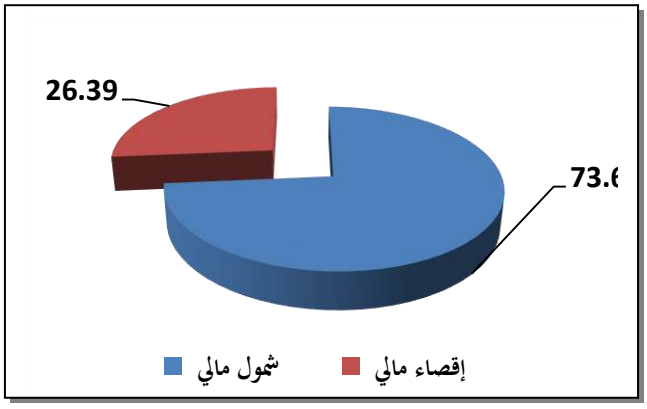

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (17.3)

188 MPTTN, 30/01/ 2021, www .mpt .gov .dz
189 World Bank, **The Global Findex database**, Data Excel (2011, 2014, 2017),Washington,DC .
190 Algérie Poste, 10 /12/2021, https://www .poste .dz/page/historique

3. مؤشر العمق المالي – حساب بنكي نشط

اعتمادا على الجدول رقم (18.3) نلاحظ أن نسبة امتلاك حساب بنكي نشط بلغت 54,73% سنة 2018 مسجلة انخفاض يقدر بـ (0,25-) مقارنة بسنة 2017 التي سجلت نسبة تقدر بـ 54,98% وهي نسب تعبر عن ضعف العمق المالي في المنظومة المصرفية "مقارنة بدول أوربا ووسط آسيا والدول ذات الدخل المرتفع"[191]، الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهود من قبل بنك الجزائر لتخفيض نسبة الأفراد غير المتعاملين مع النظام المالي الرسمي وبالتالي تعميق الوصول المالي، حيث تعتبر الحسابات النشطة (حسابات بالدينار وبالعملة الصعبة) في الغالب حسابات مملوكة لرجال الأعمال وأصحاب المؤسسات أو الموظفين الذين يتلقون رواتبهم عبر البنوك، كما يمكن أن نشير إلى أنه يمكن أن تتوزع عدة حسابات للشخص الواحد في عدة بنوك جزائرية .

الجدول رقم (18.3):نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في البنوك الجزائرية

(الوحدة: العدد)

السنة		2017	2018
حساب بنكي نشط (1)	بالدينار	11665626	12000601
	بالعملة الصعبة	4465715	4281341
	المجموع	16131341	16281942
عدد السكان البالغين في الجزائر (2)		29 341000	29749000
نسبة التغطية (الشمول المالي) (1/2)%		54,98%	54,73%
إقصاء مالي%		45,02%	45,27%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018 والديوان الوطني للاحصائيات .

الشكل رقم (9.3):نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في البنوك الجزائرية

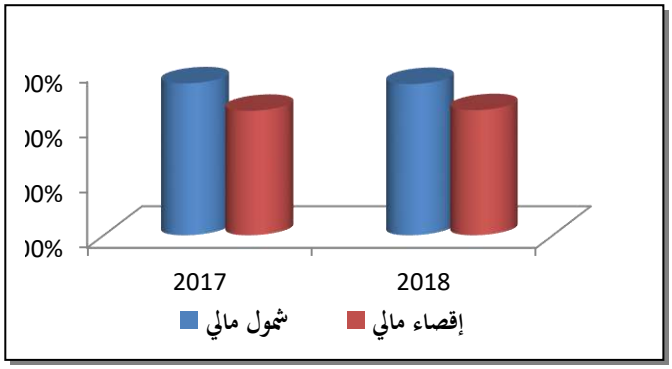

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (18.3)

[191] يُسر برنيه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

الفرع الثالث: مؤشرات الوصول المالي

تُظهر بيانات الجدول رقم (3. 19) البنية التحتية للقطاع المالي في الجزائر، والتي من خلالها يمكن للأفراد والمؤسسات الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، والمتمثلة أساساً في عدد البنوك والمؤسسات المالية التي بلغ عددها سنة 2020 بـ 20 بنك تجاري و8 مؤسسة مالية.

تصل وكالات البنوك والمؤسسات المالية إلى نحو (5)[192]وكالة مصرفية لكل (000. 100) مائة ألف نسمة من سكان الجزائر البالغين، بالإضافة إلى الفروع البنكية، تنتشر في الجزائر مراكز الصكوك البريدية والمقدر بـ 4000 مكتب بريدي، بمعدل 13 مكتب لكل 100 ألف بالغ .

بالنسبة للوصول إلى أجهزة الصراف الآلي تظهر بيانات الجدول رقم (3. 19) أن حوالي 9 جهاز صراف آلي لكل مائة ألف نسمة، أما فيما يخص الوصول إلى محطات الدفع الالكتروني (نقاط البيع PoS)[193]، فإن البيانات تُظهر أن هناك 33945 محطة دفع الكتروني نشطة بالجزائر، أي بنسبة 110,5 محطة دفع لكل مائة ألف بالغ في الجزائر، بالإضافة إلى عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر الذي قدر بـ: 45522938 مشترك .

يوضح الجدول التالي بعض المؤشرات الجزئية التي يمكن من خلالها تقييم الوصول المالي الرسمي للأفراد والمؤسسات .

الجدول رقم (3. 19): الوصول إلى خدمات البنية التحتية للقطاع المالي في الجزائر

(الوحدة: العدد)

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 000. 100 بالغ	8 .35	8 .57	9 .13	9 .54	9 .64
إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي البنكية النشطة	-	1 370	1 443	1 441	1 621
بيانات خاصة بسنة 2020					
إجمالي وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية	1664 وكالة				
عدد سكان الجزائر	44227000 مواطن (منهم 30721000 مواطن بالغ)				
عدد البنوك والمؤسسات المالية	28 (20 بنك تجاري و8 مؤسسة مالية)				
إجمالي محطات الدفع الالكتروني النشطة	33 945 محطة				
مقدمي الخدمات المالية عبر الوايب	71 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني بين البنوك				
إجمالي البطاقات البنكية (تصدرها البنوك)	2160417 بطاقة بنكية CIB				
إجمالي البطاقات الذهبية (يصدرها بريد الجزائر)	6000000 بطاقة ذهبية لسنة				
مشتركو الهاتف النقال	45522938 مشترك				
إجمالي فروع بريد الجزائر	4000 مكتب على المستوى الوطني				
عدد محطات الدفع الالكتروني لكل 100 ألف بالغ	110,5 محطة (محسوبة)				
عدد مكاتب بريد لكل 100 ألف بالغ	13 مكتب (محسوبة)				

[192] نسبة 5 وكالة لكل مائة ألف محسوبة على أساس عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية لمجموع سكان الجزائر البالغين، دون الأخذ بالاعتبار فروع المراكز البريدية .

[193] يقصد بنقطة البيع، الجهاز المتاح لدى المحلات التجارية لاستخدامات بطاقات الدفع المختلفة .

عدد وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية لكل 100 ألف بالغ	5.2 فرع (المتوسط العالمي: 14,15 وكالة لكل 100 ألف بالغ)[194]

Source :

Algérie Poste, Communiqué,17 /01 / 2021, https://www .poste .dz/news/s/communique-6
FMI, Financial Access Survey (FAS), 17/ 01/ 2021, https://data .imf .org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C
GIE , 12/ 01/ 2021, https://giemonetique .dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet
Joradp, 17/ 01/ 2021, https://www .joradp .dz/FTP/jo-ww/F2021005 .pdf
ONS, 17/ 01/ 2021, https://www .ons .dz/IMG/pdf/Demographie2018 .pdf
Satim, 12/ 01/ 2021, https://www .satim .dz

1. الوصول المالي عن طريق وكالات البنوك والمؤسسات المالية

إن هيكل القطاع المصرفي الجزائري المعروض سابقا يمثل نقاط الارتكاز لبنيته التحتية. هذه النقاط تشكل بامتداداتها الفرعية عبر التراب الوطني ما يمكن أن نسميه بالشبكة البنكية أو قنوات التوزيع، التي يتم من خلالها عرض وتوزيع الخدمات المالية والمصرفية، والتي تمثل فروع يمارس من خلالها نشاطاته وينشر عبرها منتجاته في مختلف مناطق الوطن، حيث تُظهر بيانات الجدول رقم (3. 19) أن نسبة انتشار الوكالات البنكية تصل نحو (5)[195] وكالات مصرفية لكل (000. 100) مائة ألف نسمة من سكان الجزائر، هذه النسبة أقل من المتوسط العالمي المعبر عنه بـ 14,15 وكالة لكل 100 ألف بالغ لسنة 2020"، وتسوء هذه المقارنة أكثر إذ نظرنا لانتشار الوكالات إلى المساحة الجغرافية، "حيث تتموقع وكالات البنوك الخاصة، في شمال البلاد، بينما تغطي وكالات البنوك العمومية كامل التراب الوطني"[196] .

2. الوصول المالي عن طريق مراكز الصكوك البريدية

تنتشر في الجزائر مراكز الصكوك البريدية التي تقدم خدمات مالية مختلفة، وتمثل هذه المراكز وسيلة مهمة في المساهمة في وصول الخدمات المالية لشرائح كبيرة في المجتمع وخاصة في المناطق الريفية والنائية . ويرتبط ذلك بالانتشار الجغرافي الواسع لهذه المراكز وقدم تواجدها، حيث يتميز مركز الصكوك البريدية بكثافة أكبر من كثافة شبكة وكالات البنوك "حيث قطعت مؤسسة بريد الجزائر أشواطا كبيرة في مسار التطور والعصرنة الذي باشرته منذ نشأتها بغية تحقيق خدمات بريدية وخدمات مالية وخدمات شمولية لفائدة كافة شرائح المجتمع، تغطي حاجة ما يفوق عن 40 مليون نسمة حيث تمتلك أكبر شبكة بريدية إفريقية تضم ما يفوق 4000 مكتب بريدي موصولة كليا بشبكة الانترنت"[197] .

أما نسبة الانتشار عدد مكاتب بريد الجزائر لكل 100 ألف بالغ بلغت 13 مكتب، وإجمالا بلغ عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب بريد الجزائر 5664 وكالة، أي بنسبة 18 وكالة لكل 100 ألف بالغ وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي المعبر عنه بـ 14,15 وكالة لكل 100 ألف بالغ .

---

[194] World bank,10/12/2021, https://data .worldbank .org/indicator/FB .CBK .BRCH

[195] وكالات البنوك التجارية هي مواقع لمعاملات التجزئة (مع الأفراد) تتبع بنوكاً تجارية محلية وبنوكاً محلية أخرى تعمل كبنوك تجارية وتوفر خدمات مالية للعملاء وهي منفصلة مادياً عن المقر الرئيسي لكنها ليست منظمة كشركات تابعة منفصلة قانوناً (المصدر: صندوق النقد الدولي) .

[196] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2018: ص69 .

[197] Algérie Poste, Communiqué,17 /01 / 2021, https://www .poste .dz/news/s/communique-6

شبكة البريد لها دور مهم في حالات عديدة، باعتبارها قنوات للتحويلات المالية المحلية، وبالرغم من كل ذلك، فإنه لا يزال هناك مجالا كبيرا للاستفادة من شبكات مراكز البريد في تحسين الوصول للخدمات المالية في الجزائر من خلال تبني إصلاحات تهدف إلى إعادة هيكلة مراكز الصكوك البريدية فيما يتعلق بدورها في تقديم الخدمات المالية، والاستفادة من شبكتها الواسعة في تحسين وصول الخدمات المالية لفئات عديدة .

3. الوصول المالي عن طريق أجهزة الصراف الآلي

يقيس هذا المؤشر مدى إتاحة واستخدام الصرافات الآلية للأفراد[198]، وكلما زاد عدد العمليات المنفذة من خلال الصرافات الآلية دل ذلك على زيادة والوصول والاستخدام المالي، وزيادة الثقة بهذه القناة بشكل خاص وبالخدمات المصرفية بشكل عام، واعتمادا على الجدول رقم (3. 19) شهدت أجهزة الصراف الآلي تطور ملحوظ في الجزائر بحوالي 9 جهاز صراف آلي لكل مائة ألف نسمة، إلا أنها دون المستوى المطلوب"مقارنة بالمتوسط في الدول العربية والبالغ 9. 32 جهاز لكل مائة ألف نسمة، ودون المتوسط العالمي البالغ 5. 43 لسنة 2017 "و 51,66 لسنة 2020"[199] جهاز لكل مائة ألف نسمة"[200] .

يوضح الشكل التالي هذه المقارنة بين العالم والدول العربية وبين الدول المتوسطة والمنخفضة والمرتفعة الدخل .

الشكل رقم (10.3) : أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف بالغ

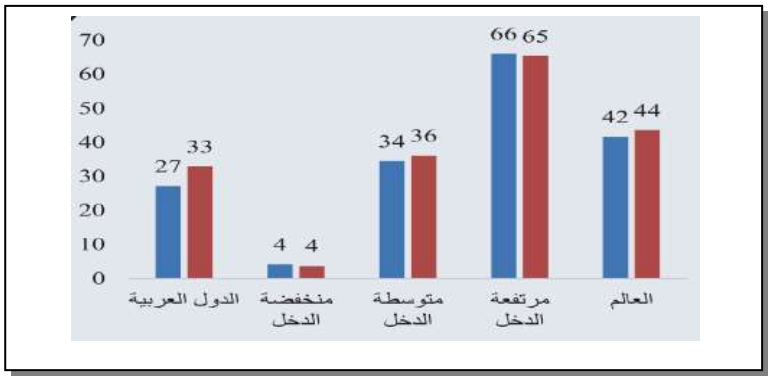

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019: ص 201 .

4. الوصول عن طريق بطاقات الدفع الالكتروني

تعكس درجة ملكية بطاقات الدفع الالكتروني مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير وسائل الدفع الالكترونية من أجل استخدام الأفراد عمليات الشراء، وتسديد المدفوعات، والقيام بنشاط التجارة الالكترونية، وذلك من خلال ربط هذه البطاقات بحساباتهم المصرفية مباشرة وإتاحة استخدامها في العمليات المالية، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (20.3) أن نسبة تغطية بطاقات الدفع الالكتروني إلى إجمالي السكان البالغين في الجزائر قد بلغت 26,56% في حين أن 73,44% من البالغين في الجزائر لا يمتلكون بطاقة دفع، وهو ما يعبر عن مستويات وصول مالي ضعيفة نتيجة وجود صعوبات في تطبيق وسائل الدفع الالكتروني بسبب ارتفاع تكاليفه وعدم تقبله من قبل الأفراد، رغم الجهود الهادفة إلى تشجيع الأشخاص على استخدام طرق الدفع الجديدة من خلال حملات توعوية، ووجوب الدفع الإلكتروني لبعض المشتريات مثل السلع الاستهلاكية المعمرة، إضافة

[198] ماكينات الصراف الآلي هي أجهزة اتصال محوسبة تتيح للمتعاملين مع أي مؤسسة مالية إمكانية إجراء معاملات مالية في أي مكان عام (المصدر: البنك الدولي) .

[199] World bank,10/12/2021, https://data .worldbank .org/indicator/FB .CBK .BRCH

[200] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، مرجع سبق ذكره، ص 201 .

إلى التقليل والتقليص من إمكانيات الدفع نقدا والعمل على تحسين التنظيمات الصادرة عن بنك الجزائر بما يناسب تطور النقد الآلي، حيث تتوفر الجزائر على عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي (إلكتروني)، واعتماد بنك الجزائر لآليات والمعايير المتعلقة ببطاقات الدفع الإلكتروني، وإنشاء هيئة للمقاصة ببنك الجزائر إضافة إلى اعتماد البنوك على آليات الدفع الرقمي .

يُشار إلى أنه على الرغم من وجود عدد من شركات التقنيات المالية في الجزائر، إلا أن نشاطها يقتصر على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر من أجل توفير خدمات رقمية لعملائهم، فيما لا يُسمح لهذه الشركات وفق الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حاليا العمل في مجال الدفع الالكتروني . كما يشار كذلك بأن السلطات الجزائرية تقدم عدد من المزايا مثل إلغاء الرسوم ومصاريف استخدام العملاء للبطاقات الدفع، وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تُفرض على التجار بواقع 10 دنانير عن كل المشتريات التي تصل قيمتها إلى 5000 دينار جزائري وتدفع إلكترونيا . كذلك، تم حث البنوك ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع الإلكتروني لفائدة العملاء بدون تكاليف من خلال طلبات إلكترونية على شبكة الانترنت بسهولة ودون قيود . إضافة إلى الاتجاه السائد لدى السلطات الجزائرية بتشجيع الدفع الإلكتروني لاسيما عن بعد وتوسيع نطاقه ليكون في متناول كل مواطن . كما عملت السلطات الجزائرية على تشجيع البنوك على زيادة عدد الحسابات وربط استخدام بطاقات الدفع بوجود حسابات للعملاء لدى البنوك . كما تم إنشاء شركة تساهم فيها كل البنوك العاملة في الجزائر لتيسير تعاملات الدفع الإلكتروني سواكان ذلك عبر الإنترنت، أو عن طريق استعمال نقاط الدفع الإلكتروني[201] . والجدول التالي يوضح عدد بطاقات الدفع في الجزائر .

الجدول رقم (20.3) : عدد بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر ونسبة التغطية

(الوحدة: العدد)

السنة	2020	
عدد البطاقات	بطاقة CIB (البنوك)	بطاقة ذهبية (بريد الجزائر)
	2160417	6000000
المجموع	8160417	
عدد السكان البالغين	30721000	
نسبة التغطية %	**26,56%**	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3. 19)

5. الوصول المالي عن طريق مقدمي الخدمات المالية عبر الانترنت (تاجر الويب)

منذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع عبر الإنترنت عن طريق بطاقة CIB قيد التشغيل رسميًا في الجزائر . في المرحلة الأولى تم فتح الخدمة للقائمين على الفوترة (شركات توزيع المياه، الطاقة (الغاز والكهرباء)، الهاتف الثابت والمتنقل، شركات التأمين والنقل الجوي وبعض الإدارات) . وفي نهاية سنة 2020 سجلنا 71 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع عبر الإنترنت للبطاقات بين البنوك، والذي نتج عنه عدد إجمالي للمعاملات بلغ 4886152 معاملة منذ إطلاق الدفع عبر الإنترنت، هذه المعاملات موزعة حسب قطاع الأعمال وفقاً للجدول التالي:

[201] صندوق النقد العربي، **الإصدار الأول لتقرير مرصد"التقنيات المالية الحديثة في الدول العربي"، التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة** (Fintech Electronic Retail Payment)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020: ص27 .

الجدول رقم (21.3): نشاط الدفع عبر الإنترنت لمختلف القطاعات

السنة	هاتف محمول	المواصلات	تأمين	الكهرباء / الماء	الخدمة الإدارية	مزود الخدمة	بيع البضائع	إجمالي عدد المعاملات	القيمة بالدينار
2016	6536	388	51	391	0	0	0	7366	15 009 842 ,02
2017	87286	5677	2 467	12 414	0	0	0	107844	267993423,40
2018	138495	871	6439	29722	1 455	0	0	176982	332 592 583,28
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5 056	0	202 .480	503870361,61
(2020)[202]	4210284	11 350	4845	85676	68395	213175	235	4 593 960	5 423 727 074,80

Source : GIE , 12/ 01/ 2021, https://giemonetique .dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

6. الوصول المالي عن طريق محطات الدفع الالكتروني (نقاط البيع PoS)

تُظهر بيانات الجدول رقم (3. 19) أن هناك 33945 محطة دفع الكتروني نشطة بالجزائر، أي بنسبة 110,5 محطة دفع لكل مائة ألف بالغ في الجزائر، وهي نسبة أقل من المتوسط إذا ما قورنت بالدول العربية . حيث تشير البيانات المتوفرة عن ثمان دول عربية (البحرين والجزائر وسورية والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب) نحو 178 ألف محطة . تأتي مصر في المرتبة الأولى بنحو 130 ألف محطة) . كما ينتشر استخدام المحافظ الرقمية لشركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة في عدد من هذه الدول بما يعزز آليات الدفع الإلكتروني، حيث يتوفر في مصر نحو 15.3 مليون محفظة رقمية، ونحو 4 ملايين محفظة في البحرين، ومليون محفظة في السعودية . وتتشابه هذه الدول من حيث القنوات التي يتم من خلالها تقديم خدمات الدفع الإلكتروني بالتجزئة مثلما هو الحال في الإمارات ومصر والكويت ولبنان والجزائر، حيث تشمل هذه القنوات كل من أجهزة الصراف الآلي، والمحافظ الرقمية، والمنافذ التجارية، والبنوك، والدفع عبر الإنترنت"[203] . والشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم (11.3): عدد المنافذ التي تدعم الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة لسنة 2019

(إجمالي عدد المنافذ 178 ألف منفذاً)

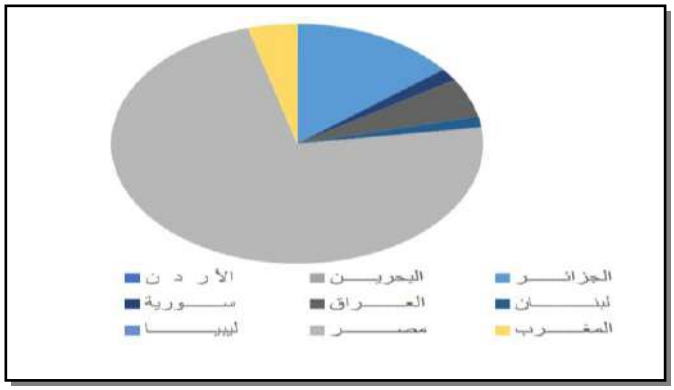

صندوق النقد العربي، الإصدار الأول لتقرير مرصد"التقنيات المالية الحديثة في الدول العربي"، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020: ص 31.

[202] تشمل بيانات سنة 2020 مجموع نشاط الدفع الإلكتروني الذي تقوم به بطاقة CIB والبطاقة الذهبية، وبعد انضمام بريد الجزائر إلى GIE Monétique وتحقيق قابلية التشغيل البيني CIB / EDAHABIA عن طريق تطبيق"بريد موب"، والتي دخلت حيز الخدمة منذ 5 يناير 2020 .

[203] صندوق النقد العربي، **الإصدار الأول لتقرير مرصد"التقنيات المالية الحديثة في الدول العربي"**، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

7. الوصول المالي عن طريق خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول

في الجزائر لا يزال انتشار هذه الخدمة عبر الهاتف المحمول (*banking mobile*) في مراحلها الأولى وفي المنطقة العربية عموما بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى . وتتوفر الإمكانية لقيام هذه الخدمات بدور كبير في تحسين الوصول للخدمات المالية، خاصة في دول تتميز بصورة عامة بارتفاع السكان في المناطق الريفية وانتشار جيد لشبكات الاتصالات فيها، ناهيك عن كونها أكثر حاجة لتحسين الوصول للخدمات المالية .

كما نشير هنا إلى الجهود التي قام بها تجمع النقد الآلي في الجزائر، حيث عمل على تحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية التي تصدرها البنوك والبطاقة الذهبية التي يصدرها بريد الجزائر، "ويزعم تجمع النقد الآلي إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف النقال بداية من سنة 2020، وهي خدمة تندرج في إطار تنويع الخدمات والمنتجات النقدية بالجزائر"[204]، وهذا ما يسمح بالاستفادة من النسبة المرتفعة لمشتركي الهاتف النقال في الجزائر (45522938 مشترك (أنظر جدول رقم (3. 19))، ويتعلق الأمر بتطبيق عبر الهاتف الذكي سيتم ربطه بالشبكة البنكية للتمكين من إجراء المعاملات التي سيتم خصمها على البطاقة البنكية أو بطاقة بريد الجزائر (الذهبية)، وتعنى هذه الطريقة النقدية بعمليات الدفع الجوارية (المساحات التجارية) بالارتكاز على الأنظمة الذكية . للتذكير فان تجمع النقد الآلي هو هيئة تنظيمية تتدخل في تنظيم النظام النقدي ما بين البنوك وتمثل مهمتها الأساسية في التطوير النقدي وتوسيع رقعة استعمال وسائل الدفع الالكترونية .

الشكل رقم (12.3):خدمات البنية التحتية للقطاع المالي في الجزائر لسنة 2020

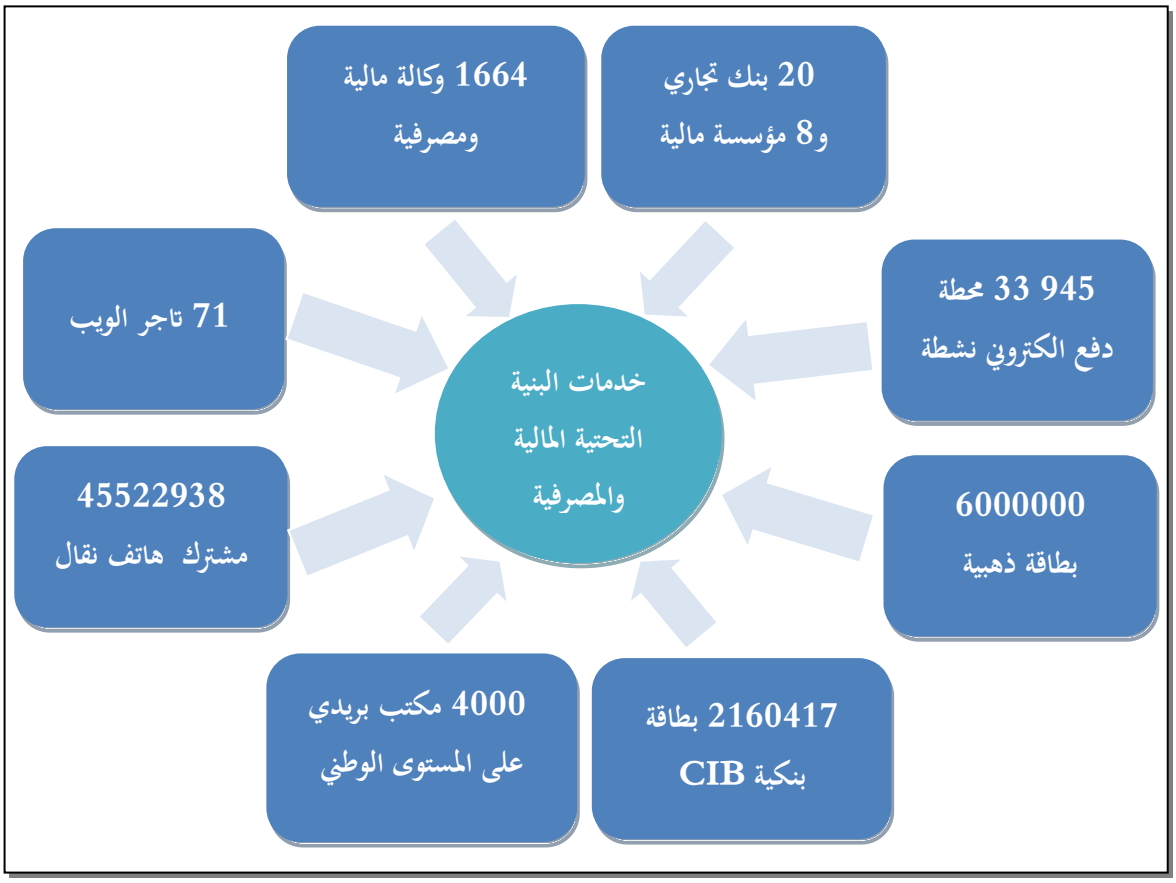

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3. 19)

[204] Aps,14/02/2021, https://www .aps .dz/ar/economie/73662-2020#

الفرع الرابع: مؤشرات الاستخدام المالي

1. ادخار القطاع الخاص في المؤسسات المالية والمصرفية – استخدام الودائع

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة موارد القطاع الخاص في هيكل الموارد المجمعة للقطاع المالي والمصرفي في الجزائر وهو ما يعبر عن مستوى الاستخدام المالي ممثلا بودائع الأسر والجمعيات وودائع المؤسسة الخاصة في الجزائر المكوِنة لإجمالي ودائع القطاع الخاص[205] .

يوضح الجدول التالي تطور مجموع ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع خلال الفترة: (2013-2019)

الجدول رقم (22.3): تطور مجموع ودائع القطاع الخاص

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ودائع القطاع الخاص (1)	4001,20	4376,30	4667,30	4884,20	5121,70	5724,40	5689,40
معدل النمو		**9,37%**	**6,65%**	**4,65%**	**4,86%**	**11,77%**	**-0,61%**
إجمالي الودائع (2)	7229,20	8518,50	8335,10	8154,70	9221,80	10604,40	11062,00
(2)/(1)	55,35%	51,37%	56,00%	59,89%	55,54%	53,98%	51,43%
هيكل ودائع القطاع الخاص							
ودائع تحت الطلب	**1 403,8**	**1 581,0**	**1 527,8**	**1 632,0**	**1 674,0**	**1 962,8**	**1 828,7**
معدل النمو	**-**	**12 .62**	**-3 .36**	**6 .82**	**2 .57**	**17 .25**	**-6 .83**
المؤسسات الخاصة	1 013,0	1 159,7	1 076,2	1 099,9	1 132,4	1 340,8	-
الأسر والجمعيات	390,8	421,2	451,6	532,1	541,7	621,9	-
ودائع لأجل	**2 597,4**	**2 795,3**	**3 139,5**	**3 252,2**	**3 447,7**	**3 761,6**	**3 860,7**
معدل النمو	**-**	**7 .61**	**12 .31**	**3 .58**	**6 .00**	**9 .10**	**2 .63**
المؤسسات الخاصة	285,1	279,7	383,4	370,2	446,2	507,4	-
الأسر والجمعيات	2 312,4	2 515,6	2 756,0	2 881,9	3 001,4	3 254,2	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، 2020: ص.ص، 9–14 والنشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، 2019: ص,ص، 9–14 والتقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017 و2018: ص80 .

اعتماداً على الجدول رقم (22.3) نلاحظ أن مؤشر الاستخدام المالي المعبر عنه بودائع القطاع الخاص في القطاع المصرفي الجزائري تجاوز 50% طيلة فترة الدراسة، مسجلاً أعلى معدل له سنة 2016 والذي قدر بـ 59,89%، وهي بذلك تساهم مناصفة مع ودائع القطاع العام في المجموع الكلي لحجم موارد القطاع المصرفي الجزائر، حيث تصنف ودائع القطاع الخاص حسب نوعها إلى ودائع تحت الطلب وودائع لأجل .

بالنسبة لهيكل ودائع تحت الطلب فقد كان لودائع المؤسسات الخاصة أكبر استخدام مقارنة بودائع الأسر والجمعيات، كما نلاحظ وجود تباين في معدلات النمو طيلة فترة الدراسة، فتارة بالانخفاض وتارة أخرى بالارتفاع، حيث سجلت ودائع تحت

[205] تم استبعاد ودائع كضمان من إجمالي ودائع القطاع المالي والمصرفي في الجزائر، وهي ودائع للتسبيق على الواردات لم تعد تندرج ضمن الكتلة النقدية ابتداءً من 2007، أنظر في هذا الشأن: النشرة الفصلية للإحصائيات رقم 100، الديوان الوطني للإحصائيات، الفصل الرابع، 2020: ص 71 .

الطلب والتي تتضمن ودائع الأسر والجمعيات والمؤسسات الخاصة، أكبر معدل استخدام لها سنة 2018 بـ (17.25%) لتنخفض في سنة 2019 مسجلة بذلك أدنى معدل نمو بنسبة سالبة قدرت بـ (6.83%).

أما فيما يخص ودائع لأجل والتي من ضمنها ودائع الأسر والجمعيات والمؤسسات الخاصة، فقد سجلت أكبر معدل استخدام لها سنة 2015 بـ (12.31%) لتنخفض في سنة 2019 مسجلة بذلك أدنى معدل قدر بـ (2.63%) .

بالنظر إلى هيكل ودائع للأجل فنلاحظ استخداما أكثر لودائع الأسر والجمعيات مقارنة بودائع المؤسسات الخاصة .

الشكل رقم (13.3): تطور تطور هيكل ودائع القطاع الخاص

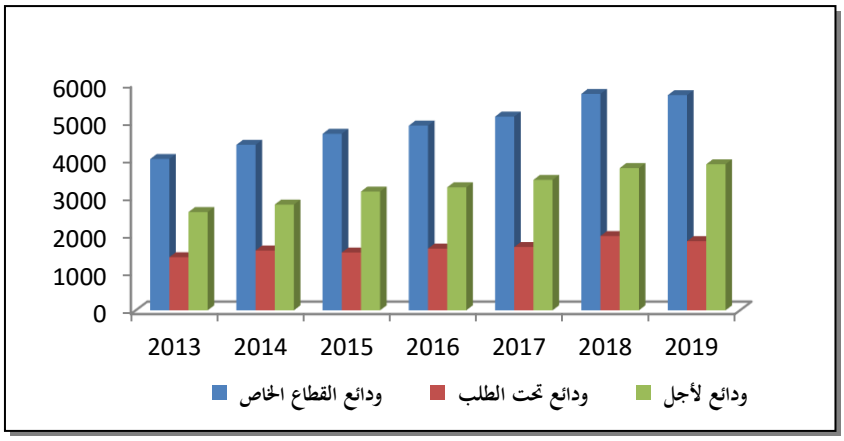

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (22.3)

2. حصة البنوك الإسلامية من ودائع القطاع الخاص

أ) الصيرفة الإسلامية في الجزائر، نظرة عامة: بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10 سنة 1990م) تأسس أول بنك في الجزائر يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بالجزائر، وهو بنك البركة (شراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة) . القانون جاء ضمن تغييرات اقتصادية وسياسية ومجتمعية في البلد، حيث تم وضع حد لاحتكار الدولة للقطاع المصرفي والسماح بعمل البنوك الخاصة . وكان على الجزائريين انتظار عقدين آخرين تقريبا ليتم إنشاء ثانِ مصرف إسلامي وهو بنك السلام الذي بدأ أعماله رسميا سنة 2008، وهو ثمرة تعاون إماراتي-جزائري . يقدمان البنكان خدماتهما للشركات والأفراد بالإضافة إلى عروض التمويل والادخار وجميع الخدمات البنكية الأخرى، حيث تمتلك مجموعة البركة 2 % من إجمالي السوق و15 % من السوق البنكية الخاصة، في حين ما تزال حصة بنك السلام صغيرة جدا من السوق المصرفية[206]، بالإضافة إلى ذلك قيام بعض البنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية خاصة بعد صدور النظام 20-02 في 2020/03/15 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية[207] .

ب) تحليل مؤشر حصة البنوك الإسلامية من ودائع القطاع الخاص

اعتماداً على الجدول رقم (23.3) نلاحظ تطور طفيف في ودائع القطاع الخاص لدى البنوك الإسلامية قدر بـ 0.23% ابتداءً من2017 إلى غاية 2019، حيث سجلت سنة 2019 أكبر نسبة استخدام لودائع القطاع الخاص قدرت بـ 4.50% وهي نسبة ضعيفة وهامشية مقارنة بالتجربة العريقة لهذه البنوك في الجزائر، إضافة إلى ما توفره المالية الإسلامية من تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية .

---

[206] عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

[207] bank-of-algeria, 15/12/2021, https://www .bank-of-algeria .dz/pdf/reglements2020arabe .pdf

يمكن تفسير تدني هذه النسبة كذلك إلى سيطرة البنوك التقليدية خاصة العمومية منها على القطاع المصرفي في الجزائر إذ أن 95.5% من ودائع القطاع الخاص استخدمت من طرف البنوك التقليدية، كما نشير أن حصة الجزائر من المصارف الإسلامية بنكان فقط، هما: بنك البركة وبنك السلام، الأمر الذي لا يسمح بوجود منافسة حقيقية .

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (23.3) أن هيكل ودائع بنك السلام يسجل استخداماً أكثر لصالح المؤسسات الخاصة مقارنة بالأفراد، حيث تمثل حصة الأفراد من إجمالي ودائع القطاع الخاص في بنك السلام 20% فقط سنة 2019 و80% للمؤسسات الخاصة في نفس السنة .

الجدول رقم (23.3): تطور ودائع القطاع الخاص في البنوك الإسلامية

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات		2017	2018	2019
إجمالي ودائع القطاع الخاص في القطاع المصرفي الجزائري (1)		5121,70	5724,40	5689,40
ودائع بنك البركة		164,849	176,343	171,491
ودائع بنك السلام	مؤسسات خاصة	44,154	59,307	67,332
	أفراد	9,562	11,307	17,339
	إجمالي ودائع بنك السلام	53,716	70,614	84,671
مجموع ودائع القطاع الخاص في البنوك الإسلامية (2)		218,565	246,957	256,162
النسبة % (1)/(2)		**4,27%**	**4,31%**	**4,50%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات الجدول رقم (22.3) وتقرير بنك السلام، 2017: ص 41 وتقرير بنك السلام، 2019: ص 87 وتقارير بنك البركة الجزائري، 2018، 2019: ص.ص 8-10 .

الشكل رقم (14.3): تطور ودائع القطاع الخاص في البنوك الإسلامية

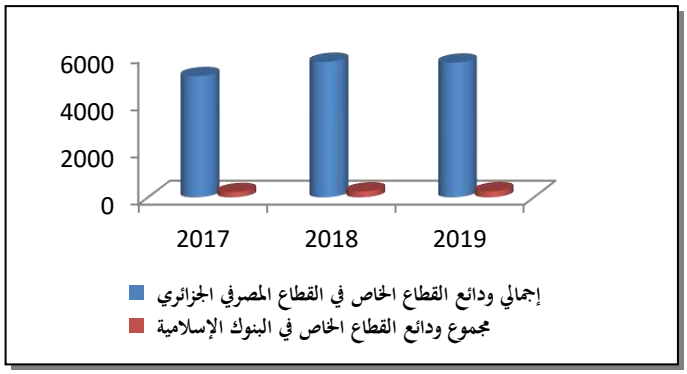

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (23.3)

3. اقتراض القطاع الخاص من المؤسسات المالية والمصرفية – استخدام القروض

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك والمؤسسات المالية في تمويل القطاع الخاص الممثل في الأسر والجمعيات والمؤسسات الخاصة في الجزائر، وهو ما يعبر عن مستوى الاستخدام المالي ممثلا بالقروض الموجهة للأسر والجمعيات والمؤسسات الخاصة في الجزائر .

يوضح الجدول التالي تطور إجمالي القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي القروض خلال الفترة: (2013-2019) .

الجدول رقم (24.3): تطور إجمالي القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي القروض

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قروض للقطاع الخاص (1)	2 722,00	3 121,70	3 588,30	3 957,10	4 568,30	5 032,20	5 221,30
معدل النمو	-	**14,68%**	**14,95%**	**10,28%**	**15,45%**	**10,15%**	**3,76%**
إجمالي القروض (2)	5156,30	6504,60	7277,20	7909,90	8880,00	9976,30	10857,80
(2)/(1)	52,79%	47,99%	49,31%	50,03%	51,44%	50,44%	48,09%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، 2020: ص 13 والنشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، 2019: ص 13 .

من خلال الجدول رقم (24.3) نلاحظ أن معدل نمو القروض الممنوحة للقطاع الخاص شهد تذبذب، تارة بالارتفاع وتارة أخرى بالانخفاض طيلة فترة الدراسة، مسجلاً أعلى معدل استخدام سنة 2017 بـ 15,45% لتنخفض في سنة 2019 مسجلاً بذلك أدنى معدل قدر بـ 3,76% .

أما فيما يخص إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، فنلاحظ أن نصفها تم استخدامه من طرف القطاع الخاص ممثلاً في المؤسسات الخاصة والأسر والجمعيات طيلة فترة الدراسة، حيث سجلت سنة 2013 أعلى معدل استخدام قدر بـ 52,79% لتنخفض سنة 2014 مسجلة أدنى معدل استخدام قدر بـ 47,99% . كما أشرنا سابقاً فإن القطاع الخاص يشارك بحوالي نصف الودائع البنكية وبالمقابل يستفيد من نصف إجمالي القروض المقدمة للاقتصاد، وهذا راجع إلى التسهيلات والدعم المالي الهام المقدم من طرف الدولة خاصة فيما يتعلق بإنشاء الدولة لصناديق ضمان القروض التي ساهمت في ارتفاع معدل ملفات القطاع الخاص المقبولة لدى البنوك التجارية خاصة العمومية منها، وهذا ما يعكس بوجود جدية في الاهتمام بالقطاع الخاص .

الشكل رقم (15.3): تطور إجمالي القروض الموجهة إلى القطاع الخاص

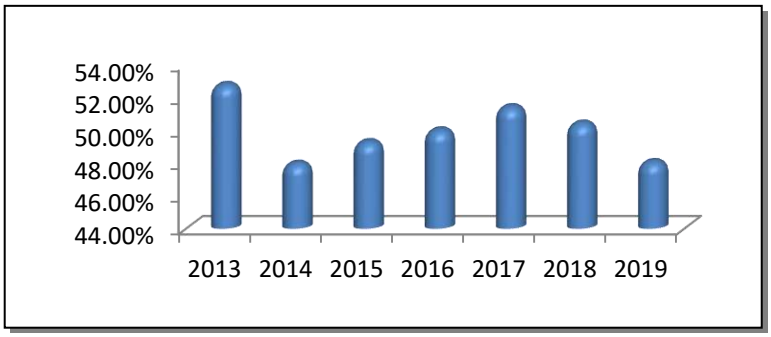

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (24.3)

4. نسبة مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الخاص

يقيس هذا المؤشر مدى استخدام القطاع الخاص الممثل في المؤسسات الخاصة والأسر والجمعيات التمويلات الممنوحة من طرف البنوك الإسلامية خلال الفترة (2017-2019)، وهذا من خلال احتساب نسبة مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الخاص إلى إجمالي تمويلات القطاع الخاص .

الجدول رقم (25.3): تطور مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الخاص

الوحدة: (مليار دينار)

السنوات		2017	2018	2019
إجمالي تمويلات القطاع الخاص في القطاع المصرفي الجزائري (1)		4 568,30	5 032,20	5 221,30
إجمالي تمويلات بنك البركة		136,553	154,159	153,053
إجمالي تمويلات بنك السلام	مؤسسات خاصة	40,443	61,544	75,826
	أفراد	5,011	13,786	19,741
	إجمالي تمويلات بنك السلام	45,454	75,330	95,567
مجموع تمويلات البنوك الإسلامية الممنوحة إلى القطاع الخاص (2)		182,007	229,489	248,62
النسبة % (2)/ (1)		**3,98%**	**4,56%**	**4,76%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات الجدول رقم (24.3) وتقرير بنك السلام، 2019، ص 82 وتقارير بنك البركة الجزائري، 2018، 2019، ص ص 8،10 على التوالي .

اعتماداً على الجدول رقم (25.3) نلاحظ تطور طفيف في التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص من طرف البنوك الإسلامية والتي بلغت 0,78% ابتداءً من2017 إلى غاية 2019، حيث سجلت سنة 2019 أكبر نسبة استخدام لتمويل القطاع الخاص بـ 4,76% وهي نسبة استخدام ضعيفة جداً، وهذا يعني أن 95,24% من تمويلات القطاع الخاص تتم عن طريق البنوك التقليدية خاصة العمومية منها، الأمر الذي يبرز ضعف المساهمة الفعالة للبنوك الإسلامية في تمويل القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الخاصة والأسر والجمعيات .

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (25.3) أن هيكل تمويل بنك السلام يسجل استخداماً أكثر لصالح المؤسسات الخاصة مقارنة بالأفراد، حيث تمثل حصة الأفراد من إجمالي التمويل الموجه إلى القطاع الخاص في بنك السلام 20% فقط سنة 2019، و80% للمؤسسات الخاصة في نفس السنة . ويمكن توضيح مساهمة كل بنك في تمويل القطاع الخاص في الجدول التالي:

الجدول رقم (26.3):مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الخاص

السنوات	2017	2018	2019
إجمالي تمويلات القطاع الخاص من القطاع المصرفي الجزائري (وحدة مليار دينار)	4 568,30	5 032,20	5 221,30
نسبة% استخدام تمويل بنك البركة	**2,99%**	**3,06%**	**2,93%**
نسبة% استخدام تمويل بنك السلام	**0,99%**	**1,50%**	**1,83%**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (25.3)

الشكل رقم (16.3): تطور مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الخاص

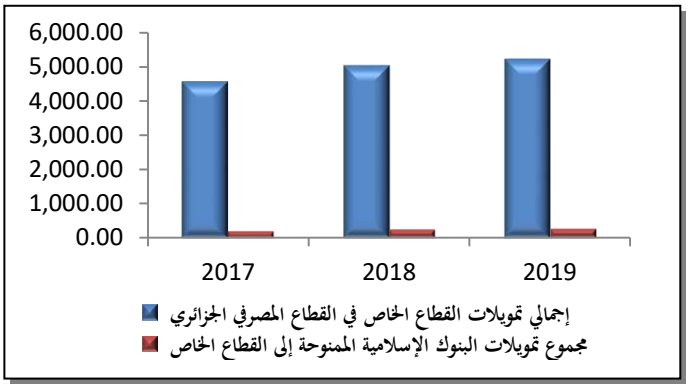

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (26.3)

المطلب الثاني: عرض وتحليل تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي GF

تركز مؤشرات الشمول المالي من منظور العدالة في التوزيع على تشخيص حالة القطاع المالي الجزائري ومقارنتها بالدول العربية وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي *Global Findex* الصادر عن البنك الدولي لسنة 2017، وذلك من أجل معرفة إلى أي مدى تستفيد الفئات المختلفة في المجتمع من الخدمات المالية المتاحة، وتستند هذه المؤشرات على آلية المسوحات الميدانية .

الفرع الأول: التعريف بقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي *Global Findex*

تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالادخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011 . وتشمل نسخة 2017، التي جُمعت باستخدام مسوح استقصائية ممثلة على المستوى الوطني شملت ما يزيد عن 150 ألف بالغ في سن 15 عاما على الأقل بأكثر من 140 بلداً، على مؤشرات عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها . وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجية المالية . ويمثل هذا المؤشر الركيزة الأساسية للجهود الرامية إلى تشجيع الشمول المالي بالإضافة إلى الاستشهاد به على نطاق واسع من جانب الباحثين والعاملين في مجال التنمية[208] .

- الطلب العالمي للخدمات المالية الرسمية (من الأفراد والمشروعات): "تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 1.2 مليار بالغ قد حصلوا على حساب منذ عام 2011، بما في ذلك 515 مليون بالغ في مختلف أنحاء العالم قد فتحوا حسابات إما في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014 و2017 .

ويعني ذلك أن 69% من البالغين يمتلكون حالياً حسابات مقابل 62% في عام 2014 و 51% في عام 2011 وفي البلدان مرتفعة الدخل، يمتلك 94% من البالغين حسابات، مقابل 63% في البلدان النامية، وهناك أيضا تفاوت واسع النطاق في ملكية الحسابات من بلد لأخر .

[208] World Bank, **The Global Findex database (2017)**,Washington, DC .

وتعتبر الغالبية العظمى من مالكي الحسابات لديهم حسابات إما في البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية المنظمة"[209] .

تعكس بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 استمرار التطور في أنظمة الدفع الرقمي وإصدار جيل جديد من الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها من خلال الهواتف المحمولة والإنترنت، حيث يشير التقرير إلى انتشار الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يمتلك حالياً 21% من البالغين حسابات مالية عبر الهاتف المحمول وهي تقريبا ضعف النسبة في عام 2014 والنسبة الأعلى عن أي منطقة في العالم . ورغم تركُز الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة في شرق أفريقيا، فإن تحديث عام 2017 يَظهر أن هذه الخدمات انتشرت في غرب أفريقيا وخارجه[210] .

1 . عرض وتحليل المؤشرات الخاصة بالأفراد: تقيس هذه المؤشرات الطلب على الخدمات المالية الرسمية من الأفراد في الجزائر ويمكن عرضها على النحو الآتي:

- **مؤشر ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية:** يقيس هذا المؤشر نسبة امتلاك الأفراد لحساب في بنك أو مؤسسة مالية رسمية يسمح له بالحصول على الخدمات المالية الأساسية .

الجدول رقم (27.3): نسبة ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية إلى إجمالي السكان البالغين

(**الوحدة: %**)

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية	**33**	**50**	**43**
نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية –ذكور	46	61	56
نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية–إناث	20	40	29
توزع نسب الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية وفقا أعمارهم –فئة الشباب (15–24)	20	38	29
توزع نسب الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية وفقا أعمارهم –فئة الكبار (25+)	40	57	49

Source: World Bank, The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017),Washington, DC .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27.3) تحسن في مستويات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2017) حيث نلاحظ أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية من مجموع السكان البالغين في تزايد مسجلة بذلك أعلى نسبة سنة 2014 بـ50%، وهي نسبة متوسطة إذا ما قورنت بدول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 69% لسنة 2017 [211]، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي.

---

[209] World Bank, **The Global Findex database**, 5/5/2021, https://openknowledge .worldbank .org/bitstream/handle/10986/29510/211259ovAR .pdf.

[210] آسلي ديميرجوتش-كونت، وآخرون، **قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية**، كتيب العرض العام، مجموعة البنك الدولي ، واشنطن العاصمة، 2018: ص 2 .

[211] يُسر برنيه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

الشكل رقم (17.3): نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية لدى الدول العربية

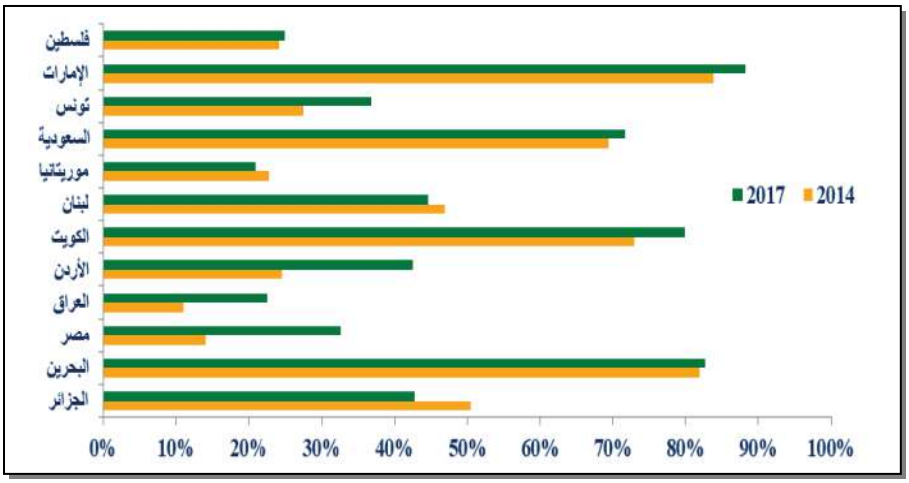

المصدر: يُسر برنيه وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019م، ص 13 .

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (27.3) كذلك وجود تحسن ملحوظ بشكل أكبر فيما يتعلق بنسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية، التي ارتفعت إلى 61% من إجمالي السكان البالغين سنة 2014 مقابل 46% في سنة 2011 وبدرجة أقل سنة 2017 بنسبة 56% في حين كان التحسن على صعيد الإناث أقل، حيث ارتفعت نسبة الإناث الممتلكات لحسابات في مؤسسة مالية رسمية من 20% سنة 2011 إلى 40% سنة 2014 وبدرجة أقل سنة 2017 بنسبة 29% . كما نلاحظ وجود فجوة توزيع بين الجنسين تقدر بـ 27% لصالح ذكور في سنة 2017، وهذا لأن المرأة الجزائرية لا تزال تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملّك الأصول والتمكين الاقتصادي . وقد يعود سببها كذلك إلى نسب البطالة المرتفعة في أوساط النساء خاصة الريفيات . كما أن هناك نسبة قليلة مقارنة بالذكور من يمارسن أعمالاً حرة .

عند النظر إلى توزيع فئة الشباب (15-24) الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية مقارنة بفئة الكبار (25+) فإننا نلاحظ وجود فجوة بمقدار الضعف، حيث نجد أنه في سنة 2011 وصلت نسبة من لديهم حسابات من فئة الشباب 20% مقابل 40% لصالح من يمثلون كبار السن .

كما نسجل أعلى نسبة لصالح كبار السنة 2014 قدرت بـ 57% مقابل 38% لصالح الشباب، وبدرجة أقل سنة 2017 تم تسجيل نسبة 49% لصالح كبار السن مقابل 29% لفئة الشباب .

يُفسر تدني معدلات الشمول المالي لغالبية الشباب (15-24) إلى نسبة البطالة المرتفعة في أوساط هذه الفئة في الجزائر واشتراط البنوك السن القانونية المسوح به (18 سنة) لفتح حساب بنكي . هذا يعني أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها إلا بموافقة الولي، وبذلك فهم لا يتمتعون باستقلالية مالية . أما عن باقِ النسب يمكن تفسير ارتفاعها في الجزائر إلى إجبار الطلاب في الجامعات على امتلاك حسابات مالية رسمية لتلقي المنحة، وكذلك إجبار العمال الأجراء في القطاع العمومي والقطاع الخاص على امتلاك حسابات في مؤسسة مالية رسمية لتلقي الرواتب والمنح، والعمال غير الأجراء المقاولين والمزارعين على امتلاك حسابات في مؤسسة مالية رسمية لتلقي مستحقاتهم المالية .

- **مؤشر حسابات اقتراض في مؤسسة مالية رسمية إلى إجمالي السكان البالغين:** يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا أموالاً من المؤسسات المصرفية الرسمية .

الجدول رقم (28.3): نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض إلى إجمالي السكان البالغين

(**الوحدة: %**)

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد المقترضين في مؤسسة مالية رسمية –بالغين	**1**	**2**	**3**
نسبة الأفراد المُقترضين في مؤسسة مالية رسمية –ذكور	3	1	4
نسبة الأفراد المُقترضين في مؤسسة مالية رسمية –إناث	0	3	2

Source: World Bank, The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017),Washington, DC .

نلاحظ من الجدول رقم (28.3) أن نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض في الجزائر بلغت حوالي 3% من إجمالي السكان البالغين لعام 2017، إلا أنها تعتبر نسبة منخفضة جداً بالمقارنة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "**حيث سجلت الإمارات نسبة 18.9% و16.8% في البحرين، وبلغت 16.5% في الكويت و11.2% في السعودية . بينما كانت هذه النسبة متقاربة مع الدول النفطية الأخرى حيث بلغت 3% في العراق وأقل من 5% في ليبيا**"[212] . أما فجوة التوزيع بين الذكور والإناث فكانت لصالح الذكور البالغين بنحو 4% مقابل 2% للإناث سنة 2017.

يمكن إرجاع سبب تدني هذه النسب في الجزائر إلى أن معظم المقترضون يقترضون على الأرجح من الأسرة أو الأصدقاء ولا يفضلون التعامل مع البنوك، وبالتالي، فهم مستبعدون ماليا لأسباب قد تتعلق بالدين أو ارتفاع تكاليف الاقتراض من البنوك التقليدية وكذلك ارتفاع تكلفة التمويل من البنوك الإسلامية أو من خلال نوافذ المعاملات الإسلامية على مستوى البنوك الناشطة في الجزائر، إضافة إلى إحجام البنوك على تمويل المشاريع المتناهية الصغر والأفراد بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية .

- **مؤشر الخدمات المالية غير الرسمية (اقتراض):** يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين يقترضون من العائلة أو من الأصدقاء .

الجدول رقم (29.3): مؤشر نسبة الأفراد المُقترضين من العائلة أو الأصدقاء إلى إجمالي السكان البالغين

(**الوحدة: %**)

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد البالغين المُقترضين من العائلة أو الأصدقاء	**25**	**13**	**19**

Source: World Bank, The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017),Washington, DC .

نلاحظ من الخلال الجدول رقم (29.3) أن نسبة الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء لدى الجزائريين البالغين بلغت 25% سنة 2011، وانخفضت إلى 13% سنة 2014، وسجلت ارتفاع ثان سنة 2017 بنسبة 19% سنة 2017 ومقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فنجد أن فجوة التوزيع كبيرة لصالح الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء، فمثلا سجلت الجزائر نسبة 1% كنسبة اقتراض من المؤسسات المالية الرسمية سنة 2014، في حين سجلت نسبة الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء

[212] World Bank, **The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017)**,Washington,DC .

في نفس السنة نسبة 25%، وهذا ما يُفسر استخدام المجتمع للسيولة بدرجة كبيرة ونقص الوعي المصرفي لدى الأفراد، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الاكتناز . وهذا القصور في المؤسسات المالية الرسمية يعتبر هذا أحد نقاط الضعف للنظام المصرفي الجزائري .

- **مؤشر حسابات ادخار في مؤسسة مالية رسمية:** يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتفضيلهم للتعاملات الرسمية . كما يبين الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية وقدرتها على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنويع الأوعية الادخارية وتقديم خدمات مالية متميزة .

الجدول رقم (30.3): مؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخار في مؤسسة مالية رسمية

(الوحدة: %)

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد الذين يقومون بادخار أموالهم لدى مؤسسة مالية رسمية – بالغين	**4**	**14**	**11**
نسبة الأفراد الذين يقومون بادخار أموالهم لدى مؤسسة مالية رسمية – ذكور	6	22	14
نسبة الأفراد الذين يقومون بادخار أموالهم لدى مؤسسة مالية رسمية – إناث	3	6	8

Source: World Bank, The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017),Washington, DC .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (30.3) أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات إيداع في الجزائر بلغت حوالي 11% من إجمالي السكان البالغين لعام 2017 بالمقارنة "**مع 21.3% في البلدان متوسطة الدخل وتعتبر أقل نسبة مسجلة في البلدان ذات شمول مالي متوسط**"[213] .

يُفسر سبب انخفاض هذه النسبة سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 الذي بلغت حوالي 14% إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي أدى إلى تآكل الأجور بسبب انخفاض أسعار البترول . كما تظهر الفجوة بين الجنسين جلية في نسبة من يمتلكون حسابات للإيداع في الجزائر، حيث بلغت نسبة الذكور الذين لديهم حسابات إيداع حوالي 14% مقابل 8% للإناث لعام 2017 .عموما في جانب الادخار لا زالت نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون المستوى المأمول، الأمر الذي يتطلب من المصارف المركزية الاستمرار في بذل الجهود التوعوية بهدف تغيير سلوك الادخار لدى المواطنين وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية .

الشكل رقم (18.3): نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إيداع لدى الدول العربية لعام 2017

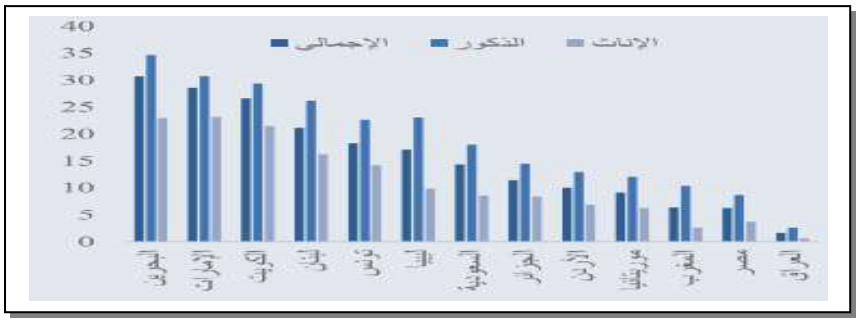

المصدر: المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، صندوق النقد العربي أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019: ص 197 .

[213] World Bank, **The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017)**,Washington,DC .

- **مؤشر النفاذ إلى الخدمات المالية عبر شبكة الانترنت أو الهاتف النقال:** يقيس هذا المؤشر التوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر الانترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة.

الجدول رقم (31.3): نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مالية رسمية

(الوحدة: %)

المؤشرات	2017
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مؤسسة مالية	**5**
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مالي– ذكور	3
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مالي–إناث	1

Source: World Bank, The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017),Washington, DC .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (31.3) أن نسبة البالغين الذين يستخدمون الانترنت أو الهاتف النقال للنفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر بلغت (5%) لسنة 2017 . "**وهي نسب منخفضة جدا مقارنة بالدول العربية المقدرة بـ (14%)**"[214]. كما نسجل تقارب في النسب حسب النوع، حيث بلغت نسبة الذكور المستخدمين للانترنت أو الهاتف النقال في النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية 3%، فيما بلغت نسبة الإناث 1% .

يُفسر تدني هذه النسب إلى جملة من العوامل نذكر منها: ضعف البنية التحتية للاتصالات، وعدم مواكبة القطاع المصرفي التطورات الحديثة في مجال وسائل الدفع الإلكتروني والتي تعتبر الأداة المستخدمة في إتمام الصفقات ماليا وضعف التشريعات والقوانين المناسبة لتنظيم الأعمال الإلكترونية؛ وبشكل أساسي المتعلقة بالمعاملات المصرفية، الغش، التزوير والسرقات الإلكترونية إضافة إلى تأخر التشريعات المتعلقة بتنظيم معاملات التجارة الالكترونية .

- **مؤشر امتلاك بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان:** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة للشمول المالي، ويعتمد استخدام هذه البطاقات على تطور البنية التحتية التقنية المتوفرة في الدولة . وتتمثل أهم خدمات بطاقات الخصم في عمليات السداد وسحب الأجور، ودفع الفواتير، ورسوم الخدمات الحكومية، والتحويلات داخل حدود الدولة، إضافة إلى عمليات التجارة الإلكترونية . وهي عبارة عن بطاقة دفع تستخدم كأداة وفاء فقط، يحصل حاملها على احتياجاته من السلع والخدمات فور تقديمها، ويتم خصم المبلغ القيمة فورا من حسابه . وفي الجزائر يمكن أن نشير إلى وجود هذا النوع من البطاقات ذات الطابع المحلي، كبطاقة CIB الصادرة عن بنوك الجزائر والبطاقة الذهبية الصادرة عن بريد الجزائر .

[214] World Bank, **The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017)**,Washington,DC .

الجدول رقم (32.3): مؤشر نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الخصم و بطاقة ائتمان إلى إجمالي السكان البالغين

(الوحدة: %)

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الخصم- بالغين	**14**	**22**	**20**
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الخصم- ذكور	18	32	27
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الخصم- إناث	9	12	13
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان- بالغين	**1**	**6**	**3**
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان- ذكور	1	8	5
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان- إناث	2	4	1

Source: World Bank, The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017),Washington, DC .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (32.3) أن نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الخصم في الجزائر حوالي 22% لسنة 2014 و20% لسنة 2017، وهي نسبة مقبولة مقارنة بالنسبة المسجلة على مستوى "**العالم العربي 27% لسنة 2017 باستثناء دول الخليج التي سجلت نسب مرتفعة لسنة 2017، الإمارات العربية المتحدة 83%، والبحرين 80% والسعودية 67% أما البلدان منخفضة الدخل فقد كان متوسط هذه النسبة 9% لسنة 2017**"[215] .

فجوة التوزيع بين الجنسين لا تزال جلية في نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون بطاقات الخصم، حيث بلغت نسبة الذكور المستخدمين لبطاقات الخصم في الجزائر27% مقابل 13% للإناث لسنة 2017 . أما بطاقات الائتمان فإن هذا النوع من البطاقات له نفس دور بطاقة الخصم إلا أنه يختلف عنها فإن صاحب هذا البطاقة له الحق في تسهيل ائتماني بسقف محدود متفق عليه مع مصدر البطاقة، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون بطاقة ائتمان في الجزائر حوالي 3% لسنة 2017 وتعتبر هذه النسبة صغيرة بالقياس بالنسبة المماثلة المسجلة على مستوى الدول العربية فرادى "**حيث سجلت الإمارات أعلى نسبة لاستخدام البطاقات الائتمانية على مستوى الدول العربية بمعدل 45.5%، تلتها البحرين بنسبة 29.8%، ثم الكويت بنسبة 3. 22%، والسعودية بنسبة 16,3%، تلتها الدول النفطية الأخرى، ليبيا 10.3%**"[216] .

فجوة التوزيع بين الجنسين في استخدام بطاقات الائتمان في الجزائر لا تزال كبيرة بين الجنسين، حيث تقدر هذه الفجوة بـ 4% سنة 2017 لصالح لذكور .

يُفسر تدني مؤشر بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان إلى حالة النشاط التجاري في الجزائر، وخاصة بالنسبة للتجارة الالكترونية حيث مازال الوضع يعرف نوعاً من الركود من الناحية التشريعية، إذ يبقى التنظيم القانوني غائباً عن تنظيم هذا النشاط، وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير في استعمال هذا النوع من البطاقات .

[215] World Bank, **The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017)**,Washington,DC .

[216] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، مرجع سبق ذكره، ص 198 .

▪ **النفاذ إلى الخدمات الرقمية:** يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي، وهي مدفوعات تمت عبر استخدام بطاقات الدفع من خلال آليات الدفع عن طريق الانترنت أو عبر الموزعات الآلية ومحطات الدفع الإلكتروني .

الجدول رقم (33.3): مؤشر نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي

(الوحدة: %)

المؤشرات	2014	2017
نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي-بالغين	**25**	**26**
نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي-ذكور	34	32
نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي-إناث	17	20

Source: World Bank, The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017),Washington, DC .

ومن خلال الجدول رقم (33.3) نلاحظ أن نسبة المدفوعات الرقمية أو تلقيها في الجزائر قد بلغت 25% لسنة 2014 و26% لسنة 2017 . وفجوة التوزيع كذلك لا تزال كبيرة بين الجنسين، حيث تقدر هذه الفجوة ب 12% سنة 2017 لصالح الذكور . ويُفسر تدني نسبة المعاملات الرقمية في الجزائر إلى أن المجتمع الجزائري يعتمد على النقدية بشكل كبير، والأمر ذاته بالنسبة للدول العربية (باستثناء دول الخليج، حيث سجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة بـ 84% سنة 2017)[217] . هذا الأمر يضع البنوك المركزية في الدول العربية كجهات إشرافية ورقابية أمام تحديات تعزيز الشمول المالي الرقمي وذلك من خلال إيجاد البيئة القانونية التي تشجع الوصول للخدمات المالية، وتسمح بالتوسع في تقديم هذه الخدمات من خارج الفروع المصرفية التقليدية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية عبر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والهواتف المحمولة ومحطات الدفع الإلكتروني بكلفة أقل ووصولها لفئات أوسع في المجتمع .

2 . المؤشرات الخاصة بالمشروعات: تقيس هذه المؤشرات الطلب على الخدمات المالية من المشروعات، وتتمثل في نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض في مؤسسة مالية رسمية بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم ونسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات ادخار في مؤسسة مالية رسمية بغرض إنشاء أو تشغيل أو توسعة مشروعات .

الجدول رقم (34.3): نسبة البالغين الذين لديهم حساب اقتراض وحساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري

المؤشرات	2014	2017
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب اقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-بالغين	**4%**	**5%**
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب اقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-ذكور	6%	7%
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب اقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-إناث	2%	2%
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-بالغين	**11%**	**14%**
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-ذكور	16%	19%
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-إناث	6%	8%

Source: World Bank, The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017),Washington, DC .

[217] World Bank, **The Global Findex database, data excel (2011, 2014, 2017)**,Washington,DC .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (34.3) أن الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض في الجزائر بغرض إنشاء مشروع أو توسعة مشروع قائم حوالي 5%، وهي "نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالدول العربية فرادى، حيث سجلت أعلى نسبة للمؤشر في البحرين 5. 25%، والإمارات 18%، والسعودية 2. 15%، والكويت 5. 14%، والأردن 2. 14%"[218] .كما تميل هذه النسب إلى فئة الذكور، فقد بلغت نسبة الذكور في الجزائر 7% مقابل 2% فقط للإناث وهي نفس النسبة المسجلة سنة 2014 . أما بالنسبة للأفراد البالغين الذين لديهم حسابات ادخار بغرض بدء أو تشغيل أو توسعة مشروعات في الجزائر بالنسبة لإجمالي السكان البالغين حوالي 14%، وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بالدول العربية فرادى، "حيث سُجلت أعلى نسبة في ليبيا بنسبة بلغت 29%، يليها الإمارات والبحرين والسعودية بنسبة بلغت 8. 16% و3. 16% و1. 16% على التوالي"[219] .

كما يميل مؤشر النوع إلى الذكور، حيث سجلت الجزائر نسبة 19% سنة 2017، وهي نسبة تمثل ضعف نسبة الإناث التي بلغت 8% في نفس السنة .

يُفسر تدني نسب اقتراض الأفراد البالغين لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري في الجزائر إلى عدة مشاكل منها ما هو متعلق بالتمويل المصرفي، حيث يواجه أصحاب هذه المشاريع صعوبات ومعوقات عديدة عندما يرغبون في الحصول على تمويل لنشاطاتهم من البنوك التجارية، بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية ويفتقرون إلى تقديم الضمانات الكافية التي تكون مبالغ فيها أحيانا من طرف البنوك بسبب ارتفاع درجة مخاطر . إضافة البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك . ومنها ما هو متعلق بقصور في القطاع المالي بوجود مصدر وحيد للتمويل ممثلا في البنوك التجارية فقط وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد .

3 . مقارنة توزيع الخدمات المالية الرسمية بين الجنسين في الجزائر والدول العربية لسنة 2017: نستعرض في الجدول التالي توزيع مؤشر ملكية حساب مالي رسمي حسب النوع في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية .

الجدول رقم (35.3): توزيع الخدمات المالية الرسمية بين الجنسين في الجزائر والدول العربية لسنة 2017

(**الوحدة: %**)

	المجموع	**ذكور**	**إناث**
	دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة		
الإمارات العربية المتحدة	**88**	93	76
البحرين	**83**	86	75
عمان	**–**	–	–
الكويت	**80**	83	73%
السعودية	**72**	81	58
قطر	**–**	–	–
	دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة		
الجزائر	**43**	56	29
لبنان	**45**	57	33
المغرب	**29**	41	17

[218] World Bank, **The Global Findex database, data excel (2011, 2014, 2017)**,Washington,DC .

[219] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، مرجع سبق ذكره ص 201 .

تونس	**37**	46	28
الأردن	**42**	56	27
فلسطين	**25**	34	16
مصر	**33**	39	27
	دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة		
موريتانيا	**21**	26	15
السودان	**–**	–	–
جيبوتي	**–**	–	–
العراق	**23**	26	20
الصومال	**–**	–	–
اليمن	**–**	–	–

Source: World Bank, The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017),Washington, DC .

اعتمادا على الجدول رقم (35.3) تقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 69% لسنة 2017، والمجموعة الثانية تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ومصر ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24%-69%،وتتضمن المجموعة الثالثة كل من العراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24% .

4 . تحليل تركيبة الشمول المالي في الجزائر: نستعرض في الجدول التالي تركيبة الشمول المالي في الجزائر للسكان البالغين بالأرقام .

الجدول رقم (36.3): تركيبة الشمول المالي في الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017

الجزائر	**43%**	**ذكور (56%)**	**إناث (29%)**
شمول مالي (أفراد بالغين)	12 605020	7 058811,2	5 546208 .8
إقصاء مالي (أفراد بالغين) 57%	16 735980		
المجموع (أفراد بالغين)	**29 341000**		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج (2015–2017) رقم 48، 2018م.: ص 9 و World Bank, The Global Findex database, Data Excel (2011, 2014, 2017),Washington, DC .

الشكل رقم (19.3): واقع الشمول المالي في الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017

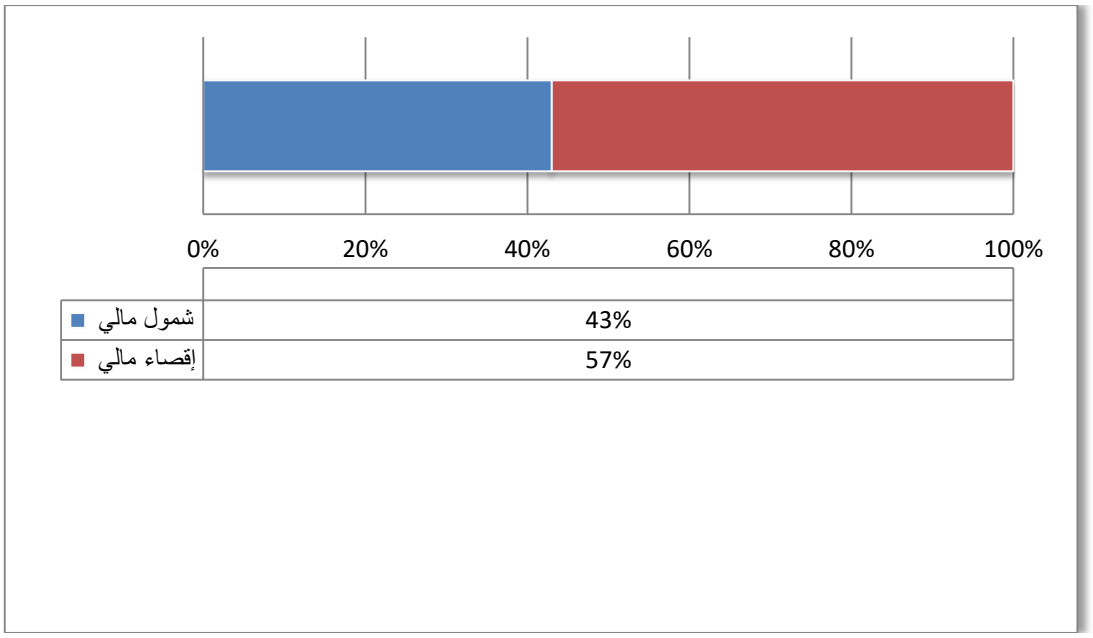

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (09)

خلاصة الفصل

قدمنا من خلال هذا الفصل مختلف الخطوات الأولية المتبعة في الدراسة التطبيقية، حيث عرضنا في المبحث الأول منهجية الدراسة من حيث تصميم الدراسة ومنهجيتها، وصلة المنهجية المختارة بأسئلة الدراسة الفرعية وفرضياتها إلى عرض قاعدة البيانات الكمية والوصفية، بالإضافة إلى تحديد المجتمع المستهدف من خلال معايير الإدراج ومعايير الاستثناء، وضبط وحدات العينة بـ 100 وحدة،، وصولاً إلى ضبط متغيرات الدراسة المعتمدة في هذه الدراسة .

أما في المبحث الثاني فقد تناولنا فيه واقع التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر والمؤسسات الداعمة (الزكاة والأوقاف). وفي المبحث الثالث، قمنا بتحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الجزائر وفقا لمنهجية بنك الجزائر والبنك الدولي.

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي للتمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي

- تحليل العلاقة بين التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي والتعزيز الشمول المالي
- نماذج مقترحة لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي قابلة للتشغيل

تمهيد

يهتم هذا الفصل بتحليل الإطار التطبيقي للتمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي، حيث يعرض المبحث الأول نتائج قياس وتحليل توجهات أفراد العينة (ذوي الدخل المحدود) نحو التمويل الأصغر الإسلامي والتعزيز الشمول المالي اعتماداً على نتائج البيانات المجمعة من الاستبانة، وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وبعرض المبحث الثاني نماذج مقترحة قابلة للتشغيل لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية.

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي والتعزيز الشمول المالي

سنقوم في هذا المبحث بعرض نتائج البيانات المجمعة من الاستبانة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS 26 وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي التالية:

- التكرارات والنسب المئوية؛
- التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory Factor Analysis؛
- التحليل الموازي لهورن Horn's parallel analysis؛
- اختبارات Chi-square ؛
- الاختبارات اللامعلمية Mann-Whitney U and Kruskal-wallis H .

المطلب الأول: التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لمتغيرات الدراسة

نعرض في هذا المطلب تحليل وصفي استدلالي لمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال ما يلي:

- عرض وتحليل محور الخصائص الديمغرافية للعينة ؛
- عرض وتحليل محور التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي؛
- عرض وتحليل محور تعزيز الشمول المالي.

الفرع الأول: عرض وتحليل محور الخصائص الديمغرافية للعينة

ستقوم بتلخيص للبيانات الشخصية باستخدام التكرارات والنسب المئوية، وذلك من خلال العرض الجدولي والبياني الآتي:

الجدول رقم (1.4): توزيع وحدات العينة وفق البيانات الديمغرافية

المتغيرات الديمغرافية		العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	55	54,5
	أنثى	45	44,6
	المجموع	100	100
العمر	أقل من 30 سنة	19	18,8
	45-30	62	62,4
	60 -46	19	18,8
	المجموع	100	100
المستوى التعليمي	ثانوي أو أقل	41	40,6
	جامعي	45	44,6
	دراسات عليا	14	13,9

	المجموع	100	100
الحالة الاجتماعية	أعزب	42	41,8
	متزوج/ ة	55	54,5
	مطلق / ة	2	2,0
	أرمل / ة	1	1,0
	المجموع	100	100
مستوى الدخل	اقل من 2 مليون سنتيم	12	11,9
	أكثر من 2 مليون وأقل 4 مليون سنتيم	88	87,1
	المجموع	100	100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

الشكل رقم (1.4): البيانات الديمغرافية

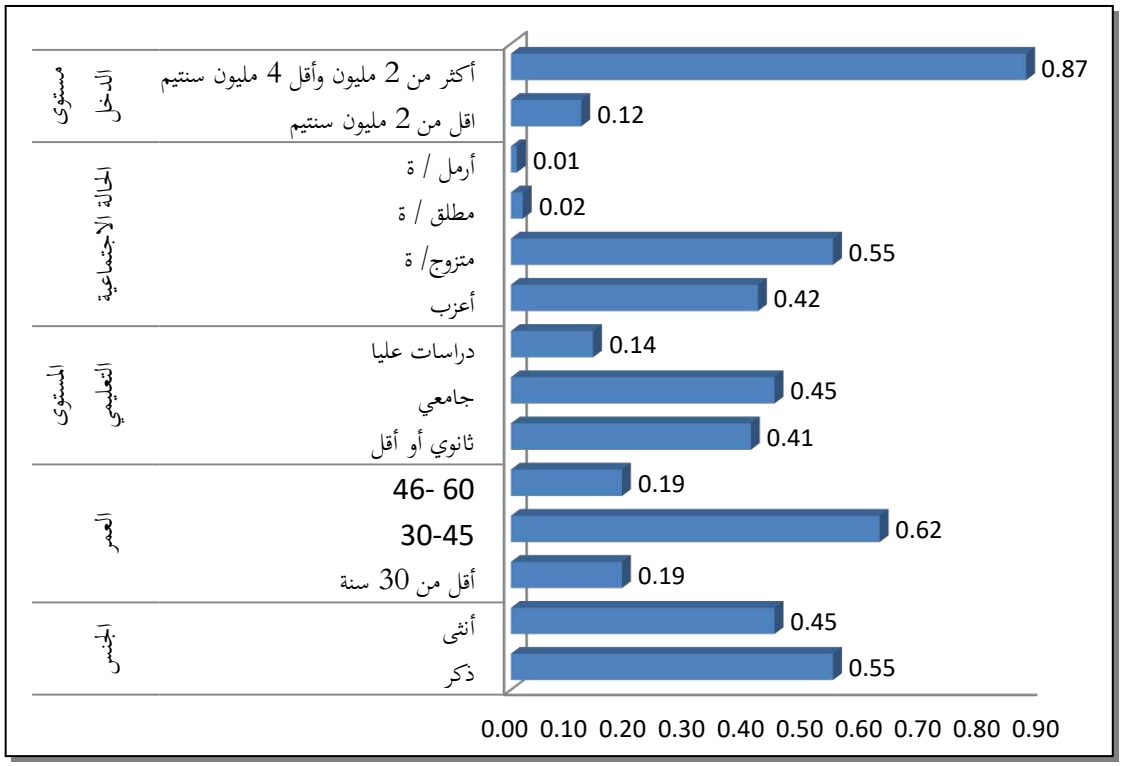

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (1.4)

أ) **وصف النوع الاجتماعي:** يوضح الجدول رقم (1.4) أن 54,5% من 100 شخص شاركوا في هذا الاستطلاع كانوا من الذكور وعددهم 55 ذكر، و44,6% من الإناث. يتضح من هذا التحليل أن العينة المستهدفة كانت موزعة بالتساوي إلى حد ما بين الجنسين مع عدم سيطرة أي منهما بشكل ملحوظ، على الرغم من أن عدد الذكور كان أعلى قليلاً .

من المتوقع أن يتم تمثيل توجهات كلا الجنسين بشكل مقبول وأي استنتاجات يتم استخلاصها لاحقًا في التحليل الإحصائي يمكن القول إنها عادلة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، خاصة عندما تدور المناقشة حول المسائل المالية يصبح الاختلاف بين الجنسين أكثر وضوحًا، ولذلك سيتم النظر إلى التأثير الذي قد يسببه الاختلاف بين الجنسين في هذا الصدد.

سيتم تحليل البيانات الواردة في هذا الجدول فيما يخص النوع الاجتماعي بشكل أكثر تفصيل في ضوء البيانات الرئيسة الأخرى، مثل:

- جنس أفراد العينة وتوجهاتهم نحو صيغ التمويل الأصغر الإسلامي؛
- جنس أفراد العينة وتوقعاتهم من إدراج التمويل الأصغر الإسلامي في النظام المالي الجزائر؛
- جنس أفراد العينة واستخدامهم للمنتجات المالية التقليدية والإسلامية.

سنقوم بالنظر فيما إذا كانت هناك اختلافات كبيرة بين المتغيرات المذكورة حسب نوع الاجتماعي .

ب) وصف العمر: يوضح الجدول رقم (1.4) أن غالبية أفراد العينة الذي شاركوا في هذه الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 30 و45 سنة بنسبة (62,4%)، كما يتضح أيضا أن أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن 45 سنة يمثلون (81,2%)، وهذا يعني أن التركيز العمري للعينة كان لصالح الشباب، وهذا ما يمثل إلى حد كبير توجهات الشباب ذوي الدخل في الجزائر. كما يتضح كذلك أن كبار السن من سنة 46 إلى 60 لم يتم تمثيلهم بشكل جيد لأنهم نسبة تمثيلهم كانت (18,8%) فقط من العينة .

سيتم تحليل البيانات الواردة في هذا الجدول فيما يخص العمر بشكل أكثر تفصيل في ضوء البيانات الرئيسة الأخرى، مثل:

- عمر أفراد العينة وتوجهاتهم نحو صيغ التمويل الأصغر الإسلامي؛
- عمر أفراد العينة وتوقعاتهم من إدراج التمويل الأصغر الإسلامي في النظام المالي الجزائر؛
- عمر أفراد العينة واستخدامهم للمنتجات المالية التقليدية والإسلامية؛

سنقوم بالنظر فيما إذا كانت هناك اختلافات كبيرة بين المتغيرات المذكورة حسب العمر .

ج) وصف العمر: يوضح الجدول رقم (1.4) أن أكبر عدد من أفراد العينة (44,6%) لديهم مستوى تعليم جامعي، أما أفراد العينة الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل فكان تمثيلهم في العينة بـ (40,6%)، في حين أن (13,9%) لديهم مستوى تعليم دراسات عليا. فالصورة العامة أن غالبية ذوي الدخل المحدود أفراد العينة والذين يمثلون (58,5%) لديهم جامعي أو دراسات عليا، و(41,5%) لديهم تعليم متوسط أو ليس لديهم مؤهل رسمي في أحسن الأحوال . ويمكن النظر في تأثير المستوى التعليمي للعينة بشكل أكثر تفصيل عند النظر في كيفية استجابة وحدات العينة للأسئلة الأخرى، مثل:

- المستوى التعليمي أفراد العينة وتوجهاتهم نحو صيغ التمويل الأصغر الإسلامي؛
- المستوى التعليمي وتوقعاتهم من إدراج التمويل الأصغر الإسلامي في النظام المالي الجزائر؛
- المستوى التعليمي ووصولهم إلى الخدمات المالية التقليدية؛
- المستوى التعليمي واستخدامهم للمنتجات المالية التقليدية والإسلامية؛
- المستوى التعليمي ووعيهم بمنتجات المالية الإسلامية؛

سنقوم بالنظر فيما إذا كانت هناك اختلافات كبيرة بين المتغيرات المذكورة حسب المستوى التعليمي .

د) وصف الحالة الاجتماعية: يوضح الجدول رقم (1.4) أن المجموعتان الأكثر تمثيلاً هما الأفراد المتزوجين والعزاب بنسبة (54,5%) و(41,8%) على التوالي . وشكلت نسبة المطلقات والأرامل (2,0%) و(1,0%) على التوالي . وهذا يعني أن معظم أفراد العينة كانوا إما متزوجين أو عزاب، الأمر الذي يعطينا صورة عن محدودي الدخل في الجزائر خاصة إذا نظرنا إلى معدلات الطلاق المتدنية الأمر الذي يفسر على أن هذه الفئة تميل أكثر إلى الاستقرار العائلي بالرغم من افتقارها إلى الخدمات المالية الأساسية في الجزائر .

ستكون البيانات الخاصة بالحالة الاجتماعية أكثر تفصيل عند ربطها بالمتغيرات الأخرى، مثل:

- الحالة الاجتماعية للمستطلعين وتوجهاتهم نحو صيغ التمويل الأصغر الإسلامي؛
- الحالة الاجتماعية للمستطلعين وتوقعاتهم من إدراج التمويل الأصغر الإسلامي في النظام المالي الجزائر؛
- الحالة الاجتماعية للمستطلعين واستخدامهم للمنتجات المالية التقليدية والإسلامية.

سنقوم بالنظر فيما إذا كانت هناك اختلافات كبيرة بين المتغيرات المذكورة حسب الحالة الاجتماعية .

هـ) وصف مستوى الدخل: يوضح الجدول رقم (1.4) أن المجموعة الأكثر تمثيلاً لمستوى الدخل هم الأفراد الذي لديهم مستوى دخل أكثر من 2 مليون سنتيم وأقل من 4 مليون سنتيم . أما الأفراد الذين لديهم دخل أقل من 2 مليون سنتيم فكان تمثيلهم في العينة بنسبة (11,9%) فقط . وبالرغم من تسجيل هذه النسبة الضعيفة لأصحاب الدخل الأقل من 2 مليون سنتيم إلا أننا سننظر في تأثيرها بشكل أكثير تفصيل عند النظر في كيفية استجابة وحدات العينة للأسئلة الأخرى، مثل:

- مستوى الدخل للمستطلعين وتوجهاتهم نحو صيغ التمويل الأصغر الإسلامي؛
- مستوى الدخل للمستطلعين وتوقعاتهم من إدراج التمويل الأصغر الإسلامي في النظام المالي الجزائر؛
- مستوى الدخل للمستطلعين واستخدامهم للمنتجات المالية التقليدية والإسلامية.

سنقوم بالنظر فيما إذا كانت هناك اختلافات كبيرة بين المتغيرات المذكورة حسب مستوى الدخل .

الفرع الثاني: عرض وتحليل محور التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي

1 .عرض وتحليل مواقف ذوي الدخل المحدود في الجزائر تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي

الهدف من الجدول رقم (2.4) هو تحليل مواقف فئات محدودي الدخل في المجتمع الجزائري تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي، وهذا من أجل إيجاد إجابات واضحة للسؤال الفرعي الثالث، وهو:

- ما هي مواقف فئات محدودي الدخل في المجتمع الجزائري تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي؟

الجدول رقم (2.4): نتائج فقرات محور المواقف تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي

الرقم	الفقرة	نسبة الموافقة (أوافق + أوافق بشدة) (N=100)
1	المشاركة: تتشارك أنت والمؤسسة المختصة في المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع، تحسب الأرباح حسب الاتفاق والخسارة حسب المساهمة في رأس المال .	70,3
2	المضاربة: تقدم لك المؤسسة المختصة المال وأنت تقدم العمل بخبرتك وجهدك وتتقاسمونا الأرباح حسب الاتفاق، وفي حالة الخسارة تتحمل المؤسسة خسارة المال وتخسر أنت جهدك وعملك .	55,5

3	المرابحة: تطلب من المؤسسة المختصة أن تشتري لك سلعة معينة على أساس وعد منك بأن تشتريها من عندها بسعر الشراء زائد ربح معلوم . ويكون الدفع بالتقسيط .	76,2
4	الاستصناع: يمكنك التعاقد مع المؤسسة المختصة بأن توفر لك سلعة وفق مواصفات تحددها أنت وتسلمها لك في تاريخ محدد، ويكون دفع ثمنها حسب ما اتفقتم عليه .	83,2
5	السلَم: يمكنك الحصول على المال من المؤسسة المختصة مقابل وعد بأن تسلم لها سلعة في المستقبل .	65,3
6	الإجارة: تقوم المؤسسة المختصة بشراء معدات أو آلات وتؤجرها لك لمدة محددة . وبعد انتهاء مدة الإيجار تنتقل ملكية المعدات أو الآلات إليك بعقد بيع .	66,3
7	القرض الحسن: هو مبلغ صغير من المال تقدمه لك المؤسسة المختصة بدون فائدة لفترة زمنية محددة، وترده دون زيادة أو نقصان .	87,2

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

يوضح الجدول رقم (2.4) أن 88 شخص من أفراد العينة جاءت مواقفهم إيجابية تجاه صيغة القرض الحسن بنسبة (87,2%)، إذ تعبر هذه القروض تمويلات ميسرة وبمبالغ صغيرة بدون فوائد تسترد بنفس المبلغ لا زيادة ولا نقصان وهي من أبرز الصيغ المناسبة لفئة ذوي الدخل المحدود، حيث يمكن تفسير العوامل الواضحة في توجه وحدات العينة لصيغة القرض الحسن هو صغر المبلغ وعدم وجود فوائد، وهذان العاملان مهمان في تحديد الطلب الفعلي على هذا المنتج وهذا ما عبر عنه ذوي الدخل المحدود بشكل واضح وهم مستعدون للاندماج ماليا بشكل أكبر إذا تم طرح هذا المنتج .

كما يوضح الجدول رقم (2.4) أيضا أن 84 شخص والذين يمثلون نسبة (83,2%) من الذين شاركوا في الاستطلاع أن مواقفهم إيجابية تجاه صيغة الاستصناع، إذ تعتبر بديل شرعي يناسب احتياجاتهم المالية، وكذلك صيغة المرابحة بنسبة (76,2 %) والأمر نفسه لبقية الصيغ، والذي يمكن استخلاصه من هذا الجدول أن صيغ التمويل الأصغر الإسلامي تحظى بمواقف إيجابية جيدة بالنسبة لصيغة القرض الحسن والاستصناع والمرابحة والمشاركة، ببنما تحظى بمواقف متوسطة بالنسبة لصيغ الإجارة والسلم والمضاربة، ويعتبر هذا مؤشر على قدرة صيغ التمويل الأصغر الإسلامي في تضمين فئات الدخل المحدود في النظام المالي الجزائري ومعالجة مشكلة الاستبعاد المالي الذي تعاني منه هذه الفئة .

2 .عرض وتحليل توقعات ذوي الدخل المحدود في الجزائر تجاه التمويل الأصغر الإسلامي

الهدف من الجدول رقم (3.4) هو تحليل توقعات فئات محدودي الدخل في المجتمع الجزائري تجاه التمويل الأصغر الإسلامي، وهذا من أجل إيجاد إجابات واضحة للسؤال الفرعي الرابع، وهو:

- هل يؤدي إدراج التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر إلى تعزيز الشمول المالي لفئات محدودي الدخل؟

الجدول رقم (3.4): نتائج فقرات محور التوقعات تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي

الرقم	الفقرة	نسبة الموافقة (أوافق + أوافق بشدة) (N=100)
1	التمويل الصغير المتوافق مع الشريعة الإسلامية سيكون أقل تكلفة من نظيره التقليدي .	55,5
2	إن توفير التمويل الأصغر الإسلامي سيعزز وصول فئات محدودي الدخل إلى الخدمات المالية الأساسية مثل تمويل الادخار .	76,2
3	هناك العديد من محدودي الدخل في الجزائر لا يحصلون التمويل بسبب دينهم، وكانوا سيفعلون ذلك إذا كان لديهم بديل مقبول شرعاً .	71,3
4	يختلف التمويل الأصغر الإسلامي، مثل التمويل بالمرابحة، عن التمويل التقليدي، ولا يتعلق الأمر فقط بإدخال مصطلحات عربية للإشارة إلى أنها إسلامية .	54,5
5	يجب على محدودي الدخل في المجتمع الجزائري التوجه إلى التمويل الأصغر الإسلامي حتى لو كان عليهم دفع المزيد .	40,6
6	يعتقد غالبية محدودي الدخل في المجتمع الجزائري أن المؤسسات التي تقدم تمويل إسلامي في الجزائر أكثر ربحية من نظيرتها التقليدية .	39,6
7	التمويل التقليدي المعروض حاليا انتقائي للغاية ولا يلبي إلا الأغنياء الذين يمثلون أقلية في المجتمع الجزائري المسلم عكس التمويل الإسلامي .	54,5

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

يوضح الجدول رقم (3.4) أن 77 شخص (76,2%) من أفراد العينة عبروا عن توقعاتهم بشكل واضح بأنهم مستعدون للوصول إلى تمويل صغير متوافق مع الشريعة الإسلامية- إذا توفر ذلك- من أجل تمويل مشاريعهم، وسيندمجون أكثر في نشاط سوق الخدمات المالية، وما يفسر ذلك بوضوح أن (71,3%) من أفراد العينة مستبعدين مالياً لمجرد أنهم لا يريدون التعامل بالفائدة، ولكن هم مستعدون للاندماج مالياً إذا كان لديهم بديل شرعي حقيقي، هذا يعني أن غالبية أفراد العينة وهم من ذوي الدخل المحدود ما زالوا مستبعدين ماليًا من التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية المعروض حاليًا والذي لم يقنعهم حتى الآن بتغيير رأيهم والانخراط فيه، ربما قد يكون هذا بسبب عدم قدرتهم للوصول إليه بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية أو أنهم ليسوا متأكدين من أصالة هذه المنتجات، أو غير مقتنعين بالتسعير أو التمييز أو ملاءمة التمويل الإسلامي الموجود حاليًا لاحتياجاتهم المالية الأساسية، حيث أن (44,5%) شككوا في تسعير منتجات التمويل الأصغر الإسلامي مقارنة بنظيرتها التقليدية، حيث يعتبر التسعير عامل مهم في تحديد الطلب الفعلي على هذه المنتجات المالية .

فيما يتعلق بمسألة التمييز، يرى عدد كبير من أفراد العينة (54,5%) أن التمويل الأصغر الإسلامي يختلف عن التمويل التقليدي ولا يتعلق الأمر فقط بإدخال مصطلحات عربية للإشارة إلى أنها إسلامية. على الرغم من أن (45,5%) الباقية من أفراد العينة لم تؤيد هذا الرأي، إلا أن عددًا كبيرًا من فئات ذوي الدخل المحدود غير مقتنعين بهذه المنتجات كما يشير التحليل السابق .

أسباب هذا الشك متعددة ويمكن أن تكون بسبب نقص المعرفة أو نقص المعلومات أو كليهما معا، لكن ومن خلال هذا الاستطلاع يبقى هذا شك حقيقي وله تأثير هائل على إمكانية الوصول إلى هذه المنتجات ويقع العبء على مقدمي هذه المنتجات المالية للاستثمار في برامج تعليمية وترويجية جادة على مستوى المجتمع .

كما يوضح هذا الاستطلاع سبب آخر هو أن فئات ذوي الدخل المحدود يرون أن التدين وحده لا يكفي لإقناعهم بالوصول إلى التمويل الأصغر الإسلامي، حيث عبر (40,6%) فقط من ذوي الدخل المحدود على أنهم مستعدون لاستخدام التمويل الأصغر الإسلامي حتى لو طلب منهم دفع المزيد مقابل نفس الخدمة؛ في حين أن (59,4) يرفضون هذا وهي رسالة واضحة لمقدمي التمويل المتوافق مع الشريعة بأنهم لا يمكنهم الاستفادة من تدين الناس دون أن يكونوا منافسين ومميزين وحقيقيين . فيما يخص ملاءمة التمويل الإسلامي للاحتياجات المالية لذوي الدخل المحدود، يعتقد ما يقرب (40%) من أفراد العينة أن البنوك الإسلامية أكثر ربحية من البنوك التقليدية، كما يعتقد (54,5%) من أفراد العينة فقط أن التمويل الإسلامي المعروض حاليا يلبي احتياجات ذوي الدخل المحدود.

يمكن اعتبار هذا أحد الأسباب الرئيسة وراء انخفاض مستويات الشمول المالي لهذه الفئة، بالرغم من وجود بنكين إسلاميين في الجزائر، إلا أن هناك بعض التوقعات السلبية تجاه هذه البنوك والتي تؤثر على وصولهم إلى التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية المعروض حالياً .

3 .التحليل العاملي الاستكشافي

"يعتبر التحليل العاملي الاستكشافي إستراتيجية منهجية لتلخيص تعدد المتغيرات المقاسة واختزالها إلى متغير كامن واحد، أو متغيرين كامنين، أو عدد قليل من المتغيرات الكامنة تمثل جل المعلومات التي تنطوي عليها العلاقات البينية للمتغيرات المقاسة أو الكتلة الكبيرة من المتغيرات المقاسة الأصلية"[220] .

وبالنظر إلى عدد المتغيرات التي تقيس التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي، والذي بلغ عددها 14 متغير، يمكن تقليل عدد هذه المتغيرات عن طريق استخدام طريقة التحليل العاملي الاستكشافي .

إن اكتشاف عدد قليل من العوامل يساعدنا في التحكم فيها بشكل أفضل، الأمر الذي من شأنها أن يعزز هذا التحليل ويبين لنا توجهات فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر نحو التمويل الأصغر الإسلامي. وللقيام بالتحليل العاملي الاستكشافي ينبغي توفر شروطه، وهي كالآتي[221]:

- أغلب معاملات الارتباطات ينبغي أن تتعدى 0,30 ودالة، وإن كانت الدلالة الإحصائية لا يعوّل عليها كثيراً؛
- القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة الارتباطات أكبر من (0,00001)؛
- قيمة اختبار برتليت Bartleet's test of sphericity دال احصائياً؛
- قيمة اختبار كايزر-ماير-أولكين Kaiser-Mayer-Olkin (KMO) يفوق (0,70) .

[220] أمحمد بوزيان تيغزة، **التحليل العاملي الاستشكافي والتوكيدي مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمة SPSS وليزل LISREL**، دار المسيرة، ط 1، بيروت، 2012: ص 96 .

[221] أمحمد بوزيان تيغزة، مرجع سبق ذكره، ص 107 .

3. 1 فحص توفر شروط التحليل العاملي الاستكشافي

نلاحظ في الجدول رقم (4.4) أن قيمة KMO تساوي 0,811 وهي أكبر من 0,50 (وهذا يعني أن القياس جيد جداً)[222] واختبار برتليت Bartlett's دال إحصائيا (P<0,05) والذي يعني أن مصفوفة الوحدة تتوفر على الحد الأدنى من العلاقات، كما أن المحدد يساوي (0,001) وهو أكبر من (0,00001) والذي يعني أن المصفوفة لا تنطوي على مشكلة ارتفاع الارتباط المبالغ فيه بين المتغيرات، ولقد قدرت قيمة Measures of Sampling Adequacy (MSA) بعد حذف الفقرات التالية (Q1,Q4,Q5,Q6,Q7,Q8) بأكبر من (0,50) وهو مقياس عام لكفاءة التعيين، بالإضافة حذف الفقرة (Q2) والتي ظهرت في جدول معاملات الشيوع ذات قيمة أقل من 0,50 .

الجدول رقم (4.4): نتائج اختبار التأكد من جودة القياس KMO

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		**,811**
Bartlett's Test of Sphericity	Approx . Chi-Square	159,995
	Df	21
	Sig.	**,000**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

بناءً على هذه النتائج نستنتج أن التحليل العاملي الاستكشافي مناسب لهذه الدراسة. وعليه تم استخدام طريقة المكونات الأساسية أو الرئيسة Principal Component Analysis، و"هي طريقة وظيفتها اختزال عدد المتغيرات المقاسة إلى عدد محدود من المتغيرات (المكونات) الكامنة التي ستحل محل المتغيرات المقاسة في الاستعمالات اللاحقة أو التحليلات اللاحقة"[223] .

يظهر الجدول رقم (5.4) الجذور الكامنة للمكونات (العوامل) وهو مجموع مربعات إسهامات كل المتغيرات على عامل من عوامل المصفوفة كلٌّ على حدة والعوامل الأولى ذات جذر الكامن الأكبر مما يليه، وهو أما أن يكون أكبر من الواحد الصحيح فنقبله كعامل أو يرفض . ونلاحظ في العمود المعنون Total وجود 2 جذور كامنة أعلى من الواحد، ويبين حجم التباين المستخرج أو المفسر من قبل كل مكون أو عامل . مثلا نجد أن الجدر الكامن للعامل الأول يفسر (3,044)، ويفسر نسبة مئوية من التباين الكلي قدرها (43,481%)، والعامل الثاني يفسر (1,125) ويفسر نسبة مئوية من التباين الكلي قدرها (16,066%)، والعاملان المستخرجان يكشفان ما نسبته (59,548%) من التباين الكلي وهي نسبة مرتفعة .

[222] أمحمد بوزيان تيغزة، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

[223] المرجع السابق، ص 92 .

الجدول رقم (5.4): الجذر الكامن Eigen value للعوامل

Total Variance Explained									
Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	**3,044**	**43,481**	**43,481**	3,044	43,481	43,481	2,217	31,676	31,676
2	**1,125**	**16,066**	**59,548**	1,125	16,066	59,548	1,951	27,872	**59,548**
3	,677	9,665	69,213						
4	,622	8,888	78,101						
5	,587	8,379	86,480						
6	,506	7,228	93,707						
7	,441	6,293	100,000						
Extraction Method: Principal Component Analysis .									

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

كما يوضح الشكل التالي قيم الجذور الكامنة على المحور العمودي، ورقم المكون على المحور الأفقي، حيث يتضح من الشكل أن هناك عاملين أكبر من الواحد وبقية العوامل أقل من الواحد الصحيح .

الشكل رقم (2.4): منحى انحدار Scree Plot

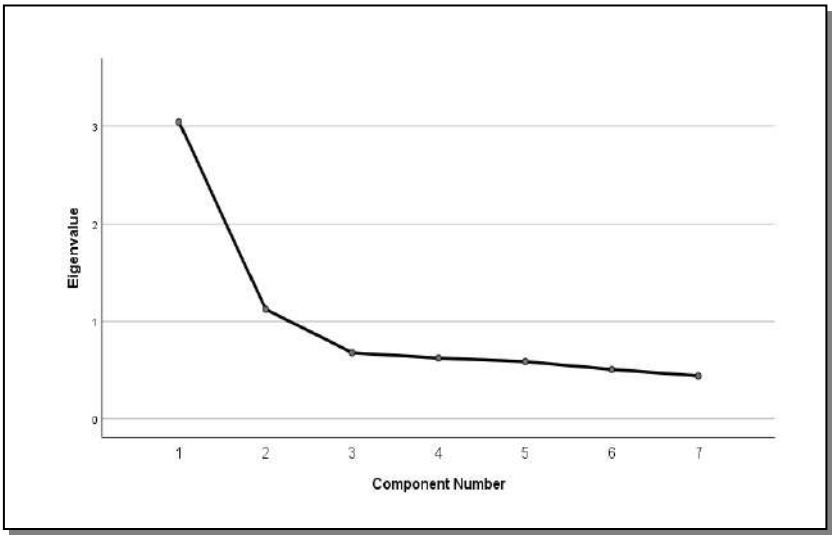

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

3. 2 التدوير المتعامد بطريقة الفاريمكاس Varimax rotation

التدوير بطريقة فاريماكس تؤدي إلى إبراز التشبعات المرتفعة والتشبعات الضعيفة على نفس العامل حتى يتسنى سهول تأويل العامل، لأنه يؤدي إلى التقليل من عدد المتغيرات التي تتشيع تشيعا مرتفعا على عامل معين، ومؤديا أيضا إلى تحقيق نوع من التوزيع المتكافئ لنسب التباين المفسر على العوامل المستخرجة[224]. ويتم من خلال هذه الطريقة تحديد المتغيرات الأكثر تشبعا على العامل مقارنة بغيره من العوامل مؤديا بذلك على تسهيل تأويل المتغير . والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (6.4): التدوير المتعامد بطريقة الفاريماكس Varimax rotation

	Component	
	1	2
Q3	,109	**,834**
Q9	,274	**,706**
Q10	,175	**,754**
Q11	**,670**	,315
Q12	**,733**	,216
Q13	**,799**	,028
Q14	**,689**	,208
Extraction Method: Principal Component Analysis . Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization .		
a . Rotation converged in 3 iterations .		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

يوضح الجدول رقم (6.4) مصفوفة العوامل بعد التدوير والتي تتضمن (2) عاملان، وعليه نلاحظ ما يلي:

- العامل الأول لديه علاقات قوية مع 4 متغيرات من أصل 7 متغير؛
- العامل الثاني لديه علاقات قوية مع 3 متغيرات من أصل 7 متغير.

3. 3 تسمية العوامل وتشبعاتها وترتيبها

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7.4) وبعد الاطلاع على محتوى الفقرات التي تم ترتيبها تنازليا طبقا لتشبعها على العامل أي من أعلى تشبع إلى أدناه، وبذلك تسهل تسمية العوامل حيث تم حصرها في (المواقف تجاه التمويل الأصغر الإسلامي والتوقعات نحو التمويل الأصغر الإسلامي)، علماً بأن العوامل قد تشبعت فقراتها تشبعا أعلى من (0,40)، وقد قدرت النسبة التراكمية المفسرة للعوامل بـ (59,548%)، وهي مؤشر مقبول إحصائيا في التحليل العاملي .

[224] أحمد بوزيان تيغزة، مرجع سبق ذكره، ص 100 .

الجدول رقم (7.4): يوضح تسمية العوامل وتشبعاتها وترتيبها لمحور التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي ن= 100

الفقرة	العبارات	الرتبة	التشبع	العامل
Q13	يعتقد غالبية محدودي الدخل في المجتمع الجزائري أن المؤسسات التي تقدم تمويل إسلامي في الجزائر أكثر ربحية من نظيرتها التقليدية .	1	,799	المواقف
Q12	يجب على محدودي الدخل في المجتمع الجزائري التوجه إلى التمويل الأصغر الإسلامي حتى لو كان عليهم دفع المزيد .	2	,733	
Q14	التمويل التقليدي المعروض حاليا انتقائي للغاية ولا يلبي إلا الأغنياء الذين يمثلون أقلية في المجتمع الجزائري المسلم عكس التمويل الإسلامي .	3	,689	
Q11	يختلف التمويل الأصغر الإسلامي، مثل التمويل بالمرابحة، عن التمويل التقليدي ولا يتعلق الأمر فقط بإدخال مصطلحات عربية للإشارة إلى أنها إسلامية .	4	,670	
Q3	المرابحة: تطلب من المؤسسة المختصة أن تشتري لك سلعة معينة على أساس وعد منك بأن تشتريها من عندها بسعر الشراء زائد ربح معلوم . ويكون الدفع بالتقسيط .	1	,834	التوقعات
Q10	هناك العديد من محدودي الدخل في الجزائر لا يحصلون التمويل بسبب دينهم، وكانوا سيفعلون ذلك إذا كان لديهم بديل مقبول شرعاً .	2	,754	
Q9	إن توفير التمويل الأصغر الإسلامي سيعزز وصول فئات محدودي الدخل إلى الخدمات المالية الأساسية مثل تمويل الادخار .	3	,706	

الجذر الكامن للعوامل ونسبة التباين المفسر	
المواقف	**التوقعات**
3,044	1,125
43,481%	16,066%
النسبة التراكمية: **59,548%**	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

3. 4 التحليل الموازي لهورن لمحور التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي Parallel Horn analysis [225]

استخدمنا التحليل الموازي لهورن بغرض تقصي صحة العوامل المستخرجة بطريقة التحليل العاملي الاستكشافي. سنقوم بإجراء التحليل الموازي للفقرات الدالة والمتشبعة على العوامل فقط، حيث سنقوم بإجراء التحليل العاملي لعينة عشوائية ويتم مقارنة قيمة (Eigan values) بين التحليل العاملي الأول والبيانات العشوائية التي اختارها البرنامج، والجدول التالي يوضح ذلك .

[225] طريقة التحليل الموازي تمثل أفضل طرق تحديد عدد العوامل في التحليل العاملي الاستكشافي، وتقوم هذه الطريقة في جوهرها على توليد عدد من البيانات العشوائية والتي توازي البيانات الأصلية من حيث حجم العينة وعدد المؤشرات (البنود)، ولذلك سميت بالتحليل الموازي، حيث يتم تمثيل منحى الجذور الكامنة للبيانات الأصلية مع منحنى الجذور الكامنة للبيانات العشوائية التي تم توليدها، ومن ثم يتم تحديد عدد العوامل بالنقاط التي تقع كلية فوق خط المنحى والتي يكون الجذر الكامن لها أكبر من متوسط جميع الجذور الكاملة للبيانات التي تم توليدها. أنظر في هذا الشأن: محمد عبد الهادي عبد السميع، **تأثير عدد فئات الاستجابة على افتراضات ومخرجات التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لبنود أدوات القياس في البحوث النفسية**، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، المجلد 76، العدد 76، أغسطس 2020: ص 1179.

الجدول رقم (8.4): قيم الجذور الكامنة والقيم الذاتي من البيانات العشوائية

العامل	الجذر الكامن	القيم الذاتية
1	**3,044**	**1,376912**
2	1,125	1,211894
3	,677	1,092399
4	,622	,987808
5	,587	,884819
6	,506	,786905
7	,441	,659263

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

وضحت نتائج التحليل المبينة في الجدول رقم (8.4) أن قيم الجذور الكامنة للعامل الأول أكبر من القيمة الذاتية من البيانات العشوائية لنفس العامل، وابتداءً من العامل الثاني فإن قيم الجذور الكامنة أصغر من القيم الذاتية من البيانات العشوائية لبقية العوامل.

من خلال هذه الملاحظة يمكننا الاحتفاظ بالعامل الأول (المواقف تجاه التمويل الإسلامي الأصغر)، وسيتم حذف العامل الكامن الثاني بفقراته وهي: (Q3,Q9,Q10)، وعليه احتواء محور التوجه نحو التمويل الإسلامي الأصغر على أربع فقرات، وهو ما أفرزته نتائج التحليل الموازي .

اعتماداً على نتائج التحليل الموازي، يمكننا من الحصول على مزيد من المعلومات من خلال النظر في كيفية استجابة خصائص العينة للعامل الكامن الأول المعبر عنه بالمواقف تجاه التمويل الأصغر الإسلامي، وسنحدد ما إذا كانت هناك اختلافات في إجاباتهم، وسيتم إجراء هذا التحليل باستخدام اختبارات لامعلمية Mann-Whitney U and Kruskal-wallis H ، عادةً ما يوجد اختلافات كبيرة إذا كانت القيمة P أقل من 5% . والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (9.4): المواقف تجاه التمويل الأصغر الإسلامي حسب الخصائص الديمغرافية للعينة

المتغيرات	الخصائص	المواقف تجاه التمويل الإسلامي الأصغر -المتوسط-
الجنس	ذكر	53,98
	أنثى	46,24
القيمة الاحتمالية (P-value)		**0,183**
العمر	أقل من 30 سنة	62,71
	45-30	49,85
	60 -46	40,42
القيمة الاحتمالية (P-value)		**0,057**
المستوى التعليمي	ثانوي أو أقل	49,01

	جامعي	50,01
	دراسات عليا	56,43
القيمة الاحتمالية (P-value)		**0,701**
الحالة الاجتماعية	أعزب	55,35
	متزوج / ة	48,31
	مطلق / ة	33,50
	أرمل / ة	1,50
القيمة الاحتمالية (P-value)		**0,168**
مستوى الدخل	أقل من 2 مليون سنتيم	64,00
	أكثر من 2 مليون وأقل 4 مليون سنتيم	48,66
القيمة الاحتمالية (P-value)		**0,085**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.4) أن الخصائص الديمغرافية للعينة المستهدفة لم تؤثر بشكل كبير في مواقفهم من التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي، حيث جاءت قيمة P أكبر من (0,05)، مما يدل على عدم وجود مشكلة في الطلب على منتجات التمويل الأصغر الإسلامي، ويبقى التحدي الأكبر في جانب عرض هذه المنتجات.

الفرع الثالث: عرض وتحليل محور تعزيز الشمول المالي

سنقوم بتنظيم هذا الجزء إلى أقسام من أجل التعامل مع الأجزاء المختلفة من الاستبانة، في بداية كل قسم، سنقدم الأسئلة البحثية المتعلق بهذا القسم، وبالرغم من وجود بيانات مجمعة تأخذ الشكل الاسمي، ونظراً لطبيعة الدراسة (استطلاعية التي لا تعتمد على فروض مسبقة) فسنقوم باستكشاف جميع التحليلات الإحصائية الوصفية والاستدلالية ذات الصلة واستخدامها عمليًا قدر الإمكان . التحليل الإحصائي المعتمد الذي سيتم إجراؤه على هذه البيانات يتضمن التحليل الإحصائي الوصفي مثل التكرارات والنسب المئوية واختبارات Chi-square .

1. الوصول واستخدام الخدمات المالية التقليدية

سنقدم في هذا القسم تحليل يجيب على السؤال الخامس والسادس، وهما:

- ما درجة وصول واستخدام فئات محدودي الدخل في المجتمع الجزائر إلى الخدمات المالية التقليدية ؟
- هل هناك أسباب لعدم وصول فئات ذوي الدخل المحدود للتمويل التقليدي والإسلامي ؟

1. 1 عرض وتحليل وصول أفراد العينة إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية

يوضح الجدول رقم (10.4) أن 96 شخص ما يمثل (95,0%) من أفراد العينة لديهم حساب جاري بريدي وهو الحساب الأساسي، وهو أمر ضروري وإلزامي، في حين أن 16 شخص ما يمثل (15,8%) لديهم حساب وديعة وهو ما يوضح أنه على الرغم من أن هؤلاء الأشخاص من ذوي الدخل المحدود، إلا أنهم يمتلكون بعض المدخرات. ومن المثير للاهتمام أن نسجل أن 10 من أصل 100 شخص لديهم حساب جاري بنكي، الأمر الذي يدل على انخفاض مستوى الشمول المالي لهذه الفئة .

الجدول رقم (10.4): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الحساب

نوع الحساب	العدد	النسبة المئوية (N=100)
حساب جاري بنكي	10	9,9
حساب جاري بريدي	96	95,0
حساب وديعة	16	15,8

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

2.1 عرض وتحليل استخدام أفراد العينة التمويل المصرفي التقليدي

يوضح الجدول رقم (11.4) مستوى استخدام فئات ذوي الدخل المحدود التمويل المصرفي التقليدي، ومن الواضح أن 78 شخص من أصل 100 مشارك ما يمثل (77,2%) قالوا إنهم لا يمتلكون منتجات مالية و (9%) قالوا إن لديهم قرض سكني أو قرض شخصي، بينما (2%) لديهم قروض تجارية أو حساب توفير يكسب فوائد .

الجدول رقم (11.4): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة التمويل

نوع المنتج	العدد	النسبة المئوية (N=100)
قرض سكني	9	8,9
قرض شخصي	9	8,9
قرض تجاري	2	2,0
حساب التوفير يُكسب فوائد	2	2,0
لا شيء	78	77,2

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

يشير الجدول رقم (11.4) بوضوح إلى أنه على الرغم من عدد قليل من فئات ذوي الدخل المحدود لديهم حساب جاري بنكي والكثير منهم لديهم حساب جاري بريدي كما تشير البيانات السابقة، فإن معظمهم لا يستخدمون المنتجات المالية الأساسية. يمكن أن نستنتج كذلك أن فئات ذوي الدخل المحدود مستبعدون إلى حد كبير من استخدام الخدمات المالية التقليدية الرئيسة، وسيتم التعامل مع أهم أسباب هذا الاستبعاد في الجدول الموالي .

3.1 عرض وتحليل أسباب عدم استخدام أفراد العينة إلى التمويل المصرفي التقليدي

يوضح الجدول رقم (12.4) أن (39,6%) من أفراد العينة عبروا عن أسباب عدم استخدامهم للمنتجات المالية التقليدية الأساسية يعود لأسباب دينية. كما عبر (18,8%) من أفراد العينة كذلك بأنهم لا يحتاجون إلى الاقتراض، وعبر (25,7%) منهم بأنهم فقراء جدًا وليسوا قادرين إلى الوصول واستخدام هذه المنتجات . أما الذين لا يعرفون كيف يصلون إلى هذه المنتجات فكانت نسبتهم (9,9%)، والذين حالوا ولم ينجحوا كانت (5%)، وبالنظر إلى حقيقة هذه المواقف نستنتج أن السبب الرئيس للامتناع عن الوصول واستخدام المنتجات المالية التقليدية يعود إلى أسباب دينية .

يمكن أن نتوقع طلب غير مسبوق على منتجات التمويل الأصغر الإسلامي، ولكن يبقى الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو معرفة مدى أهمية إدخال منتجات التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي لفئات الدخل المحدود في المجتمع الجزائري، ونأمل أن نجد استنتاجًا معقولاً بشأن هذه السؤال عند الانتهاء من تحليل الجزء وصياغة النتائج.

الجدول رقم (12.4): أسباب الإقصاء المالي من البنوك التقليدية

نوع السبب	العدد	النسبة المئوية (N=100)
أنت لا تريد التعامل بالفائدة	40	39,6
لا تحتاج إلى الاقتراض	19	18,8
أنت فقير جدًا للحصول على هذا المنتج	26	25,7
حاولت ولكنك لم تنجح	5	5,0

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

4.1 نوع الممتلكات التي يسكنها أفراد العينة

يوضح الجدول رقم (13.4) أن (44,6%) من أفراد العينة يعيشون في بيت العائلة وبإضافة نسبة من يعيشون في عقارات مستأجرة ستصل النسبة إلى (67,4%) وهو مؤشر لمجتمع فقير، بينما (31,7%) يمتلكون عقارات خاصة يمكن تفسير هذا بضعف مستوى الوصول المالي لهذه الفئة فيما يتعلق بالتمويل السكني.

إن الصورة العامة التي تم توضيحها في الجداول السابقة أن فئات ذوي الدخل المحدود لا يحصلون على التمويل التقليدي لأسباب عديدة بما في ذلك الأسباب الدينية، على الرغم أن عدد كبيرا منهم لديه حسابات جارية بريدية وقليل منهم من لديه حساب بنكي إلا أنهم مازالوا مستبعدين إلى حد كبير من سوق الخدمات المالية الرسمية، مثل تمويل السكني. وعليه يمكننا القول أن الاحتياجات المالية لفئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر نادراً ما يتم تلبيتها من قبل النظام المالي التقليدي.

الجدول رقم (13.4): نوع العقار الذي يسكنه أفراد العينة

نوع العقار	العدد	النسبة المئوية (N=100)
العقار المملوكة	32	31,7
العقار المستأجر	23	22,8
بيت العائلة	45	44,6

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من خلال النظر في كيفية استجابة خصائص العينة للسؤال الرابع، وسنحدد ما إذا كانت هناك اختلافات في إجاباتهم، وسيتم إجراء هذا التحليل باستخدام اختبارات Chi-square . عادةً ما يوجد اختلافات كبيرة إذا كانت القيمة P أقل من 5% .

الفرع الرابع: عرض وتحليل وصول أفراد العينة إلى التمويل التقليدي حسب الخصائص الديمغرافية

1 .عرض وتحليل وصول أفراد العينة إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب النوع الاجتماعي

يوضح الجدول رقم (14.4) يعرض الجدول أعلاه اختبار Chi-square لاستجابات العينة على أساس الجنس. ومن خلال نتائج التحليل يمكن القول أن هناك بعض الاختلافات المهمة في الردود التي قدمها أفراد العينة، خاصة في حالة وصولهم إلى حساب مكتب البريد (قيمة P أقل من 0.05) حيث أن عدد الذكور الذين يصلون إلى هذا الحساب أكبر من عدد الإناث، يمكن إرجاع سبب هذا الاختلاف إلى نسبة تمثيل الذكور تفوق نسب تمثيل الإناث في العينة المستهدفة .

الجدول رقم (14.4): الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب الجنس

الجنس/ نوع الحساب	حساب جاري بنكي	حساب جاري بريدي	حساب وديعة
ذكور	5	55	12
إناث	5	41	4
القيمة الاحتمالية (P-value) (N=100)	0,496	0,038	0,067

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

2 .عرض وتحليل وصول أفراد العينة إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب العمر

يعرض الجدول رقم (15.4) اختبار Chi-square لاستجابات العينة على أساس العمر، ومن خلال نتائج التحليل ($P > 0,05$)، يمكننا القول أن الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية لم يتأثر بشكل كبير بمتغير العمر .

الجدول رقم (15.4): الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب العمر

العمر/ نوع الحساب	حساب جاري بنكي	حساب جاري بريدي	حساب وديعة
أقل من 30 سنة	3	18	3
45-30	5	59	9
60 -46	2	19	3
القيمة الاحتمالية (P-value) (N=100)	0,615	0,611	0,793

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

3 .عرض وتحليل وصول أفراد العينة إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب المستوى التعليمي

يوضح الجدول رقم (16.4) اختبار Chi-square لاستجابات العينة على أساس المستوى التعليمي، ومن خلال نتائج التحليل ($P > 0,05$)، يمكننا القول أن الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية لم يتأثر بشكل كبير بمتغير المستوى التعليمي .

الجدول رقم (16.4): الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي/ نوع الحساب	حساب جاري بنكي	حساب جاري بريدي	حساب وديعة
ثانوي أو أقل	1	40	3
جامعي	7	43	10
دراسات عليا	2	13	3
القيمة الاحتمالية (P-value) (N=100)	0,109	0,725	0,142

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

4 .عرض وتحليل وصول أفراد العينة إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب الحالة الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (17.4) اختبار Chi-square لاستجابات العينة على أساس الحالة الاجتماعية، ومن خلال نتائج التحليل ($P > 0,05$) يمكننا القول أن الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية لم يتأثر بشكل كبير بمتغير الحالة الاجتماعية .

الجدول رقم (17.4): الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية / نوع الحساب	حساب جاري بنكي	حساب جاري بريدي	حساب وديعة
أعزب	4	40	6
متزوج / ة	6	53	10
مطلق / ة	0	2	0
أرمل / ة	0	1	0
القيمة الاحتمالية (P-value) (N=100)	0,941	0,976	0,836

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

5 .عرض وتحليل وصول أفراد العينة إلى الحسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب الدخل

يوضح الجدول رقم (18.4) اختبار Chi-square لاستجابات العينة على أساس الدخل، ومن خلال نتائج التحليل ($P > 0,05$) يمكننا القول أن الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية لم يتأثر بشكل كبير بمتغير الدخل .

الجدول رقم (18.4): الوصول إلى حسابات المصرفية التقليدية الرسمية حسب الدخل

الدخل / نوع الحساب	حساب جاري بنكي	حساب جاري بريدي	حساب وديعة
اقل من 2 مليون سنتيم	1	11	0
أكثر من 2 مليون وأقل 4 مليون سنتيم	9	85	16
القيمة الاحتمالية (P-value) (N=100)	0,657	0,405	0,108

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

المطلب الثاني: تحليل الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية

نعرض في هذا المطلب مستويات الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية المعبر عنها بالشمول المالي الإسلامي، وذلك من خلال التطرق إلى ما يلي:

- الوصول واستخدام التمويل الإسلامي؛
- أسباب عدم وصول أفراد العينة إلى المنتجات المالية الإسلامية المعروضة حالياً؛
- الوصول واستخدام التمويل الإسلامي حسب الخصائص الديمغرافية؛
- العلاقة بين الوصول إلى الحساب البنكي واستخدام التمويل الإسلامي.

الفرع الأول: الوصول واستخدام التمويل الإسلامي

الهدف من الجدول رقم (19.4) هو قياس وصول واستخدام فئات محدودي الدخل في المجتمع الجزائري للمنتجات المالية الإسلامية المعروضة حالياً، وهذا من أجل إيجاد إجابات واضحة للسؤال الفرعي السابع التالية:

- ما هو مستوى وصول واستخدام فئات محدودي الدخل في المجتمع الجزائري بالتمويل الإسلامي الحالية؟

الجدول رقم (19.4): مستوى وصول واستخدام أفراد العينة إلى التمويل الإسلامي

السؤال	العدد (نعم)	النسبة المئوية (N=100)
هل لديك حساب بنكي مع أي من البنوك التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر؟	9	8,9
هل تواصلت مع أي من المؤسسات التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لجمع تمويل لمشروعك؟	10	9,9

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

يشير الجدول رقم (19.4) أن 9 أشخاص فقط من 100 شخص ممن لديهم حساب بنكي مع بنك إسلامي وبالمثل تقريباً يوجد 10 أشخاص فقط ممن تواصلوا مع البنوك الإسلامية .

تبين هذه الأرقام أن مستوى الوصول والاستخدام منخفض حيث أن ما يقرب من (90%) لم يكن لديهم حساب بنكي إسلامي ولم يتواصلوا مع المؤسسات التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر وهذا ما يوضح أن التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية المتاح في الجزائر لا يرضي فئات ذوي الدخل المحدود، ربما هناك أسباب تبرر عدم الرضا، والتي سنحاول عرضها في الجدول رقم (20.4).

الفرع الثاني: أسباب عدم وصول أفراد العينة إلى المنتجات المالية الإسلامية المعروضة حالياً

الهدف من الجدول رقم (20.4) هو تحليل أسباب عدم وصول أفراد العينة إلى المنتجات المالية الإسلامية المعروضة حالياً في الجزائري، وهذا من أجل إيجاد إجابات واضحة للسؤال الفرعي الثامن وهو:

- هل هناك أسباب لعدم وصول فئات ذوي الدخل المحدود للتمويل الإسلامي ؟

الجدول رقم (20.4): أسباب الإقصاء المالي من البنوك الإسلامية

نوع السبب	العدد	النسبة المئوية (N=100)
أسباب عدم الوصول إليهم		
أنت لست مهتما بحساباتهم لأنك تعتقد أنهم لا يختلفون عن البنوك التقليدية	53	52,5
أنت تعتقد أنهم لا يقدمون خدمة جيد	14	13,9
أنت حاولت ولكنك لم تنجح	23	22,8
أنت لست بحاجة إليهم	10	9,9
أسباب عدم التواصل معهم		
أنت لا تعرفهم	11	10,9
لم تكن بحاجة لمساعدتهم	45	44,6
لقد نصحت بعدم الاقتراب منهم لأنهم ليسوا مناسبين لمحدودي الدخل والفقراء	12	11,9
تعتقد أنها أغلى من نظيرتها التقليدية	23	22,9

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

يشير الجدول رقم (20.4) أن (52,5%) من أفراد العينة يعتقدون أن السبب الرئيس لعدم وصولهم إلى المؤسسات المالية التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة في الجزائر، هو أنهم لم يشعروا بوجود فرق حقيقي بين هذه البنوك ونظيرتها التقليدية. كما عبر عدد مماثل بأنهم لم يكونوا بحاجة لهذه المؤسسات ونسبتهم كانت (44,6%). وعبر (22,8%) بأنهم حاولوا الوصول إلى هذه المؤسسات ولكن لم ينجحوا وبعبارة أخرى تم رفضهم، وهناك أسباب أخرى عبر عنها (22,9%) من أفراد العينة وهي أنهم يعتقدون أن التمويل الإسلامي أغلى من نظيريه التقليدي .

بصورة عامة، يمكن أن يقدم هذا الجدول بعض المعلومات المهمة بشأن سبب عدم جذب التمويل الإسلامي المعروض حالياً في الجزائر فئات ذوي الدخل المحدود، إذا يعتبر هذا القطاع سوق يمكن استهدافها من خلال مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، أو عن طريق إدارة هذا النوع من التمويل من طرف البنوك الجزائرية، بشرط أن تقوم هذه البنوك بمعالجة هذه القضايا من خلال تعديل إستراتيجيتهم التسويقية لجعلها أكثر شمولية وجاذبية لفئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر .

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من خلال النظر في كيفية استجابة خصائص العينة للسؤال السادس وسنحدد ما إذا كانت هناك اختلافات في إجاباتهم، وسيتم إجراء هذا التحليل باستخدام اختبارات Chi-square. عادةً ما يوجد اختلافات كبيرة إذا كانت القيمة P أقل من 5% .

الفرع الثالث: الوصول واستخدام التمويل الإسلامي حسب الخصائص الديمغرافية

1. الوصول واستخدام التمويل الإسلامي حسب النوع الاجتماعي

اعتماداً على الجدول رقم (21.4) نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة فيما يخص وصولهم واستخدمهم للتمويل الإسلامي مصنفة حسب الجنس .

الجدول رقم (21.4): الوصول واستخدام التمويل الإسلامي مصنفة حسب الجنس

الأسئلة	الجنس		القيمة الاحتمالية (P-value)
	ذكر	أنثى	
هل لديك حساب بنكي مع أي من البنوك التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر؟	7	2	0,138
هل تواصلت مع أي من المؤسسات التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لجمع تمويل لمشروعك؟	8	2	0,088

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

2. الوصول للتمويل الإسلامي حسب العمر

اعتماداً على الجدول رقم (22.4) نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة فيما يخص وصولهم واستخدمهم للتمويل الإسلامي مصنفة حسب العمر .

الجدول رقم (22.4): الوصول واستخدام التمويل الإسلامي مصنف حسب العمر

الأسئلة	العمر			القيمة الاحتمالية (P-value)
	أقل من 30 سنة	30 – 45	46 – 60	
هل لديك حساب بنكي مع أي من البنوك التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر؟	0	8	1	0,187
هل تواصلت مع أي من المؤسسات التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لجمع تمويل لمشروعك؟	2	7	1	0,743

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

3. الوصول واستخدام التمويل الإسلامي حسب المستوى التعليمي

اعتماداً على الجدول رقم (23.4) نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة فيما يخص وصولهم واستخدامهم للتمويل الإسلامي مصنفة حسب المستوى التعليمي .

الجدول رقم (23.4): الوصول واستخدام التمويل الإسلامي مصنف حسب المستوى التعليمي

الأسئلة	المستوى التعليمي			القيمة الاحتمالية (P-value)
	ثانوي أو أقل	جامعي	دراسات عليا	
هل لديك حساب بنكي مع أي من البنوك التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر؟	1	6	2	0,160
هل تواصلت مع أي من المؤسسات التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لجمع تمويل لمشروعك؟	1	6	3	0,075

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

4. الوصول واستخدام التمويل الإسلامي حسب الحالة الاجتماعية

اعتماداً على الجدول رقم (24.4) نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة فيما يخص وصولهم واستخدامهم للتمويل الإسلامي مصنفة حسب الحالة الاجتماعية .

الجدول رقم (24.4): الوصول واستخدام التمويل الإسلامي مصنف حسب الحالة الاجتماعية

الأسئلة	الحالة الاجتماعية				القيمة الاحتمالية (P-value)
	أعزب	متزوج/ة	مطلق/ة	أرمل/ة	
هل لديك حساب بنكي مع أي من البنوك التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر؟	4	5	0	0	0,958
هل تواصلت مع أي من المؤسسات التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لجمع تمويل لمشروعك؟	6	4	0	0	0,649

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

5. الوصول واستخدام التمويل الإسلامي حسب الدخل

اعتماداً على الجدول رقم (25.4) نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة فيما يخص وصولهم واستخدمهم للتمويل الإسلامي مصنفة حسب الدخل .

الجدول رقم (25.4): الوصول واستخدام التمويل الإسلامي مصنف حسب الدخل

الأسئلة	الدخل		القيمة الاحتمالية (P-value)
	أقل من 2 مليون سنتيم	**أكثر من 2 مليون وأقل 4 مليون سنتيم**	
هل لديك حساب بنكي مع أي من البنوك التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر؟	0	9	0,300
هل تواصلت مع أي من المؤسسات التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لجمع تمويل لمشروعك؟	1	9	0,657

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

الفرع الرابع: العلاقة بين الوصول إلى الحساب البنكي واستخدام التمويل الإسلامي

الهدف من الجدول رقم (26.4) هو تحليل العلاقة بين مستوى وصول فئات ذوي الدخل المحدود إلى الحساب البنكي لدى البنوك الإسلامية واستخدامهم للتمويل الإسلامي، وهذا من أجل إيجاد إجابات واضحة للسؤال الفرعي التاسع، وهو:

- هل هناك علاقة بين مستوى وصول فئات ذوي الدخل المحدود إلى الحساب البنكي لدى البنوك الإسلامية ومستوى استخدامهم للتمويل الإسلامي؟

الجدول رقم (26.4): معامل الارتباط Phi بين مستوى الوصول إلى الحساب البنكي واستخدام التمويل الإسلامي

مستويات الوصول	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية P
وجود حساب بنكي مع أي من البنوك التي تقدم تمويل إسلامي في الجزائر .	0,827	0,000
التواصل مع المؤسسات التي تقدم تمويل إسلامي لتمويل مشروعك .		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

يوضح الجدول رقم (26.4) معاملات الارتباط Phi بين المتغيرات الاسمية الثنائية، والذي يعبر عن العلاقة بين وصول فئات ذوي الدخل المحدود إلى الحساب البنكي لدى البنوك الإسلامية العاملة بالجزائر ومستويات استخدامهم للتمويل الإسلامي، حيث جاءت العلاقة طردية قوية بمعامل ارتباط يقدر بـ (0,827) وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0,001)، وهذا يعني أنه كلما زاد وصول عدد الأفراد إلى الحسابات البنكية لدى البنوك الإسلامية تزداد استخداماتهم للتمويل الإسلامي، والعكس صحيح .

المبحث الثاني: نماذج مقترحة لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي قابلة للتشغيل

قمنا في هذا المبحث باقتراح ثلاثة نماذج لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية قابلة للتشغيل. في المطلب أول قدمنا نموذج الوقف النقدي وفي مطلب الثاني عرضنا فيه نموذج تمويلي قائم على الزكاة وعقد السلم الآجل. أما المطلب الثالث فقد تناول نموذج بنك الوقف الاجتماعي.

المطلب الأول: نموذج الوقف النقدي لتمويل المشروعات متناهية الصغر في الجزائر

بما أن خطط التمويل الحالية غير قادرة على تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات متناهية الصغر، فإن هناك حاجة للبحث عن نموذج تمويل أكثر فعالية وكفاءة لمساعدة المشروعات متناهية الصغر. تم اقتراح هذا النموذج من طرف (Mohd Thas Thaker M ohamed Asmy Bin and Others, 2016)[226] وتم تطويره من طرف الباحث، ليكون خياراً مكملاً لخطط تمويل المشروعات متناهية الصغر القائمة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3.4):الإطار المفاهيمي لنموذج الوقف النقدي لتمويل المشاريع متناهية الصغر

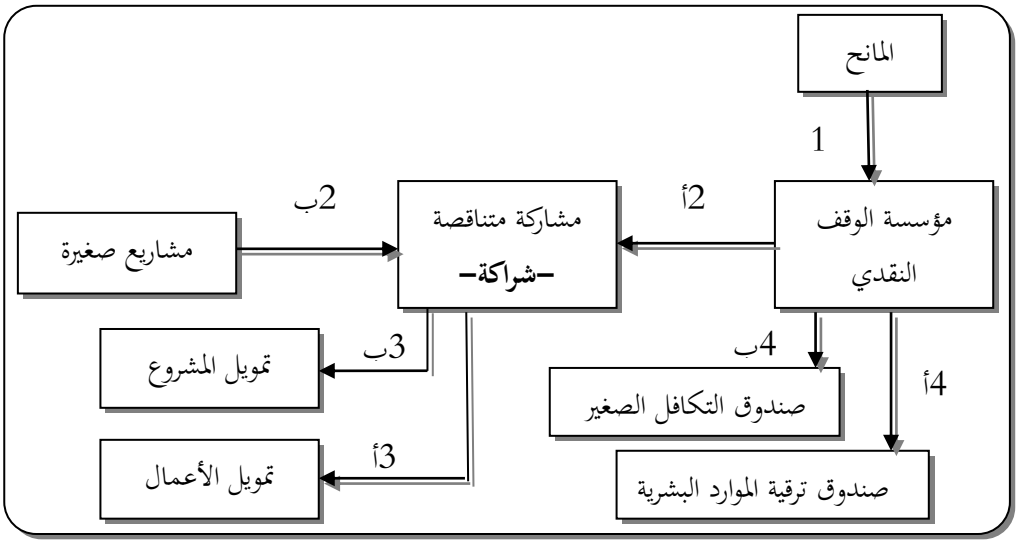

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسات السابقة

فيما يلي شرح تفصيلي للنموذج أعلاه:

- يشير السهم (1) إلى تدفق الأموال من الجهات المانحة (القطاع العام وقطاع الشركات) التي ستساهم في الوقف النقدي لمؤسسة الوقف النقدي (CWI) بهدف إنشاء وقف دائم . سيساهم الجمهور في الوقف النقدي من خلال التبرع بالمال بشكل حقيقي أو شراء شهادة الوقف المقدمة من (CWI) طواعية . يمكن لقطاع الشركات المساهمة في الوقف النقدي كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات . بهذا الشكل يصبح (CWI) مدير للصندوق، وسيكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة للصندوق . يمكن التعامل مع (CWI) ككيان منفصل أو منظمة غير ربحية تحت إشراف إدارة

[226] Mohd Thas Thaker, M .A .B ., Mohammed, M .O ., Duasa, J . and Abdullah, M .A . Op .Cit ., pp . 254-267

مشتركة بين ديوان الوقف والزكاة وقطاع الشركات؛

- يوضح السهم (2أ) و (2ب) أن (CWI) ستوفر تسهيلات مالية من خلال إشراك ترتيبات المشاركة المتناقصة (الشراكة المتناقصة) بين أصحاب المشاريع الصغيرة . المشاركة المتناقصة (شراكة متناقصة) هو المكان الذي يشترك فيه كل من (CWI) والمشاريع الصغيرة بشكل مشترك مع النشاط التجاري أو شراء العقارات/المشاريع التجارية، وسيتم فيه تقسيم ملكية الممول (من حيث الحصة) إلى أجزاء على أساس أن العميل سيشتري هذه الحصة تدريجياً عن طريق المدفوعات الدورية؛
- يهدف هذا النموذج إلى أن يصبح العميل المالك الوحيد للعقار أو المؤسسة في نهاية المطاف . هذا الترتيب مناسب لتمويل الأعمال (3أ) وتمويل المشاريع (3ب) . بالنسبة لتمويل الأعمال، يشمل تمويل الآلات والأراضي والتركيبات الكهربائية والمعدات والأصول الثابتة الأخرى . وفي الوقت نفسه، وبموجب هذا النموذج، لا تطلب (CWI) أي ضمانات ومعدل فائدة ووثائق صارمة؛
- يوضح السهم (4أ) صندوق ترقية الموارد البشرية، والذي يسهل ترقية الموارد البشرية من خلال برامج التدريب وتطوير ريادة الأعمال المختلفة، ويمكن اعتباره شرط أساسي للحصول على تمويل المشروع؛
- يوضح السهم (4ب) صندوق التكافل الصغير، والذي تم دمجه خصيصاً لتقليل الضعف الاقتصادي للعملاء، لأنه يحمي العملاء من الآثار السلبية لأي نوع من عدم اليقين الشخصي والعائلي مثل المرض والسرقة والعجز والمخاطر الطبيعية . وهكذا فإن المساهمة في التكافل يصبح العملاء قادرين على الوفاء بالتزاماتهم من خلال التخفيف من المخاطر والشكوك في مشاريعهم الخاصة؛
- من أجل ضمان تشغيل هذا النموذج بشكل فعال، يتعين على (CWI) إجراء فحص مسبق للمشاريع الصغيرة المحتملة القادرة على توليد الإيرادات ومراقبة أعمالهم؛
- يمكن ملاحظة أن الوقف النقدي والمؤسسات الصغيرة يمكن أن تكمل بعضها البعض، لأن المشاريع الصغيرة هي وسيلة لتعزيز الاقتصاد ويمكن للوقف النقدي أن يوفر الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة . وبالتالي، من منظور أوسع يمكن أن يحدث هذا النموذج تأثيراً كبيراً على المؤسسات الصغيرة، والمجتمع والاقتصاد .

بالنسبة للآثار المتوقعة من تطبيق هذا النموذج، نتوقع ما يلي:

- التأثير على المشروعات متناهية الصغر: بما أن هذا النموذج يتضمن استخدام الوقف النقدي للمؤسسات متناهية الصغر، فإنه يعود بالفائدة على المشاريع متناهية الصغر . على سبيل المثال، سيكون تكامل الوقف النقدي مع المشروعات متناهية الصغر مفيداً في تحقيق مكانة أعلى للأعمال المعنية وتعزيز صورة المشروعات متناهية الصغر. بالإضافة إلى ذلك فإن تركيز الوقف على تمويل الأعمال والمشاريع يزيل المضاربات المحفوفة بالمخاطر. علاوة على ذلك، يمكن لهذا النموذج زيادة نجاح المشاريع الصغيرة من خلال تقديم المساعدة لتنميتها .
- التأثير على المجتمع والاقتصاد: من المتوقع أيضاً أن يعود النموذج بفوائد على المجتمع والاقتصاد . وبما أن هذا النموذج يركز على التمويل، فإنه يخلق بيئة من الابتكار وتنويع النشاط الاقتصادي . كما أنه يساعد على تحفيز الملكية الخاصة بين الشركات متناهية الصغر . يتيح كذلك هذا النموذج لأصحاب المشاريع الصغيرة الوصول إلى خدمات مالية ميسورة التكلفة. ويوفر رأس المال الأولي لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة ومنحها إمكانية الوصول إلى التمويل . بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن هذا النموذج يشتمل على الوقف النقدي، يمكن أن يلعب دوراً وسيطاً لمساعدة قطاع الشركات في القيام بمسؤوليته الاجتماعية من خلال التبرع للوقف النقدي . من ناحية أخرى، فإن هذا النموذج يخلق فرص عمل ويساعد أصحاب

المشاريع الصغيرة الفقراء على توليد الدخل وبالتالي التخفيف من حدة الفقر . وفي الوقت نفسه، نظراً لأن الوقف هو أحد مخططات إعادة التوزيع في نظام الاقتصاد الإسلامي، فإنه يساعد على زيادة الثروة والاستهلاك والاستثمار الذي يمكن أن يعزز الاقتصاد لاحقاً .

المطلب الثاني: نموذج لمؤسسة التمويل الأصغر الإسلامية تعتمد على الزكاة وعقد السلم الآجل

تم اقتراح هذا النموذج من طرف (Hossain, I and Others, 2019)[227]، ليكون خياراً مكملاً لتمويل وتحسين الوضع المالي الهش لصغار المزارعين الفقراء من خلال تطبيق المشروعات متناهية الصغر القائمة الزكاة وعقد السلم الآجل كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4.4): الإطار المفاهيمي لنموذج التمويل الأصغر الإسلامي –زكاة وعقد سلم –

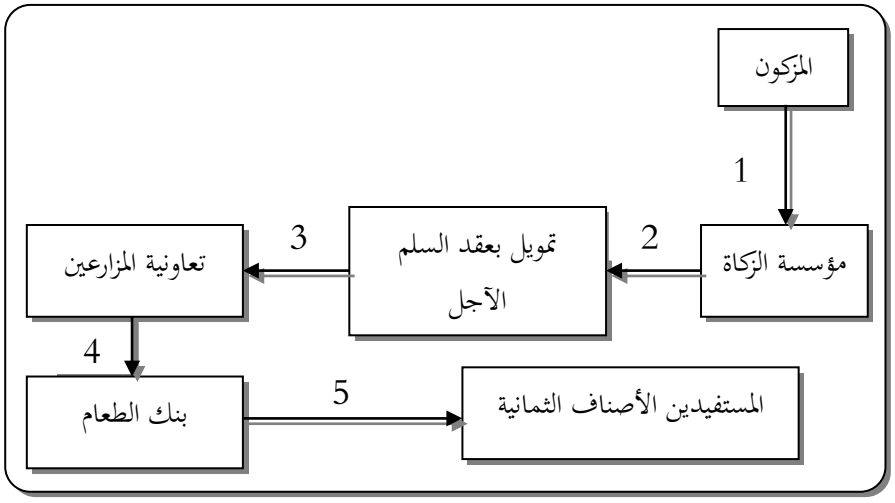

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسات السابقة

فيما يلي شرح تفصيلي للنموذج أعلاه:

- يشير السهم رقم (1) إلى المزكين الذين يمثلون المجتمع المحلي؛
- يشير السهم رقم (2) و(3) إلى قيام الصندوق بإبرام عقد السلم الآجل مع المزارعين، والذي يتمثل في تسديد دفعة مسبقة للمنتجات المستقبلية المخصصة لبنك الطعام؛
- يشير السهم رقم (4) إلى قيام المزارعين عن طريق التعاونية بإيداع المحاصيل في بنك الطعام؛
- يشير السهم رقم (5) إلى المستفيدين من بنك الطعام وهم الفقراء والمحتاجين جنبا إلى جنب مع الأسر الفقيرة التي لديها أطفال صغار، والأرامل والمعاقين والأيتام وكبار السن بالأولوية كمتلقين، وذلك عن طريق منحهم قسائم طعام أو بطاقات تموينية تسمح لهم بالوصول إلى بنوك الطعام على أساس دوري .

[227] Hossain, I ., Muhammad, A .D ., Jibril, B .T . and Kaitibie, S .Op . Cite ., pp . 154-168

بالنسبة للآثار المتوقعة من تطبيق هذا النموذج، نتوقع ما يلي:

- يؤثر النموذج على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تنفيذ حملة توعية لجمع الزكاة قائمة على المعلومات والتعليم والتحفيز مع ضغط الاجتماعي الإيجابي، مما يسمح بزيادات المساهمات للصندوق والتعامل مع المزارعين المحليين من خلال تسهيل الائتمان الذي من شأنه تعزيز التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي؛
- يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة تنظيم أنفسهم في تعاونية على مستوى القرية لتوفير منصة مؤسسية للتعامل مع صندوق الزكاة ويمكن لمنظمات المزارعين الفعالة التغلب على العديد من أوجه عدم التناسق في السوق التي يستفيد منها الوسطاء المحليون على حساب أصحاب الحيازات الصغيرة. ويمكن تلخيص الخطوات الرئيسة للمخطط كما يلي:
- صندوق الزكاة، يوفر الائتمان في شكل عقد سلم مع تعاونية المزارعين؛
- باستخدام الأموال يتم الحصول على المدخلات من سوق والاستفادة من قوتها التفاوضية؛
- تقوم الجمعية التعاونية بإشراك المزارعين الأفراد من خلال تقديم المدخلات ورأس المال العامل؛
- يقوم المزارعون بدورهم بتسليم محاصيلهم إلى التعاونية في المستقبل وفقاً للاتفاقية؛
- تقوم التعاونية بإيداع المحاصيل في بنك الطعام .

المطلب الثالث: نموذج بنك الوقف الاجتماعي

تم اقتراح هذا النموذج من طرف (Mohammad Tahir Sabit Haji Mohammad ,2015)[228]، ليكون مكمل للأنظمة المصرفية الحالية، وهو إنشاء بنك الوقف وإدارته في إطار يعتمد على تحصيل الوقف النقدي واستثماره والاستفادة منه من المسلمين وغير المسلمين، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5.4): الإطار المفاهيمي لنموذج بنك الوقف الاجتماعي

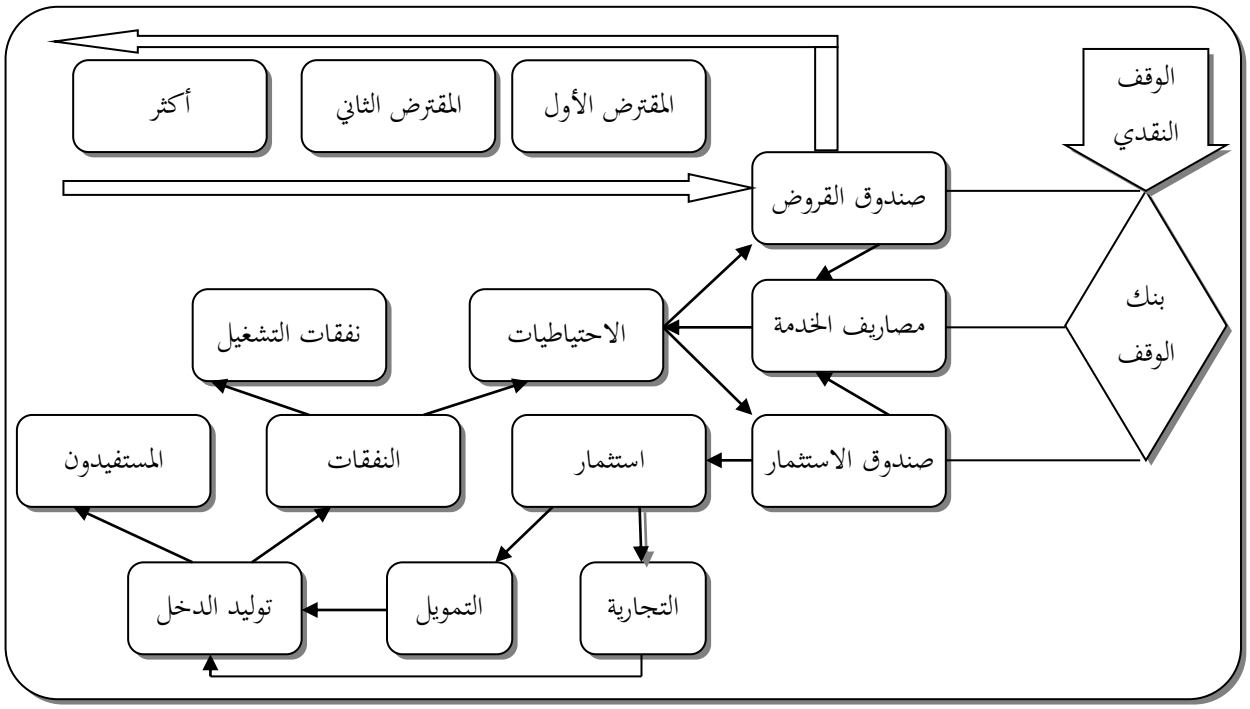

Source : Haji Mohammad, M.T.S. Theoretical and trustees' perspectives on the establishment of an Islamic social (Waqf) bank, Humanomics, Vol. 31 No. 1, 2015: p 45.

[228] Haji Mohammad, M .T .S . Op .Cite ., pp . 37-73

بغض النظر عمن يسيطر على البنك (المنظمات غير الحكومية أو هيئة اعتبارية)، فإن وظيفته الرئيسة ستكون تقديم تمويل بتكلفة أقل للفقراء والمحتاجين، واستثمار أمواله في مشاريع تعود بالنفع على الفقراء وعلى المجتمع ككل .

يمكن أن يكون لمؤسسي بنك الوقف هدفان: إنشاء منظمة رعاية وتوفير رأس مال وقفي لجعل المؤسسة تعمل، حيث يعامل رأس المال الوقف بشكل منفصل عن المؤسسة المصرفية . يمكن كذلك تمويل المؤسسة برأس مال الوقف، ويمكن توفير دخلها، وكذلك عائدات خدماتها المهنية للمجتمع . وبالتالي، فإن وظيفة المؤسسة لن تكون فقط زيادة أصول الوقف ولكن أيضاً كسب المال من خلال تقديم الخدمات المصرفية لعملاء بنك الوقف الذين يمكنهم طلب الخدمة من أجلها .

وفقاً لهذا الترتيب، يسُمح للبنك بقبول مختلف الودائع من عامة الناس، ويكسب مئات الملايين من خلال رسومه وتمويلاته واستثماراته بشرط أن يتوافق هيكله وعملياته مع أحكام الشريعة الإسلامية .

1 .فوائد بنك الوقف: لبنك الوقف عدة فوائد يمكن ذكرها على النحو الآتي[229]:

- توفير رأس المال الوقفي السائل الكافي؛
- تمويل وإعادة تطوير الممتلكات الوقفية القائمة أو الجديدة المعطلة أو المتخلفة؛
- يمكن للبنك أن يجعل مؤسسات الوقف مستقلة مالياً عن البنوك التقليدية والإسلامية والمنح الحكومية؛
- حفظ ممتلكات الوقف من الضياع بسبب الخراب والدمار؛
- تمكين الأصول الوقفية القائمة والجديدة من توليد المزيد من الدخل؛
- حماية الوقف النقدي من الاختلاس والمشاريع المحفوفة بالمخاطر؛
- المساهمة في العديد من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية عالية القيمة؛
- يمكن للبنك أن يفيد المستفيدين من الوقف الذين يمكنهم الحصول على مزيد من المساعدة ولديهم دخل أكبر؛
- سيوفر بنك الوقف السيولة لمؤسسات الوقف، والتي ستساعد هذه المؤسسات على أداء واجباتها في إحياء ممتلكات الوقف غير المنتجة والمنتجة، والحفاظ عليها أو جعلها منتجة ومدرّة للدخل بحيث يكون الوقف أكثر فائدة ويكون المستفيدون أكثر دخلاً؛
- إن جذب المزيد من الأموال من خلال بنك الوقف سيمكن البنك مؤسسات الوقف من الوصول إلى المزيد من الأموال مما سيمكنها من توفير ائتمان منخفض التكلفة بدون ضمانات ودون ضائقة للمقترضين؛
- يمكن لبنك الوقف سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وعدم المساواة في الدخل، ويمكن أن يكون مناصراً حقيقياً للفقراء من خلال إعادة توزيع الثروة؛
- يمكن لبنك الوقف المقترح أن يخفف من عبء الدولة في توفير مستويات المعيشة اللائقة لمواطنيها بما في ذلك المأوى والتعليم والرعاية الصحية والتوظيف وما في حكمها .

2 .الإطار القانوني لبنك الوقف: يمكن الترخيص للبنك عند التأسيس أو التسجيل وفقاً للقواعد واللوائح التي يضعها البنك المركزي والقوانين المعمول بها في أي بلد[230]. بنك الوقف سيكون بالضرورة بنكاً إسلامياً، لهذا يجب أن ينظمه الإطار القانوني للبنوك الإسلامية، حيث يشمل هذا الإطار قضايا مثل ترخيص البنك الإسلامي، والمتطلبات والواجبات المالية للبنك الإسلامي والملكية والرقابة والإدارة للبنوك الإسلامية، والقيود المفروضة على الأعمال التجارية، وصلاحيات الإشراف والرقابة على البنوك الإسلامية وغيرها، لأن رخصة مزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية مشروطة بأمرين، هما: لا ينبغي لأعمال البنك أن تكون مخالفة للشريعة الإسلامية، والحاجة إلى إنشاء مجلس استشاري شرعي بموجب النظام الأساسي للبنك، من أجل تقديم المشورة للبنك

[229] Haji Mohammad, M .T .S . Op .Cite ., p . 45
[230] Ibid .,P 48

وضمان الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية .

3 . إدارة بنك الوقف: يمكن للبنك أن يقدم منتجات مدرة للربح وقائمة على الخدمات. ستشمل المنتجات المدرة للدخل رأس المال المستثمر من قبل الأشخاص غير الوقفيين، وكذلك الأصول المدرة للدخل الوقفي. بالإضافة إلى المنتجات القائمة على الخدمة، وسيشمل ذلك تقديم تمويلات خيرية مع الحد الأدنى من الرسوم للمساعدة المالية وغير المالية للفقراء ومنظمات الرعاية الاجتماعية . يمكن مناقشة هيكل البنك ورأسماله فيما يلي[231]:

3. 1 هيكل البنك: يمكن أن يتخذ هيكل البنك الاجتماعي الإسلامي أشكالاً مختلفة في ظل الإطار القانوني الحالي للبلد وذلك اعتماداً على رأس المال ونوع الملكية، يمكن تشكيله كبنك وقف وحيد أو كيان تعاوني أو اعتباري على أساس تقاسم الأرباح بين الوقف ومستثمري البنوك .

3. 2 زيادة رأس المال والصناديق الأخرى: يمكن لبنك الوقف أن يجمع أموالاً تتكون من رأسماله ومن أشكال أخرى في شكل ودائع واستثمارات وهبات ومنح وقروض . كما يمكن أن يكون رأس مال البنك عبارة عن أصول وقفية سائلة، وصناديق وقف نقدي جديدة متبرع بها، وأموال مساهمي البنك (وقفية وغير وقفية)، ومنح وقروض خيرية (قرض حسن) . يمكن للبنك أيضاً جذب صناديق الاستثمار لتقاسم الأرباح والخسائر أو الودائع ويجب على عليه تلبية متطلبات الحد الأدنى من رأس المال من خلال اجتذاب الأموال المذكورة أعلاه بنجاح، وسيكون الحفاظ على رأس المال ممكناً من خلال الإدارة الحكيمة لاستثمار الأموال والتمويل الأصغر . يمكن الاحتفاظ بالسيولة من خلال وجود مجموعة كافية من الاحتياطيات والأموال الأخرى . لتمكين بنك الوقف من الحصول على المزيد من الموارد لمساعدة الفئات المحرومة في المجتمع، يمكنه جمع تبرعات الزكاة والوقف والصدقة ويمكنه أيضاً قبول أنواع أخرى من التبرعات، من أي فرد أو هيئة راغبة . يمكن لهذه الأموال أن تساعد البنك على المساهمة في القضاء على الفقر على نطاق أوسع . بالإضافة إلى دوره كوسيط ورائد أعمال، يمكن لبنك الوقف أن يلعب دور مدير الصناديق الخيرية مثل الزكاة والصدقات والتبرعات الأخرى التي تحمل علامة المسؤولية الاجتماعية للشركات .سيكون للبنك سلطة استخدامها للغرض المحدد، واستثمارها وتحصيلها إذا تم إقراضها للفقراء والمحتاجين عندما يحددها المانحون .

[231] Haji Mohammad, M .T .S . Op .Cite ., p . 48

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الإطار التطبيقي للتمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي، حيث تضمن المبحث الأول تحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي الأصغر والشمول المالي، من خلال تحليل البيانات المجمعة عن طريق الاستبانة وعرض الإحصاءات الوصفية للبيانات الديمغرافية لوحدات العينة المستهدفة.

تم النظر في أهمية البيانات المقدمة بشكل مفصل في ضوء العلاقة بين خصائص وحدات العينة، بما في ذلك قمنا باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل والمعبر عنه بالمواقف والتوقعات أفراد العينة تجاه التمويل الأصغر الإسلامي، بالإضافة إلى تقييم الشمول المالي لأفراد العينة، من خلال تحليل وصولهم واستخدامهم للخدمات المالية التقليدية والإسلامية الحالية والوقوف على مختلف الأسباب التي تعيق وصولهم واستخدامهم لها.

خلص هذا الفصل بالمبحث الثاني، الذي قدمنا فيه مقترحات نماذج قابلة للتشغيل لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية.

الخاتمة

الخاتمة

قدمت هذه الدراسة موضوع التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي كآلية لتعزيز الشمول المالي من خلال بابين، تناول الباب الأول أدبيات النظرية بعرض كل من الإطار النظري للتمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي، بالإضافة إلى تحليل عدة دراسات سابقة تمايزت أهدافها ونتائجها التي خدمت في مجملها موضوع الدراسة، أما الباب الثاني فتناول دراسة تطبيقية حللنا فيها العلاقة بين التوجه نحو التمويل الإسلامي وتعزيز الشمول المالي لـ 100 مشارك من ذوي الدخل المحدود في الجزائر .

قادتنا الدراسة النظرية إلى تصنيف هذه الدراسة على أنها وصفية استطلاعية (استكشافية)، ومن أجل إنجاز الدراسة التطبيقية، قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة مراحل، تناولنا في المرحلة الأولى، واقع التمويل الأصغر الإسلامي والمؤسسات الداعمة له (الزكاة والأوقاف) في الجزائر. أما المرحلة الثانية اعتمدنا على منهجية بنك الجزائر ومنهجية البنك الدولي في تشخيص الحالة العامة للقطاع المالي في الجزائر، وهذا من أجل الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر في ضوء المؤشرات العربية والعالمية واقتراح إجراءات لمعالجة الفجوات التي يحددها .

في المرحلة الثالثة، فقد عرضنا فيه تحليلاً لاستبانه مكونة من أربعة أجزاء مصممة خصيصا للفئة المستهدفة (فئة ذوي الدخل المحدود في الجزائر) بهدف قياس توجهاتهم نحو التمويل الأصغر الإسلامي وتقدير مستوى الشمول المالي لديهم، حيث خلصت هذه المرحلة بتقديم مقترحات نماذج قابلة للتشغيل لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية.

من أجل الوصول إلى مختلف النتائج المرجوة استخدمنا أدوات التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي من خلال برنامج (SPSS26).

توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وتطبيقية، نعرضها كما يلي:

أولا: النتائج النظرية

1 . يتمحور مفهوم التمويل الأصغر حول توفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية والتأمين التي تقدم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا وغير القادرين على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، وبالتالي نميز هذا المفهوم عن غيره من المصطلحات التي تستخدم أحيانا وكأنها مترادفات مثل الإقراض متناهي الصغر (*Microcrédit*) والتمويل الأصغر (*Microfinance*)، والمديونية الصغيرة (*Micro debt*)، فالإقراض متناهي الصغر جزء من قطاع التمويل الأصغر، وهو يتضمن منح إقراض متناهي الصغر إلى أصحاب المشاريع ذوي الدخل المتدني، بينما يتضمن التمويل الأصغر الإقراض، التوفير والخدمات المالية الأخرى مثل التأمين وتحويل الأموال . أما المديونية الصغيرة فهو مصطلح يستخدمه الباحثون والخبراء الذي يعتقدون أن سلبيات التمويل الصغير أكثر من ايجابياته؛ لأنهم يرون أن إقراض الفقراء يؤدي إلى إغراقهم في المديونيّة .

2 . يتمحور مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي حول تقديم الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض والفقراء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تشمل تحريم الفائدة وتقاسم المخاطر وتجنب الغرر أو الغموض وضمان الفلاح (الرفاهية) لجميع أفراد المجتمع وذلك من خلال استخدام نماذج قائمة على الأعمال الخيرية والربحية، وبالتالي نجد أن هناك اتفاق بين التمويل الأصغر التقليدي والتمويل الأصغر الإسلامي في أن كلاهما يهدف لمساعدة الفقراء لإخراجهم من براثن الفقر والمساهمة في التنمية .

3 . توجد بعض الفروق الجوهرية بين التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل الأصغر التقليدي أبرزها:

– الفئة المستهدفة: يستهدف التمويل التقليدي الفقراء المعتدلون، بينما يستهدف التمويل الأصغر الإسلامي الفقراء المعتدلون والأكثر فقراً معاً؛

– النهج القائم على التمويل: إن منهج التمويل التقليدي يقوم على أساس الفائدة، بينما يقوم منهج التمويل الأصغر الإسلامي على أساس الربح والمشاركة في المشاريع.

4 . يتمحور مفهوم الشمول المالي التقليدي حول ضمان توفر مجموعة من الخدمات المالية الأساسية إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخول المنخفضة والمحرومة، بتكلفة معقولة وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها، ويقصد بالخدمات المالية الأساسية: تلك الخدمات والمنتجات المالية التي تقدم من خلال القنوات المالية الرسمية المرخصة في القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي. والتي وتشمل: حسابات الإيداع (جارية أو آجلة)، حسابات الادخار، التمويل (الائتمان)، التحويلات المالية خدمات التأمين والمشورة المالية .

5 . يتمحور مفهوم الشمول المالي الإسلامي حول تعزيز الوصول واستخدام الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية البعيدة عن الربا وبتكلفة عادلة، وجودة عالية، والسعي إلى شمول الفئات المستبعدة من النظام المالي التقليدي، من خلال أدوات التمويل الصغير والزكاة والصدقات والوقف، وغيرها، وذلك للإسهام في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع .

6 . يُدمج مفهوم الشمول المالي الإسلامي بشكل جيد في الأهداف الأساسية للشريعة الإسلامية المعروفة باسم "مقاصد الشريعة" والتي تركز على تعزيز رفاهية كل فرد من أفراد المجتمع، يجب ضمان تكافؤ الفرص، بما في ذلك الوصول إلى الموارد الطبيعية التي يوفرها الله لجميع أعضاء المجتمع، بحيث يمكن لكل عضو حق التمتع بالفرص والحقوق لتهيئة أنفسهم .

7 . الشمول المالي الإسلامي يركز على الاندماج الاجتماعي، وذلك لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات الحياة كريمة لكل فرد من أفراد المجتمع . تميز السمتان المميزتان للتمويل الإسلامي – مفاهيم تقاسم المخاطر وإعادة توزيع الثروة– مسار تطوره بشكل كبير عن النموذج المالي التقليدي .

8 . على الرغم من أن التمويل الأصغر التقليدي له بعض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية على حياة الملايين من الفقراء، إلا أنه لا يمكن أن يثبت أنه مناسب وفعال لجميع الفقراء، وللأشد فقراً على وجه الخصوص بسبب ارتفاع معدل الفائدة .

9 . من خلال مفاهيم إعادة توزيع الثروة وتقاسم المخاطر المتضمن في الشريعة الإسلامية، يمكن للتمويل الأصغر الإسلامي أن يستخدم إما "أداة إعادة توزيع الثروة" أو "أداة تقاسم المخاطر" أو كليهما في تعزيز الشمول المالي للفقراء وللأشد فقراء ولذوي الدخل المنخفض .

ثانيا: النتائج التطبيقية

تم عرض النتائج التطبيقية في الفصل الثالث، والذي تمت فيه الإجابة بشكل متسلسل على جميع الأسئلة الفرعية ومن أجل ربط نتائج الدراسة التطبيقية الرئيسة بفرضياتها، سنقوم بتلخيصها على النحو التالي:

1 . هناك مؤسسات للتمويل الأصغر التقليدي في الجزائر، مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة في الجزائر . ومع ذلك، فإن جميع هذه المؤسسات تقدم قروض قائمة على الفائدة تستدعي تركيبة مع إحدى البنوك، أو منح سلفة مالية صغيرة بدون فائدة تستدعي تركيبة ثنائية بين المؤسسة المانحة والمستفيد، وهي موجودة للاستجابة للاحتياجات المالية للمستهلكين العاديين في الجزائر المستبعدين ماليًا واجتماعيًا مقارنة باحتياجات المستهلكين الفقراء في الجزائر الواعين بالدين والمستبعدين اجتماعياً. أما فيما يخص التمويل الأصغر الإسلامي، لاحظنا غياب مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي في النظام المالي الجزائري ووجود بعض المبادرات فقط والتي قامت بها منظمات غير حكومية، مثل جمعية تويزة الجزائرية، وأخرى من طرف بعض البنوك، مثل بنك البركة الجزائري

وبشكل عام، يمكن لهذا القطاع والمؤسسات الداعمة له (الزكاة والأوقاف) إحداث تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال نقاط القوة التي يمتلكها والفرص المتاحة أمامه في الجزائري، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى** .

2 . يوجد اختلاف بين مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وبين المؤشرات العربية والعالمية .

سجلت الجزائر على مستوى الدول العربية معدلات شمول مالي متوسطة، وهي تقع ضمن المجموعة الثانية، التي تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، حيث تتراوح معدلات الشمول المالي لهذه المجموعة ما بين (24%-69%) .

أما على المستوى العالمي، فقد سجلت الجزائر نسبة وصول إلى الخدمات البنكية الرسمية تقدر بـ (54,98% حسب منهجية بنك الجزائر لسنة 2017) و (43% حسب منهجية البنك الدولي لسنة 2017)، وهي نسب شمول مالي دون المتوسط العالمي المقدر بـ (69%) لسنة 2017 . **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية**

بالنسبة للمؤشرات المحلية (العمق المالي، الوصول المالي، الاستخدام المالي) فقد سجلنا ما يلي:

- بالنسبة لمؤشر العمق المالي، سجلنا ارتفاع في مؤشر السيولة، لكن هذا الارتفاع لا يُفسر على وجود مستويات عالية من الشمول المالي، وإنما سببه ارتفاع نسبة التطور النقدي خارج البنوك وارتفاع نفقات الدولة وانتشار السوق غير الرسمية التي تتداول فيها السيولة النقدية خارج الدوائر النقدية للاقتصاد الوطني، وهو مؤشر على استخدام المجتمع للسيولة بدرجة كبيرة ونقص الوعي المصرفي لدى الأفراد . كما سجلنا مستوى مرتفع للعمق المالي ممثلاً في عدد الحسابات المفتوحة للعملاء لدى بريد الجزائر، والذي بلغ نسبة تغطية قدرت بـ (73,61% حسب منهجية بنك الجزائر) من إجمالي السكان البالغين في الجزائر لسنة 2020 وهي نسب تعبر عن ارتفاع في مستوى الشمول المالي، إذا ما قورنت بالمؤشرات العالمية (69 المتوسط العالمي المسجل في سنة 2017).

فيما يخص العمق المالي ممثلاً في نسبة امتلاك حساب بنكي نشط، فقد بلغت النسبة (54,73% حسب منهجية بنك الجزائر) لسنة 2018 مسجلة انخفاض يقدر بـ (0,25-) مقارنة بسنة 2017 التي سجلت نسبة تقدر بـ (54,98%) وهي نسب تعبر عن ضعف العمق المالي في المنظومة المصرفية "مقارنة بدول أوربا ووسط آسيا والدول ذات الدخل المرتفع"، الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهود من قبل بنك الجزائر لتخفيض نسبة الأفراد غير المتعاملين مع النظام المالي الرسمي وبالتالي تعميق الوصول المالي .

- تدني مؤشرات الوصول المالي (المؤسسات المالية والبنكية، الصراف الآلي، بطاقة الدفع الالكتروني، محطات الدفع الالكتروني) ماعدا الوصول عن طريق شبكات مراكز البريد، حيث سجلنا نسبة انتشار لعدد مكاتب بريد الجزائر تصل إلى 13 مكتب لكل 100 ألف لسنة 2020، وهي قريبة من المتوسط العالمي المعبر عنه بـ 14,15 وكالة لكل 100 ألف بالغ، بالإضافة إلى إمكانية الوصول المالي عن طريق الهاتف النقال، والذي كانت نسبة مشتركيه تفوق عدد سكان الجزائر؛

- تدني مؤشرات الاستخدام المالي، والذي يبين أن فاعلية البنوك محدودة في تمويل التنمية الاقتصادية، والتوسع في الائتمان لا يتناسب مع توسع مماثل في حجم النشاط الاقتصادي .

3 . يفضل محدودي الدخل في الجزائر التمويل الأصغر الإسلامي على التمويل التقليدي في ظل الظروف العادية .

تم توضيح هذه الحقيقة من خلال جداول التكرار رقم (2.4) الذي يوضح مواقف فئات ذوي الدخل المحدود تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي، حيث أن (87,2%) من أفراد العينة جاءت مواقفهم بموافق وموافق بشدة تجاه صيغة القرض الحسن، كما عبر (83,2%) من الذين شاركوا في الاستطلاع أن مواقفهم تجاه صيغة الاستصناع تعتبر بديل شرعي يناسب احتياجاتهم المالية، وكذلك صيغة المرابحة بنسبة (76,2 %) والأمر نفسه لبقية الصيغ، والذي يمكن استخلاصه

من هذا الجدول أن صيغ التمويل الأصغر الإسلامي تحظى بمواقف إيجابية، ويعتبر هذا مؤشر على تفضيل فئات ذوي الدخل المحدود لصيغ التمويل الأصغر الإسلامي في الظروف العادية، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة** .

4 . إدراج منتجات التمويل الأصغر الإسلامي يؤدي إلى تحسين مستوى الشمول المالي بين فئات ذوي الدخل المحدود .

تم توضيح هذه الحقيقة من خلال جداول التكرار رقم (3.4) الذي يوضح توقعات فئات ذوي الدخل تجاه التمويل الأصغر الإسلامي، حيث أن (76,2%) من أفراد العينة عبروا عن توقعاتهم بشكل واضح بأنهم مستعدون للوصول إلى تمويل صغير متوافق مع الشريعة الإسلامية– إذا توفر ذلك– من أجل تمويل مشاريعهم، وسيندمجون أكثر في نشاط سوق الخدمات المالية، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة** .

1. هناك اختلافات في توجهات أفراد العينة المستهدفة نحو التمويل الأصغر الإسلامي تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

يوضح الجدول (9.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة فيما يخص توجهاتهم نحو التمويل الأصغر الإسلامي مصنفة حسب المتغيرات الديمغرافية، **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الخامسة** .

6 . فئة محدودي الدخل في المجتمع الجزائري لهم القدرة على الوصول إلى المنتجات المالية التقليدية واستخدامها .

من خلال جداول التكرار رقم (10.4) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الحساب، نلاحظ (9,9%) فقط لهم القدرة للوصول إلى حساب جاري بنكي و(95%) لديهم حساب جاري بريدي . كما ويوضح الجدول رقم (11.4) والذي يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة التمويل أن (9%) فقط لديهم قرض سكني أو قرض شخصي بينما (2%) لديهم قروض تجارية أو حساب توفير يكسب فوائد، وهذا يدل على انخفاض مستوى الشمول المالي لهذه الفئة، وضعف قدرتهم على الوصول إلى المنتجات المالية التقليدية واستخدامها، **وهذا ما ينفي صحة الفرضية السادسة** .

7 . قلة الإقبال على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الحالية في الجزائر يرجع إلى الشكوك العميقة بشأن الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، والتسعير الباهظ، ونقص الوعي بهذه المنتجات.

يوضح الجدول رقم (3.4) أن (45,5%) من أفراد العينة يعتقدون أن التمويل الأصغر الإسلامي لا يختلف عن التمويل التقليدي . كما أن (44,5%) من أفراد العينة شككوا في تسعير منتجات التمويل الأصغر الإسلامي مقارنة بنظيرتها التقليدية، في حين عبر (45,5%) من أفراد العينة أن التمويل الإسلامي المعروض حاليا لا يلبي احتياجات ذوي الدخل المحدود .

من خلال هذه النتائج نلاحظ وجود فجوة بين ما يتوقعه فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر وبين ما هو معروض بالفعل، لتكون من بين الأسباب الرئيسة التي تجعل هذه الفئة تحجم عن الوصول إلى هذه المنتجات، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية السابعة** .

8 . هناك اختلافات في وصول أفراد العينة المستهدفة للخدمات المالية التقليدية تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

توضح الجداول (14.4)، (15.4)، (16.4)، (17.4)، (18.4)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة فيما يخص وصوبهم واستخدمهم للتمويل الإسلامي مصنفة حسب المتغيرات الديمغرافية، **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثامنة** .

9 . هناك علاقة بين مستوى وصول أفراد العينة إلى الحسابات البنكية الإسلامية واستخداماتهم للتمويل الإسلامي .

يوضح الجدول رقم (26.4) أن العلاقة بين مستوى وصول أفراد العينة على الحسابات البنكية الإسلامية واستخداماتهم للتمويل الإسلامي، علاقة طردية قوية بمعامل ارتباط يقدر بـ (0,827)، ويعني ذلك أنه كلما زاد وصول عدد الأفراد إلى الحسابات البنكية لدى البنوك الإسلامية تزداد استخداماتهم للتمويل الإسلامي، والعكس صحيح، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية التاسعة** .

10 . التمويل الإسلامي المعروض حاليا في الجزائر لا يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي لفئات ذوي الدخل المحدود، بسبب افتقاره إلى منتجات تناسب احتياجاتهم المالية، الأمر الذي يعيق شمولهم المالي بشكل كبير .

11 . أحد أسباب انخفاض الطلب على المنتجات المالية الإسلامية هي الأمية المالية، إذ يتطلب الوصول إلى المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى بعض الفهم المميز للمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في إطار أساسيات الاقتصاد الإسلامي .

ثالثاً: التوصيات

بعد أن قدمنا بإيجاز نتائج الدراسة الرئيسة، سوف نقوم بتقديم بعض التوصيات، واستكشاف آثارها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشكلة التي تواجه فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر، فيما يتعلق بالوصول إلى المنتجات المالية متعددة الجوانب ومتعددة الأوجه وتتطلب نهجًا شاملاً ومنسقًا بدلاً من الحلول المجزأة. وبعبارة أخرى، فإن أي جهد يهدف إلى تعزيز الشمول المالي لهذه الفئة يجب أن يشمل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك بنك الجزائر ومقدمي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وجميع الوكالات الحكومية المكلفة بالتمويل الأصغر، ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف والمجتمع، والمؤسسات المالية التنموية.

يُعد التنسيق الوثيق بين الأطراف المذكورة أعلاه أمر ضروري إذا أريد تعزيز الشمول المالي لفئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر. سيتم شرح الدور الذي يجب أن يلعبه كل طرف في هذه المهمة في النقاط التالية .

1.توصيات إلى بنك الجزائر: تتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

– إن تعزيز الشمول المالي لفئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر، يتطلب وجود مؤسسات تمويل أصغر إسلامية رسمية مناسبة ومصممة خصيصًا لهذه الفئة، ولها تفويض واضح من البنك المركزي، تركز على تمويل الأعمال والحرف والأنشطة الخدمية بالإضافة إلى القروض الاستهلاكية؛

– إنشاء بنك تجزئة للعملاء ذوي الدخل المنخفض، وتوفير جميع أنواع الأدوات المالية للتمويل الأصغر؛

– إنشاء شبكات مالية تعاونية تتماشى مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي المحدد للجزائر لتلبية احتياجات السكان في المناطق الريفية، ويمكن في هذا السياق الاستفادة من خبرة تجارب رائدة مثل الصندوق الوطني للتعاون الزراعي؛

– إنشاء فروع مستقلة ومتخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي على مستوى البنوك التجارية؛

– تعزيز الحوكمة في مؤسسات التمويل الأصغر؛

– التوفيق بين مؤسسات التمويل الأصغر ورسالتها الاجتماعية؛

– تدريب الكوادر البشرية المتخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي .

2.توصيات إلى البنوك التجارية العاملة في الجزائر

يجب على البنوك التجارية تعديل خططها الإستراتيجية والتشغيلية لتعكس الواقع على الأرض. في رأيي، تحتاج هذه المؤسسات إلى اتخاذ بعض الإجراءات العلاجية الجذرية لتصحيح الوضع، وذلك بإدخال وحدة تمويل أصغر متوافقة

مع الشريعة الإسلامية داخل كل مؤسسة مالية في الجزائر، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، من خلال العمل على ما يلي:

– الحاجة إلى حملة تثقيفية شاملة وجريئة من خلال القنوات الصحيحة: إن مستوى وعي فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر بالمنتجات المالية الحالية المتوافقة مع الشريعة ضعيف جدًا. كما أن هناك تصورًا سلبيًا كبيرًا يحيط بالمفهوم الكامل للصيرفة الإسلامية في الجزائر، والذي يجب معالجته بطريقة مدروسة لتصحيح الوضع ودحض الصورة السلبية الواسعة الانتشار لهذه المنتجات. على سبيل المثال، يعتقد ذوي الدخل المحدود في الجزائر بشكل خاص أن المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المعروضة لا تختلف عن التمويل التقليدي، وبالتالي هم يشككون في صحتها.

من الواضح أن المعلومات التي تم نشرها حول الحكم بأكمله كانت سلبية تمامًا، وعلى الرغم من عدم وجود أي دليل جوهري لدعم وجهات نظرهم السلبية القوية، إلا أنها كانت كافية لإبعاد أي عميل محتمل غير مطلع جيدًا. يوضح هذا بوضوح مقدار المعلومات المشوهة والجهل بالمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية .

يتطلب تصحيح هذا الكم الهائل من المعلومات المشوهة التزامًا حقيقيًا من المؤسسات التي توفر التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في الجزائر من خلال الاستثمار في برامج تعليمية حقيقية يتم تصميمها وتقديمها بعناية من خلال القنوات الصحيحة.

– استخدام نفوذ الأئمة المحليين من خلال تثقيفهم حول التمويل الإسلامي لتثقيف مجتمعهم المحلي: تعتبر هذه الوسيلة من أفضل الوسائل التي يمكن استخدامها لتعليم ذوي الدخل المحدود في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال ابتكار دورة للتمويل الأصغر الإسلامي شاملة للقادة الدينيين المحليين الذين لديهم قدر هائل من التأثير على مجتمعاتهم المحلية. وسيشمل هؤلاء الأئمة والمدرسين المحليين في المدارس (المدارس الدينية) وسيستلزم ذلك إجراء دورات قصيرة مكثفة للقادة الدينيين المحليين وتجهيزهم لنشر تلك المعلومات في مجتمعاتهم المحلية. وعليه، فإن قوة وتأثير هؤلاء الأفراد في مجتمعاتهم المحلية أمران جوهريان واستخدامهم لهذا الغرض سيكون مفيدًا للغاية. ومن الجدير بالذكر أن الكثير من المعلومات السلبية المنتشرة في أوساط المجتمع جاءت من هؤلاء القادة الدينيين المحليين الذين تكون معرفتهم بالتمويل الإسلامي محدودة للغاية أو غير موجودة في بعض الأحيان.

سيكون تثقيفهم وإزالة شكوكهم إنجازًا كبيرًا لمقدمي التمويل الإسلامي، حيث أن حشد هذا التأثير والقوة غير المستغلين سيقنع الكثير من الأشخاص الذين لا يحصلون على هذه المنتجات حاليًا بسبب الشائعات الكاذبة التي خلقت تصورًا سلبيًا عميق الأثر.

وفقًا لنتائج هذه الدراسة، لاحظنا أن هناك تفضيل كبير للمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلا أن الواقع على الأرض كان مختلفًا حيث شعر المستجيبون أن المنتجات الحالية ليست مناسبة لاحتياجاتهم المالية. إن إدراج منتجات التمويل الأصغر الإسلامي بما يلبي احتياجات ذوي الدخل المحدود من شأنه أن يزيد الطلب وبالتالي سيتم تعزيز الشمول المالي لهذه الفئة في الجزائر بشكل كبير.

في رأينا أن إنشاء وحدة بحثية مخصصة لتطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وبحوث السوق داخل كل مؤسسة مالية من شأنه أن يحسن النتائج بشكل كبير، لأنه سيؤدي إلى فهم أفضل لاحتياجات الخدمات المالية لعملائهم المستهدفين. كما يمكنهم التواصل مع جامعات معينة ذات خبرة ملحوظة في التمويل الإسلامي والتوصل إلى اتفاق معهم مفيد للطرفين، حيث يمكن للجامعات عن طريق بعض أعضاء هيئة التدريس إجراء أبحاث حول السوق وتطوير المنتجات لهذه البنوك، وستتحمل البنوك معظم أو جميع تكاليف الموظفين الذين يقومون بإجراء هذه البحوث.

3. توصيات إلى القائمين على ديوان الزكاة والأوقاف: تشمل هذه النقاط التالية:

1.3 ديوان الزكاة: تتمثل أهم التوصيات الموجهة لديوان الزكاة في النقاط التالية:

- تفعيل مبادئ الحوكمة في تسيير الديوان؛
- تنفيذ سياسة الزكاة الوطنية مع الاستراتيجيات ذات الصلة؛
- دراسة مكونات الاقتصاد الجزائري لتحسين توزيع الزكاة؛
- تحفيز دفع الزكاة؛
- الترويج للزكاة في المناسبات الدينية والوطنية الهامة؛
- بناء الوعي حول دور الزكاة المعزز؛
- تشجيع البحث العلمي في مجال الزكاة .

2.3 ديوان الأوقاف: تتمثل أهم التوصيات الموجهة لديوان الأوقاف في النقاط التالية:

- يجب التعامل مع الاستثمارات الجديدة المتعلقة بالأوقاف كجزء من إستراتيجية طويلة المدى تتطلب فريق إدارة متخصص ودرجة عالية من الخبرة في مراقبة وإدارة هذه المشاريع؛
- هناك حاجة ماسة لوجود مؤسسة رئيسة مستقلة تكون في وضع يسمح لها بتعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة لإدارة وتطوير الأوقاف بكفاءة؛
- يظل توافر المواهب المتخصصة في إدارة الأوقاف من المعوقات الرئيسة التي يجب معالجتها؛
- يجب الإسراع في تحديد واسترجاع وتوثيق الممتلكات التي فُقدت منذ عهد الاستعمار، من خلال مديرية البحوث ومسح أملاك الوقف، بمشاركة الخبراء؛
- من المهم إعادة خلق ثقافة تروج للوقف كمؤسسة اجتماعية واقتصادية مهمة من خلال وسائل الإعلام من قبل مديرية الأوقاف؛
- تحتاج استثمارات الوقف إلى التعزيز بالشراكة مع محترفين على دراية بفنون وعلوم الاستثمار؛
- يجب أن يؤدي إنشاء الصناديق الوقفية وتمويل الوقف إلى طرح أدوات مالية جديدة ومبتكرة، وتقوية سوق رأس المال، وتوفير الموارد لتطوير الأوقاف وكذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية والإنمائية؛
- يجب تعزيز النظام القانوني والتنظيمي للوقف من أجل توفير حماية أكبر لأملاك الوقف؛
- إن تطوير التعاون الدولي في مجال الأوقاف من خلال برامج وأنشطة مديرية التعاون والعلاقات الخارجية سيكون بمثابة حافز لإنعاش قطاعي الأوقاف العالمية والجزائرية؛

3.توصيات لجميع إدارات الحكومة الجزائرية المعنية بالشمول المالي والاجتماعي

تحتاج الحكومة الجزائرية إلى مواجهة الواقع والتعامل مع مشكلة الإقصاء المالي وجهاً لوجه لإنقاذ الآلاف من الناس من الانعزال التام عن بقية المجتمع. يجب إعطاء اهتمام خاص للمجالات التالية:

– الاعتراف بتفرد مشكلة الاستبعاد المالي للفئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر: حقيقة أن غالبية فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر هم مسلمون يلتزمون بالامتثال للشريعة في جميع جوانب حياتهم، بما في ذلك استهلاك الخدمات المالية يعني أنهم سيظلون مستبعدين مالياً ما لم يتم تقديم منتجات مالية أصلية ومناسبة وتنافسية لهم. وبالتالي، فإن الاعتراف رسميًا بأن فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر هم من أكثر الفئات ضعفًا وحرمانًا من الخدمات المالية الرسمية في الجزائر. سيتطلب ذلك تعديلات صارمة على معايير التمويل الحالية لمبادرات الشمول المالي في الجزائر. تتمثل إحدى أفضل الطرق لمساعدة

هذه الفئة في الخروج من الحلقة المفرغة للإقصاء المالي والحرمان الاجتماعي في وجود مؤسسات تمويل أصغر إسلامية متخصصة في تلبية احتياجاتهم المالية. ستعمل هذه المؤسسات بشكل وثيق مع المؤسسات التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر لتطوير منتجات مالية حقيقية لتلبية الاحتياجات المالية للفئات المستبعدة.

– ذوي الدخل المحدود في الجزائر يعانون من الحرمان المالي الحاد الناجم عن المواقف المؤسفة التي يجدون أنفسهم فيها ويتجلى ذلك عادة في الدخل المنخفض. ليس هناك شك في أن ذوي الدخل المحدود في الجزائر ليسوا وحدهم في هذا الصدد، لهذا يجب أن تأخذ الحلول المقترحة في الاعتبار حقيقة أن تعزيز الشمول المالي يجب أن يشمل جميع الفئات المحرومة في الجزائر.

4.تعزيز الخدمات المالية غير الرسمية القائمة

لا شك أن استبعاد فئات ذوي الدخل المحدود من الخدمات المالية الرسمية يجعلهم يفضلون الخدمات المالية غير الرسمية على التمويل الرسمي، ونعتقد أن تعزيز هذه الخدمات من خلال التدريب المهني وبناء القدرات والدعم المالي سيؤدي إلى توسعها السريع وإضفاء الطابع الرسمي النهائي عليها. إذ تتمثل إحدى الطرق الممكنة لتعزيز هذه المخططات في تحويل مخططات الادخار غير الرسمية للأسرة والأصدقاء إلى اتحادات ائتمانية محلية رسمية عن طريق ضخ بعض التمويل العام، على الأقل في السنوات القليلة الأولى. سيمكن هذا الكثير من الأشخاص المستبعدين حاليًا من قطاع الخدمات المالية من الوصول إلى الخدمات المالية السائدة من خلال الاتحادات الائتمانية الرسمية والاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال. و يمكن أن تكون أيضًا ساحة تدريب لهذه الفئات وستجلب اقتصاد الظل بالكامل إلى قطاع الخدمات المالية السائد وبالتالي إنشاء مجتمع أكثر شمولاً من الناحية المالية.

ستوفر هذه المؤسسات المالية التي سيتم إنشاؤها منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل تمويل الأعمال التجارية وخطط شراء المنازل التي يمكن أن تلبي احتياجات مجتمعاتهم المحلية. عامل الجذب الرئيس هنا هو الراحة وسهولة الوصول واللمسة المحلية، وهي المصادر الرئيسة للشهرة الهائلة للخدمات المالية غير الرسمية في الجزائر. سيكون الهدف هو الحفاظ على هذه الخصائص الحاسمة وتمكينهم من التوسع والتنويع في خدمة مجتمعاتهم المحلية مالياً.

5.توصيات لمؤسسات المجتمع المدني

في رأينا أن إنشاء مؤسسات تمويل أصغر إسلامية من شأنه أن يلبي احتياجات الخدمات المالية للفئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر، والذي بدوره يعزز بشكل كبير الشمول المالي لهذا المجتمع.

إن الهدف الرئيس من المؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية هو تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها والمجتمعات المحلية من خلال تزويد أعضائها بائتمان منخفض التكلفة وبرامج ادخار مع عوائد معقولة.

أحد المتطلبات الأساسية عند بدء مؤسسات تمويل أصغر إسلامية هو وجود رابط مشترك بين أعضاء المؤسسة هو دينهم. ومع ذلك، فإن تشكيل هذه المؤسسات يلبي احتياجات جميع أفراد المجتمع في الجزائر.

إن إنشاء مثل هذه المؤسسات سيواجه بعض الصعوبات، ويمكن تلخيص بعض أكبر التحديات التي تواجه إنشاء مثل هذه المؤسسات على النحو التالي:

- إقناع أعضاء المجتمع المحلي في الجزائر بالالتقاء والاتفاق على الهدف المشترك لإنشاء مثل هذه المؤسسة لصالح المجتمع الأوسع. إن الجمع بين أعضاء المجتمع المحلي بشأن المسائل المالية سيكون بالفعل مهمة شاقة لأنهم في معظم الحالات لا يتفقون حتى على إدارة بعض المهام المجتمعية التطوعية الأساسية، مثل إدارة المساجد التي هي في الأساس دور عبادة؛
- إن العثور على أعضاء مهرة في هذا المجتمع على استعداد للعمل على أساس تطوعي، حيث إن المهارات اللازمة لإدارة

مؤسسة مالية ليست وفيرة بشكل دائم، وإيجاد هذه المهارات مجانًا في رأينا أمر صعب للغاية؛

- إن مستوى المعرفة المالية الضروري لقبول مؤسسة مالية والانضمام إليها، مثل مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية غير متاح بين أفراد ذوي الدخل المحدود في الجزائر؛

تتمثل إحدى طرق تعزيز لشمول المالي بين فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر في إنشاء مؤسسات مالية لتنمية المجتمع الإسلامي كما أوضحنا سابقًا. لقد كان واضحًا من مناقشتنا السابقة أن المؤسسات المالية التجارية التقليدية أو الإسلامية الخاصة ليس لديها دافع كبير للاستجابة لاحتياجات الخدمات المالية للأشخاص ذوي الدخل المحدود لأن هدفها الأساسي هو تعظيم الأرباح لمساهميها، ومن الواضح أن ذوي الدخل المحدود والفقراء ليسوا هدفًا تجاريًا مربحًا لهذه المؤسسات. وبالتالي، يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية غير الربحية مثل الوقف (الوقف الخيري) والمؤسسات المالية القائمة على الزكاة ملء هذا الفراغ وسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات المالية للفئات ذات الدخل المحدود في الجزائر وبين ما هو متاح.

رابعاً: آفاق البحث

حاولنا في هذه الدراسة تقديم مساهمة متواضعة في موضوع التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي لفئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر، بحيث نأمل أن نكون قد قدمنا إضافة جديدة لموضوع الدراسة. ومن الجدير بالذكر أنه أثناء انجاز هذا العمل تبادرت إلى أذهاننا بعض الأفكار التي قمنا بصياغتها على شكل مقترحات مستقبلية للبحث في موضوع الشمول المالي، وهي كما يلي:

- دور التمويل الاجتماعي الإسلامي في تعزيز الشمول المالي؛
- دور ديوان الزكاة والأوقاف في تعزيز أنشطة التمويل الأصغر في الجزائر ؛
- التأثيرات الثقافية والنفسية للإقصاء المالي والاجتماعي؛

المصادر المراجع

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، ط 1، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2008م.
2. أسامة بن عبد المجيد بن عبد الحميد العاني، **صندوق التمويل الأصغر الوقفي**، سلسلة إصدارات ساعي العلمية (17)، الرياض، 2019م.
3. آسلي ديمبرجوتش-كونت، وآخرون، **قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية**، كتيب العرض العام، مجموعة البنك الدولي ، واشنطن العاصمة، 2018م.
4. أمحمد بوزيان تيغزة، **التحليل العاملي الاستشكافي والتوكيدي مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمة SPSS وليزل LISREL**، دار المسيرة، ط 1، بيروت، 2012م.
5. بشير علي خلاط ، **تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، بالمملكة العربية السعودية، 2008م.
6. جوني دانييل، ترجمة طارق عطية عبد الرحمان، **أساسيات اختيار العينة في البحوث العلمية، مبادئ توجيهية عملية لإجراء اختيارات العينة الدراسية**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2015م.
7. حنان الطيب، **الشمول المالي**، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (1)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020م.
8. خالد سعيد محمد الحربي، عبيدات محمد حمزة عبد الغني، **حوار الأربعاء (2007م/ 2008م)**، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العالمي، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008م.
9. سامي بن إبراهيم سويلم، **مجموعة مقالات في التمويل الإسلامي**، ب ط، ب ن، 2006م.
10. سلمان عبد الله معلا، **التمويل والمؤسسات التمويلية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2015م.
11. سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، فلسطين، 2016م.
12. صندوق النقد العربي، **الإصدار الأول لتقرير مرصد"التقنيات المالية الحديثة في الدول العربي"، التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020م.
13. صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017م.
14. عبد الحليم عمار غربي، **الوجيز في الاقتصادي النقدي والمصرفي**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإصدار الأول، الكتروني: يناير، 2018م.
15. عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، **الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات وآفاق**، العدد 1، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020م.

16. عبير عموص، **تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008–2015)**، سلطة النقد الفلسطينية، آذار، 2017م.

17. غسان محمد إبراهيم، منذر القحف، **الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم**، ط 1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002م.

18. كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، **النظام المالي الإسلامي، المبادئ والممارسات**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2011م.

19. اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين، **الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، 2018–2025**، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، البيرة، فلسطين، 2018م.

20. مارآو إليا، **ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، مشروع تمبوس – ميدا "التمويل متناهي الصغر في الجامعة"**، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006م.

21. مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)، **التقرير السنوي 2018م**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018م.

22. محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية**، سلسلة محاضرات الكترونية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا، 2018م.

23. مرة كريم وآخرون، **التمويل الأصغر الإسلامي: سوق متخصصة ناشئة**، مذكرة مناقشة مركزة، رقم 49، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، أغسطس/آب، 2008م.

24. مُنذِر قحف، **أساسيات التمويل الإسلامي**، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية بماليزيا (إسرا)، 2011م.

25. نزيه حمَّاد، **معجم المصطلحات الماليَّة والاقتصاديَّة في لغة الفقهاء، مادة فَقِير**، دار القلم، ط 1، دمشق، 2008م.

26. هشام كامل قشوط، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، دراسة منهجية في الأسس النظرية وتطبيقاتها العملية**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، ليبيا، 2018م.

27. يُسر برنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019م.

2– البحوث الجامعية:

28. محمد مصطفى غانم، **واقع التمويل الإسلامي الأصغر وواقع تطويره في فلسطين**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010م.

29. سلومه موسى يحيى بشارة، **التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان، مارس، 2014م.

3- المقالات:

30. بشار احمد العراقي، زهراء احمد ألنعيمي، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**، مجلة جامعة جيهان-اربيل العلمية، إصدار خاص، العدد 2، كردستان العراق، سبتمبر، 2018م.

31. بن عزة هشام، عبد الحميد بن الشيخ، **التمويل الأصغر الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة-نماذج عالمية ناجحة**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، جوان، 2020م.

32. بهناس عباس وآخرون، **أسس ومتطلبات إستراتيجية الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر، 2019م.

33. بوهرين فتيحة، **دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثان، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر، 2018.

34. صالح صالحي، **الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامية مدخل مقارن مع آليات التمويل التقليدية**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، الملف المجلد 2، العدد، 1، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب، 2013.

35. صورية شنبي، السعبد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 3، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018م.

36. عادل الزرقي، **إدماج الزكاة والوقف في التمويل الأصغر الإسلامي "آفاق حول التجربة المغربية"**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، الملف الخاص الرابع، المجلد 7، العدد، 1، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب، 2018.

37. عبد الحليم عمار غربي، **دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي- الاقتصادات العربية نموذجاً-**، مجلة بيت المشورة، العدد (8)، بيت المشورة للاستشارات المالية، الدوحة، قطر، أبريل، 2018م.

38. عبد الحليم عمار غربي، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 6، العدد 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، جوان، 2020م.

39. عبد الرحيم علي الخزرجي، صبيان طارق سعيد الأعرجي، **القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق**، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 119، جامعة بغداد، العراق، 2020.

40. عبد الكريم أحمد قندوز، **إعادة هندسة التمويل المصرفي الإسلامي لصالح محدودي الدخل والفقراء**، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 32، جامعة الجزائر 3، 2015.

41. عبد الله علي محمد بابكر، **آفاق الشمول المالي في السودان 2020**، مجلة التمويل الأصغر، العدد الثالث، بنك السودان المركزي، سبتمبر، 2019.

42. عريف عبد الرزاق، **واقع الاشتمال المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6، العدد 4، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ديسمبر،2019م.

43. علي سايح جبور، صفية يخلف، **متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة،** مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 5، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.

44. فلاق صليحة وآخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي،** مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ديسمبر، 2019م.

45. مجدي الأمين نورين، **الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول،** مجلة المصرفي، العدد (77)، لإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، سبتمبر، 2015م.

46. محمد عبد الهادي عبد السميع، **تأثير عدد فئات الاستجابة على افتراضات ومخرجات التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لبنود أدوات القياس في البحوث النفسية،** المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، المجلد 76، العدد 76، أغسطس 2020م.

47. مساح وفاء، شبوطي حكيم، **التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة – دراسة تجربة الجزائر والسودان–،** مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد الثالث عشر، جامعة البليدة، الجزائر، جوان، 2018.

48. موالدي سليم وآخرون، **تعزيز دور مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر في مكافحة الفقر من خلال تطبيق إدارة الأداء الاجتماعي،** مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 14، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018م.

4– المؤتمرات العلمية:

49. ربيعة بن زيد، خيرة الداوي، الصكوك الوقفية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية مقترحة لتمويل المشاريع الوقفية بالجزائر، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة،** جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 20-21 ماي 2013م.

5– الوثائق:

50. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49،** الجزائر، 2020م.

51. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 37 و 38،**الجزائر، 2017م.

52. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46،** الجزائر، 2019م.

53. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46،** الجزائر، 2019م.

54. الديوان الوطني للإحصائيات، **النشرة الفصلية للإحصائيات رقم 100،** الفصل الرابع، الجزائر، 2020م.

6- التقارير:

55. ألين وأوفري، **تقرير التمويل الإسلامي الأصغر**، المنظمة الدولية لقانون التنمية، 25 فبراير 2009م.
56. بنك البركة، **التقارير السنوية، 2018 و2019م**، بنك البركة الجزائري.
57. بنك الجزائر، **التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2018م.
58. بنك الجزائر، **التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2017م.
59. بنك السلام، **التقارير السنوية، 2017 و 2019م**، بنك السلام الجزائري.
60. الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام نتائج (2015-2017)**، الجزائر، 2018م.
61. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019م.

7- القرارات، القوانين،المراسيم:

62. الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرسوم رئاسي رقم 04- 13 المؤرخ في 29 ذي القعدة، عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر**، العدد 6، السنة 2004.
63. الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 21-179 المؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 3 مايو سنة 2021، المتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي**، العدد 35، الجزائر، السنة 2021.

8- الانترنت:

64. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **بناء النظم المالية التي تعمل لصالح الفقراء، الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر**، ط 1، 2003: ص 10.
11/09/2020, https://www .cgap .org/sites/default/files/CGAP-Consensus-Guidelines-Guiding-Principles-on-Regulation-and-Supervision-of-Microfinance-Jun-2003-Arabic .pdf
65. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر**، 2012: ص 4.
11/09/2020, https://www .cgap .org/sites/default/files/Consensus-Guidelines-A-Guide-to-Regulation-and-Supervision-of-Microfinanc-Oct-2012-Arabic .pdf
66. البنك الدولي، **الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء**، متاح من خلال الرابط:
15/11/2020, https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

BOOKS

67. Marguerite S . Robinson, **The Microfinance Revolution: sustainable finance for the poor**, The World Bank, Washington, D .C, Open Society Institute, New York, 2001.
68. Obaidullah, Mohammed, Khan Tariqullah, **Islamic Microfinance Development: Challenges and Initiatives**, Islamic Development Bank, Jeddah, 2008.

RESEARCH PAPERS

69. Abd Elrahman Elzahi Saaid Ali, **ISLAMIC MICROFINANCE: MOVING BEYOND FINANCIAL INCLUSION**, European Scientific Journal, vol .11, No .10, edition April 2015.
70. Abdullah, R. and Ismail, A.G. **Taking stock of the waqf-based Islamic microfinance model**, International Journal of Social Economics, Vol. 44 No. 8, 2017.
71. Abul Hassan. **Financial inclusion of the poor: from microcredit to Islamic microfinancial services**, Humanomics, Vol. 31 Iss 3, 2015.
72. Ahmed, H. and Salleh, A.M.H.A.P.M. **Inclusive Islamic financial planning: a conceptual framework**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 9 No. 2, 2016.
73. Ali, A.e.E.S. **The challenges facing poverty alleviation and financial inclusion in North-East Kenya Province (NEKP)**, International Journal of Social Economics, Vol. 44 No. 12, 2017.
74. Aydin, N. **Islamic social business for sustainable development and subjective wellbeing**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 8 No. 4,2015.
75. Aziz, M.N. and Mohamad, O.B. **Islamic social business to alleviate poverty and social inequality**, International Journal of Social Economics, Vol. 43 No. 6, 2016.
76. Haji Mohammad, M.T.S. **Theoretical and trustees' perspectives on the establishment of an Islamic social (Waqf) bank**, Humanomics, Vol. 31 No. 1, 2015.
77. Haneef, M.A., Pramanik, A.H., Mohammed, M.O., Bin Amin, M.F. and Muhammad, A.D. **Integration of waqf-Islamic microfinance model for poverty reduction: The case of Bangladesh**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 8 No. 2, 2015.
78. Hossain, I., Muhammad, A.D., Jibril, B.T. and Kaitibie, S. **Support for smallholder farmers through Islamic instruments: The case of Bangladesh and lessons for Nigeria**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 12 No. 2, 2019.
79. Islam, R. and Ahmad, R. **Muḍārabah and mushārakah as micro-equity finance: perception of Selangor's disadvantaged women entrepreneurs**, ISRA International Journal of Islamic Finance, Vol. 12 No. 2, 2020.
80. Lina Alaghbari, Anwar Hasan Abdullah Othman, **Islamic Financial Inclusion and relieving the COVID-19 impact through Zakat and Waqf**, International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance, VoL 2, No 2, 2021.
81. Maulana, H., Razak, D.A. and Adeyemi, A.A. **Factors influencing behaviour to participate in Islamic microfinance**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 11 No. 1, 2018.

82. Md Golzare Nabi and others, **Islamic Microfinance As a Tool of Financial Inclusion in Bangladesh**, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol-13, No . 1, Jan-Mar, 2017.
83. Mikail, S.A., Ahmad, M.A.J. and Adekunle, S.S. **Utilisation of zakāh and waqf fund in micro-takāful models in Malaysia: an exploratory study**, ISRA International Journal of Islamic Finance, Vol. 9 No. 1, 2017.
84. Mohd Thas Thaker, M.A.B., Mohammed, M.O., Duasa, J. and Abdullah, M.A. **Developing cash waqf model as an alternative source of financing for micro enterprises in Malaysia**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 7 No. 4, 2016.
85. Pg Md Salleh, A.M.H.A. **Integrating financial inclusion and saving motives into institutional zakat practices: A case study on Brunei**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 8 No. 2, 2015.
86. Pupun Saepul Rohman and Others, **A review on literature of Islamic microfinance from 2010-2020: lesson for practitioners and future directions**, Heliyon, VOLUME 7, ISSUE 12, DECEMBER 01, 2021.
87. SartajMushtaq, **ISLAMIC MICROFINANCE: HOW WILL IT HELPINDIA IN POVERTY REDUCTION**, International Journal of Management, IT & Engineering Vol . 7 Issue 9, September, 2017.
88. Selim, M. and Farooq, M.O. **Elimination of poverty by Islamic value based cooperative model**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 11 No. 5, 2020.
89. Shaikh, S.A. **Poverty alleviation through financing microenterprises with equity finance**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 8 No. 1, 2017.
90. Sharif Mohd, **A Study on the Performance of Microfinance Institutions in India**, International Academic Journal of Accounting and Financial Management, International Academic Institute for Science and Technology, Vol . 5, No . 4, India, 2018.
91. Shihadeh, F.H. **How individual's characteristics influence financial inclusion: evidence from MENAP**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 11 No. 4, 2018.
92. Shobhna Goyal and Meenu Maheshwari, **Microfinance in India: Performance and Perspectives**, Global Journal of Enterprise Information System, Vol . 9, No . 4, India, October-December, 2017.
93. SONU Garg , PARUL Agarwal, **Financial Inclusion in India** – a Review of Initiatives and Achievements, Journal of Business and Management, Volume 16, Issue 6 . Ver . I, 2014.
94. Ugherughe, Joseph Ediri, Mmadu. Anabori Benjamin, **FINANCIAL INCLUSION, MONEY SUPPLY, CREDIT TO PRIVATE SECTOR AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA (1981 – 2014),** Sahel Journal of Management Sciences**, vol .17, n° 5, 2019.**
95. Vatimetou Mokhtar Maouloud and others, **DOES USAGE OF ISLAMIC MICROFINANCE PRODUCTS INFLUENCE THE INCOME, EDUCATION, AND HEALTH IN MAURITANIA?**, AL QASIMIA UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC ECONOMICS, Vol .1,No .2, 2021.
96. Wulandari, P. **Enhancing the role of Baitul Maal in giving Qardhul Hassan financing to the poor at the bottom of the economic pyramid: Case study of Baitul Maal wa Tamwil in Indonesia**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 10 No. 3, 2019.

97. Zabri, M.Z.M. and Mohammed, M.O. **Examining the behavioral intention to participate in a Cash Waqf-Financial Cooperative-Musharakah Mutanaqisah home financing model**, Managerial Finance, Vol. 44 No. 6, 2018.
98. Zauro, N.A., Zauro, N.A., Saad, R.A.J. and Sawandi, N. **Enhancing socio-economic justice and financial inclusion in Nigeria: The role of zakat, Sadaqah and Qardhul Hassan**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 11 No. 3, 2020.

CONFERENCES

99. Nora Garcia, **The financial inclusion data working group and the Mexican experience**, IFC Workshop on Financial Inclusion Indicators Co-hosted by Bank Negara Malaysia, Sasana Kijang, Kuala Lumpur, AFI, 5 – 6 Nov 2012.

DOCUMENTS

100. AFI, **Measuring Financial Inclusion**, core Set of Financial Inclusion Indicators,
101. GPFI, **G20 Financial Inclusion Indicators (2016 Update)**, CHINA, 2016.
102. Guideline Note No .4, Bangkok, Thaïland, March, 2013.
103. The World Bank, **Financial Inclusion Strategies Reference Framework**, Washington USA, June, 2012.
104. World Bank, **The Global Findex database**, Data Excel (2011, 2014, 2017), Washington,DC .

REPORTS

105. Islamic Development Bank, **ISLAMIC SOCIAL FINANCE REPOR,** 2020, Jeddah, Saudi Arabia.
106. World Bank, **Finance For All?, Policies and Pitfalls in Expanding Access**, a World Bank Policy Research Report . Washington DC, 2008.

INTERNET

107. afi, **Member Institutions**, 12/11/2020, https://www .afi-global .org/members
108. Algérie Poste, 10 /12/2021, https://www .poste .dz
109. Amin Mohseni-Cheraghlou, **Financial Inclusion and Poverty Alleviation in Muslim-majority Countries: The Role of Islamic Finance and Qard Hassan**, 10/02/2022, https://ideas.repec.org/h/pal/psibcp/978-3-319-69799-4_4.html
110. ANADE, 11/01/2022, http://ansej .org .dz/index .php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej#
111. ANGEM, 12/02/2022, https://www.angem.dz
112. Aps,14/02/2021, https://www .aps .dz/ar/economie/73662-2020#
113. bank-of-algeria , 14/02/2021, https://www .bank-of-algeria .dz/pdf/interventionabef_022019_ar .pdf
114. bank-of-algeria, 15/12/2021, https://www .bank-of-algeria .dz/pdf/reglements2020arabe .pdf
115. CNAC, 12 /02/2022, https://www .cnac .dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC .aspx
116. FMI, **Financial Access Survey (FAS)**, 17/ 01/ 2021, https://data .imf .org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C
117. GIE , 12/ 01/ 2021, https://giemonetique .dz
118. Joradp, 17/ 01/ 2021, https://www .joradp .dz/FTP/jo-ww/F2021005 .pdf

119. Joradp, 17/ 01/ 2021, https://www .joradp .dz/FTP/jo-ww/F2021005 .pdf
120. MARW, 17/01/2022, https://marw .dz
121. MPTTN, 30/01/ 2021, www .mpt .gov .dz
122. Nosratollah Nafar, Amrollah Amin, **Islamic_Microfinance_and_Financial_Inclusion_Murabaha_Instrument_and_Micro-Trade_Financ,** 12/01/2022,https://www.researchgate.net/publication/325737071_Islamic_Microfinance_and_Financial_Inclusion_Murabaha_Instrument_and_Micro-Trade_Finance, Conference Paper, September 2017 .
123. ONS, 17/ 01/ 2021, https://www .ons .dz/IMG/pdf/Demographie2018 .pdf
124. PETERSON K . Ozili, **Optimal financial inclusion, P2**, 11/01/2022, https://mpra .ub .uni-muenchen .de/101808/1/MPRA_paper_101808 .pdf
125. Satim, 12/ 01/ 2021, https://www .satim .dz
126. The World Bank, Financial inclusion, 15/11/2020, https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1
127. World Bank, **The Global Findex database**, 5/5/2021, https://openknowledge .worldbank org/bitstream/handle/10986/29510/211259ovAR .pdf
128. World bank,10/12/2021, https://data .worldbank .org/indicator/FB .CBK .BRCH

الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبانه في صورتها الأولية مقدمة إلى السادة المحكمين

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

طلب تحكيم استبانة

السيد الدكتور :..... المحترم

تحية طيبة و بعد...

يقوم الباحث بدراسة بعنوان" **التمويل الأصغر الإسلامي آلية لتعزيز الشمول المالي– دراسة وصفية استكشافية على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر–**، وذلك كبحث تكميلي لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي من جامعة ورقلة. ولتحقيق هدف هذه الدراسة يعرض عليكم الباحث استبانه مكونة من ثلاثة أقسام لتحكيمها يمثل القسم الأول منها الجزء (أ) الذي يركز على المتغيرات الشخصية (الخصائص الاجتماعي والاقتصادي للفئة المستهدفة) بينما يركز القسم الثاني على أبعاد المتغير المستقل (التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي)، المعبر عنه بالجزء (ب) و (ج) على النحو الآتي :

- الجزء (ب): مواقفك تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي الموجهة لفئات محدودي الدخل؛
- الجزء (ج): توقعاتك من إدراج صيغ التمويل الأصغر الإسلامي في النظام المالي الجزائري لذوي الدخل المحدود.

أما القسم الثالث فيمثل أبعاد المتغير التابع (تعزيز الشمول المالي)، المعبر عنه بالجزء (د) و (هـ) على النحو الآتي:

- الجزء (د): الوصول واستخدام الخدمات المالية التقليدية؛
- الجزء (هـ): معرفتك بالمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الحالية وكيف تؤثر على وصولك إلى الخدمات المالية.

والسؤال الرئيس للدراسة هو: **إلى أي مدى التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي يعزز الشمول المالي لفئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر؟**

أرجو من حضرتكم التكرم بدراسة فقرات الاستبانة ووضع إشارة (X) أمام الفقرات المناسبة وإجراء التعديل على الفقرات التي تحتاج تعديل أو اقتراح ما ترونه مناسبا. و إنني على ثقة تامة بأن الموضوعية وصدق الاستجابة سوف يكون لهما الأثر العميق في الوصول إلى نتائج أكثر دقة يعتمد عليها الباحث. علما بأن المعلومات الواردة من طرفكم في هذه الاستبانة سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الباحث: رشيد نعيمي

الأستاذ المشرف: د.عيد الحفيظ بن ساسي

قائمة الأساتذة المحكمين

الاسم واللقب	التخصص	الجامعة	الدرجة العلمية
رشيد مناصرية	أدارة أعمال	ورقلة	أستاذ التعليم العالي
عبد الرءوف حجاج	أدارة أعمال	ورقلة	أستاذ محاضر أ
عبد الحفيظ بن ساسي	اقتصاد اسلامي	ورقلة	أستاذ محاضر أ

ملحق (1) الاستبانة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

استمارة الاستبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

أخي الكريم .....أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد...

يطيب لي أن أضع بين يديك هذه الاستمارة الذي أعدت بهدف الحصول علي البيانات المتعلقة بدراسة عنوانها " **التمويل الأصغر الإسلامي آلية لتعزيز الشمول المالي– دراسة وصفية استكشافية على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر–**، وذلك كبحث تكميلي لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي من جامعة ورقلة. لذلك، أرجو التكرم بتخصيص جزء من وقتكم الثمين، لتعبئة الاستمارة المرفقة، مع مراعاة الدقة في الإجابة عن الأسئلة المطروحة والذي سيكون له عظيم الأثر والفائدة في الوصول إلى نتائج أكثر دقة كونها ستستخدم للأغراض العلمية فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الباحث: نعيمي رشيد

Email: naimi.rachid1977@gmail.com

استمارة الاستبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

أخي الكريم .....أختي الكريمة . تحية طيبة وبعد...

يطيب لي أن أضع بين يديك هذه الاستمارة الذي أعدت بهدف الحصول علي البيانات المتعلقة بدراسة عنوانها " **التمويل الأصغر الإسلامي آلية لتعزيز الشمول المالي– دراسة وصفية استكشافية على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر–**. لذلك، أرجو التكرم بتخصيص جزء من وقتكم الثمين، لتعبئة الاستمارة المرفقة، مع مراعاة الدقة في الإجابة عن الأسئلة المطروحة، والذي سيكون لها عظيم الأثر والفائدة في الوصول إلى نتائج أكثر دقة كونها ستستخدم للأغراض العلمية فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الجزء (أ): التعليمات : وضع علامة x في الإجابة المناسبة

المتغيرات الشخصية

1. الجنس: ذكر [ ] أنثى [ ] **2. العمر** : أقل من 30 سنة [ ] 30-45 [ ] 46- 60 [ ]

3. المستوى التعليمي : ثانوي أو أقل [ ] جامعي [ ] دراسات عليا [ ]

4. الحالة الاجتماعية : أعزب [ ] متزوج/ ة [ ] مطلق/ ة [ ] أرمل/ ة [ ]

5. مستوى الدخل: اقل من 2 مليون سنتيم [ ] أكثر من 2 مليون وأقل 4 مليون سنتيم [ ]

القسم الثاني: التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي

التمويل الأصغر الإسلامي: هو تمويل صغير بدون فائدة تقدمه مؤسسة مختصة لذوي الدخل المحدود لبدء مشاريع صغيرة أو الحفاظ على أعمالهم الحالية وفق صيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الجزء(ب): التعليمات: الرجاء وضع علامة x في الإجابة المناسبة. / قياس مواقفك تجاه صيغ التمويل الأصغر الإسلامي الموجهة لفئات محدودي الدخل.

الرقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
6	المشاركة: تتشارك أنت والمؤسسة المختصة في المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع، تحسب الأرباح حسب الاتفاق والخسارة حسب المساهمة في رأس المال.					
7	المضاربة: تقدم لك المؤسسة المختصة المال وأنت تقدم العمل بخبرتك وجهدك وتتقاسمونا الأرباح حسب الاتفاق، وفي حالة الخسارة تتحمل المؤسسة خسارة المال وتخسر أنت جهدك وعملك.					
8	المرابحة: تطلب من المؤسسة المختصة أن تشتري لك سلعة معينة على أساس وعد منك بأن تشتريها من عندها بسعر الشراء زائد ربح معلوم. ويكون الدفع بالتقسيط.					
9	الاستصناع: يمكنك التعاقد مع المؤسسة المختصة بأن توفر لك سلعة وفق مواصفات تحددها أنت وتسلمها لك في تاريخ محدد. ويكون دفع ثمنها حسب ما اتفقتم عليه.					
10	السلَم: يمكنك الحصول على المال من المؤسسة المختصة مقابل					

	وعد بأن تسلم لها السلع المتفق عليها في المستقبل.					
11	الإجارة: تقوم المؤسسة المختصة بشراء معدات أو آلات وتؤجرها لك لمدة محددة. وبعد انتهاء مدة الإيجار تنتقل ملكية المعدات أو الآلات إليك بعقد بيع.					
12	القرض الحسن: هو مبلغ من المال تقدمه لك المؤسسة المختصة بدون فائدة لفترة زمنية محددة، وترده دون زيادة أو نقصان.					

الجزء (ج): التعليمات : الرجاء وضع علامة x في الإجابة المناسبة. /قياس توقعاتك من إدراج صيغ التمويل الأصغر الإسلامي في النظام المالي الجزائري لذوي الدخل المحدود.

الرقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
13	التمويل الأصغر الإسلامي سيكون أقل تكلفة من نظيره التقليدي .					
14	إن توفير التمويل الأصغر الإسلامي سيعزز وصول فئات محدودي الدخل إلى الخدمات المالية الأساسية مثل تمويل الادخار.					
15	هناك العديد من محدودي الدخل في الجزائر لا يحصلون التمويل بسبب دينهم، وكانوا سيفعلون ذلك إذا كان لديهم بديل مقبول شرعاً.					
16	يختلف التمويل الأصغر الإسلامي، مثل التمويل بالمرابحة، عن التمويل التقليدي، ولا يتعلق الأمر فقط بإدخال مصطلحات عربية للإشارة إلى أنها إسلامية.					
17	يجب على محدودي الدخل في المجتمع الجزائري التوجه إلى التمويل الأصغر الإسلامي حتى لو كان عليهم دفع المزيد.					
18	يعتقد غالبية محدودي الدخل في المجتمع الجزائري أن المؤسسات التي تقدم تمويل إسلامي في الجزائر أكثر ربحية من نظيرتها التقليدية.					
19	التمويل التقليدي المعروض حاليا انتقائي للغاية ولا يلبي إلا الأغنياء الذين يمثلون أقلية في المجتمع الجزائري المسلم عكس التمويل الإسلامي.					

القسم الثالث: تعزيز الشمول المالي

الشمول المالي: هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية، والتي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

الجزء (د) : التعليمات: الرجاء وضع علامة x في الإجابة المناسبة. /قياس وصولك واستخدامك للخدمات المالية التقليدية

20.هل لديك أو لدى أي شخص في العائلة أي من أنواع الحسابات التالية ؟

[ ] حساب جاري بريدي [ ] حساب جاري بنكي [ ] حساب وديعة

21.هل كان لديك سابقا أو حاليا أي من المنتجات المالية التالية مع أحد البنوك التقليدية؟

[ ] قرض سكني [ ] قرض شخصي [ ] القروض التجارية [ ] حساب التوفير يُكسب فوائد [ ] لا شيء

22.إذا لم يكن لديك أي من المنتجات المذكورة أعلاه، ما سبب ذلك؟

[ ] أنت لا تريد التعامل بالفائدة [ ] لا تحتاج إلى الاقتراض [ ] أنت فقير جدًا للحصول على هذا المنتج

[ ] أنت لا تعرف كيف تفعل ذلك [ ] حاولت ولكنك لم تنجح.

23. هل أنت تسكن؟

[ ]بيت العائلة [ ]ممتلكات مملوكة [ ] ممتلكات مستأجرة

الجزء (هـ) : التعليمات : الرجاء وضع علامة x في الإجابة المناسبة. /قياس وصولك واستخدامك للمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الحالية.

24.هل لديك حساب بنكي مع أي من البنوك التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر؟

[ ] نعم [ ] لا، انظر السؤال(25)

25.إذا قلت لا للسؤال أعلاه، السبب الرئيس لعدم وجود حساب لدى أي من البنوك التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية هو:

[ ] أنت لست مهتما بحساباتهم لأنك تعتقد أنهم لا يختلفون عن البنوك التقليدية [ ] أنت تعتقد أنهم لا يقدمون خدمة جيدة [ ] أنت حاولت ولكنك لم تنجح [ ] لست بحاجة إليهم

26.هل تواصلت مع أي من المؤسسات التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لجمع تمويل لمشروعك؟

[ ] نعم

[ ] لا، انظر السؤال (27)

27.إذا قلت لا للسؤال أعلاه، السبب الرئيس لعدم الاقتراب من هذه المؤسسات هو:

[ ] لم تكن بحاجة لمساعدتهم [ ] أنت لا تعرفهم [ ] تعتقد أنها أغلى من نظيراتها التقليدية

[ ] لقد نصحت بعدم الاقتراب منهم لأنهم ليسوا مناسبين لمحدودي الدخل والفقراء.